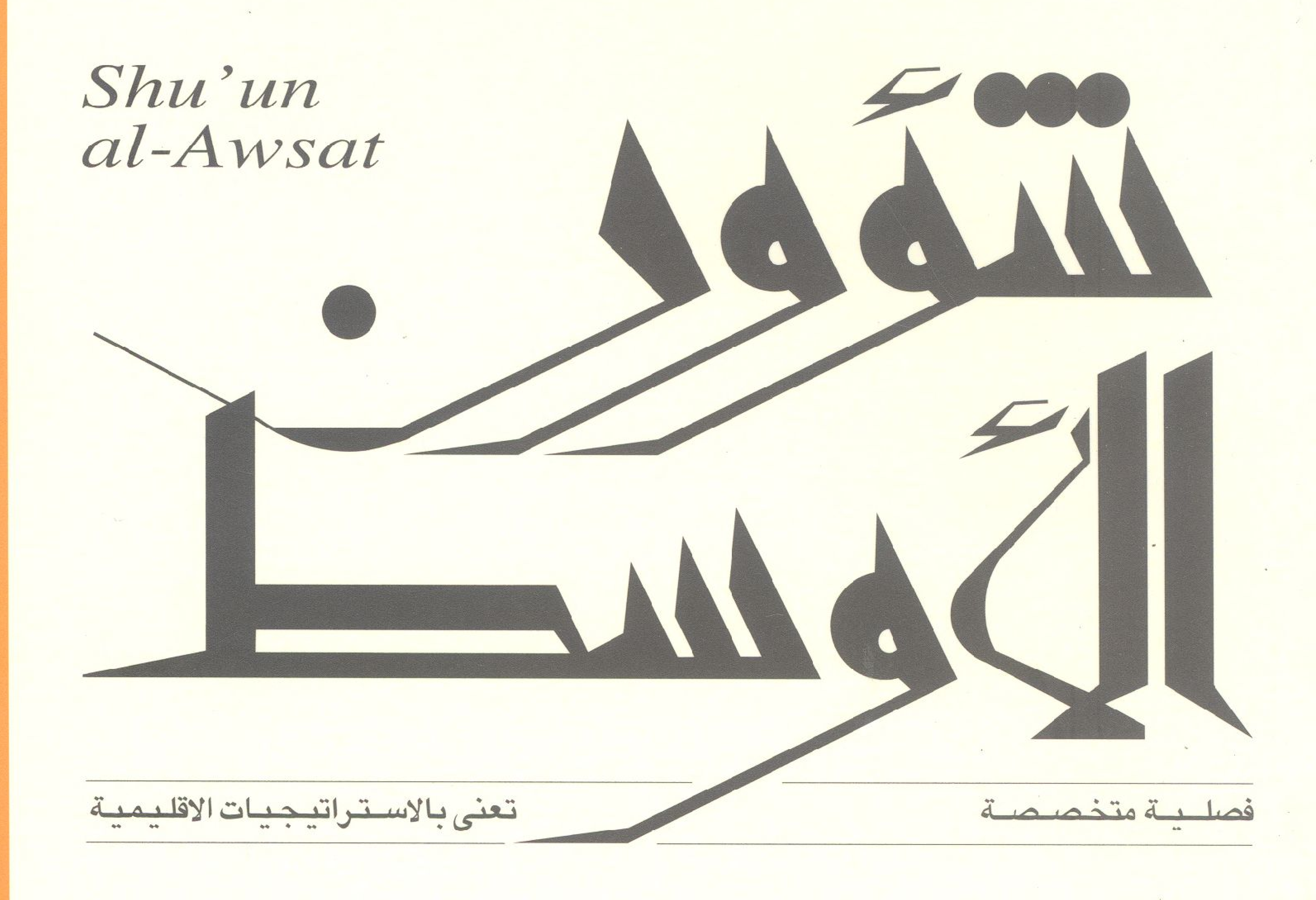
124
خريف ٢٠٠٦
شتاء ٢٠٠٧
Fall 2006
Winter 2007

Shu'un al-Awsat



شؤون الأوسط

فصلية متخصصة
تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية

ندوة
أميركا والعراق

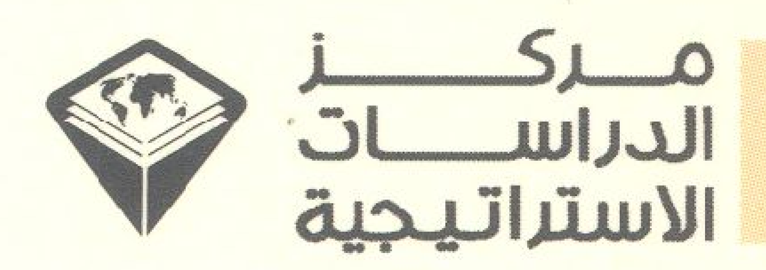
صدمة النفط

إشكالية النفط الإقتصادية
أميركا ونفط الشرق الأوسط
مستقبل النفط

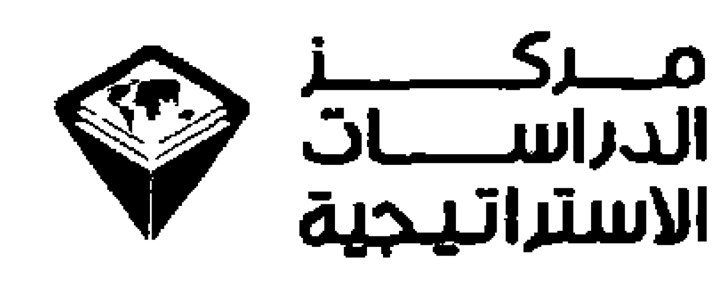
اللحظة النووية بين واشنطن وطهران
الفلسطينيون في العراق
إحياء الجيوبوليتيكا. العالم العربي والعولمة

تقرير بايكر. هاملتون
الطبقة الحاكمة في أميركا

حوار
جورج قرم



مركز الدراسات الاستراتيجية

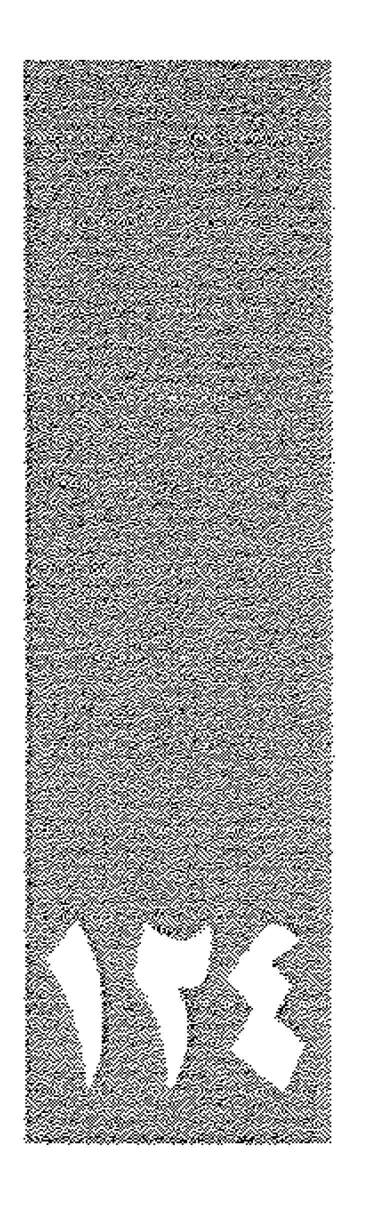


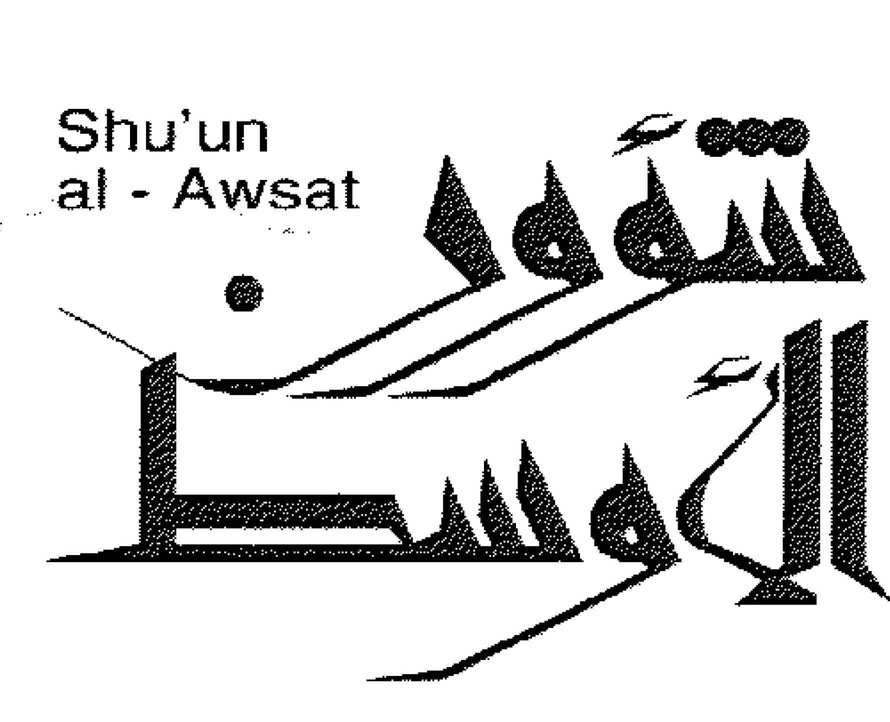
المركز مؤسسة لبنانية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٩٠ على قاعدة المساهمة في تطوير وعي استراتيجي جديد. ولذلك اهتم المركز منذ تأسيسه بالتحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي عصفت بالعالم عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً انعكاساتها على دوائر المنطقة العربية والاسلامية. كذلك اهتم المركز باشكاليات النظام الاقليمي العربي والنظم الفرعية، ومنها العلاقات بين الدوائر العربية والايرانية والتركية.

وقد حدد المركز لنفسه في إطار تلك الانعكاسات وآثارها الواسعة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مجموعة من الدوائر الأساسية التي تتمحور حولها اهتماماته، من الندوات والحلقات الدراسية التي يعقدها إلى برامج الأبحاث والكتب التي ينشرها، وهي

- الصراع العربي - الإسرائيلي
- النظام العربي
- دول الجوار الإسلامي وخصوصاً تركيا وإيران.
- الإستراتيجيات والسياسات الدولية المؤثرة في الشرق الأوسط.

- **ترحّب «شؤون الأوسط» بمساهمات الكتّاب حول مختلف القضايا الشرق أوسطية بما فيها تركيا وايران.**
- **يراعى في المساهمات ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى وأن تكون موثقة بطريقة علمية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخه، رقم المجلد، رقم الصفحة.**
- **يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعاً مع القرص الممغنط (الديسك) أو بخط واضح.**
- **يُرجى من الكتّاب إرفاق مساهماتهم بنبذة فكرية مع عناوينهم من هاتف وفاكس وبريد الكتروني.**
- **الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهة نظر كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.**





خريف ٢٠٠٦ / شتاء ٢٠٠٧
Fall 2006 / Winter 2007

فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية

المحتويات

الأمـــة فـــي غرائزهـــا

يعلن الجميع ان الإدارة الأميركية تواجه مأزقا في العراق. فبعد أربع سنوات على احتلاله لم يستطع اكثر من ١٥٠ ألف جندي أميركي وعشرات الآلاف من قوات الدول الحليفة المشاركة في الغزو وقف الفوضى وإرساء أي استقرار امني او سياسي هناك. وبما ان كل احتلال لا يمكن ان يستمر إلى الأبد فقد تداعى البعض في واشنطن إلى البحث عن سبل لوقف الفشل الأميركي الأمني والسياسي فكان القرار بتشكيل لجنة من الجمهوريين والديموقراطيين برئاسة الجمهوري جيمس بايكر وزير الخارجية الأسبق ابان الغزو الأميركي الأول للعراق والديموقراطي لي هاملتون. انتظر الجميع التقرير الذي ستعده اللجنة وما قد يحمله من مقترحات وتوصيات لمعالجة المأزق الأميركي في العراق. قياسا إلى الوضع الذي كان قائما يمكن القول ان اللجنة فتحت كوة قابلة للتوسع من اجل وضع العراق على خط الإستقرار . لكن المفاجأة جاءت من الرئيس الأميركي جورج بوش الذي اعلن بعد ذلك بشهرين وفي مطلع العام الجديد(٢٠٠٧) ما اسماها "استراتيجية جديدة" عنوانها الرئيسي الإستمرار في الإندفاع العسكري في العراق والضغط على القوتين اللتين اوصى تقرير بايكر - هاملتون بفتح حوار معهما حول العراق وقضايا المنطقة أي إيران وسوريا، بما يعني ان ادارة بوش ليست مقتنعة بتوصيات اللجنة.

لا شك ان سياسات المحافظين الجدد المتطرفة قد منيت بنكسة عسكرية في العراق. فالمقاومة ضد قوات الإحتلال والتي تشارك فيها أطراف معلومة وأخرى غير منظورة استطاعت أن توقع حتى الآن اكثر من ثلاثة آلاف قتيل في صفوف قوات الإحتلال الأميركي لوحدها. كما ان الغزو قد فضح أكاذيب إدارة بوش والعنوان الأخلاقي الذي كانت تتلطى خلفه قيادة أميركا للعالم الحر في زمن الحقبة الشيوعية وليست فضائح ابو غريب وغوانتانامو سوى فصول صغيرة منها.

مع ذلك فإن الآثار المدمرة للغزو على بنية العراق وقدرته ودوره وعلى محيطه الإقليمي وعلى العالمين العربي والإسلامي كانت واضحة للعيان وتبدو عصية على الردم في المدى المنظور.

ولعل من بين أخطر هذه النتائج السلبية التصاعد المخيف للنزعة المذهبية في العراق وامتدادا إلى دول المنطقة ولا سيما في لبنان وفي ما بين هذه الدول نفسها. ولم يكن أحد بقادر على التخيل يوما ما ان العدو الإسرائيلي سيكون أحد أركان ان لم يكن القائد والمحرّك لبعض العرب والمسلمين في إطار الفتنة المذهبية المستحضرة كل عناصر ترسّخها. أما العراق نفسه فما عاد ذلك الواحد الموحّد، بل أضحى بيئة خصبة تلوكه العنصرية العرقية التي تشرئبّ بعنقها إلى دول الجوار وفي مقدمهم تركيا.

تجلس إسرائيل كرابح اكبر من كل ما يجري. المحيط المعادي يتفسخ إلى جزئيات اصغر فأصغر والجيوش العربية تتحول إلى قوى امن داخلية. وفي خضم النقاش عما ستفعله الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً كانت المباحثات حول استخراج النفط في العراق بمختلف مناطقه تمضي قدما مع الشركات الأميركية والإنكليزية مع ظهور انباء تتحدث عن اتفاقات لعقود مقبلة. في خضم كل هذا الذي يرسمه الغرب يواصل العالم العربي غيابه المؤثر.يرتفع الصوت محذرا من عواقب وخطر امتلاك ايران لتكنولوجيا او سلاح نووي، فيما لم يرتفع هذا الصوت قبلا ضد امتلاك العدو التاريخي للأمة العربية اسلحة نووية مؤكدة.

وبدلاً من البحث عن سبل اخراج المحتل الأميركي من العراق ركّز الخطاب العربي الرسمي على أخطار اختلال التوازنات الدينية والمذهبية فيما هي مختلة في كل مكان من العالمين العربي والإسلامي منذ عقود بل قرون ولم يحرّك أحد ساكنا. لقد حرف العرب بوصلتهم وانزاحوا عن الخطر الأصلي والأكبر والمصيري الذي اسمه إسرائيل والمشروع الغربي ليطلقوا العنان لغرائزهم التاريخية التي لن تفضي إلا إلى مزيد من اختفائهم عن خريطة التاريخ والعالم. أما جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، فهما في الأساس مرآة للنظامين العربي والإسلامي العاجزين والمريضين.

يدخل العراق سنة جديدة من الإحتلال ويدخل العرب والمسلمون سنة جديدة من الغيبوبة. أما ملامح المواجهة وتوحيد الصف وادراك التحدّي الحقيقي فدونه للأسف عقبات كثيرة على الأقل في المدى المنظور ولسان حالنا "**إن الله لا يُغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بانفُسهم**". والأمة العربية والمسلمون عموماً يختزنون من الإمكانات والتجارب ما لا تجعلنا نفقد الأمل الذي لا بد ان يبدأ من تحت، من الناس.

رئيس التحرير

وجهة نظر * الإستراتيجية الأميركية الجديدة في العراق

تساؤل كان ولا يزال يشغل بال المراقبين السياسيين والعاملين في عملية صنع القرار الإستراتيجي وهو أنه كيف يمكن لدولة مثل الولايات المتحدة الأميركية ان تقوم بعملية غزو شامل لبلد ما واسقاط نظامه السياسي دون دراسة معمقة ومسبقة تشمل الوضع الأقليمي والقوى المؤثرة والدول التي تقع في جوار الدولة المستهدفة وخلق اجواء تساعد الدولة الغازية على اخذ موافقة ولو ضمنية من القوى الأقليمية أو دفع هذه القوى باتجاه غضّ النظر عما يجرى في مجالها الحيوي، خصوصاً اذا كانت هذه القوى أو الدول تنتهج سياسات تعتبرها واشنطن معادية لسياساتها الشرق أوسطية.

إن ما حصل في العراق نموذج لهذه السياسة، عندما شنت القوات الأميركية هجوماً عسكرياً شاملاً ضد العراق وقادت تحالفاً اقل ما يمكن القول فيه إنه كان غير متماسك في جوانب عدة وخصوصاً ان هذا الهجوم جاء على خلفية ادعاءات أميركية بأن نظام صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل يمكن ان تهدد السلم والأمن العالميين وان صدام حسين قد اقام علاقات وطيدة مع تنظيم القاعدة لزعزعة الأستقرار في الشرق الأوسط وتهديد المصالح الأميركية.

ومن جانب آخر جاءت العملية العسكرية الأميركية خارج اطار الشرعية الدولية ومن دون أخذ أي موافقة من مجلس الأمن. السؤال المحوري في هذا المجال هوانه كيف قامت الولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ استراتيجية الضربات الأستباقية في بيئة منقسمة إلى قسمين: الأول، وهوالشارع العربي، يرى ان واشنطن لا تريد الخير لشعوب المنطقة وانها تريد تقسيمها ونهب خيراتها وتعزيز الموقع الأسرائيلي فيها. والقسم الثاني دولتان هما سوريا وايران تعتبرهما واشنطن مارقتين ومعاديتين. الجواب المحتمل لهذا التساؤل المهم هو أن واشنطن، وحسب الوصف المتداول بين العارفين في سايكولوجية الإدارات الأميركية المتعاقبة، تبحث عن أجوبة بسيطة للغاية تصل احياناً إلى حدّ السذاجة المطلقة لأسئلة معقدة جداً. وهذا ما حصل فعلاً في العراق عندما قامت واشنطن بقيادة تحالف غير متماسك وصل أحياناً إلى حد الإستياء الرسمي من المجازفة الأميركية في النموذج الفرنسي. الإخفاق الأميركي لم يقف عند هذا الحد بل تجاوز حتى البديهيات عند تعيين المهلة الزمنية القصيرة جداً التي حددها الرئيس جورج بوش لصدام حسين وهي ٤٨ ساعة للخروج من العراق هو وعائلته. هذه البديهيات تشكل المكونات الرئيسية لأية استراتيجية يراد منها انجاح خطة تهدف في نهاية المطاف وعبر اسقاط نظام سياسي قائم في العراق إلى إرساء

(*) سيد حسين موسوي.

وتجسيد نظام إقليمي جديد على أساس ما سُمِّي آنذاك بمشروع الشرق الأوسط الكبير يكون العراق نقطة الإنطلاق فيه

المكونات الرئيسية لإستراتيجية تحرير العراق تنحصر في ثلاثة عناصر. أولاً هل قامت ادارة الرئيس جورج بوش بدراسة معمقة وتقدير الموقف كما هو، في محيط يراد منه ان يكون مسرحاً لعملية عسكرية يراد منها ايضاً أن تكون نقطة إنطلاق لعملية واسعة تصل إلى حد تغيير واقع معقد في الشرق الأوسط مع الإبتعاد عن تكوين صورة مثالية عن النتائج المرجوة؟ ثانياً هل كان لدى الإدارة الأميركية هدف استراتيجي من عملية غزوالعراق وهل سألت نفسها عما اذا كان لديها مخططات لتحقيق الهدف المعلن حتى النهاية؟ وثالثاً واخيراً هل كان لدى الأدارة الأميركية صورة عن الوضع التي كانت فيه قبل القيام بعملية غزوالعراق ومن ثم دراسة الإجراءات التي تحتاج اليها للإنتقال من الوضع السائد إلى وضع تريد تحقيقه أو الوصول اليه؟

صحيح ان الناس العاديين قد يختلفون حول تعريفات وتصنيفات الواقع الموضوعي وصحيح ايضاً أن الكثير من الخبراء يميلون إلى التركيز على أفضل النتائج عند قيامهم بدراسة خطط لتغيير واقع ما، لكن الفارق الرئيسي هنا بين ميول الناس والخبراء من جهة ومسؤولية صناع السياسات في جهة أخرى هو ان صناع القرار يتحملون المسؤولية عن أسوأ النتائج لأية عملية يتبنونها. ولذلك هناك بعض التجارب لا يمكن تجريتها من قبل صناع القرار بسهولة لا لأن الهدف المثالي والمنشود غير مرغوب فيه بل لأن نتائج الفشل ستكون درامية

في هذه المكونة الأولى يبدو أن الإدارة الأميركية وعند دراستها لواقع العراق ومحاولة تغييره قد وضعت نفسها في مكان بعيد جداً عن المكانة التي يجب أن تتبوأها. ببساطة تجاهلت الإدارة الأميركية الواقع في العراق ودول الجوار ورسمت لنفسها وضعاً مثالياً لما قد ينتج عن عملية غزو العراق فكانت الإجابة بسيطة للغاية: الواقع الموضوعي في العراق مستعد للتغيير بسبب الحصار الدولي المستمر منذ ما يقارب من عقد من الزمن وان الشعب العراقي وبسبب سياسات نظام صدام حسين سينثر الزهور على الجنود والدبابات الأميركية التي قدمت لتحرير الشعب المكبل منذ ثلاثة عقود وان المعارضة العراقية بكل أطيافها، بعد أن نجحت في توحيد صفوفها عبر المؤتمرات التي أقيمت في لندن وواشنطن، جاهزة لتنفيذ الوصفات الأميركية. وبما يتعلق بدول الجوار فهناك فرص مؤاتية على كل الصعد. لأن الدول العربية باستثناء سوريا ستكون البوابة الرئيسية لدخول القوت الأميركية. وفي الدول غير العربية اي ايران وتركيا هناك معارضة قوية لإستخدام أراضيها وأجوائها لشن هجوم عسكري ضد العراق. لكن بالنسبة لإيران، فإن عملية ازالة نظام صدام حسين سيرضيها دون أن تدفع أي ثمن لإزالته على الرغم من محاولتها عبر ثماني سنوات من الحرب الطاحنة التي شنها صدام حسين ضدها، وان التغيير المرتقب في العراق سيقلب موازين القوى في هذا البلد وسيوصل المتحالفين معها إلى السلطة بشكل طبيعي عند اجراء اية انتخابات ديمقراطية كما حصل فعلاً.

السؤال الذي يطرح هنا هل نجحت الأدارة الأميركية بجعل العراق أكثر أمناً مما كان عليه قبل سقوط نظام صدام حسين وهل نجحت واشنطن بإرضاء الشعب العراقي بكل أطيافه السياسية والعرقية والطائفية؟ الجواب جاء على لسان جيمس بايكر ولي هاملتون عبر تقريرهما الذي اتسم بالدقة بعد تسعة اشهر من دراسة الواقع الموضوعي في العراق دراسة معمقة، ومن ثم على لسان

الرئيس جورج بوش نفسه عند تبنيه استراتيجية جديدة في العراق في بداية السنة الرابعة لعملية غزو العراق بعد الإعلان عن الكلفة الباهظة في الأرواح والمعدات والمصالح الأميركية حيث تجاوز عدد الاصابات في صفوف الجنود الأميركيين ثلاثة الآف قتيل وعشرين ألف جريح فيما وصل عدد القتلى في صفوف العراقيين ومعظمهم من المدنيين إلى ستمائة ألف حسب الدراسة التي قامت بها إحدى أهم الجامعات الأميركية، ناهيك عن الكلفة المالية للحرب في العراق التي وصلت إلى اربعمائة مليار دولار. وتحولت الولايات المتحدة الأميركية إلى الطرف الوحيد الذي يسعى إلى إطفاء الحرائق بدون امكانية الوصول إلى مصادر النيران حسب وصف هنري كيسنجر وزير خارجية أميركا الأسبق. وها هو العراق على حافة حرب طائفية تحصد يومياً ما يقارب الخمسين شخصاً من الأبرياء في صفوف المدنيين.

لقد قام الرئيس جورج بوش بتغيير استراتيجيته في العراق دون ان يحدد مهلة لتحقيقها متجاهلاً بصورة مطلقة ما جاء في توصيات لجنة بايكر - هاملتون عن ضرورة فتح حوار مباشر بين الولايات المتحدة الأميركية وكل من ايران وسوريا، وتجاهل بوش أيضاً الشعار الرئيسي لعملية غزو العراق أي إحلال الديموقراطية مرجحاً بذلك المقولة الملحة أي الأمن والإستقرار، ناهيك عن تجاهل واضح لما يسمى باستراتيجية إقامة التوازن الشامل في المنطقة يكون العراق أحد أجزائه متناسياً بذلك أنه لايمكن تحقيق توازن في العراق بدون تحقيق توازن اقليمي تشارك وتساهم فيه كل القوى المؤثرة على الواقع الموضوعي في العراق وتحديداً قوى اقليمية مثل ايران وسوريا وتركيا. إن انشاء تحالف اقليمي في اطار ما يسمى باستراتيجية المحاور الذي تبنته ادارة بوش بعد الإعلان عن الإستراتيجية الجديدة في العراق وإنشاء معسكر القوى المعتدلة في مواجهة ما يسمى بالقوى المتطرفة قد تمّت تجربته منذ عقدين من الزمن ولم تؤت هذه السياسة أُكُلها في الماضي، لأنه وببساطة أُبْعِدت قوى اقليمية مؤثرة مثل إيران عن عملية البحث عن حلول إقليمية للأزمة العراقية ولايمكن تجاهلها في الواقع العراقي بما تتمتع به هذه الدولة من عمق استراتيجي يتشابك إلى حد كبير مع مكونات المجتمع العراقي.

بصراحة أكثر فإن الولايات المتحدة الأميركية تمسك بعنصرين في الواقع العراقي الراهن وهما العنصر العسكري والسياسي من الواضح ان العنصر العسكري لن يستمر إلى مالا نهاية وهناك أصوات تتصاعد يوماً بعد يوم في الولايات المتحدة الأميركية نفسها بضرورة جدولة انسحاب القوات الأميركية واطلاق تحذيرات إلى حكومة نوري المالكي بأن تواجد القوات الأميركية وحتى زيادة عديدها في اطار الأستراتيجية الأميركية الجديدة في العراق لا يعفي الحكومة العراقية من مسؤولياتها تجاه تسلم الملف الأمني والعنصر السياسي في العراق بتكوينه الراهن وحتى بتكويناته المستقبلية. يبقى **العنصر الجغرافي** وهو الأهم في ما يعرف بعناصر النفوذ في العلوم السياسية التي تتمتع به ايران بل تتحكم فيه احياناً إذا ما أرادت طهران استخدامها في ظروف خاصة. في حين ان الولايات المتحدة الأميركية وبناءً على التقارير اليومية الواردة من العراق لن تنتفع بهذا العنصر الرئيسي بل تتضرر منه بصورة شبه مطلقة، والتاريخ يشير إلى ان النصر في اي مواجهة بين العناصر السياسية والعسكرية والجغرافية هو حليف العنصر الجغرافي ❑

السياسة الأميركية وتقرير بايكر ـ هاملتون

- جورج حجار
- غسان العزّي
- محسن صالح
- فرنسوا بورغا

السياسة الأميركية في ضوء تقرير بايكر ـ هاملتون

ندوة *

أهلاً وسهلاً بكم في ندوة تسعى لأن تقرأ السياسة الأميركية في العراق والمنطقة في ضوء التقرير الذي صدر منذ مدة قصيرة وعُرف بتقرير جايمس بايكر وريتشارد هاملتون، وتتضمن نحو ٧٩، توصية لما يمكن أن تقوم به الإدارة الأميركية في هذه المنطقة. تحاول هذه الندوة أن تقرأ هذه السياسة والوضع في العراق والمنطقة بموازاة هذا التقرير، محاولة إستعادة أسئلة أساسية حول مجمل المرحلة التي امتدت منذ الإحتلال الأميركي للعراق وحتى اليوم. الأسئلة الأساسية التي سنطرحها:

أولاً: أين نجحت أميركا، منذ احتلال العراق (نيسان/أبريل ٢٠٠٣) حتى اليوم وأين فشلت ولماذا ؟

السؤال الثاني: ما هو الواقع الذي تركته أميركا بإحتلالها العراق في البيئة العربية والإسلامية؟

السؤال الثالث: كيف يمكن مواجهة آثار هذا الإحتلال والمشروع الأميركي بعامة في المنطقة؟

يُشاركنا في الإجابة عن هذه الأسئلة كل من: د. **جورج حجار**، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية سابقاً وعضو المجلس الوطني للإعلام، ود. **غسان العزي**، الباحث وأستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية. ود. **محسن صالح**، الأستاذ في معهد العلوم الإجتماعية والمتابع للشأن الأميركي، والباحث الفرنسي المتخصص في الحركات الإسلامية، **فرنسوا بورغا F. Burgat**، الذي شارك، كضيف، في جزء من هذه الندوة.

جورج حجار: نجحت الولايات المتحدة في جانب من مشروعها، وهو تفكيك المجتمع العراقي وهزيمة المؤسسات العراقية القائمة، أما الجانب الآخر: فهي فشلت في جعل العراق نموذجاً يحتذى لإعادة هيكلة المشرق العربي وربما الوطن العربي والعالم

(*) أدار الندوة محمد نورالدين.

الإسلامي، هذا بإختصار شديد الإجابة عن السؤال الأول. في العمق يجب أن ندرك أن استراتيجية الأمن القومي الأميركي اعتمدت على الضربة الإستباقية وأدت إلى زعزعة العلاقة الأطلسية ـ الأميركية. هذا من سيئات المشروع. إن أول عمل قامت به أميركا كقوة عظمى ليس منافياً فحسب للقانون الدولي، بل أيضاً للعلاقات الدولية. وبهذا المعنى فشلت في تعميم وقيام تحالف غربي لضرب العراق.

لكن أتضح لاحقاً أن أول شيء بالنسبة إلى التعنت الأميركي أو رؤية جنون العظمة تحول إلى إصطفاف غربي انكلوساكسوني على اليمين الأوروبي والدولة المركزية في أوروبا. في المسألة العربية زاد الأمن المستعار رسوخاً وعمق بعض العرب علاقتهم مع أميركا. إيران استفادت إستفادة هائلة، وهي أنها تحررت، من الشرق والغرب، من العوائق التي لديها.

أما أميركا، في هذه المرحلة، فقد جندت بريمر الذي صاغ القرارات حول تفكيك ٢٩٤ أو ٢٩٢ شركة عراقية لخصخصتها ولنهب الثروات العراقية، والإشارة إلى ذلك تكفي، بمعنى ضرب الإقتصاد العراقي والمستقبل العراقي في إطار السيطرة على العراق والمنطقة. ثم اتخذوا من النموذج اللبناني نموذجاً فسيفسائياً لتفكيك العراق. عبر ما يسمى مجلس الحكم الذي تشكّل على أساس طائفي وقومي. لماذا حدث هذا؟ لأن لسان حال واشنطن منذ حرب الخليج الثانية، وعلى لسان جيمس بايكر أنه: لا يجوز أن نستكمل الحرب ونحتل بغداد لأن هذا سيعني في نهاية المطاف تقديم العراق هدية للنظام الإيراني. في العام ١٩٩٦ توصل النظام العراقي إلى اقتناع بأن أميركا ستغزو العراق وبالتالي النظام سيسقط.

محمد نورالدين: برأيك ، هل أنتهى الإحتلال أو هو على وشك الإندحار؟

جورج حجار: إستراتيجياً أميركا هُزمت وهي مهزومة عسكرياً، لهذه الأسباب أستطيع أن أقول من دون تردد أن المشروع بشكل عام هُزم ولا مستقبل له في المنطقة.

محمد نورالدين: أميركا أين نجحت وأين فشلت؟

محسن صالح: لا شك في أن الولايات المتحدة الأميركية هي وريثة الإستعمار الأوروبي وأميركا بمجيئها إلى المنطقة تريد أن تتابع ما بدأته منذ إتفاقية سايكس ـ بيكو والتي أوجدت مناخ التجزئة بين الدول العربية إلا أنها لم تُوجد مناخ التجزئة الثقافية والسياسية. لأن إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين أوجد حالتين: حالة هزيمة من ناحية، وحالة الهزيمة هذه يمكن أن تولد حالة إنتصار أو حالة مقاومة. ولا بد هنا من العودة قليلاً والإشارة إلى أن السياسات الأميركية تميزت في عهد بوش الأب وبايكر ومن ثم كلينتون إلى حد ما بالديبلوماسية ولذلك ركز تقرير بايكر ـ هاملتون على مسألة الديبلوماسية، واعتبر أنه في خطوات جورج دبليو بوش لا يوجد ديبلوماسية بل حالة فرض سياسات على المنطقة، ومحاولة الفرض هذه بدأت مع خطة "Clean Break" والمحافظين الجدد. وقد

أراد هؤلاء (أي المحافظون الجدد) اعتبار جورج بوش شخصاً يُوحى إليه، وبالتالي عليه أن يتمم هذه الرسالة وخصوصاً في البلدان العربية والإسلامية، أي في منطقة الشرق الأوسط. طبعاً أتى حدث ما ولا يزال لغزاً، هو حدث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي أعطى شكلاً من أشكال الضوء الأخضر لهذه القوة العاتية الأميركية لكي تُفرض على العالم.
تقوم سياسات المحافظين الجدد على الآتي: من أجل حفظ أمن إسرائيل وجعل المنطقة مزرعة أميركية لا بد من إيجاد شروخات وإيجاد إحتلالات، أول هذه الإحتلالات، طبعاً، كان المحافظون الجدد يرغبون أن يكون في العراق، لأنه يشكل من مجموعة من القوميات والطوائف لم تكن أفغانستان تشكل تلك الأهمية بالنسبة إلى الأميركيين أو بالنسبة إلى الغربيين أو خطط المحافظين الجدد في المنطقة. طبعاً العراق يمكن أن يمثل هذا النموذج الذي أراده المحافظون الجدد للوصول إلى خطط عامة منها، أولاً: الهيمنة على المنطقة وهذا أمر حاصل إلى حد ما. وإنما في العراق كانت عناصر الخلاف موجودة وخصوصاً منذ أيام صدام وحتى ما قبل صدام، لأن الإستعمار البريطاني كما يقال، أوجد مناخ الإنقسام داخل المجتمعات العربية وخصوصاً بالنسبة إلى الأكراد بوجود الكانتون أو الإستقلال الذاتي الكردي، حتى أيام صدام كان يوجد هذا النوع من الحكم الذاتي، ولو أن هذا الحكم الذاتي اكتفى بأن يكون ذاتياً، لكان هذا الأمر جيداً بالنسبة إلى الأكراد. وقد نجحت أميركا بأنها استطاعت أن تأخذ فئة كبرى إلى حيث تريد، ثانياً أنها استطاعت فعلاً أن تأخذ مجموعة من القيادات الشيعية لتتعاون معها بشكل ما، وهناك بعض القيادات السنية أيضاً، والعالم الإسلامي السني تعاون مع الأميركيين من أجل الوصول إلى هذه الغاية، وقد نجحت أميركا في إيجاد هذه الحالة النفسية ما بين مجموع نسيج المجتمع العراقي وخصوصاً بين السني والشيعي. الجانب الآخر الذي نجح فيه الأميركيون هو إيجاد حالة شرخ بين إيران والعراق، وما بين إيران ومجموع الشعوب العربية وخصوصاً إثارة الملف النووي الإيراني. ولم يكن من الممكن للأميركيين أن ينجحوا في إثارة هذا الملف لو لم يكونوا في العراق، لأن العلاقات العراقية ـ الإيرانية علاقات جيدة وممتازة وهناك تاريخ طويل من التعاون الثقافي والسياسي، وقد أوجد الأميركيون هذا المناخ أيضاً في لبنان وخصوصاً بعدما سمي ثورة الأرز، وهذا نتيجة الوجود الأميركي في العراق أيضاً، وقد إستطاع الأميركيون أن يساوموا بالنسبة إلى قضية الفلسطينية، أي أن الأميركيين لو لم يكونوا في العراق لما استطاعوا أن يساوموا على قضايا أخرى إن كان في لبنان أو مساومة النظام السوري أو إيران. صحيح أن الأطراف الأخرى أصبحت قادرة على المساومة ولكن الوجود الأميركي في المنطقة جعلهم قادرين على المساومة، هناك تفرعات لهذه الأزمة ولكن أصل الأزمة هو الإحتلال الأميركي، مع أن البعض يفضل وجود الإحتلال الأميركي، ولكن هذا الوجود يعتبر الأصل في المشكلة. الأمر الثاني هو وجود

حالة النقمة لدى الجماهير العربية بعامة وفي العراق بخاصة على أميركا والسياسات الأميركية، الأمر الثالث وهو أمر أساسي أوجد حالة من حالات التوجه نحو القضية الأساسية، وإلقاء اللوم على أميركا لما يحصل في فلسطين وهذا يعتبر فشلاً أميركياً. وخصوصاً أن جورج بوش في عام ٢٠٠٢، خطب وقال أنه يجب أن يكون هناك دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ولم يفعل شيئاً وإنما شجع على الفتنة الداخلية الفلسطينية والفتنة الداخلية في العراق وأيضاً في لبنان. وقد عمل الأميركيون على زرع الإنقسام، مثل إيجاد شرخ بين إيران والعرب نظير إستخدام كلمة شعوبية، وهذه الكلمة هي اختراع من المحافظين الجدد فهم يريدون هذا الإنقسام. مجموع القضايا التي يعاني منها المجتمع العربي حاولوا استغلالها، وأريد القول هنا بشكل تنظيري إلى حد ما إن هذه القضايا في المجتمعات العربية أو الإسلامية هي نفسها التي يمكن أن يُبنى عليها شيء إيجابي ويمكن بالتالي أن يؤدي إلى فشل أميركا في حال وجدت قيادات قادرة على أن تستثمر حالة الضعف الأميركي في المنطقة والإنطلاق منها إلى شيء أفضل في تاريخ المنطقة، وخصوصاً في لبنان وفلسطين وسوريا، لأن المتضرر هنا واحد.

إن امتصاص حال الغضب الداخلي في البلدان العربية لم يعد ممكناً، وصار هناك حالة إرتداد على الموضوع الأميركي والموضوع الإسرائيلي والموضوع الأوروبي، ومن هنا نلاحظ أن بعض الأميركيين وجد في تقرير بايكر - هاملتون ضالته. ثلاثة وسبعين منهم أيدوا هذا التقرير لأنه أعاد القضية إلى أساسها وهي العمل الديبلوماسي والعمل السياسي، هذا الذي افتقدته الإدارة الأميركية الجديدة التي لم يكن لديها خبرة في شؤون المنطقة، وفعلاً هناك نقمة إسرائيلية على تقرير بايكر لأنه يريد أن يعيد الأمر إلى اللعبة السياسية الأساسية، ولأنه يريد أن يعطي ضوءاً أخضر وحلاً للقضية الفلسطينية، ولكن هل تستطيع الولايات المتحدة الأميركية وإدارتها آن تسير في هذه الخطة؟ أنا لا أعتقد ذلك، لأن هذه الإدارة لها مخطط آخر، وبالتالي هي ستسير فيه ولن تتراجع لأن تراجعها سيؤدي إلى فشل ذريع في العراق ولبنان وفلسطين وأفغانستان.

محمد نورالدين: إذا بالنسبة إلى الدكتور محسن هناك نجاحات في السياسة الأميركية وهناك أيضاً إخفاقات وفشل في العديد من القضايا. كيف تقرأ د. غسان ذلك. هل هناك نجاحات أم إخفاقات؟

غسان العزّي: بالطبع هناك نجاحات وأخفاقات، ولا يوجد نجاح أو أخفاق مطلق في أي عمل سياسي أو عسكري. يفترض أن ندرك بالضبط ماذا كان يريد الأميركيون من العراق وأنا لا أدعي معرفة كاملة بما كانوا يريدون، لذلك أنا مضطر أن أعود إلى ما يعلنه الأميركيون وإلى حد أقل إلى ما يتهموا بأنهم يريدونه. طبعاً هناك أهداف معلنة لأي دولة تعلن الحرب، ولكن أيضاً هناك أهداف مضمرة. على البحث أن يكتشف هذه الأهداف

المضمرة مع توقع سلفاً ما يحقق أهدافهم هناك. أطرح تساؤلات: ماذا كانوا يريدون؟ من ذلك الإطاحة بصدام حسين، لقد فعلوا ذلك وهو الآن وراء القضبان ومحكوم بالإعدام. كانوا يخططون لإحتلال العراق، لقد احتلوه خسائر مع أقل مما كانوا يتوقعون، كانت العملية العسكرية في العراق خاطفة مكنت الأميركيون من إحراز إنتصار أما إذا كانوا يريدون محاصرة إيران وسوريا فهم أخفقوا، وأنا مضطر للعودة هنا إلى المحافظين الجدد، لماذا هم؟ لأنهم هم كانوا في زمام الحكم وخصوصاً بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إذا عدنا إلى التحليلات التي نشرها المحافظون الجدد في التسعينات من القرن المنصرم، أي في بداية تشكل ما سمي حينها النظام العالمي الجديد، نستطيع أن نتوصل إلى خلاصة مفادها أن إحتلال العراق يشكل حجر الأساس في محاولتهم لإعادة بناء النظام العالمي وفقاً لرؤيتهم للمصلحة الأميركية، فهم لم يتوقفوا عن المطالبة بإحتلال العراق منذ بوش الأب مروراً بكلينتون ووصولاً إلى بوش الإبن. أيام كلينتون لم يكونوا في السلطة. وصلوا إلى السلطة في العام ٢٠٠١، وفور وقوع تفجيرات ٢٠٠١/٩/١١ دعوا إلى إحتلال العراق وليس احتلال أفغانستان، إذاً إحتلال العراق يشكل حجر الأساس في رؤيتهم للإستراتيجية الأميركية الجديدة الهادفة إلى الإمساك بزمام النظام العالمي الجديد، خلال العام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ صدرت كتب عن هؤلاء المحافظين الجدد، في نهاية العام ٢٠٠٣ أعلن وزير الخارجية، كولن باول، عن خطة بشأن الشرق الأوسط الأكبر أو الكبير وهي خطة تم إعلانها على الملأ في شباط/فبراير ٢٠٠٤. تريد أن تغير الشرق الأوسط أو التغيير نحو الديموقراطية، كانوا يهدفون إلى الإنطلاق من العراق في سبيل تغيير شكل الشرق الأوسط وتغيير النظام العالمي. وبالنسبة إلى النظام العالمي أخفق الأميركيون في إعادة تشكيله والإخفاق واضح، ليس بسبب الخلاف الذي احتدم بين ضفتي الأطلسي، وتحديداً بين معسكر السلام من جهة والمعسكر الذي يؤيد الولايات المتحدة والحرب. لأن هذا الخلاف تمت تسويته في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ولكن بسبب الندوب الذي تركها هذا الخلاف في العراق، من خلال العلاقة الأطلسية، ومن خلال حلف الأطلسي نفسه، والخلاف تمت تسويته وتم التصدي لمفاعيل الخلاف السياسية. إلا أن الخلاف ما زال قائماً بين الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية في ما يتعلق بالعراق. الآحادية الأميركية لم تنجح واضطر الرئيس بوش في نهاية ولايته الأولى إلى العودة، إلى حد ما، إلى التعددية القطبية الهادفة إلى تحميل الآخرين أعباء الأحادية الأميركية، لا أقول إن بوش اقتنع أن التعددية أفضل، ولكن بدأ يتخلى مضطراً عن طريق الأحادية التي بدأ يسلكها في بداية عهده، إلى نوع من التعددية والتي أعلنت عنها (وزيرة الخارجية الأميركية) كوندوليزا رايس في بداية الولاية الثانية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ تحديداً، عندما أعلنت أن عهد الديبلوماسية الأميركية قد بدأ، وسحب (وزير الدفاع الأميركي السابق، دونالد) رامسفيلد، في ميونيخ

في شباط/فبراير ٢٠٠٥ مقولته حول أوروبا العجوز، كما تخلت كوندوليزا رايس عن مقولتها حول فرنسا وتجاهل المانيا وغير ذلك. وكان هناك وعد أن تسلك الإدارة الجديدة في ولايتها الثانية سبيل التعددية القطبية، وهذا ما نراه من خلال العودة الدائمة إلى مجلس الأمن. فلم يصدر مجلس الأمن في تاريخه هذا العدد الهائل من القرارات خصوصاً في ما يتعلق بالشرق الأوسط، المنطقة المتنازع عليها. إذاً في ما خص النظام العالمي لم يحقق الأميركيون أهدافهم في ما يتعلق النظام الدولي. بالنسبة إلى الشرق الأوسط "الإحتواء المزدوج" الذي ازدهر كنظرية منذ عهد كلينتون ١٩٩٣، والذي تحول إلى التطبيق في عهد بوش من خلال احتلال العراق ٢٠٠٣. حيال إيران وسوريا. كان يرى أن وجود قوات أميركية في العراق من شأنه أن يضعف إيران وسوريا على السواء ويفرض عليهما نهجاً جديداً. لكن، خلاف ذلك، فإن إيران إستفادت من كل هذه الحروب الأميركية وتحديداً أفغانستان والعراق. هاتان الحربان قضتا على العدوين اللدودين لإيران، طالبان في أفغانستان وصدام في العراق. ومن اللافت أن يقول باحثون أميركيون قريبون من أصحاب القرار إن "أزلام" إيران هم من يحكمون العراق حالياً بالرغم من المبالغة التي يحملها هذا الكلام، ولكنه يدل على أن المنتصر الأول في العراق هي إيران وليس الولايات المتحدة، في ما خص سوريا فإن ما خلا خروجها من لبنان بالطريقة المعروفة فإنها لا تزال على الأقل تقف في وجه السياسات الأميركية. أما بالنسبة إلى الموضوع الشرق الأوسط، الذي تحول إلى الشرق الأوسط الكبير، ثم إلى الشرق الأوسط الجديد حسبما وصفته كوندوليزا رايس، مع العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦. فقد عاد إلى نقطة الصفر، واعتقد أن أميركا تخلت عن هذا المشروع. والواضح أن الإنتخابات التي حصلت في العراق وفي مصر وفي فلسطين وفي كل مكان أتت بممثلين معادين للولايات المتحدة أو على الأقل غير أصدقاء للولايات المتحدة. والأبرز في ذلك في فلسطين حيث أنتُخِبت حماس بغالبية شعبية واسعة، أعتقد أن طريقة تعامل الأميركيين مع الحكومة المنتخبة تدل على أن رؤيتهم لما يسمونه الشرق الأوسط الكبير على الأقل هي رؤية تعاني من الكثير من الغموض والتحفظ. بالنسبة إلى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فهو لا يزال متأججاً ولا نزال بعيدين من الحلول. كما يعتقد المحافظون الجدد بأن لا صلة لهذا بالحرب على الأرهاب وبأنه يمكن ترك الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) يتنازعان حتى يتوصلا بنفسيهما إلى حل، تبين أنه يبتعد يوماً بعد الآخر. وما أعلنه بوش عن رؤيته لدولتين كان إعلاناً غامضاً لأنه لم يتكلم عن عاصمة الدولة الفلسطينية ولا عن حدودها، وبالتالي كل المشاريع الأميركية في فلسطين وآخرها الرباعية تراوح مكانها. بإختصار، لن أتكلم عن لبنان تعرفون الكثير، هناك على الأقل تحالف يمتد من الولايات المتحدة ويصل إلى رام الله، هذا التحالف لا يعيش انتعاشاً هذه الأيام بل تراجعاً. وبالتالي إذا كان ثمة

صعوبة في صوغ جردة نهائية للإحتلال الأميركي للعراق لأنه لا يزال قائماً ولأن تقرير بايكر صدر اليوم ومن المقرر أن تصدر تقارير أخرى في غضون الأسابيع المقبلة، إلا أنه في هذه اللحظة بالذات نستطيع أن نقول إن هناك تخبطاً وتعثراً أميركياً، هناك أخفاق في كل الأهداف التي أعلنوها، حتى النفط لن يستفيد منه الأميركيون كثيراً لأن أكلاف الحرب كما يقول جوزف سبيغلتز تبلغ نحو ألف مليار دولار ولا أعتقد أن الأميركيين جنوا هذا المبلغ من النفط العراقي حتى هذه اللحظة.

محمد نورالدين: السؤال الأساسي موجه إليك سيد بورغا وأنت الخبير في "الإسلامية" وتعرف المنطقة جيداً، أين نجحت السياسة الأميركية وأين أخفقت؟

فرنسوا بورغا: أشكركم لهذه الفرصة، بالعودة إلى هذا المكان الذي زرته سابقاً منذ عشر سنوات، في الحقيقة لدي إشكالية، وقد كتبت في خلفية العمل الأميركي، على الرغم من أني كنت أعمل في مقاهي وفنادق أميركا، لن أركز بالمستوى الكافي على الظروف المحلية لأميركا، كي أستطيع أن أحلل من داخل المنظار الأميركي أسباب سياستهم في العالم، مع ذلك وقبل كل شيء كل ما سمعتُ يدل على أن هناك قاسماً مشتركاً في التحليل أحياناً أقول إن النتيجة الرئيسية للسياسة الأميركية جعلت العالم يدخل مرحلة تاريخية جديدة بدأت في أوائل التسعينات وتنتهي الآن. في أوائل التسعينات، بدأت فترة الأحادية الأميركية نتيجة إنسحاب الإتحاد السوفياتي، إنتهت فترة الجانب الإيجابي لثنائية الغرب، عندما أقول الجانب الإيجابي أعني التوازن الناتج من وجود منافسة داخل المعسكر الغربي، إنتهى في التسعينات، وربما نخرج من هذه الفترة الخطيرة والسوداء من تاريخ العالم، ويتبين أن الأميركيين بدأوا يفهمون أن الآحادية ورفض المؤسسات أدى إلى نوع من الأزمة ليس سياسية فحسب بل أيضاً عسكرية. وأحياناً أقول إن الجانب الإيجابي الثاني في هذه الظروف، لاحظته حين كنت مع وفد منذ ستة شهور في جنيف ويضم ديبلوماسيين وخبراء، وكنا جالسين فوق بحيرة ليمان، وقال أحد الديبلوماسيين وأشار إلى مقر الصين، الذي اشتروه في جنيف، وهو أعلى من المباني المحيطة به، وهو دليل لعودة الصين في اللعبة الدولية. في المحصلة هذه الفترة تشهد فشلاً عسكرياً، وليس سياسياً وإيديولوجياً، للولايات المتحدة في العراق. والإنسحاب المحتمل والقادم، يفتح صفحة جديدة، نشهد عبرها دخول الصين في اللعبة الدولية.

محمد نورالدين: في ضوء المداخلات على السؤال الأول، أصبحت الصورة واضحة إلى حد كبير، أين نجحت الولايات المتحدة وأين أخفقت؟ في هذه اللحظة بعد ٣ أو ٤ سنوات على الإحتلال ظهر تقرير بايكر ـ هاملتون من الواضح أن هذا التقرير جاء ليوثق واقع ما وصلت إليه السياسة الأميركية في العراق وفي المنطقة، ثم ليطلق ٧٩ توصية إلى الإدارة الأميركية لإنتهاج سياسة جديدة تساعد على الخروج من المأزق الأميركي أو قد تدشن

مرحلة جديدة في السياسة الأميركية في المنطقة. سنحاول أن نقرأ اللحظة السياسية الراهنة في السياسة الأميركية في ضوء هذا التقرير، كيف تقوِّم د. جورج هذا التقرير وبرأيك ما الهدف الأساسي من وراء وضعه؟

جورج حجار: التقرير كلفت به مجموعة بايكر ـ هاملتون، كان هناك صراع في الولايات المتحدة حول توسيع دائرة الحرب أو الإنسحاب أو نقل السلاح تدريجاً إلى العراقيين. مجموعة الكونغرس المسماة الصقور أو العسكريتاريا كانت ولا تزال مع توسيع دائرة الإقتتال لإنجاز إنتصار كامل. في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أي منذ سنة تماماً، طرح بوش مجدداً، في إطار هذه المقولة "خطة النصر"، ولكن من دون الدخول في تفاصيلها، كانت الخطة تقول إنه لا يزال هناك اقتناع لدى الأميركيين انهم في المراحل الأخيرة من تحقيق انتصارهم وخصوصاً بعدما أيقنوا أنهم يستطيعون أن يفصلوا وفصلوا بين الظاهرة الشيعية والظاهرة السنية إذا جاز التعبير.

في ضوء الأحداث التي حصلت في العراق وغيره مثل ظاهرة أبو غريب أو غوانتانامو، بدأت ظواهر التعذيب تعكس نفسها، في المجتمع الأميركي قال أحد الرؤساء السابقين: مجتمعنا وسياستنا في خطر لإننا فقدنا **التفوق الأخلاقي** الذي تتمتع به أميركا، وفقدان التفوق الأخلاقي يجعل منا دولة مارقة على مستوى العالم، الولايات المتحدة أصبحت دولة مفترسة لا تحترم القوانين. ظهرت العنصرية التي تفرق بين الإنسان والآخر على أساس الجنس واللون يمكن أن يُعد أي إنسان مشتبه به لمجرد أنه ذو لون أسمر حتى من دون بطاقة جلب وصار هناك تخويف وتجفيف وضرب مصادر التمويل للمقاومة وبالتالي ضرب المؤسسات الإسلامية في أميركا والعالم، هذا الجانب فرض على النطاق الليبرالي الموجود في المؤسسات الليبرالية الأميركية أي الجامعات الكبرى والمؤسسات والصحف الليبرالية مثل **واشنطن بوست** و**نيويورك تايمز**، التي تعتبر نفسها في المسار الليبرالي بدأت تكتب حول مسألة أبو غريب.

أنا لا أستخدم تعبير المحافظون الجدد بل التروتسكية المعكوسة التي ركزت على القوة العسكرية لأميركا وقمع الشعوب بالسلاح والقصف الجوي وجاءت مدرسة "جوزف ناي" لتقول: لا يمكن أن نستمر بهذه الطريقة يجب أن نستخدم "سوفت باور" (Soft Power) وترجمتها في العربية السياسة الرخوة أو القوة الناعمة على أساس أنه يجب أن نأخذ في الإعتبار الديبلوماسية وحقوق الشعوب. لقد عسكت الحرب الأميركية في العراق نفسها في المجتمع الأميركي ففي **نيويورك تايمز** بدأوا يكتبون: "إنها حرب خيار وليست حرب ضرورة". ولأن هذا التيار الجديد بدأ يتبلور بعد غوانتانامو وأبو غريب والتعذيب. وعندما فشلت خطة النصر التي أشرت إليها والتي وقعت في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عينت لجنة بايكر للبحث في الموضوع ودراسته وتقديم المقترحات.

شؤون الأوسط: هذه اللجنة عينتها الإدارة الأميركية نفسها؟

جورج حجار: نعم، إدارة بوش الآن تعاني ضغطاً، إنهم يريدون حملة ديبلوماسية للتخفيف من كراهية أميركا في المنطقة ولإقناع الناس عبر ما يسمى مكاتب العلاقات العامة وتسمى عندهم"الديبلوماسية العمومية"، وهدفها التخفيف من كراهية أميركا والترويج للفكر والعقل الأميركي في المنطقة والعالم أيضاً. القصة الأساسية التي فجرت الأمور منذ نحو شهرين وحتى الآن، أنهم يريدون أشراك سوريا وإيران في هذا الموضوع. وفي هذا كما يقول البعض، تشويش استراتيجي على النصر الأميركي، وهكذا...، ولكن ما يعنيني وأقوله من دون تردد إن أميركا لن تخرج من المشرق العربي قبل مدة طويلة، ومعنى ذلك أننا أمام حرب طويلة الأمد، لأنهم وضعوا استراتيجية الآن ووضعوا خطة حرب تمتد لأربعين سنة لإستئصال الظاهرة الإسلامية، وترافق ذلك مع ما يسمى "الإسلاموفوبيا" أي الخوف من الإسلام، وكذلك الحديث عن الفاشية الإسلامية وما تشكله (حسب مزاعمهم) من خطر عليهم أكثر من السوفيات.

الهم الأساس أن أميركا إكتشفت عدواً جديداً اسمه الإسلام - أميركا عمرها ٢٣٠ سنة، منذ الإستقلال حتى اليوم، اشتبكت في ٢٤٠ حرباً، فهذا مجتمع مبني على الحرب، لأن المجمع الصناعي العسكري هو صاحب القرار في أميركا، أي عندما خرج ايزنهاور من السلطة، قال حذار أيها الشعب الأميركي الديموقراطي الليبرالي من المجمع الصناعي العسكري، تلى ذلك أنه في الـ ٣٠ و٤٠ سنة الفائتة جاء المجمع النفطي وخصوصاً بعد العام ١٩٧٣ وعولمة الاقتصاد، وجاءت فورة المعرفة الجديدة في الإنترنت وبالتالي نحن أمام معركة عمرها ٤٠ سنة بالتقدير الأميركي، فلا تتصوروا أنه يوجد إنسحاب، بل إعادة انتشار.

محمد نورالدين: كيف تقرأ د. صالح تقرير بايكر - هاملتون وكيف تضعه في الإستراتيجية الأميركية اليوم؟

محسن صالح: أشرنا في الجواب الأول إلى أن تقرير بيكر أتى بعد مجموعة من المشاكل التي تواجهها السياسة الأميركية في العراق وفي المنطقة، ولذلك حاول كل من بايكر وهاملتون أن يعيدا النصاب إلى السياسة أي العودة إلى الحوار مع سوريا ومع إيران ومع لبنان ولحل القضية الفلسطينية، وبالتالي يمكنني تلخيص المشاكل التي أدت إلى إيجاد لجنة بايكر - هاملتون. إن أميركا تواجه أزمة في العراق وفي العالم الإسلامي بعامة. لأن الكتابات التي تقول: لماذا يكرهوننا؟ أتت من أميركا قبل العالم الإسلامي، أيضاً لا بد من القول إن الأصوات التي تطالب بالإنسحاب وفضائح سجن أبو غريب وعدد القتلى الأميركيين والإنتخابات التي تحصل في المنطقة وتأتي بالمعادين للولايات المتحدة الأميركية وبدأ الإحساس لديهم أن أميركا تفقد صفتها كمحررة لشعوب المنطقة أو شعوب

العالم، ولذلك يمكن القول إن الذين أخذوا جانب التطرف أخذوا بقول هانتنغنتون، لإيجاد الفوضى الخلاقة والتي تستدعي وجود شكل من أشكال السياسات اللانسانية كما حصل في العراق وكما يحصل الآن في فلسطين، إضافة إلى التعقيدات التي يعانيها أصدقاء الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، فالإنتخابات تعمق المشاكل إن كان في لبنان أو في فلسطين أو في مصر. هناك مأزق لأبو مازن فقد أتت الإنتخابات لتنجح حماس، حتى في إيران لم يتجاوبوا مع السيد خاتمي، وأتى أحمدي نجاد، وبالتالي كان في ذروة الغضب على السياسات الأميركية. حربهم على الإسلام والتشويه من خلال الرسوم الكاريكاتورية. كل هذا أوجد حالة من حالات الإجماع الإسلامي على محاربة الولايات المتحدة الأميركية وإن كانت غير مسؤولة بشكل غير مباشر، إلا أنهم يثيرون بعض العصبيات التي أشرت إليها في البداية، والتي قد تُحدِث مشاكل في داخلنا الإسلامي إلا أن رد فعلها يكون مشاكل للمجتمع الأميركي وللسياسات الأميركية في المنطقة، والدليل أن تقرير بايكر - هاملتون هو تقرير موضوعي. بعض ردود الفعل التي أتت من المحافظين الجدد، أتت ناقمة وبالتالي وصف دانيال بايبس هاملتون والعشرة الآخرين الذين وضعوا هذا التقرير بأصحاب العقول الصغيرة. وبالتالي هذا الأمر لافت، يعني بايكر وهاملتون أصحاب عقول صغيرة بينما المحافظون الجدد هم أصحاب عقول كبيرة يؤدون بالولايات المتحدة إلى هذه المآزق المتتالية، وقالت رئيسة الديموقراطيين إننا أمام إصلاح أخلاقي، نتيجة الفضائح التي حصلت، طبعاً في رد فعل مثير أمام الأميركيين والإسرائيليين. أما بالنسبة إلى حكام العرب والمنطقة، أعتقد إن هذه اللجنة لن تجد آذاناً صاغية، وخصوصاً في الخليج أو في لبنان أو في العراق. هناك من ارتبط نهائياً بالسياسة الأميركية وبالتالي لن يكون هناك تشجيع من قبل الدول العربية، وطبعاً هذا الأمر لن يغير سياسات الولايات المتحدة أكانت جمهورية أم ديموقراطية تجاه القضايا الأساسية، وخصوصاً أن التقرير أشار إلى حفظ أمن إسرائيل ولكنه يطالب الولايات المتحدة بأن تكون أكثر موضوعية وتفي بالتزاماتها إتجاه القضية الفلسطينية وبالتالي عودة الجولان والحوار المباشر من حيث وصل بعد أوسلو، وبالتالي هذا الأمر يؤدي إلى شكل من أشكال الحلول التي لا ترغب به إسرائيل أو المحافظون الجدد. هنا لدي تعليق حيال ما يصدر عن المحافظين الجدد حول الوضع الإسلامي والوضع الغربي: الوضع الغربي يعاني من مشاكل، وهي يجب أن تكون مدروسة للرد على أميركا، ويجب ألا ينتظر العرب من تقرير بايكر - هاملتون أي شكل من التغيير في السياسة الأميركية. المنطقة بحاجة إلى إستقلال وقيام تحالفات دقيقة من أجل تخليص الشعب العراقي والفلسطيني واللبناني وهذا لا يمكن أن يخلص المنطقة إلا من خلال: وأد الفتنة ومنع الحروب الداخلية، تعزيز مسألة الإنتخابات كما حصل في البحرين حيث حصلت بعض المشاكل إلا أن المعارضة أتت وهذا الأمر قد يحصل في الكثير من

الدول العربية، يعني جعل التغيير سلمياً، وليس إستجابة لبعض الأصوات الأميركية كما يحصل في لبنان. إن أميركا لم تعد تريد وكلاء إنما تريد عملاء، وبالنسبة إلى العراق أو لبنان وفلسطين، في العراق من المهم أن إعادة العلاقات بين دمشق وبغداد موشر للعلاقات السورية ـ العراقية، وقد تكون مؤشراً أيضاً على فشل أو تراجع السياسات الأميركية والتي هي رعناء، لأن التوصيات تشير أنها رعناء. طبعاً أوساط كثيرة في إسرائيل لا تعجبها هذه التوصيات ولا يعجبها هذا التقرير ولكن أعتقد أن التقرير بنى مرحلة جديدة في السياسات الأميركية يمكن أن نرى ثمارها بعد فترة بوش، لأنه من المستحيل أن يأتي بوش إلى الرئاسة فقد خسر الجمهوريين، بوجوده في الحكم.

غسان العزي: بعدما أشار إليه الزميلين، سأركز على التقرير نفسه. أولاً هناك أفول لمرحلة المحافظين الجدد، بل أن عدداً كبيراً من هؤلاء قد بدأ يوجه الإنتقاد للرئيس بوش حتى خلال الحملة الإنتخابية الأخيرة للكونغرس ويعتبرون أنه فشل في تثبيت "أفكارهم المنيرة". هدف تقرير بايكر ـ هاملتون هو البحث عن إستراتيجية مخرج للمأزق العراقي، ولكن يجب أن يكون هناك إتفاق وإجماع بين الديموقراطيين والجمهوريين حول هذه الإستراتيجية. الجمهوريون لا يتمنون أن تأتي المعركة الرئاسية المقبلة في العام ٢٠٠٨ وأن يكون العراق نقطة ضعفهم في المعركة الإنتخابية والديموقراطيون المتأكدون عملياً أنهم سوف يتبوأون منصب الرئاسة لا يريدون أن يرثوا المأزق العراقي. أعتقد أن هناك إتفاقاً على التخلص من هذا المأزق، أعتقد أن بوش، رغم كل ما يقوله حول النصر الذي لا يزال ممكناً وبانه غير ملزم بأن يأخذ بتوصيات بايكر ـ هاملتون، ملزم بأن يأخذ بها ـ لسبب بسيط، هو يقول إن النصر ممكن أنا أقول لا، وأتكلم هنا عن النصر العسكري، لأن النصر السياسي انتهى وبات وراءنا، ولكن بوش طلب تقارير من البنتاغون ومجلس الأمن القومي قبل صوغ الإستراتيجية التي سيعلنها قريباً. أرى منذ هذه اللحظة تقرير البنتاغون. وزير الدفاع الأميركي الجديد قال ما قاله أمام لجنة الدفاع في الكونغرس ومن ضمن ما قاله إنه ضد إستخدام القوة ضد سوريا وإيران، وضد أي دولة في جوار العراق وهو يؤيد الخروج من العراق ويؤيد التسوية السياسية والحوار، لذلك فإنه يمكن أن نتوقع أن تقرير البنتاغون سيأتي منسجماً مع تقرير بايكر ـ هاملتون، أما بالنسبة لمجلس الأمن القومي لا يمكنه أن يتغاضى عن هذا الإنهيار في شعبية بوش، أقل من ثلث الأميركيين اليوم يؤيدون السياسات الأميركية الخارجية وخصوصاً في العراق، والكثير من الأميركيين يندد بسياسة بوش ويعتبرها خاطئة وتطالب بالإنسحاب من العراق، كوندوليزا رايس رغم قربها من الرئيس بوش، ورغم اتباعها لسياسة الرئيس، إلا إنها تعتبر منتصرة بإستقالة رامسفيلد فقد تخلصت من عدو لدود، والعلاقات بين الخارجية والبنتاغون كانت سيئة جداً في السنوات الأخيرة، وكوندوليزا رايس أعلنت في شباط/فبراير ٢٠٠٥ أن عهد

الديبلوماسية الأميركية قد حان وكانت واضحة وتميل إلى التعددية وليس إلى الآحادية، ورغم تصاريحها والتي كانت مضطرة إلى مسايرة بوش ولكن أعتقد أنها قرأت تقرير بايكر - هاملتون بإيجابية شديدة، وبالتالي فالتقارير المقبلة لا أعتقد أنها ستتناقض مع تقرير بايكر - هاملتون، وليس هناك من "بوشية".

جورج حجار: أعتقد أننا أمام مرحلة إعادة إنتشار، سينخفض خلالها عدد القوات الأميركية من ١٤٠ ألف إلى ٦٠ ألف، وأميركا باقية في العراق حتى ينتفض الشعب بكامله.

غسان العزي: لم يكن الأميركيون يتوقعون مقاومتهم في العراق، فقد اعتمدوا على أخبار وتحليلات المعارضة العراقية، التي ركزت (كما تفضل د. جورج) على أن الدخول إلى العراق أشبه بنزهة عسكرية، وسوف يستقبلهم الناس بالورود والترحاب.

واليوم، بحسب التقارير الواردة، هناك حاجة ملحة لزيادة عديد الجيش الأميركي. رئيس الأركان الأميركي السابق، ماير، قال إن الأمر يتطلب بضعة آلاف وهناك حاجة إلى المزيد من الجنود. والجيش عاجز عن تلبية حاجات احتلال العراق البشرية. وهو غير قادر على الإستمرار من الناحية السياسية. ويمثل تقرير بايكر - هاملتون مخرجاً يتفق عليه الحزبان الرئيسيان وهو مخرج معقول، وبوش يعرف في قرارة نفسه أن النصر غير ممكن، وإن كان يُعلن غير ذلك. كما أن الحوار مع إيران وسوريا (والعرب بعامة) لن يُفضي إلى القبول بقواعد عسكرية. كما أن الإنسحاب من العراق وترك المنطقة أمر غير ممكن، وبالتالي نحن أمام إستراتيجية تراجع قد تمتد إلى وقت طويل، ولا أعتقد أن الإنسحاب سيتم في وقت قريب في غضون العام ٢٠٠٨، كما يقول التقرير.

محسن صالح: حرب الولايات المتحدة على العراق أيقظت الشعوب العربية، وتجلى ذلك في المقاومة في العراق وفلسطين، وقريب منا الإنتصار الذي حققته المقاومة في لبنان.

غسان العزي: أستطيع أن أجزم أن المشروع الأميركي في المنطقة من خلال العراق قد أخفق إخفاقاً تاماً، ولكن ما أخشاه أن المشروع الإسرائيلي في طريقه إلى النجاح، مشروع تقسيم المنطقة، مشروع الفتنة، ما يجري حالياً في فلسطين في العراق، في لبنان، علينا أن نرتب أمور بيتنا بأنفسنا ونمسك زمام أمورنا في هذه المرحلة التي نشهد فيها تراجع المشروع الأميركي ❑

صدمة النفط

إشكالية النفط الاقتصادية المنافع والأعباء

سالم النجفي *

تعددت المشاكل الاقتصادية التي سادت في القرن العشرين، وقد احتلت إشكاليات النفط مرتبة متقدمة من حيث ترتيبها، ونتج منها العديد من التشوهات في بنية الاقتصادات النامية في مقدمها أزمة المديونية وتفاقم ظاهرة الفقر وأخرى غيرها. وعلى الرغم من الترابط بين متغيرات هذه المصفوفة، إلا أن العديد منها تعد دالة للمتضمنات الاقتصادية للنفط، وبذلك أصبح هذا المورد هو الأكثر دلالة وتأثيراً في المسار الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد ترتب على هذه الإشكالية أن سعى النظام الاقتصادي الدولي المعاصر إلى تحويل مكونات الثروة الاقتصادية التي تعد إحدى أدوات النمو الاقتصادي من مناشئها النامية إلى الاقتصادات الرأسمالية وذلك من اجل تخفيض أعباء الاقتصادات الأخيرة وتعظيم منافعها. وفي ظل هذه الحقيقة وبالنظر إلى أن العديد من بلدان الوطن العربي تعتمد بصفة اساسية في انفاقها ومصادر تمويل برامجها التنموية على الموارد النفطية وهي موارد غير متجددة، فإن الأمر يقتضي أن تتسم السياسة النفطية من حيث متضمناتها الاقتصادية وسلوكها السوقي بقدر كبير من الشفافية تجنباً لصدمات اقتصادية تشكل أعباء غير متوقعة بالنسبة إلى البلدان المنتجة والمستهلكة من جانب، وإعادة النظر في نمط الحسابات القومية لتحقيق التوازن بين متطلبات الزمن الراهن ومستحقات الاجيال القادمة من جانب آخر.

وتحدد المشاكل الاقتصادية النفطية بانحراف أسعارها السوقية عن أوضاعها التوازنية وفقاً للمفاهيم الاقتصادية، وقد ترتب على هذا النمط من التشوهات تدني منافع هذا المورد بالنسبة إلى البلدان المنتجة (النامية) وتعظيمه للبلدان المستهلكة (الصناعية المتقدمة)، وعلى الرغم من أن هذا المورد يعد ذا بعد استراتيجي في بنية الاقتصاد الرأسمالي، الا أنه لم يأخذ البعد ذاته في الاقتصادات العربية بوصفه إحدى الادوات التمويلية الرئيسة للتنمية العربية، وقد اعتمد البحث المنهجية الموضوعية والمعيارية فضلاً عن الاستعانة بأدوات

(*) أستاذ الإقتصاد في جامعة الموصل.

القياس الاقتصادي لتأكيد منطقية المؤشرات الاقتصادية، كما تمت الاستعانة بأدوات السياسة الاقتصادية في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية ونمط مساراتها الزمانية والمكانية وفقاً للمفاهيم الاقتصادية، واعتمدت على البيانات التي تصدرها منظمتا "الأوبك" و"الأوابك" ودوريات البنك والصندوق الدوليين والتقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي تصدره الامانة العامة لجامعة الدول العربية، فضلاً عن الأدبيات في الشأن الاقتصادي.

٢ ـ الخلفية التاريخية والمرجعية الاقتصادية

يصعب تحليل ظاهرة اقتصادية المعرفة وتأثيراتها المعاصرة أو المستقبلية بعيداً من خلفيتها التاريخية، وذلك من حيث نشأتها والمتغيرات المحيطة بها ونمط مساراتها الكمية والنوعية، فالظاهرة التي ليس لها مرجعية تاريخية لا تعدو أن تكون سوى حالة طارئة في إطارها الظرفي، وقد تضمحل بزوال المتغيرات المحيطة بها والمؤدية إليها. والنفط سلعة استراتيجية ذات أهمية قصوى من حيث ارتباطها بنسق ومسار الاقتصادات المتقدمة. فاكتشافه واستخدامه مصدراً للطاقة في أواخر القرن التاسع عشر في النصف الغربي، من الكرة الأرضية قد أزاح العصر الذي سبقه، وان تكوينه ونمط استخدامه المعاصر يؤكد أهميته الراهنة. فقد أشار الاقتصادي المشهور جوزيف شومبيتر J. Schumpeter إلى أن التطور في المسار الاقتصادي يعود إلى التغيرات الايجابية التي تطرأ على أساليب الإنتاج وتغير النسق الاقتصادي السائد.

ويعد اكتشاف واستخدام مصادر جديدة من المواد الأولية (النفط) واحداً من التقانات التي يعمل على خلقها واستخدامها (المقاولون) Entrepreneurs [(١)]، وبذلك أصبح تطبيق هذه المستجدات التقانية دالة في المتضمنات الرأسمالية[(٢)]، وقد وعى النظام الاقتصادي الرأسمالي هذه الحقيقة على ندرتها المحلية ونمط توزيعها الجغرافي على الصعيد العالمي.

ويعد العراق في مقدم البلدان العربية المنتجة للنفط في منتصف عقد الثلاثينات، ثم توالت بعد ذلك بقية البلدان العربية في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي، وقد خضع إنتاج النفط في المنطقة العربية إلى اتفاقيات أعطت بموجبها الامتيازات للشركات الأجنبية الكبرى، ما ترتب عليه انفصاماً بين إنتاجه ومجرى عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية المنتجة للنفط[(٣)]، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت الشركات السبع الكبرى "الانكلوسكسونية"[(٤)]، فضلاً عن شركة النفط الفرنسية مسيطرة على أهم مراكز البحث عن النفط في العالم وفقاً لعقود طويلة الأجل، وقد جاء توزيع الثروات العربية (مصادر الطاقة) بين دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى في إطار معاهدة "سايكس ـ بيكو" واحتياجات التطور الاقتصادي الرأسمالي، وبذلك استأثرت بريطانيا التي كانت آنذاك في مقدم دول أوروبا الغربية وفقاً لنمط تركيبها الرأسمالي، بالجزء الاكبر من

(١) كلاوديو نابوليوني، **الفكر الاقتصادي في القرن العشرين**، (بغداد، دار الثورة للصحافة والنشر، تعريب نعمان كنعاني)، ١٩٧٩، ص ٤٧ ـ ٤٨

(٢) عبدالرحمن عبدالله الحبيب، "ستموت الرأسمالية وترثها الاشتراكية: نبوءة جوزيف لوار شومبيتر"، **دراسات اقتصادية**، (بغداد، بيت الحكمة، العدد ١، السنة ٤)، شتاء ٢٠٠٢، ص ١٦

(٣) محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، (الكويت، عالم المعرفة، العدد ١٦)، ١٩٧٩، ص ٧٨

(٤) مصعب حسن الدجيلي، "تحليل عواقب المنافسة بين الاقطار المصدرة للنفط"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، (الكويت، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، العدد ٢، المجلد ١٠)، ١٩٨٤، ص ٤١ ـ ٤٢

مصادر الطاقة في العراق والخليج العربي، ولاسيما أن نمو استخدام الطاقة تزايد في نهاية الربع الأول من القرن العشرين بما نسبته ٥٣٥ في المئة مقارنة ببداية القرن المذكور، واستمر بالتزايد بما نسبته ١٧٥ في المئة في عقد الخمسينات، وعلى الرغم من أن سيادة قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة الذي لا تسمح بموجبه المشاركة والتنسيق مستندة بذلك إلى قانون الإنتاج لأغراض الدفاع الصادر عام ١٩٥٠، إلا إن شركات النفط أعفيت من هذا القانون(٥)، وبذلك سمح لها بالتنسيق لأغراض سيادة الاحتكارات النفطية للإبقاء على الأسعار عند المستوى الذي ترغبه هذه المنظومة الاحتكارية، وذلك باعتبار إن حصيلة أرباح الشركات المذكورة متأتية من خارج اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، وان امرأً من هذا النوع سيزيد من "الفائض الاقتصادي" للدول المستهلكة للنفط.

وقد اتسمت سنوات عقدي الخمسينات والستينات بحركات التحرر الوطني في الدول النامية (العربية)، ورافقت تلك السنوات تحولات في معدلات نمو مراكز الرأسمالية العالمية، وانتقلت هيمنة رأس المال العالمي إلى الجزء الشمالي من الكرة الأرضية في إطار التغيرات النسبية "الجيوبوليتكية" لتمركز هذا المورد، وقد ساهمت الولايات المتحدة بالدور الرئيس في تزايد معدل نمو تراكم رأس المال على صعيد المناطق الإقليمية التي يسود فيها هذا النظام، إلا أن توزيع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول الرأسمالية الرئيسة "الدول الصناعية السبع الكبار" يشير إلى أن الولايات المتحدة قد تبوأت المرتبة الأولى من حيث التصنيف المذكور، إذ تساهم بما نسبته ٤٧,١٦ في المئة من إجمالي الناتج المحلي للدول السبع الكبار عام ٢٠٠٠، الأمر الذي تطلب معه تأمين مصادر الطاقة "النفط" من العديد من مناطق العالم ولاسيما العربية، وبذلك عُدّت المسألة النفطية أهم أدوات السياسة الخارجية والاقتصادية الداخلية لبلدان النظام الاقتصادي الرأسمالي لما تتطلبه معدلات النمو الاقتصادي من استقرار سواء من حيث إمدادات الطاقة من جانب، أو الأوضاع الأمنية للأقاليم المنتجة للنفط من جانب آخر، واقتضى ذلك أن تقدم مساعدات مالية من خلال الشركات الأجنبية المنتجة للنفط إلى الأمارات والمشيخات العربية التي تعد اقاليمها مصادر انتاج النفط(٦).

وتشير متضمنات الناتج الاقتصادي المعاصر إلى إصرار السياسات الاقتصادية للرأسمالية على تأمين قدر ملائم من مورد النفط في عقدي الخمسينات والستينات، ولاسيما أن الاقتصاد الرأسمالي في معظم البلدان الأوروبية قد خرج من إشكاليات الحرب العالمية الثانية، كما انه قد سبق هذه الحرب بفترة قصيرة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)، وترتب على ذلك انخفاض إنتاجية الموارد الاقتصادية في البلدان المذكورة وسيادة حالات انكماشية ترتب عليها انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الأميركي بما نسبته ٤٠ في المئة مقارنة بمعدله ما قبل الأزمة الاقتصادية المذكورة، إلا انه

(٥) عبدالله حسين، **مستقبل النفط العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٠، ص ١٧

(٦) سالم توفيق النجفي، **موروثات القرن العشرين: مقاربات اقتصادية**، (بغداد، بيت الحكمة)، ٢٠٠١، ص ١٧٠

عاد إلى مستواه إلى ما قبل الأزمة المذكورة في مطلع العقد الرابع، ولم تتمكن الاقتصادات الأوروبية (بريطانيا) من إعادة أوضاعها الإنتاجية في الفترة الزمنية ذاتها(٧)، اذ واجهت تشوهات كبيرة وتدهور في بنية نظامها الاقتصادي من جراء أحداث الحرب العالمية الثانية، وتعد هذه احد أهم دوافع "مشروع مارشال" الذي تم بموجبه توسيع الإنفاق الاستثماري من قبل الاقتصاد الأميركي في البلدان الأوروبية.

وجدير بالذكر إن إصلاح بنية اقتصادات المجموعة الأوروبية من خلال "مشروع مارشال" لم يكن في حقيقته الإصلاحية سوى إعادة هيكلة الأسواق الأوروبية وتوسيعها من اجل تفعيل الطلب على الصادرات من خارج هذه المجموعة ولاسيما الأميركية خلال تلك الحقبة حتى لا تواجه الاقتصادات الأخيرة قدراً من الكساد والانكماش ينعكس في تأثيره على معدل نموها وكفاءتها الاقتصادية، ما أوجد نظاماً اقتصادياً اوروبياً أكثر ملاءمة لتفعيل الطلب على الصادرات والإنفاق الاستثماري الأميركي، وقد ساعد على ذلك وجود مناخ وبيئة اقتصادية أوروبية ملائمة، فمعدل الأجور اتسم بالانخفاض من جراء أوضاع الكساد بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الاستثمارات المذكورة بحاجة إلى طلب متزايد من الطاقة (النفط)، إذ يعد الطلب الأخير مشتقاً من الطلب على العمل، والتغير في أسلوب الإنتاج يتطلب تغيراً متطابقاً في كمية الطاقة(٨). وبذلك أوكل صنع القرار بالنسبة إلى كمية النفط وسعره إلى ادارة الشركات "الانكلوسكسونية" منذ فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى تكوين منظمة "اوبك"، وترتب على هذه الأوضاع بقاء سعر النفط العربي الخام ١,٠٥ دولاراً للبرميل عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦، وارتفع إلى ١,٢٠ دولاراً عام ١٩٤٧، ثم استقر السعر عند مستوى ١,٧٥ دولار للفترة ١٩٤٩-١٩٥٣، ولم يتجاوز ١,٨٩ دولاراً حتى عام ١٩٦٠(٩)، فقد تزايد الإنتاج العالمي من النفط مما نسبته ١٥٤,٥ في المئة في العام الأخير مقارنة بنظيره قبل عشر سنوات من العام المذكور، في حين إن سعره لم يرتفع إلا بما نسبته ٢,٨٥ في المئة لفترة نفسها، وذلك من جراء التحكم في السعر عند المستويات المشار إليها، وهكذا أفادت الاقتصادات الصناعية الأوروبية من حال احتكار الإنتاج وتسويق النفط للفترة ما بعد الحرب وحتى قيام منظمة "اوبك" وكذلك من المنافع المتأتية من الفروقات بين القيمة الاسمية لبرميل النفط الخام ونظيرتها الحقيقية من جانب، وتوافر أحد الموارد النادرة (النفط) في أوروبا بصورة تتلاءم ومتطلبات نجاح "مشروع مارشال" من جانب آخر.

ولم يكن عقد الستينات بالنسبة إلى أسعار النفط بأفضل من العقود السابقة له، ولاسيما أن منظمة "اوبك" التي أُنشئت في مطلع العقد المذكور لم تكن مشاركتها في سلطة اتخاذ القرار مع الشركات الأجنبية متاحة، بقدر ما هي محدودة خلال العقد المذكور برمته(١٠)، وما يؤيد هذه الطروحات أن الطلب على هذا المورد المنتج من المنظمة المذكورة قد تزايد من

(٧) Erich Gundlach, *The Economic Growth of Nations in the Twentieth Century*, Colledian of Recent Gorman Studies, Vol 50, Institute for Scientific Cooperation Tubingen, 1999, P 9-10.

(٨) علي احمد عقيقة، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط: المخاطر والفرص**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩١، ص ٣١

(٩) نواف نايف اسماعيل، **تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية**، (بغداد، دار الرشيد للنشر)، ١٩٨١، ص ٤٨ و٦٠

(١٠) علي احمد عقيقة، مصدر سابق، ص ٣٠

٨٦٩٦,٩ الف برميل يومياً في مطلع عقد الستينات إلى ٢٣٤١٣,٢ الف برميل يومياً في نهاية العقد المذكور، أي بزيادة نسبتها ١٦٩,٢ في المئة، في حين استقرت الأسعار المعلنة عند معدل ١,٨٠ دولار للبرميل للفترة نفسها[١١]. ويشير هذا التحليل إلى مدى المنافع الاقتصادية التي حققتها الدول المستوردة للنفط من خلال انخفاض السعر المعلن وجمود الأسعار فترة زمنية طويلة وابتعاد هذا السعر عن قيمته الحقيقية، وفي الوقت نفسه فإن هذا الجمود في الأسعار أدى إلى تدني قيمة الصادرات النفطية، الأمر الذي أدى إلى تشوهات محسوسة في العلاقات السعرية النسبية للموارد في الدول المنتجة للنفط من جانب، واتجاه "معدل التبادل التجاري" في غير صالح الدول المذكورة من جانب آخر، وعلى سبيل المثال، فإن الرقم القياسي لأسعار بعض السلع الداخلة في التجارة الخارجية بلغ ١١٥، ١١٦، ١٥٤ بالنسبة إلى السكر والقمح واللحوم الحمراء، في حين أن نظيره لأسعار النفط بلغ ٩٣ وذلك عام ١٩٧٠ مقارنة بعام ١٩٥٤، ما يشير إلى مدى تراجع العوائد الحقيقية للنفط من خلال علاقات التجارة الخارجية خلال الفترة المذكورة، فضلاً عن استنزاف الموارد القابلة للنضوب على مدى ما يزيد من ربع قرن سواء على الصعيد الاقتصادي أو البيئي.

وقد اتسع الجدل حول منطلقات الحقبة النفطية الثانية والتي بدأت مع عام ١٩٧٣/١٩٧٤، وتمحورت الآراء حولها باتجاهين أساسيين، الأول ما أشار إليه رئيس المركز الدولي لدراسات الطاقة، الشيخ أحمد زكي اليماني[١٢]، وفقاً لمصادر متعددة بأن الارتفاع في أسعار النفط إلى مستوياته في العام المذكور لم يكن من منطلقات الدول النامية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط "الاوبك"، بقدر ماكان وفقاً لآراء نخبة من المساهمين في اتخاذ القرار الاقتصادي في بعض الدول الصناعية المتقدمة المنتجة والمستهلكة للمورد المذكور، وكانت متضمنات هذا الاتجاه العمل على رفع سعر النفط الخام بنحو أربعة أضعاف سعره ما قبل التاريخ المذكور، وذلك لإنقاذ شركات النفط في الدول الصناعية المتقدمة التي كانت تعاني أعباء مالية، ومساعدة تنمية نفط بحر الشمال في بريطانيا، وبعبارة أخرى اعتماد سياسة دعم الشركات المذكورة من خلال آلية السعر لمنتجاتها، إذ إن المناخ الاقتصادي الذي تعمل في أوساطه هذه الصناعة ترتب عليه أن أصبح هيكل الأكلاف لوحدة النفط المنتج أعلى من أسعاره السوقية السائدة في السوق العالمية، وفي ظل هذه المتغيرات أصبح أمامها أحد خيارين إما الارتفاع بأسعار النفط الخام لتتمكن هذه الشركات من البيع بأسعار أعلى من أكلافها الثابتة والمتغيرة، أو تساويها في أقل تقدير، وهي الآلية الاقتصادية التي تعتمد في التراكيب السوقية للدول الصناعية المتقدمة، أو خروج هذه المنشآت الإنتاجية من النشاط الاقتصادي النفطي، وهو أمر تؤيده الآراء التجريدية للمفاهيم الاقتصادية، ولكن باعتبار أن هذا النمط من السلع (النفط) يعد من

(١١) حسين عبدالله، "النفط العربي في ظل منظمة التجارة العالمية"، وقائع الندوة المشتركة للاسكوا والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،(٢ ـ ٤ تشرين أول / اكتوبر ٢٠٠٠) **دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية**، (بيروت، تحرير مهدي الحافظ)، ص ٦٩.

(١٢) الشيخ احمد زكي يماني، الخطاب الرئيسي، "**ندوة دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية**"، (٣ ـ ٤ تشرين أول / اكتوبر ٢٠٠٠)، (بيروت، تحرير مهدي حافظ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية)، ٢٠٠١، ص ٢١

السلع الاستراتيجية التي لها ارتباط عالٍ بالنمو الاقتصادي وتزايد معدل تراكم رأس المال في الاقتصادات المتقدمة، لذا فإن الإبقاء على المنشآت المنتجة لها يعد مسألة في غاية الأهمية والضرورة خارج إطار المفاهيم الاقتصادية في المدى القصير.

وعليه فإن الاختيار الأول وان كان يمثل عبئاً على هيكل أكلاف الصناعات غير النفطية، إلا أن مفاهيم اقتصادات المشروع في إطار الليبرالية الاقتصادية يمكن أن تعيد التوازن إلى الوحدات الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة، إذ تعمل هذه المنشآت قبل ارتفاع الأسعار في إطار مفاهيم بعيداً عن "اقتصادات الحجم" فضلاً عن أن الارتفاع بأسعار النفط سيترتب عليه ارتفاع الطلب على "الدولار" ما يعزز من قيمته، وهو ما ترغب به السياسة الاقتصادية الأميركية.

وقد تمحور الرأي الأخر حول دوافع ارتفاع أسعار النفط في العام المذكور إلى تفعيل انتقال سلطة اتخاذ القرار في مطلع عقد السبعينات لمنظمة "الاوبك"، وادى ذلك إلى سيادة آليات "احتكار القلة" من قبل المنتجين الرئيسيين للنفط. ولكن ما يشير إليه منطق الإحداث والمناخ الاقتصادي سواء في أوساط الشركات الغربية المنتجة للنفط في الدول المتقدمة أو عدم الرضا لمنتجي الموارد المذكورة في الدول النامية "الاوبك". إن توجهات النخبة المساهمة في اتخاذ القرار الاقتصادي في بعض الدول العربية المنتجة والمستوردة للنفط قد لاقى ارتياحاً ورضىً تاماً من قبل الدول النامية المنتجة والمصدرة للمورد المذكور، وإن تفاعل هذين الرأيين قد أدى إلى الانعطاف الأول نحو ارتفاع الأسعار.

وقد شهد العام ١٩٧٤/١٩٧٣ إعادة توزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة والمصدرة (النامية) من جانب، وتلك المنتجة والمستهلكة (المتقدمة الصناعية) من جانب آخر، وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن الجزء الأكبر من هذا الريع أصبح من نصيب اقتصادات "اوبك" من جراء إعادة توزيعه، إلا أن حقيقة الأمر أن الارتفاع في الأسعار قد أفاد الاقتصادات المتقدمة أكثر من نظيرتها المصدرة، بل إن الاقتصادات الأخيرة عادت بعد أكثر من عقد من الزمن إلى خفض قيمة هذا الريع بالنسبة إلى الدول المنتجة ما يقرب من أوضاعه في العام المذكور على الرغم من الارتفاع المستمر والمتقلب احياناً في الأسعار الاسمية. وقد تأتى التباين في إنتاج النفط واستهلاكه من الأوضاع الاقتصادية العالمية والتراكيب الجيولوجية، فالدول الصناعية المتقدمة (أميركا الشمالية وأوروبا الغربية) تسهم بما نسبته ١٧,٩ في المئة - ٢٦,٩ في المئة(١٣) من الإنتاج العالمي، وهو يقترب من نصف الإنتاج النفطي "الاوبك" خلال الربع الأخير من القرن الفائت، وهذه الكمية من النفط الخام هي اقل من نصف احتياجات هذه الدول ٤٢,٤ في المئة في مطلع عقد الثمانينات، في حين بلغ طلب الدول الصناعية على النفط الخام نحو ٤٧,٩ مليون برميل يومياً ويمثل ٦٣,٢٧ في المئة من الطلب العالمي البالغ نحو ٧٥,٧ مليون برميل يومياً، في حين أن إنتاج الدول

(١٣) O. P. E. C, *Annual Report*, Vienna, Austria, 1995.

الصناعية للنفط (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، النرويج، إضافة إلى المكسيك) لم يتجاوز ١٦,٦٢ مليون برميل يومياً وهو يمثل ٢٤,٨٦ في المئة من إنتاج العالم البالغ ٦٦,٨٦٣ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠. وبعبارة أخرى إن إنتاج الدول الصناعية المتقدمة لا يمثل أكثر من ثلث ٣٤,٧ في المئة طلب هذه الدول في العام الأخير ما يقتضي توفير نحو ثلثي الطلب على النفط للدول المتقدمة من السوق العالمي للنفط في المدى المنظور.

وقد واجهت السياسات الاقتصادية لهذه الدول عام ١٩٧٣ أنماطا لسوق نفطية مختلفة عن نظيرتها في السنوات السابقة للعام المذكور. فانفراد شركات النفط الأجنبية بإنتاج النفط في الحقبة الأولى أوجد سوقاً للنفط اتسمت بمتضمنات "احتكار القلة" من حيث تحديد الكمية أو السعر. وبالنظر إلى أن مرجعية الشركات المذكورة هي دولٌ مستهلكة للنفط، وان هذا النمط من السوق يمكن أن يتحول وفقاً لمتضمنات "احتكار القلة" إلى "كارتل" يمكن من خلاله تحديد الكمية من النفط وفقاً لطلب الاقتصادات المتقدمة، وفي حال تنظيم آليات الكارتل في إطار الوفاق بين الشركات المنتجة والدول التي تعمل على خلق الطلب على النفط (الدول المتقدمة)، يمكن أن يأخذ منحنى الطلب شكلاً منكسراً عند مستوى السعر الذي ترغبه الدول المذكورة، اذ يتم تزويدها بالكمية التي تحتاجها عند السعر الذي ترغبه، وهو الأمر الذي أبقى السعر عند مستوى ١,٨٠ دولار للبرميل لفترة طويلة من الزمن، ولم يكن هناك طلب محسوس بعد نقطة تحديد السعر وهي نقطة انكسار منحنى الطلب على النفط آنذاك.

مع بدء الحقبة الثانية (١٩٧٣)، وعندما أصبحت قرارات منظمة "الاوبك" أكثر فاعلية في السوق النفطية، تغير نمط هذا السوق إلى "احتكار القلة" من قبل المنتجين المحليين (دول الأعضاء في الاوبك)، وأصبح منحنى الطلب في هذه الحالة يمثل الطلب الفعال للسوق، وإنه يمكن لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط التحكم بالكمية لتحديد سعر البرميل أو العكس، وأصبح السعر عند نقطة متحركة على منحنى الطلب محدداً من قبل منظمة "اوبك" مستقرئة في تحديده أوضاع السوق النفطية إلى حد ما.

وأوجد ارتفاع الأسعار في ما بعد عام ١٩٧٣ تبايناً في مستويات التكيف الاقتصادي، فالاقتصادات الصناعية المتقدمة تعد أكثر التزاماً بمبادىء "اقتصادات المشروع" ومتضمنات "اقتصاد السوق"، وبذلك رافق تغير هيكل الإنتاجية في هذه الاقتصادات ارتفاع في جدول التكاليف للوحدات المنتجة، ما ترتب عليه ارتفاع أسعارها مقارنة بنظيرتها ما قبل ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي بدا لأول وهلة أن تبادلاً للمنافع والأعباء قد بدأ يأخذ مجراه في ما بين الاقتصادات المنتجة للنفط (العربية) من جانب، والاقتصادات المستهلكة له (الدول الصناعية المتقدمة) من جانب آخر، ولاسيما ان الطلب على النفط من قبل الاقتصادات الصناعية يعد ذا مرونة منخفضة. فقد ارتفعت أسعار

النفط خلال عقد السبعينات، إلا أن كميته أخذت بالإزدياد، اذ ارتفع إنتاج النفط لدول "اوبك" الذي تحدد وفقاً للطلب عليه من ٢٣,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٠ إلى ٢٧,١ و٣١,٤ مليون برميل يومياً عامي ١٩٧٥، ١٩٧٩ على التوالي، على الرغم من ارتفاع سعره من ٢,٦٥ دولاراً للبرميل (صحاري ٤٤) عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٧٥ و٢٣,٥٠ دولار للبرميل في العامين المذكورين على الترتيب، ما ترتب على هذه التغيرات مبالغ كبيرة تطلب دفعها من قبل المستوردين لمورد النفط.

وفي اطار هذا المناخ الاقتصادي واجهت الدول الصناعية (المستوردة للنفط) احتمالات محددة للتصرف تجاه هذه الاوضاع، أحدها أن يتم الدفع نقداً ثمناً لمشترياتهم من النفط على أساس السعر الجديد المرتفع، واذا استجابت احتياطاتهم النقدية في المدى القصير لهذا الرأي، فإن ذلك يعد امراً صعباً في المدى الطويل، فارتفاع الاسعار قد يولد انكماشاً على صعيد الاقتصادات المحلية، او أن تلجأ هذه الدول للاقتراض لدفع قيمة النفط عند مستوياته السعرية الجديدة، وهو امر يتسم بقدر من عدم التأكد في نمط معالجة القروض واعبائها مستقبلاً، فضلاً عن الشروط الصعبة للمقرضين. واخيراً أن تلجأ الدول المذكورة إلى اعادة توازن عملياتها الخارجية بحيث تنقص من مشترياتها وتزيد من مبيعاتها والخيار الأخير يتطلب اسواقاً خارجية جديدة[١٤] وهو خيار يصعب تحقيقه والاعتماد عليه في المدى القصير في ظل الاوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، ما يشير مع هذه الاوضاع إلى صعوبة الخيارات وتعقيدها امام الاقتصادات الصناعية المتقدمة أنذاك، وقد يتطلب أن يرافق احد هذه الخيارات سياسة نقدية توسعية[١٥]. وقد اتبع بعض من الدول المذكورة الصرف المدار لعملاتها المحلية ما ترتب عليه ارتفاع اسعار السلع والخدمات في السوق العالمية، وانتهى بذلك آخر سنوات عصر "بريتون - وودز" بالنسبة إلى العديد من الدول المتقدمة التي بقيت تعتمد اسعار الصرف الثابتة فترة طويلة من الزمن.

ولتقييد سلطة اتخاذ القرار في المسألة النفطية من قبل المنتجين الكبار والمصدرين "الاوبك"، بدأت الدول الصناعية محاولات تنظيمية للبنى المؤسسية الاقتصادية للتخفيف من الاعباء التي قد تترتب على الاقتصادات المذكورة من جراء الانعطافات الحادة في اسعار النفط نحو الارتفاع، وذلك بتوظيف المرونة الدخلية لخفض الطلب المحلي على النفط من خلال السياسة الضريبية، وكذلك نشأ ماسمي "وكالة الطاقة الدولية" عام ١٩٧٤ لمواجهة الاوضاع السوقية الجديدة وذلك للتأثير في ادارة العرض وتحريك الطلب، بعدما اصبحت الدول المنتجة للنفط "الاوبك" مركز القرار الاقتصادي لاعادة ثوابت الخريطة الجيوسياسية النفطية من خلال رسم حدود الانتاج ومتغيراته خارج دائرة نفوذ اقتصادات الدول الصناعية الكبرى[١٦]. وقد وظفت السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة بعض ادوات السياسة النقدية لإدارة الطلب المحلي على النفط. اذ على الرغم من أن القواعد الاقتصادية

(١٤) ميشيل لولار، التعاون المالي بين العرب وأوروبا في مواجهة الاحتكار الأميركي للعلاقات"، (بيروت، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦)، ١٩٨٠، ص ٨٦

(١٥) ابراهيم ابراهيم، "آثر هبوط اسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية"، **النفط والتعاون العربي**، (بغداد، العدد ١، المجلد ١٣، (أوبك)، ١٩٨٧، ص ٤٤ - ٤٥

(١٦) مظهر محمد صالح، "النفط وانهيار جدران اللعبة الاستراتيجية لوكالة الطاقة الدولية"، (بغداد، **مجلة الحكمة**، العدد ١٨، السنة الرابعة، بيت الحكمة)، ٢٠٠١، ص ١٠٣.

ومؤشرات السوق تشير إلى أن ارتفاع اسعار الموارد (النفط) تؤدي إلى اعادة توزيع الاستثمارات باتجاه التوسع في انتاج ذلك المورد باعتبار أن العائد الحدي لهذه الاستثمارات يعد اكبر من سعر الفائدة السائد في اطار الاقتصادات التنافسية، الا إن ذلك الاستثمار لم يتم بالقدر المتوقع نفسه لاسباب عديدة في مقدمها أن "الخزانة الاميركية" اعتمدت اسعاراً للفائدة تتسق اتجاهاتها والتغيرات في أسعار النفط بقدر كبير من الارتباط الاحصائي[١٧]، ما تعطلت معه نسبياً بعض ادوات السياسة النقدية (اسعار الفائدة) في توجيه الاستثمارات نحو انتاج النفط في الدول المذكورة في المدى القصير، اذ لم تتجاوز اسعار الفائدة التي اصدرتها الخزانة المذكورة ٤,٧ في المئة عندما كانت اسعار النفط نحو ٢,٠٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٢، وعندما راوحت اسعاره بين ٢,١٧ـ٥,٣٢ دولاراً للبرميل في الفترة ١٩٧٩ـ١٩٨٤ فإن أسعار الفائدة التي اصدرتها الخزانة الأميركية تراوحت بين ٩,٥٧ في المئة ـ ١٤,٠٨ في المئة، في حين انها تراجعت إلى ٥,٤ في المئة بانخفاض اسعار النفط عام ١٩٩٥[١٨] ثم تراجعت نسبياً عام ٢٠٠٠، مستهدفة بذلك توظيف فاعلية "سعر الفائدة" في توجيه الطلب المحلي على مورد النفط من خلال اعادة توزيع الاستثمارات، فالطلب على الطاقة دالة بالطلب على الاستثمار، إذ في الوقت الذي ترتفع اسعار النفط، تعمل السياسة المالية على خفض الطلب على الاستثمار من خلال ارتفاع اسعار الفائدة، وهذا الاجراء يعمل على خفض الطلب على النفط محلياً، فضلاً عن أن من المتغيرات التي أثّرت في عدم التوسع في الاستثمارات النفطية أن المشاريع في ظل آليات السوق تتطلب قدراً من الاستقرار الاقتصادي، في حين ساعدت التقلبات الواسعة في أسعار النفط على عدم استقرار الاتجاه نحو التوسع في هذا النمط من الاستثمارات محاولة للتأثير في عَرْض هذا المورد (النفط). وبصفة عامة كانت اهتمامات وكالة الطاقة الدولية في مجال ادارة الطلب أكبر من ادارة العرض خلال المدى القصير من تأسيسها، وكانت محاولاتها الاستراتيجية أن تبقي السياسة السعرية لمنظمة "اوبك" لا تمثل سوى تغيرات اسمية في الاسعار من دون أن يرافقها تعويض عادل لمعدلات التضخم أو لتغير أسعار صرف العملة الأميركية عند تثمين النفط الخام[١٩]. وبعبارة اخرى إن الدول الصناعية الغربية استطاعت خلال الربع الاخير من القرن الماضي بواسطة كفاءتها وحسن تنظيمها وشفافية رؤيتها الاقتصادية أن توجد لنفسها موقعاً متميزاً في السوق النفطية تحقق من خلاله اهدافها الاقتصادية، في حين لم تستطع مجموعة الدول المنتجة "الاوبك" التحكم في تعظيم منافعها الاقتصادية[٢٠]. وعلى الرغم من إن التغيرات المؤسسية في ادارة الطلب (والانتاج)، من نظام مؤسسي اقرب إلى احتكار السوق من الشركات الاجنبية المنتجة للنفط منه إلى تآلف الدول النامية المنتجة الرئيسة في صيغة اشبه "بالكارتل" اطلق عليه منظمة "الاوبك"، وذلك في محاولة لإيجاد سعر عادل

(١٧) سالم توفيق النجفي، موروثات القرن العشرين، مصدر سابق، ص ١٧٥ ـ ١٧٩

(١٨) صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عالمية**، (واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية، ايار / مايو)، ١٩٩٧، ص ١٨١

(١٩) مطهر محمد صالح، مصدر سابق، ص ١٠٤

(٢٠) عبدالعزيز الدحيل، "القضية النفطية بين البعد الاقتصادي والسياسي"، **ندوة دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية**، (بيروت، تحرير مهدي الحافظ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا والجمعية للبحوث الاقتصادية)، ٢٠٠٠، ص ٦١

لمورد النفط يعطيه قيمته الحقيقية ويعكس تكلفته الاجتماعية، الا ان الاليات الاقتصادية التي اعتمدتها المنظمة المذكورة لتحديد السعر على مدى العقود الثلاثة بعد عام ١٩٧٣ لم تكن معتمدة على أسعاره المنسوبة إلى قيمته الحقيقية، وخصوصاً تلك المعبرة عن "معدل التبادل التجاري"، ما يشير إلى تواضع القدرات الاحتكارية لمنظمة "اوبك" في التحكم باستقرار السعر الحقيقي او تزايده الا في اعوام محدودة خلال العقد الفائت، وسبب ذلك أن القدرات التحكمية للمنظمة المذكورة في الكمية المنتجة من النفط لا تمكنها من بناء القدرات التحكمية للسوق من وجهة النظر الاقتصادية، ولاسيما انها تساهم بنحو انتاج ٢٨ مليون برميل يومياً وهو يمثل ما نسبته ٣٧,٣٣ في المئة فقط من اجمالي الانتاج العالمي في مطلع القرن الحالي.

وقد جاء هذا التباين بين السعر الاسمي ونظيره الحقيقي من متغيرين أساسيين: **الأول** ظاهرة التضخم العالمي التي برزت من جراء عدم التوازن بين مايعرض ويستهلك من السلع في الاسواق العالمية، وأدى بسعر النفط إلى تراجع قيمته الحقيقية، إذ لم يتواءم هذا السعر ومعدلات التضخم (الجدول)، وبعبارة اخرى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المستوردة مقابل انخفاض قيمة النفط، وبذلك تراجعت وحدة القيمة الشرائية من النفط مقابل نظيرتها من السلع والخدمات غير النفطية، **والمتغير الثاني** الذي ساهم في التباين بين السعر الاسمي والحقيقي هي التغيرات النقدية للدولار، فمورد النفط يتم تقديره بالدولار الأميركي، وهذا الارتباط ناجم عن عوامل مختلفة اقتصادية أو سياسية، في مقدمها التغيرات النقدية لقيمة الدولار الأميركي، لاسيما أن تخفيضه تترتب عليه أعباء مالية من جراء خفض قيمة النفط وسعره، ومايترتب عليه من انعكاسات على التوازنات الاقتصادية الكلية للدول المنتجة، فضلاً عن أن الاضرار الاقتصادية للدول الاخيرة قد جاءت ايضاً من التقلبات الواسعة في أسعار النفط خلال العقود الثلاثة المنصرمة، فقد راوح سعر البرميل من النفط الخام بين ١.٧٦-٥١,٣٢ دولار بالاسعار الاسمية، وبين ٣٦,٢-١٣,١٧ دولار بالاسعار الحقيقية، وهي تقلبات واسعة لم يشهدها أي مورد آخر خلال الفترة الزمنية ذاتها (الجدول المرفق).

وقد واجهت الدول الصناعية المتقدمة الصدمة النفطية الثانية (١٩٧٩) بآراء وافكار اقتصادية مغايرة عن تلك التي عالجت فيها آثار الصدمة الاولى (١٩٧٣)، فإذا كانت المعالجات الاولى قد نقلت الفروقات السعرية للمورد إلى هيكل الأكلاف، فإن المعالجات الثانية قد جاءت من خلال اجراءات ادارة الطلب على النفط، وبالتحديد من خلال بعض أدوات السياسة النقدية، اذ اعتمدت على تغيرات سعر الفائدة الحقيقي في الاوساط الاقتصادية المتقدمة (الصناعية) للتأثير في الطلب على الاستثمار. وبعبارة اخرى إن رفع سعر الفائدة الحقيقي سيخفض حجم الاستثمارات؛ وبالنظر إلى إن الطلب على النفط يعد

مشتقاً من الطلب على الانتاج السلعي، فإن خفض حجم الانتاج المذكور في دورات ارتفاع أسعار النفط سيخفض من الطلب عليه، الا أن ارتفاع سعر الفائدة سيخفض ايضاً من الطلب على الموارد الاخرى غير النفطية، ما يقيد قدراً من الطلب الاجمالي تحوطاً من احتمالات تزايد معدلات التضخم من جراء خفض الانتاج وبقاء فائض الطلب عند مستوى فاعليته الاقتصادية، ولكن الاجراءات المرافقة لارتفاع أسعار النفط أدت مجتمعة إلى انكماش صادرات الدول الصناعية المتقدمة، وانخفاض الطلب على بعض الموارد الاقتصادية وفي مقدمها العمل، ما ادى إلى ارتفاع معدل البطالة، وهي من المظاهر الاقتصادية غير المرغوبة في الاقتصادات المتقدمة.

ورافق هذه الاجراءات تغير هيكل الضرائب على مورد النفط باتجاه محاولة خفض الطلب عليه، فقد بلغت الضرائب على البرميل الواحد من النفط ماقيمته ٣٤ دولاراً في اليابان و٤٠ دولاراً في أوروبا الغربية، وهي اكبر من سعره الجاري في سوق النفط العالمية، وبذلك فإن اجمالي الرسوم والضرائب على الطاقة في الدول المذكورة بلغت نحو ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٩(٢١)، وذلك يشير إلى أن الحصيلة الضريبية المتأتية من الاستيرادات النفطية تميل لأن تكون منخفضة المرونة تجاه الاسعار ما دام الناتج المحلي الاجمالي آخذ في النمو. ويؤكد ذلك أن السياسات المالية للدول المتقدمة اتجهت نحو زيادة الضرائب المحلية على المنتجات النفطية في الحالات التي انخفض فيها سعر النفط الخام، وبذلك يتعطل اثر انخفاض سعر النفط في زيادة الطلب عليه(٢٢). وجدير بالذكر إن هذه الاليات الاقتصادية تتفق ومتضمنات النظام الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة من حيث اتجاهاته التراكمية وميله نحو التوسع في الانتاج، وما يساعد السياسات المالية في هذا الاتجاه هو عدم مرونتها تجاه الاسعار، وقد حققت هذه الاجراءات المرتبطة بإدارة الطلب تحويل جزء من الدخل الشخصي إلى ايرادات للدولة، محققة بذلك هدفين اساسيين. الاول التخفيف من عبء العجز الذي قد يحصل من جراء تزايد قيمة الاستيرادات النفطية، اذ على الرغم من أن هذه الاستيرادات تتم من طريق ميزان المدفوعات، إلا أن هناك علاقة وثيقة بين العجز الحادث في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والعجز الحادث في الموازنة العامة للدولة(٢٣). والهدف الثاني أن ارتفاع الحصيلة الضريبية يخفف من احتمالات ارتفاع معدل التضخم، ولاسيما أن الارتفاع في أسعار النفط يسرع الأثر ذاته في أسعار المنتجات التي يساهم فيها هذا المورد بنسبة عالية.

ويشير التحليل الاقتصادي إلى أن نصيب الدول المتقدمة الصناعية (المستوردة للنفط) من الريع المتأتي من مورد النفط والمنتج في دول "اوبك" يعد اكبر من نصيب الدول النامية المنتجة (المصدرة) لهذا المورد من جانب، وان "معدل التبادل التجاري" بين هاتين المجموعتين من الدول لم يكن في مصلحة الدول المنتجة للنفط (المستوردة للسلع الانتاجية

(٢١) عبدالامير السعد، "اسعار النفط في التسعينيات"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، **المستقبل العربي**، العدد ١٦٦)، ص ٥٦

(٢٢) حسين عبدالله، **مستقبل النفط العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٠، ص ١٣٤

(٢٣) رمزي زكي، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، (القاهرة، سينا للنشر)، ١٩٩٢، ص ١٣١

والاستهلاكية) من جانب أخر، وتخدم هذه الاوضاع الدول المصدرة للسلع غير النفطية (الدول الصناعية المتقدمة). وجدير بالذكر إنه في حال انخفاض الأسعار، فإن نصيب الدول المنتجة من الريع النفطي يأخذ بالاتجاه نحو الانخفاض، بينما ليس بالضرورة أن يأخذ الريع المذكور بالانخفاض بالنسبة نفسها للدول المستوردة للنفط، باعتبار أن التحكم باتجاه تغير معدله هو السياسة المالية للدول المذكورة، وهكذا يمكن أن تحصل اضرار مالية للدول المنتجة من جراء تراجع الاسعار، في حين ليس بالضرورة ايضاً أن تنخفض الايرادات الضريبية للدول المستهلكة للنفط بالنسبة نفسها، كما يمكن الابقاء على الايرادات نفسها (او اكبر) والعائدة للدول المستوردة. وهكذا اصبحت لعبة توزيع الريع النفطي بين المنتجين والمستهلكين تتحكم بها الدول الصناعية المتقدمة، في حين أن السعر يعد المتحكم الرئيس للريع المذكور بالنسبة إلى الدول النامية المنتجة للنفط (العربية).
ويستنتج من ذلك عدم صحة أن خفض أسعار مورد النفط يمكن أن يحفز الطلب، لأنه عند تخفيض الاسعار، تزيد الدول الصناعية من الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية وبذلك تعطل آلية تفعيل السعر في السوق النفطية وهو أمر له دلالاته الاقتصادية بعيدة الامد.

وتؤكد المتضمنات الاقتصادية وتجارب السوق النفطية خلال السنوات الماضية أن "**السعر**" كان أحد أهم الادوات التي اعتمدته الاستراتيجيات النفطية سواء لمنظمة الدول المصدرة او المستوردة الرئيسة للنفط، وان اختلف بناء "السعر" في استراتيجية المصدرين والمستوردين للمورد المذكور، وذلك لما للسعر من اهمية في هيكل الانتاجية في ظل اقتصادات السوق من خلال تأثيره في توليفة وحدة التكاليف وقد تظهر المشكلة في بعض الاقتصادات المستوردة لمورد النفط التي لا يتسم سوقها بحالة من التوازن او قريباً منه بسبب انخفاض مرونة عرض الموارد، وفي هذه الحالة تأخذ الاسعار نحو الارتفاع، ويمكن أن تتحول إلى ظاهرة التضخم إن لم تواجه بأحد أمرين، الأول خفض أسعار مورد النفط ليتواءم مع عرض الموارد الاخرى، والثاني العمل على زيادة مرونة عرض الموارد الاخرى المكملة للنفط، وكلا الأمرين يصعب تحقيقه في المدى القصير، وعليه فإن ارتفاع المعدل العام للأسعار مسألة لا بد من حصولها على الرغم من عدم الرضى عنها.

وتشير الادبيات الاقتصادية لهذه الاليات إلى أن متضمنات نظام الاقتصادات المعتمدة على نظام السوق (الصناعية المتقدمة) تعمل على نقل اعباء التكاليف المتزايدة للوحدات الانتاجية إلى "نظام الاسعار"، وفي أطار هذا المناخ فإن معدل نمو الطلب على السلع والخدمات سيواجه بقدر من التباطؤ، باعتبار أن الطلب على الموارد يعد مشتقاً من الطلب على السلع والخدمات، لذا يأخذ معدله بالانخفاض ايضاً، ويترتب على هذه الحالة انخفاض "الفائض الاقتصادي" الذي يتحقق من الفرق بين اجمالي الانتاج المحلي وحجم

استهلاكه على الصعيد القومي. وتعتمد مفاهيم النظام الاقتصادي الرأسمالي على تزايد حجم الفائض الاقتصادي، ويتوزع هذا الفائض بين العمل ورأس المال، ويعمل النظام الاقتصادي المذكور على زيادة الاهمية النسبية لرأس المال وتدنيه نظيرها من العمل، ولهذا فإن التشوهات التي تحصل سواء باتجاه خفض حجم هذا الفائض او التأثير في أهميته النسبية المذكورة سيشكل تناقضاً في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، ولذا يعمل هذا النظام بصور مختلفة للحفاظ على مصادر مورد النفط والتحكم بنمط العرض منه ليتواءم مع الطلب عليه، ولاسيما ان هناك توقعات تتسم بقدر من العقلانية تشير إلى تزايد الطلب على النفط في العالم في السنوات القادمة، باعتبار أن هناك اقتصادات واسعة آخذة بالنمو المتسارع مثل الهند والصين.

وما يؤكد متضمنات هذا الجدل هو حتمية السيطرة على مصادر الطاقة النفطية في اطار الفكر الاقتصادي الاستراتيجي الأميركي، الامر الذي ترتب عليه احتلال العراق بصفة كونه يحتوي على ثاني اكبر مخزون استراتيجي من النفط، وان التحكم في تدفقاته النفطية سيؤدي إلى التحكم في "السعر" الذي يعد المحور الرئيس الذي يدور حوله الجدل الاقتصادي الرأسمالي، فشركة مثل "هاليبورتن" لمقاولات النفط بدأت قبل أكثر من سنة من الحرب على العراق (نيسان/ أبريل٢٠٠٣) ترتب وتتعاقد مع آخرين على عقود لاعادة اصلاح وتحديث مرافق النفط العراقي، وبعدها فإن شركة "اكسون" اخذت ترتب اوضاعها لانتاج واستغلال النفط العراقي، كما ان شركة "بكتيل". حصلت على اهم عقود الاعمار بعد الحرب المذكورة[٢٤]. ولاينتهي الجدل حالياً عند حدود مستوى "السعر" في ظل النظام المذكور، انما في نمط الفوائد التي يمكن ان تحققها الدول المنتجة للنفط. فقد جاء في اطار الصراع الدائر حول استقلال وادارة الموارد النفطية العراقية، ان المندوب الأميركي في مجلس الامن بعد احتلال بغداد اعترض على تعبير "حق الشعب العراقي في موارده النفطية" وتم استبدالها بعبارة غير واضحة تتحدث عن "حق الشعب العراقي في الاستفادة من استثمارات تلك الموارد النفطية" وهناك فارق كبير في المنظار والمتضمنات الاقتصادية بين العبارتين المذكورتين[٢٥]. وبعبارة أخرى، إن الاستراتيجية الاقتصادية الرأسمالية ما بعد سقوط بغداد سوف لا تعتمد على بناء"السعر" في تغير بنية الاسواق العالمية فحسب، أنما أيضا في توزيع نمط الريع النفطي بين الاقتصادات النامية المنتجة للنفط من جانب، ونظيرتها المتقدمة المستهكلة للنفط من جانب أخر، اي إعادة توزيع الدخل بين الاقتصادات النامية والمتقدمة وفقاً لمنظار الامبراطورية الرأسمالية الجديدة.

(٢٤) محمد حسنين هيكل، "صناعة القرار الأميركي - الآن"، (مصر العربية، مجلة **الكتب وجهات نظر**، العدد ٥٤، السنة الخامسة، تموز / يوليو)، ٢٠٠٣، ص ١٣.

(٢٥) محمود عبدالفضيل (دكتور)، "الصراع على مستقبل العراق، اعادة اعمار ام اعادة فك وتركيب"، **الكتب وجهات نظر**، مصدر سابق، ص ٣٣



جدول أسعار النفط الأسمية والحقيقية خلال الفترة ١٩٧٠ـ٢٠٠٠

(١٩٧٣ = ١٠٠) دولار اميركي / برميل

العام	السعر الاسمي	سعر الصرف	سعر التضخم	السعر الحقيقي
١٩٧٠	١,٦٧	٢	١,٩٨	٢,٣٦
١٩٧١	٢,٠٣	٢,٤٨	٢,٢٩	٢,٦٧
١٩٧٢	٢,٢٩	٢,٣٨	٢,٤٧	٢,٦٧
١٩٧٣	٣,٠٥	٣,٠٥	٣,٠٥	٣,٠٥
١٩٧٤	١٠,٧٣	١١,١٥	٩,٤٥	٩,٨٢
١٩٧٥	١٠,٧٣	١٠,٩٥	٨,٥٣	٨,٧٠
١٩٧٦	١١,٥١	١٢,٦٥	٨,٤٦	٩,٣١
١٩٧٧	١٢,٣٩	١٣,٣٩	٨,٤٢	٩,١٠
١٩٧٨	١٢,٧٠	١٢,٣٩	٨,٠٧	٧,٨٧
١٩٧٩	١٧,٢٥	١٦,١٣	١٠	٩,٤٦
١٩٨٠	٢٨,٦٤	٢٧,١	١٤,٧٥	١٣,٩١
١٩٨١	٣٢,٥١	٣٥,٠٨	١٥,١٩	١٦,٣٩
١٩٨٢	٣٢,٢٨	٣٩,٣٣	١٤,١١	١٧,١٣
١٩٨٣	٢٩,٠٤	٣٧,٩٠	١٢,٠٦	١٥,٧٤
١٩٨٤	٢٨,٢٠	٤٠,٣٨	١١,١٦	١٥,٩٨
١٩٨٥	٢٧,٠١	٤٠,٠٣	١٠,٢٤	١٥,١٨
١٩٨٦	١٣,٥٣	١٦,٢٣	٥,٠٢	٦,٠٢
١٩٨٧	١٧,٧٣	١٨,٩١	٦,٣٨	٦,٨١
١٩٨٨	١٤,٢٤	١٤,٧٦	٤,٩٦	٥,١٣
١٩٨٩	١٧,١٣	١٨,٩٣	٥,٧٥	٦,٢٩
١٩٩٠	٢٢,٢٦	٢٢,٣٤	٧,٠٢	٧,٠٥
١٩٩١	١٨,٦٢	١٨,٨٧	٥,٦٣	٥,٧١
١٩٩٢	١٨,٤٤	١٨,٢٢	٥,٤٠	٣,٣٤
١٩٩٣	١٦٥,٣٣	١٧,٨٤	٤,٦٥	٥,٠٨
١٩٩٤	١٥,٥٣	١٦,٨٢	٤,٣٢	٤,٦٨
١٩٩٥	١٦,٨٦	١٧,٥٧	٤,٥٧	٤,٧٦
١٩٩٦	٢٠,٢٩	٢١,٢٥	٥,٣٧	٥,٦٢
١٩٩٧	١٨,٦٨	٢٠,٩٥	٤,٨٤	٥,٤٢
١٩٩٨	١٢,٢٨	١٣,٩٩	٣,١٣	٣,٥٧
١٩٩٩(*)	١٧,٥٠	–	–	٥,٨٦
٢٠٠٠	٢٧,٦٠	–	–	٩,٢٥
٢٠٠١	٢٣,١٠	–	–	٧,٧٤
٢٠٠٢	٢٤,٣	–	–	٨,١٤

(*) **المصدر**: البيانات من نشريات منظمة الأوبك (اعداد مختلفة)

٣ ـ النفط واقتصادات البلدان النامية (العربية)

يدور الجدل حول اسباب الصراع في منطقة الشرق الاوسط، وبالذات في البلدان الواقعة على شواطيء الخليج. فعلى الرغم من إن هذه البلدان تصنف بأنها من اغنى مناطق العالم من حيث مصادر الثروة النفطية، إلا أن هناك بعض الحقائق الاقتصادية يكتنفها قدر من الغموض وعدم الشفافية، في مقدمها أن الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي يدور فيها وحولها الصراع ادنى من نظيره الاسباني، وانه لايشكل سوى نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي. وحتى يتسنى اجراء مقارنات ذات دلالة من ناحية متوسط دخل الفرد، فقد اعتمد متوسط الناتج المحلي الاجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) معياراً لنظيره في البلدان العربية لمعرفة درجة التباعد او التقارب بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة المذكورة. وقد تبين أن نسبة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في الوطن العربي بلغ ٢١,٣ في المئة بالنسبة إلى نظيره في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٧٥، أي بعد ارتفاع اسعار النفط. وبعبارة اخرى، إن "القدرة الشرائية" للفرد العربي لاتتجاوز خمس نظيرها في الدول المذكورة الا بقليل، وانخفضت هذه النسبة إلى ١٣,٩ في المئة عام ١٩٩٨، أي إن "القدرة الشرائية" العربية اصبحت لا تمثل سوى سبع نظيرتها في دول المنظمة المذكورة في العام الاخير[٢٦] على الرغم من أن عوائد صادراتها النفطية آخذة بالازدياد في العديد من سنوات الفترة المذكورة.

وتعاني معظم البلدان العربية من مشكلة قصور واتساع الفجوتين الداخلية والخارجية او احداهما في اقل تقدير، ويكمن وراء اتساع الفجوة الداخلية (الادخار ـ الاستثمار) متغيرات متعددة في مقدمها نمط قاعدة الموارد المحلية ومنهجية توزيع عوائدها وطبيعة سياسات الاقتصاد الكلي، في حين أن حجم الفجوة الخارجية (الصادرات ـ الاستيرادات) تتأثر بكفاءة استخدام الموارد والقدرات التنافسية للسلع في السوق الدولية. ويعكس الميزان التجاري للدول غير النفطية (الأردن، تونس، السودان، سوريا، الصومال، لبنان، مصر، موريتانيا ثم اليمن) حجم الفجوة الخارجية، وقد تبين أن هذه الفجوة راوحت بين ١١,٧٣٧ و ١٤,٣٥٥ مليار دولار للفترة ١٩٨١ـ ١٩٨٦، في حين ساعدت عوائد الصادرات النفطية للبلدان المنتجة لهذا المورد (الامارات العربية، البحرين، الجزائر، العربية السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت ثم ليبيا) في اتجاه هذا الميزان نحو تحقيق فائض راوح بين ١١,٨٢٧ و١٠٠,١١٦ مليار دولار للفترة نفسها[٢٧]، وفي عام ٢٠٠٠ حققت الدول الاخيرة فائضاً في ميزانها التجاري بلغ ١١٤,١٦٩ مليار دولار، في حين تحملت باقي الدول العربية عجزاً في الميزان المذكور بلغ ٢٣,٤٣٣ مليار دولار[٢٨]. وبعبارة اخرى، إن عوائد النفط هي التي أدت إلى إستقامة الميزان المذكور في مجموعة البلدان

(٢٦) برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢**، ص ٨٤

(٢٧) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١**، ص ٣٤٣

(٢٨) محمود عبدالفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، (الكويت، عالم المعرفة، العدد ١٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب)، ١٩٧٩، ص١٠٢

المنتجة للنفط، في حين أن باقي البلدان العربية وعلى الرغم من إن قاعدتها الانتاجية اكثر تنوعاً وسوقها اكثر اتساعاً، عانت من فجوة خارجية آخذة بالاتساع. ويساهم الارتفاع في أسعار النفط في جزء أساسي من التوسع في حجم هذا العجز بوصفها مستوردة لهذا المورد خلال العقدين المذكورين.

وجدير بالذكر إن الزيادات في إيرادات الصادرات النفطية للدول المنتجة له لا ترجع إلى زيادة مقابلة في هيكل الانتاجية او حجم التراكم الرأسمالي، انما لتحسن مفاجيء طرأ على "معدلات التبادل التجاري الخارجي" لمصلحة صادرات النفط نتيجة ارتفاع اسعارها في عقد السبعينات ومطلع عقد الثمانينات، اذ لم يصاحبه تحويل لموارد حقيقية من الدول العربية المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة له، إنما ظهر بشكل تراكم فوائض في موازين المدفوعات للبلدان العربية المنتجة للنفط، ومن ثم تحويل جزء منه إلى اصول مالية او ادوات دين في ذمة الغير اسهمت بدور فاعل في تمويل عجز موازين مدفوعات الدول الصناعية(٢٩).

وقد جاء جزء من هذا العجز في الفجوة المذكورة للبلدان العربية غير النفطية من جراء الآثار غير المرغوبة لارتفاع اسعار النفط، فهذا الارتفاع قد ترتب عليه ارتفاع تكاليف الوحدات الانتاجية القابلة للتبادل، ما نتج منه تباطؤ الصادرات لتواضع قدراتها التنافسية، لا سيما وأن كفاءتها الانتاجية دون نظيرتها في الاقتصادات المتقدمة،باعتبار أن العديد منها لا يعمل وفق اقتصادات الحجم، وذلك بسبب التشوهات التي انتابت السوق، كما أن الجزء الاكبر من صادرات هذه الدول تعد مواداً أولية، وان تباطؤ الطلب عليها في السوق العالمية جاء في جزء منه من جراء الانكماش في السيولة الدولية، لارتفاع اسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة في فترات ارتفاع اسعار النفط، وقد عانت الاقتصادات العربية من انخفاض الاسعار المحلية للسلع القابلة للتصدير لتزايد المعروض منها في السوق المحلية.

وقد امكن للبلدان العربية ذات اسواق العمل الواسعة ومعدلات البطالة المرتفعة والمقترنة بمستويات من الأجور المنخفضة (مصر والسودان واليمن) من تعويض جزء من التوسع في الفجوة الخارجية من طريق التحويلات النقدية، وذلك لتضييق الفجوة الداخلية، اذ سعت هذه البلدان إلى تشجيع حركة العمل المحلية بالاتجاه نحو أسواق البلدان العربية النفطية من جراء اختلاف مستويات الاجور بين المجموعتين من الدول العربية(٣٠). وبذلك اصبحت التحويلات النقدية للعاملين في خارج هذه البلدان داعمة للمدخرات المحلية (الفجوة الداخلية). فقد فاقت في بعض الاقتصادات العربية اجمالي صادراتها السلعية، اذ بلغت هذه التحويلات نحو ٢٣ في المئة في مصر و١٠٩ في المئة في الاردن و١٥٥٦ في المئة في اليمن، وذلك من اجمالي الصادرات بعد إرتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٥(٣١)،

(٢٩) محمود عبدالفضيل، **النفط والوحدة العربية، تاثيرات النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٧٩، ص ١٤.

(٣٠) محمود عبدالفضيل، "النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية"، مصدر سابق، ص ٩٠

فضلاً عن أن هذه التحويلات قد أفادت الفئات ذات الدخل المنخفض (العمال) سواء من خلال تحويلات العمالة المهاجرة ام التخفيض من معدل البطالة في سوق العمل المحلي، الامر الذي يؤدي إلى تخفيض الاهمية النسبية للفقر من جانب وتقليل التباين في الدخل من جانب أخر، الا أن هذه الظاهرة اخذت بالانحسار بسبب الاوضاع غير المستقرة في منطقة الخليج.

ويشير هذا المناخ الاقتصادي العربي إلى ارتفاع مرونة استجابة العمل العربي لاختلاف مستويات الأجور، ونستخلص من ذلك أن برامج التنمية الاقتصادية في الدول العربية غير النفطية عندما واجهت قيد رأس المال فإن البلدان العربية النفطية واجهت أيضاً قيد "القوى العاملة"، ويقتضي هذا التباين في توزيع الموارد الاقتصادية ضرورة التنسيق باتجاه التكامل الاقتصادي العربي، اذ توضح تجربة سنوات ارتفاع اسعار النفط أن برامج التنمية الاقتصادية في البلدان العربية تواجه قيوداً موردية يمكن التغلب عليها من داخل الاقتصادات ذاتها وليس من خارجها، في حين أن تجارب عقد التسعينات تؤكد أن اللجوء إلى الأقتراض الخارجي قد ترتب عليه اشكاليات اقتصادية معقدة للدول العربية غير النفطية، وان الاعتماد على العمل غير العربي (الآسيوي) أدى إلى تناقضات اجتماعية غير مرغوبة في بعض البلدان العربية الخليجية.

وأثرت عوائد النفط في هيكلية الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في مجموعتين من البلدان هي النفطية وغير النفطية خلال العقد والنصف الماضيين، اذ انخفض الانفاق الاستهلاكي من ٧٠,١ في المئة من اجمالي الناتج المحلي على الصعيد العربي، موزعاً بين ٤٨,٢ في المئة إنفاقاً خاصاً و٢١,٩ في المئة انفاقاً عاماً في عام ١٩٨٦، إلى ٤٠,٧ في المئة موزعاً بين ٢٠,٩ في المئة و١٩,١ إنفاقاً خاصاً وعاماً على التوالي عام ٢٠٠٠، وبعبارة اخرى هناك تراجع في الأهمية النسبية للإنفاق سواء أكان خاصاً ام عاماً، وقد رافق هذا التراجع انخفاض في الأهمية النسبية للإستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤,٧ في المئة في منتصف عقد الثمانينات إلى ١٩,٣٦ في المئة في مطلع العقد الحالي، والمعدل الاخير يعد منخفضاً نسبياً في اقتصادات تستهدف معدلات مقبولة من النمو والتنمية الاقتصادية. وعند النظر إلى اوضاع توزيع هذين النمطين من الانفاق بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية، يتبين أن عوائد النفط لم تكن ذات تاثيرات ايجابية بإتجاه توزيع الانفاق بين الاستهلاكي والاستثماري في البلدان النفطية، فالأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي بلغت نحو ٦١,٣ في المئة في الدول العربية النفطية، وارتفعت عند احتسابها للدول النفطية الخليجية إلى ٧٣,٣ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، واستأثر الانفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة اكبر من نظيره العام بمقدار ٩١,١ في المئة عام ١٩٨٦، وقد ارتفع الانفاق الاستهلاكي إلى ٦٤,٢٦ في المئة من اجمالي الناتج المحلي في الدول

(٣١) محمود عبدالفضيل، **النفط والوحدة العربية، تاثيرات النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٧٩، ص ١٤.

العربية النفطية، وتم توزيعه بين ٤٢,٦٩ في المئة للخاص و٢١,٥٦ في المئة للعام في عام ٢٠٠٠. واذا احتسبت هذه الاهمية على صعيد البلدان الخليجية فان الانفاق الاستهلاكي بلغ ما نسبته ٦٠,٠٢ في المئة موزعاً بين ٣٦,٦٣ في المئة و٢٣,٣٨ في المئة للانفاق الاستهلاكي الخاص والعام على التوالي، وبفارق مقداره ١٣,٢٥ في المئة من اجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ مقارنة بما قبل خمسة عشر عاماً.

وعلى الرغم من تراجع الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص في البلدان العربية الخليجية، الا ان الانفاق الاستثماري هو الآخر تراجع من ٢٦,٦ في المئة إلى ١٧,٨١ في المئة في البلدان العربية النفطية، واذا احتسب للدول العربية الخليجية فقط، فإن الانفاق الاستثماري قد تراجع من ٢٣,٥ في المئة إلى ١٧,٢٩ في المئة في منتصف عقد الثمانينات مقارنة بمطلع العقد الحالي، والنسبة الاخيرة تعد منخفضة، اذا علمنا أن رأس المال في البلدان المذكورة لايشكل قيداً محسوساً للتوسع في آفاق التنمية الاقتصادية، وربما كانت محدودية الطاقة الاستيعابية الاستثمارية ومرافقها من قيود في الاقتصادات العربية النفطية وفي مقدمها ضيق السوق المحلية هي أحد اسباب انخفاض هذه النسبة إلى المستويات المذكورة، وقد انخفضت الاهمية النسبية المذكورة ايضاً في البلدان العربية غير النفطية من ٢٤,٧ في المئة - وهي نسبة مقبولة لكنها متواضعة - عام ١٩٨٩ إلى ١٩,٣٦ في المئة عام ٢٠٠٠، وتعد النسبة الاخيرة منخفضة بمقاييس برامج التنمية الاقتصادية الطموحة، وربما كان قيد مورد رأس المال والتنظيم في مقدم اسباب هذا الانخفاض.

ويشير ذلك إلى ان عوائد النفط لم يكن لها دور ايجابي فاعل في التغيرات الهيكلية للانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية النفطية، فعلى الرغم من تفوق الانفاق الخاص على نظيره العام، الا أن هذا التفوق يعد متواضعاً، ولا يشكل عاملاً فاعلاً في التفوق باتجاه اقتصادات السوق، فضلاً عن ان الاتجاه في الانفاق الاستثماري أخذ بالتراجع إلى دون المستويات المرضية في اطار مفاهيم التنمية الاقتصادية. وجدير بالذكر إن مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي لا تعتمد على معدلات الاستثمار فحسب، وانما على كفاءته ايضاً، وتشير بعض الدراسات إلى ان كفاءة الاستثمار في بعض الاقتصادات العربية تتسم بمستويات منخفضة من خلال علاقته بالنمو الاقتصادي، وذلك بسبب ضعف انتاجية رأس المال المادي المصحوب بمعدل يميل إلى الانخفاض النسبي على الرغم من جهود التراكم الرأسمالي الكبير(٣٢).

وقد انعكس تأثير انخفاض الانفاق الاستثماري في الاقتصادات العربية النفطية على العديد من الجوانب، فعلى سبيل المثال، ادى عدم القدرة على التحكم بالتقلبات في انتاجية المحاصيل الزراعية سواء من خلال التكنولوجيات الميكانيكية او البيولوجية إلى ارتفاع

(٣٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢**، ص ٨٢ - ٨٣.

معامل التباين "معامل عدم الاستقرار" لانتاجية الحبوب (الديمية - المطرية) إلى نحو ٧٩ في المئة و٧٥ في المئة في كل من الامارات العربية والعربية السعودية على التوالي للفترة ١٩٧٣- ١٩٨٤(٣٣)، ويعد هذا المعامل مرتفعاً جداً اذا ماقيس إلى نظيره في الزراعة الاروائية، اذ لم يتجاوز (٤ في المئة) في زراعة الحبوب في مصر العربية. ويرتبط انخفاض هذا المعامل بالجهود الاستثمارية التي تبذل في البنى التحتية الزراعية مثل الوسائل الاروائية كالسدود والقنوات وأساليب الري الحديثة، فضلاً عن اعادة تنظيم السعات المزرعية الساعية إلى التحكم بجهود العمليات المزرعية.

وترتبط اوضاع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بحجم الادخار ومعدله، وتساهم الايرادات الضريبية بالمعدل المذكور، ويتباين الادخار المتحقق عن مثيله المحتمل بسبب التهرب الضريبي في العديد من الدول العربية لانخفاض كفاءة سياساتها المالية، اذ لم تتجاوز الايرادات الضريبية في البلدان العربية مانسبته ٨,٧ في المئة من اجمالي الناتج المحلي وتمثل ما نسبته ٢٧,٧ في المئة من هيكل الايرادات العامة، في حين تمثل الايرادات النفطية ما نسبته ١٨,٧ في المئة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وتزيد عن نصف الايرادات العامة ٥٩,٣ في المئة عام ٢٠٠٠(٣٤). والايرادات الاخيرة تستأثر بها الدول العربية النفطية، ويتأثر معدل الادخار ايضاً بانخفاض اسعار الفائدة الحقيقية التي وصلت في بعض البلدان العربية إلى حدود سالبة(٣٥). وقد ترتب على هذا النمط من السياسات النقدية ان أبطلت فاعلية تخصيص الموارد وفقاً لفرصة تكاليفها البديلة، وأدى ذلك إلى تزايد الفوائض العربية المستثمرة في الاسواق المالية الاجنبية، فقد بلغت هذه الفوائض نحو ٣٨٨ مليار دولار كمتوسط للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١، ونحو ٨٥٠ مليار دولار في نهاية القرن الماضي(٣٦)، وتظهر تأثيراتها الاقتصادية من كونها خارج دائرة النشاط الاقتصادي الوطني، وبذلك هي لا تمثل ثروة حقيقية، فضلاً عن تأثر هذه الادخارات بمتضمنات الاقتصادات الاجنبية من حيث قيمة العملات التي تم الايداع بموجبها كحصيلة للتغيرات التضخمية من جانب ومعدلات الصرف غير المؤاتية في بعض الاحيان من جانب آخر(٣٧).

وفي الوقت الذي تستثمر الادخارات العربية في الاقتصادات الأجنبية، فان المديونية العربية بلغت نحو ٧٣ مليار دولار عام ١٩٨١(٣٨)، وارتفعت هذه المديونية إلى ١٤٣,٨ مليار دولار، وتمثل نحو نصف ٤٩,٦ في المئة الناتج المحلي الاجمالي للدول المقترضة عام ٢٠٠٠(٣٩)، وفي اطار ضغوط برامج التنمية الاقتصادية والمديونية الخارجية تم تمويل هذه البرامج بالعجز، ما ترتب عليه الاتجاه نحو التضخم، وفي حالات التوافق بين ارتفاع معدل التضخم واسعار الفائدة الاسمية، فإن القرض الحقيقي يتم استهلاكه بسرعة اكبر بسبب ارتفاع قيمة الفوائد.

(٣٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب الاحصائي التحليلي**، (الخرطوم، العدد الرابع)، ١٩٨٧، ص ٣٨

(٣٤) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) واخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ٢٠٠١، ص ١٣٥.

(٣٥) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) واخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٨، ص ٤٧

(٣٦) مركز دراسات الوحدة العربية، **المستقبل العربي**، (عدد خاص)، ٢٥٥، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٤٦

(٣٧) ابراهيم عمويس، "فوائد البترودولارات وجهة نظر اقتصادية"، (الكويت، **مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد ١٢، العدد ٣ و ٤، الاوبك)، ١٩٨٦، ص ١٣٧

(٣٨) اسامة عبدالرحمن، **المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٨، ص ١٤٢

(٣٩) جامعة الدول العربية (الامانة العامة) واخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ٢٠٠١

ويفترض من الوجهة النظرية أن لظاهرة "النفط" تأثيراً في الحياة الاقتصادية لما لعوائد هذا المورد من ارتباط معنوي عالٍ بين هذه العوائد والنمو الاقتصادي، الا ان الاعتماد على هذه الظاهرة قد يقود إلى ما يطلق عليه مجازاً "بالمرض الهولندي"(*)، فقد اشار تقرير "البنك الدولي" إلى ان انتاجية العامل في الاقتصادات العربية ادنى من نصف إنتاجية مثيله في بلدين اعتمدا للمقارنة وهما الارجنتين وكوريا الجنوبية. وبتصنيف البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمدى مساهمة النفط في اقتصاداتها المحلية تبين ان انتاجية العمل تزيد قليلاً عن نصف انتاجية نظيرتها في بلدي المقارنة، في حين ان إنتاجية العامل في مجموعة البلدان العربية متوسطة الانتاج النفطي (مصر وسوريا وتونس) انخفضت انتاجية العامل فيها إلى سدس انتاجية بلدي المقارنة، وإلى نحو عُشْر انتاجية بلدي المقارنة في مجموعة البلدان الافقر نفطياً (السودان والصومال واليمن والمغرب ولبنان والاردن وجيبوتي وموريتانيا)، مما يشير إلى مدى الارتباط بين النمو والارتفاع في انتاجية العمل ومدى تدفق الريع النفطي إلى المجموعات من البلدان العربية المذكورة، الا ان الاثار السلبية لتدفق عوائد الصادرات النفطية في الدول المنتجة له اضعفت القدرات التنافسية لقطاع سلع الصناعات التحويلية القابلة للمتاجرة، في حين ان ارتفاع اسعار هذا المورد اثر سلبا كذلك في الاقتصادات شبه المنتجة وغير المنتجة له بسبب ارتفاع تكاليف الوحدات الانتاجية، وما اضعف ايضاً قدراتها التنافسية في الاسواق العالمية.

وقد لاتعكس انتاجية العمل بالضرورة تغيراً دقيقاً لكفاءة عناصر الانتاج، لذا اعتمدت تقديرات "البنك الدولي" الانتاجية لعناصر الانتاج في المنطقة العربية، واوجدت ان انخفاضاً نسبته (٠,٢ في المئة) سنوياً قد ساد خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠(٤٠)، وهي الفترة التي شهد الجزء الاكبر منها ارتفاعاً في اسعار النفط. وبعبارة اخرى، إن ايراداته لم تنعكس ايجابياً في كفاءة عناصر الانتاج في الاقتصادات العربية، وهذا يشير إلى ان المنطقة المذكورة قد شهدت حال من الركود النسبي عبر الزمن، مع العلم ان منظمة "الاوبك" قد تم انشاؤها في بدء الفترة المذكورة.

٤ - مشهد الأسعار العادلة للنفط

يبقى "السعر" أحد أهم المحاور التي يدور حولها الجدل بين مجموعة المنتجين والمستوردين مادام لم يخضع خلال النصف الاخير من القرن الماضي إلى "سوق المنافسة التامة" الذي يتحدد من خلال آلياته ذلك السعر التوازني من وجهة النظر الليبرالية. وقد واجهت الكميات المنتجة اسعاراً متباينة خلال الفترة المذكورة، وعلى الرغم من انه اقترب في بعض السنوات من السعر الحقيقي، وتمتع ذلك السعر برضى المنتجين، الا انه لم يكن مُرْضياً للمستوردين، في حين واجهت الكميات المنتجة من النفط في سنوات اخرى اسعاراً لا

(*) يعرف المرض الهولندي بأنه الاثر السلبي الذي تركه اكتشاف الغاز في هولندا على قطاع الصناعات التحويلية خلال فترة الستينات، وذلك لارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الهولندية الناتج من الزيادة الكبيرة غير المتوقعة في عوائد تصدير ذلك المنتج. وقد عرف ايضاً بأنه انكماش في قطاع سلع التجارة في اقتصاد يشهد ازدهاراً في قطاع أثر بعينه (عوائد النفط)، وأعراض هذه الحالة هي النمو غير المتوازن في قطاع السلع المحلية وقطاع سلع التجارة وذلك لصالح الاول، وان الانكماش في قطاع سلع التجارة وخصوصاً في مجال الصناعات التحويلية يأتي اساساً من خلال ما تتركه التدفقات النقدية من الخارج من اثر في رفع سعر الصرف الحقيقي، ما يفقد سلع قطاع الصناعات التحويلية تنافسها في السوق العالمية.
(خالد واصف الوزني، **الاقتصاد الاردني ونموذج المرض الهولندي، الاقتصاد الاردني: المشكلة والافاق**، تحرير مصطفى الحمارنة، (مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٤، ص ١٢٩)

(٤٠) البرنامج الإنمائي للامم المتحدة، مصدر سابق، ص ٨٣

تحقق الا ريعاً متواضعاً ان لم يكن مساوياً للصفر بالنسبة إلى الدول المنتجة، او لا يتناسب والتكلفة الاجتماعية، بينما حقق ريعاً كبيراً للدول المستوردة من خلال ادوات سياساتها المالية. وهكذا بقي السعر - ولا يزال - يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض في اطار الصراع القائم بين آراء "اوبك" وسياسات الاقتصاد الكلي للدول المستوردة (الصناعية المتقدمة).

وجدير بالذكر إن الوصول إلى اسعار تنافسية في السوق العالمية مسألة يصعب تحقيقها من وجهة النظر الاقتصادية، ذلك أن انتاج النفط يتجه نحو التركز المكاني ومن ثم فإن صادراته تتجه نحو التركز الاحتكاري، وليس هناك مايتناقض وهذه الطروحات في المدى المنظور، الامر الذي يستبعد احتمال تحديد اسعار النفط في اطار العلاقات التوازنية للعرض والطلب في ظل اسواق تنافسية، وان كان السعر في حالة من هذا النوع يساوي تكاليف انتاجه الحدية. ولكن سلعة مثل النفط يتسم انتاجها بقدر من "احتكار القلة" يقتضي تحديد سعرها قدراً من "الريع الاقتصادي" وان يعكس هذا الريع تعويضاً عن نضوب الثروة النفطية(٤١). وعلى الرغم من ان عقد التسعينات شهد محاولات للتأثير بالطلب ومن ثم بالسعر من خلال اجراءات حماية البيئة، وتمخضت هذه الاجراءات عن "بروتوكول كيوتو" الا ان تطبيق متضمنات هذا البرتوكول واجهت العديد من المصاعب والقيود في تحجيم الانتاج النفطي لدول "الاوبك"

ويبقى السؤال المحير: كيف يمكن الوصول إلى "سعر عادل" يقبل به الاطراف المختلفون المكونون لمجموعة المنتجين، "الاوبك"، والمستهلكين، "وكالة الطاقة الدولية"؟ الجدير بالذكر ان العديد من الادبيات، ولاسيما للوكالة المذكورة تشير إلى عدم إقتناع متخذي القرار في مسألة السياسة النفطية بإجراء حوار موضوعي وملزم بشأن مايطلق عليه "السعر العادل" لأن لديها قدراً من الإقتناع بأن الانتاج لدول "الاوبك" لا يمكنه تنظيم السوق وفقاً لقواعد "احتكار القلة" ومن ثم التحكم بالكمية او السعر بالمعنى الاقتصادي، وذلك لأسباب متعددة في مقدمها ان انتاج الدول المذكورة لم يزد عن ٤٠ في المئة عام ١٩٩٧، ومن المحتمل ان يبلغ ما نسبته ٤٧ في المئة عام ٢٠١٠، ومن ثم يمكن للإنتاج من خارج "الاوبك" أن يؤثر بالإخلال في نظام السوق النفطي للأوبك. كما إن الوصول إلى سعر عادل فيه قدر من الأضرار والأعباء لاقتصادات الدول الصناعية المتقدمة في الوقت الذي تستطيع هذه الدول الوصول إلى سعر يحقق لها مستويات اقتصادية اكثر نفعاً، وتميل "وكالة الطاقة الدولية" إلى ما أسماه الاستاذ الدكتور عبدالعزيز الدخيل "**المنهج الظاهري**" لمعالجة الأسعار، والذي يقوم على المعالجات المرتبطة بأسباب ارتفاع أو إنخفاض أسعار النفط في المدى القصير.

وتعد "**نظرية التحول**" Transformation Theory المرجعية الاقتصادية لآليات "السعر

(٤١) حسين عبدالله، "مستقبل النفط العربي"، مصدر سابق، ص ١٢٧ - ١٢٨

العادل"، وتشير هذه النظرية إلى التحول من القيمة الانتاجية إلى القيمة التبادلية للسلعة (النفط)، بذلك تعنى بالمطابقة بين القيمة الانتاجية ونظيرتها التبادلية للوصول إلى السعر التوازني المذكور، وعندما تكون القيمة التبادلية للسلعة النفطية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة تفوق قيمتها الانتاجية، فإن السعر سيخضع لقاعدة التوزيع التي تعتمدها السياسات الاقتصادية الكلية (الضرائب وسعر الفائدة) في الاقتصادات المستوردة للنفط(٤٢).

ولا يرجح المستوردون للنفط ماأطلق عليه "المنهج البنيوي" الذي يبحث في المتضمنات الاقتصادية لبناء "السعر"، وتشير آليات هذا المنهج في تحديده للسعر إلى اتفاق الأطراف المكونين له (المنتجين والمستهلكين) حول مسائل رئيسة تتقدمها السياسات والاستراتيجيات لكلا الطرفين والاوضاع المادية والتقانية للنفط من حيث الكمية المذكورة المؤكدة والمحتملة في المناطق المختلفة من العالم، ثم الواقع الاقتصادي والسياسي لمورد النفط للأطراف المتعاملين في هذه السلعة(٤٣). ولا شك في ان هذه المنهجية ستقود إلى تدنية التقلبات في الاسعار بالنسبة إلى المصدرين، وسيادة قدر من التأكد واليقين في امدادات هذا المورد بالنسبة إلى المستوردين، كما إن هذه المنهجية تقرب السعر إلى حد بعيد من "السعر العادل".

وأخيراً.. هل هناك اشكالية اقتصادية معاصرة أكثر تأثيراً في إحداث التشوهات التي حصلت في بنية المجتمع العربي الاقتصادية ـ الاجتماعية خلال الربع الاخير من القرن الماضي سواء أكان ذلك التأثير مباشراً ام غير مباشر، من إشكالية النفط؟ ❑

(٤٢) مظهر محمد صالح، "النفط وانهيار جدران اللعبة الستراتيجية لوكالة الطاقة الدولية"، (بغداد، **مجلة الحكمة**، العدد ١٨، السنة الرابعة، بيت الحكمة)، ٢٠٠١، ص ١٠٥

(٤٣) عبدالعزيز الدخيل، مصدر سابق، ص ٧٠ ـ ٧١.

أمـيـركـا وتقـليـل الإعـتـمـاد على نـفـط الشـــرق الأوسـط

سويم العزي *

ركزت تصريحات الرئيس الأميركي، جورج بوش، حول حال الاتحاد في بداية هذه السنة (٢٠٠٦) على نقطة مهمة تتعلق بتلك الخطط التي تزعم الإدارة الأميركية وضعها لمواجهة الأزمة النفطية وزيادة معدلات الاستهلاك داخل المجتمع الأميركي لهذه الطاقة، وذلك من خلال فتح المجال أمام استغلال الطاقات البديلة ودعم مجالات البحث عنها للتقليل من الاعتماد النفطي الشرق الأوسطي.

لو جاء هذا التصريح من أي رئيس دولة أخرى، كان يمكن للفرد استيعابه بسهولة بحجة شرعية التفكير به، لكون مصادر الطاقة النفطية غير أزلية ومن الطبيعي ومع كثرة الطلب عليها الآن وزيادة درجات التلوث في الجو وتسارع التطور التكنولوجي أن يجري البحث عن بدائل. فمبادرات رؤساء مثل هذه الدول في هذا المجال يمكن وضعها في مجال التصدي لمخاطر المستقبل. ولكن تصريحات الرئيس الأميركي في هذا الشأن لها معنى أبعد من البحث عن بدائل، فما هو المقصود من وراء ذلك ؟

للبحث عن إجابة عن هذا السؤال سنركز تحليلنا على نقطتين: أولاً، أهمية الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأميركية، وثانياً، البعد الاستراتيجي لهذا التحرر من هذا الاعتماد.

أولاً: أهمية الشرق الأوسط في السياسة الأميركية

تعود أهمية الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأميركية إلى فترة الحرب العالمية الثانية، وبدءاً من عام ١٩٤٠ حيث عقدت اتفاقات البحث عن النفط مع المملكة العربية السعودية ومن بعد في سنوات الخمسينات عندما حلت محل الوجود البريطاني في المنطقة. ويمكن تحديد ثلاثة عوامل تتداخل في ما بينها، ولم تفقد أهميتها رغم تغير الصراع الإيديولوجي في العالم، وراء هذا الاهتمام:

فأولاً: العامل الجغرافي السياسي: إذ أن تصاعد قوة الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية والانسحاب البريطاني من المنطقة خلق فراغا سياسيا واستراتيجيا شجع

(*) باحث عراقي مقيم في فرنسا.

الولايات المتحدة للأخذ بالمبادرة لملء هذا الفراغ كمحاولة لتطويق خطر الانتشار الشيوعي في المنطقة، وخصوصا مع تزايد عمليات التحرر الوطني ووقوف الإتحاد السوفياتي إلى جانب هذه الحركات ودعمها سياسيا وعسكريا. إذا كان التخوف من إنتشار النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط وليد الاعتقاد الأميركي يهدد مصالح العالم الحر بتحديد حرية تحركها السياسي في هذا الجزء من العالم وقدرتها على فرض نفوذها، فان آليات التصدي التي استخدمت في ذلك الوقت، كانت ولا تزال سياسة عقد الاتفاقات العسكرية والاقتصادية الهادفة لتقوية مواقف الدول التي قبلت بالانضمام للحماية الأميركية. وكان ذلك بدأ من عقيدة ترومان عام ١٩٤٧ المعروفة باسم سياسة الاحتواء والتي على أثرها قامت منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩، وأكملت من بعد هذه السياسة مع سنوات الخمسينات مع سياسة الإبعاد التي أخذت شكل حزام حامي قائم على عقد سلسلة من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية تمثلت بمعاهدة منظمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤ تلتها معاهدة حلف بغداد عام ١٩٥٥، وهذه السياسة رغم كونها قد كلفت الولايات المتحدة مبالغ طائلة إلا أن وجود المعسكر الشيوعي وخطره برر أكلاف هذا الإنفاق وقاد إلى نتيجة مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة بان أصبح الشرق الأوسط ومنذ ذلك التاريخ «وبشكل تدريجي مجالاً أميركياً»(١)، وكل مساس من أي قوة أو خرق لهذا المجال يعني المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة.

ثانياً: العامل الجغرافي الاقتصادي: تعود أهمية الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأميركية إلى كون هذا الجزء من العالم شكل ويشكل المصدر الرئيسي للطاقة. ففي مرحلة الحرب الباردة أخذت واشنطن على عاتقها حماية منابع مصادر الطاقة المزودة للعالم الحر في هذه المنطقة، وذلك لعلاقة التطور الاقتصادي للعالم الغربي بضمان استمرار استغلال هذه الطاقة من طريق التحكم في عمليات البحث عنها وإبعاد أي منافسة تقلل من العوائد التي تجنيها من هذا التحكم. فالخوف من سقوط النفط في هذه المنطقة في أيدي مجموعات مناهضة للوجود الأميركي يفسر تحمل موازنة الولايات المتحدة الأميركية الأموال الطائلة والنفقات في إبقاء هذه المنطقة بعيدة من كل تهديد خارجياً كان أم داخلياً. وهذا الاتجاه في السياسة الأميركية تم تبنيه منذ بداية الحرب الكونية الثانية حيث أكدت الإدارة الأميركية على أن الدور «الفاعل للولايات المتحدة الأميركية في العلاقات الاقتصادية والتجارية الجديدة وبسبب قوتنا الاقتصادية فان هذا الوضع يفرض علينا أن نكون على مستوى المسؤولية وذلك لخدمة المصلحة الوطنية»(٢). وقد بلورت **عقيدة أيزنهاور** هذا الاتجاه ضمن البرنامج الذي وضعته لمساعدة دول المنطقة ماليا وعسكريا والالتزام بعهودها اتجاه الدول المتعاونة معها، وعهود تم ترجمتها على الواقع (حينما طلب الأردن المساعدة المالية الأميركية عام ١٩٥٧، ومع لبنان عام ١٩٥٨ في إرسال قوات بحريتها إلى

(١) Defarges Philippe Moreau, *Relations internationales .1 questions regionales*. ed. Seuil .1997. P133.

(٢) Zinn Howard, “Quelles guerres populaires? Sauver le capitalisme a l'interieur et a l'exterieur”. In.Chomsky Noam, *De la guerre comme politique étrangère des Etats-Unis*. Agone, 2004. P19.

هناك)[٣]، عندما تزايد تطور الاتجاه القومي في المنطقة الرافض للوجود الأميركي. تجلى توكيد أميركا على مسؤوليتها في الحفاظ على سلامة المنطقة من كل تهديد بسبب وجود النفط مرة ثانية مع حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ عندما اعتبرت ان احتلال العراق الكويت يشكل تهديداً لمصالحها القومية، وما تصريحات ديك تشيني أمام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس و بعد خمسة أسابيع من الإحتلال إلا تأكيداً على أهمية المنطقة. يقول تشيني «أحب أن أذكر وأكرر التذكير بأن مصالحنا الإستراتيجية في المنطقة معروفة، إنها الطاقة التي تشكل ركيزة هذه المصالح»[٤]. ويبين هذا التصريح صعوبة التصور بإمكانية تنازل أو تخلي أميركا عن هذه المنطقة ما دام القطاع النفطي يعتبر الركيزة التي يستند إليها الاقتصاد الأميركي أولا والعالم الغربي ثانياً: وخصوصاً إذا اخذ في الاعتبار انه نفط رخيص لأن أكلاف البحث عنه لا تستدعي استثمارات كبيرة كما هي الحال في مناطق أخرى في العالم. وتعود أهمية المنطقة في السياسة الأميركية أيضا إلى حاجة القطاع العسكري الأميركي والغربي إلى إيجاد أسواق لبيع منتجاتهم العسكرية. فعلى الرغم من المساعدات العسكرية المقدمة من قبلها إلى دول الشرق الأوسط، فان ظاهرة الصراع السياسي في المنطقة بين مجموعة من الأنظمة المتعارضة إيديولوجيا بقيت، رغم وجود نظام الحماية الأميركية والذي يغطي بعضاً من بلدان هذه المنطقة، إلا أن حدة الصراع والتناقضات بين هذه الأنظمة دفعها إلى اللجوء إلى المنتجات وخصوصاً عندما ربطت تلك التناقضات بضرورة دعم النفط نظام الحماية الأميركي على المستوى الإقليمي، وهذه هي الحال مع إيران وتسليح قوتها العسكرية في زمن الشاه والمملكة العربية السعودية منذ توقيع اتفاقات البحث عن النفط. وقد ازدادت أهمية هذا السوق وخصوصاً مع تدخل الإتحاد السوفياتي الذي بدأ من عام ١٩٥٣ في منافسة لتزويد تلك الدول الرافضة للوجود الأميركي بالمساعدات العسكرية وبيع منتجاته كوسيلة لدعم محاولاتها للخروج من نظام الحماية الأميركية، وكنتيجة لذلك فإن أسواق هذه المنطقة أخذت أهمية كبيرة بسبب تلك العوائد التي تدر على القطاع العسكري، حيث شكلت وتشكل هذه العوائد إحدى المصادر المستثمرة في التطور التكنولوجي العلمي والعسكري الأميركي والغربي.

ثالثاً: الوجود الإسرائيلي: أخذ هذا الوجود في الإستراتيجية الأميركية محل الصدارة منذ تأسيس الدولة العبرية بعد حرب ١٩٤٨ بين العرب واليهود واعترافها بحق قيام دولة إسرائيلية في المنطقة. وقد عجلت أحداث الحرب العالمية الثانية والتصفيات التي تمت لليهود على أيدي النظام النازي من جانب وقوة تأثير اللوبي الصهيوني في القرار السياسي الأميركي من جانب آخر في اعتراف الولايات المتحدة بوجود هذه الدولة ودعمها وخصوصاً بعد ربط مستقبلها ليس بالمصالح الاقتصادية الحيوية الأميركية فحسب بل

(٣) Delaporte. Murielle, *La politique étrangère americaine depuis 1945.* Editions complexe 1996. P77.

(٤) Laurent Eric, *La face cachée du pétrole?* Plon .2006 P212.

أيضـا بنظرة أمـيركـا المثـالية للديموقـراطيـة، حـيث صـورت نظام هذا الوجـود كـمـثـال للديموقراطية، واعتبرت أي تهديد موجه لهذا الوجود تهديداً ليس للمصالح الأميركية في المنطقـة فـحسب، بل أيضـاً إلى الديموقـراطيـة نفسـهـا ونظامـهـا. وهذا الاتجـاه الفكري والسياسي تبلور مع تصاعد المد القومي العربي ووصول أنظمة معادية لهذا الوجود والتي نظرت إليه كقاعدة متقدمة للوجود الاستعماري الأميركي الهادف لتمزيق الوجود العربي واستغلال طاقاته النفطية. إن هذا الترابط بين قيام هذا الوجود واستغلال موارد الطاقة النفطية وبين طموحات الأنظمة القومية في تحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي ودخول السوفيات في عملية مغازلة لدعم هذه الأنظمة لتثبيت نفوذها في المنطقة، أدى إلى أن يصبح هذا الوجود جزءاً من صراع النفوذ بين الغرب والشرق في هذه المنطقة، وما عقيدة إيزنهاور عام ١٩٥٦ في وضع خطة لأنماء منطقة الشرق الاوسط الا البداية للصيغة السياسية والاستراتيجية التي وضعتها السياسة الخارجية الأميركية لنفسها والتي قامت على «أساس مجموعة من المعتقدات والافتراضات المسلم بها والتي تهدف إلى مساعدة قيادة القائمين على وضع السياسة الخارجية الأميركية والمحللين لها وذلك طوال الفترة الثانية من القرن العشرين»(٥). ومن بين تلك المسلمات والافتراضات سياسة الموازنة بين متطلبات اللوبي الاسرائيلي في دعم الكيان العبري في المنطقة بكل ما يحتاجه عسكرياً ومالياً وبين اللوبي النفطي في الكونغرس الأميركي في حماية الانظمة المتعاونة مع السياسة الأميركية عسكرياً واقتصادياً وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودول الخليج. هذه العوامل الثلاثة لم تفقد اهميتها مع كل المتغيرات الدولية التي حدثت. فعلى الرغم من التغير الذي تم بفقدان الإتحاد السوفياتي مواقع نفوذه في المنطقة منذ بداية الغزو السوفياتي لافغانستان، فان الولايات المتحدة الأميركية خسرت هي الأخرى أحد أهم مواقع نفوذها في المنطقة بعد الوجود الإسرائيلي بعد وصول المجموعات الدينية إلى السلطة في إيران، ولكن وعلى النقيض من سياسة الإتحاد السوفياتي التي فشلت في وضع حد للحرب الأفغانية وإقامة أنظمة موالية لها، نجحت السياسة الأميركية في محاولتها التعويض عن خسارة الدعم الإيراني بإيجاد حليف جديد لها يمتلك من الأهمية السياسية والإستراتيجية في المنطقة، وذلك بعد نجاحها بإقناع مصر بالتوقيع على اتفاقات كمب ديفيد مع إسرائيل. وتظهر عوائد هذا التعويض في: أولاً: إبعاد الإتحاد السوفياتي في شكل كامل عن المنطقة، رغم استمرار تعاونه العسكري مع العراق وسوريا، إلا أن وزن وثقل مصر في العالم العربي سياسياً وسكانياً رجح الكفة لمصلحة الولايات المتحدة بان تصبح في شكل نهائي القوة الوحيدة ذات النفوذ الكبير في المنطقة.

وثانياً: تأثيرها في صناعة القرار العربي، فمنذ هذا التاريخ أصبح تدخلها في صناعة القرار العربي سواء أكان ظاهرياً أم مستتراً حقيقة لا يمكن تجاهلها، والدليل على ذلك ما

(٥) Hader Leon, *Sandstorm. policy failure in the Middle East*, Palgrave. 2005 .P.6.

جرى من أحداث بعد الغزو العراقي للكويت في التدخل بتشكيلها للقوة العسكرية المتحالفة ضد العراق لإخراج هذا الأخير من الكويت.

وثالثاً: في الوصول إلى حلول سلمية لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي بدءاً من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، فمع هذا المؤتمر أفلحت أميركا في وضع الأسس النهائية لركائز مظلة الحماية الأميركية والتي تستند على ما تتمتع به إسرائيل من قوة عسكرية ضاربة يمكن اللجوء إليها في حال الضرورة، والاستناد على الوزن السياسي لمصر والسعودية في العالم العربي للتخفيف من حدة المشاعر المعادية لها في المنطقة، وأكملت سلسلة تكتيكاتها في وضع سياسة للربط الاقتصادي بين المجموعتين وذلك من خلال فكرة المشاركة الاقتصادية وتحقيق التطور الديموقراطي ضمن ما عرف بمشروع أميركا للشرق الأوسط الكبير. وهي فكرة رغم موافقة كل الأطراف عليها ألا أن تطبيقها ظل متوقفاً على قدرة إسرائيل على قبول قيام الدولة الفلسطينية. إن أهمية هذا المشروع تظهر موقع الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأميركية لكونه سيضمن شيئين رئيسين هما:

أولاً: ضمان استمرار التدفق النفطي للولايات المتحدة بإبعاد في شكل نهائي كل تهديد داخلي وخارجي، لترابط هذا التدفق مع الشراكة الاقتصادية للولايات المتحدة مع دول هذا العالم حيث يعتبر هذا المشروع الضمان للحفاظ على مصالحها الحيوية.

وثانياً: ضمان وجود إسرائيل بقوتها الضاربة وعدها جزءاً من القوة العسكرية الأميركية أو مكملاً لها يمكن اللجوء إليها في حال قيام أو ظهور تهديد جديد. هذه كانت معالم السياسة الأميركية للشرق الأوسط عند نهاية القرن الفائت، إلا أن ظرفا دولياً وتغيراً قد حدث غير في إحداثيات هذه المعادلة، فما هو هذا الحدث وهذا التغير الذي طرأ على الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط؟

ثانياً: البعد الاستراتيجي لتقليل الاعتماد النفطي الشرق الأوسطي

إن أهم حدث ظهر على ساحة السياسة الدولية منذ انهيار الإتحاد السوفياتي في القرن الفائت ودخول العالم إلى القرن الحادي والعشرين هو ليس، كما يقال، أحداث ١١ أيلول / سبتمبر وظاهرة الإرهاب، بل ظهور الصين كقوة دولية سياسية واقتصادية ستنازع الولايات المتحدة في المستقبل القريب في مجال القيادة العالمية. فعلى الرغم من أهمية ١١ أيلول / سبتمبر على المستوى الدولي إلا أن ظاهرة الإرهاب الدولي تبقى في جوهرها مرتبطة بوجود مجموعات هامشية، حتى ولو كانت منظمة تنظيما عالي الفاعلية، فأنها ورغم قوة تأثيرها في النفوس، تبقى مفتقرة لكيان دولي يمتلك القدرات على تحدي دول العالم أو أن تكون وراءها دولة ما تقوم سياستها على فكرة دعم الإرهاب الدولي في شكل واضح وعلني. لان خطر تكوين أو بناء السياسة الخارجية لأي دولة على هذه الأسس

يعرض مستقبل نظامها السياسي للخطر بسبب أن دعم الإرهاب سيقابله بالضرورة تعبئة دولية ضدها، ما قد يقود إلى إنهاك البلد ماليا بهدف دفع الضرر عنه والحفاظ على وجوده. وما تجربة الإتحاد السوفياتي، رغم أن سياسته الخارجية لم تكن سياسة دعم للإرهاب بل دعم حركات التحرر الوطني، إلا مثال على استنزاف قدرات البلد حالياً ومعنوياً في سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة والعالم الحر. فكيف الحال لو كانت سياسته تقوم على دعم الإرهاب الدولي؟

إن ما طرح من مصطلحات سياسية ذات أبعاد استراتيجية مثل الدول المارقة ومن بعد دول محور الشر، منذ سنوات قليلة، والتي أريد فيها ربط الإرهاب بدول معينة معادية إيديولوجياً للولايات المتحدة الأميركية، لم تثبت الدلائل والشواهد صحته كما في حالة النظام العراقي لصدام حسين. وإذا عنى هذا الغياب شيئاً ما فإنه يعني عقم تلك المصطلحات بدلالة أن الاستمرار في هذا المنحى في وصف دول أخرى كإيران بهذه المصطلحات ومن ثم القبول بالدخول معها في حوار لبحث مشاكل سياسية لها علاقة بالاستقرار السياسي لدول معينة مثل العراق ولبنان بسبب ما يقال عن دعم إيران لبعض الفصائل في العراق أو حزب الله في لبنان باعتباره، وحسب منظور الولايات المتحدة، مجموعة إرهابية، أن أريد من هذه المفاوضات الوصول إلى حلول مع إيران، فان سياسة كهذه تبرهن إما على سطحية التحليل الأميركي الداعي للقضاء على الإرهاب الذي لم يأخذ في تصوراته عمق مفهوم الإرهاب لأنه قبل بالتفاوض مع دولة ترعى الإرهاب كما يزعم. ويعني هذا أن الإرهاب لا يشكل ذلك التحدي الكبير الذي تصوره السياسة الخارجية الأميركية للعالم. أو أن هذه المفاوضات ستكون مثابة اعتراف بقوة الدولة الإرهابية في تحقيق أهدافها وهذا يعني انتصار الإرهاب على سياسة محاربته وذلك بقبول بالأمر الواقع رغم النتائج الايجابية التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه المفاوضات بوقف دعم المجموعات المناهضة للسياسة الأميركية، أو أنه سيكون اعتراف من الولايات المتحدة بأن دعوة محاربة مساندة إيران للإرهاب تتضمن ومنذ البداية أهداف أخرى ليس لها أي علاقة مباشرة بهذا الموضوع وإنما تتعلق القضية بالمصالح الحيوية الأميركية. حيث يراد من فكرة محاربة الإرهاب الحفاظ على هذه المصالح والمتمثلة بفكرة الاستحواذ على مصادر النفط وإدارتها في صورة مباشرة من قبلها أو الحفاظ عليها، أياً تكن النتائج السلبية التي يمكن أن تخرج من هذا الاتفاق مع دولة راعية للإرهاب في الزعم الأميركي. وما ظهر إلى العيان من حوادث الغزو الأميركي للعراق يذهب إلى دعم هذا الاتجاه في التحليل. وهنا يطرح السؤال الآتي: ما هي الأهداف الحقيقية وراء الدعوة إلى تقليل الاعتماد النفطي الشرق الأوسطي ما دامت منطقة الشرق الأوسط تحتفظ بأهميتها الجيوستراتيجية؟ هناك جوابان متداخلان:

أولاً: قد يعتقد البعض أن المنطقة بدأت تفقد أهميتها الإستراتيجية لكون بداية انتهاء عصر الطاقة النفطية قد آن أوانه، وان إنتاج هذه الطاقة في كل مناطق الخليج في تناقص مستمر وهو ما يفسر ارتفاع أسعارها والتي قد تتضاعف ثلاث مرات. ولكن وعلى الرغم من مشروعية التفكير في هذا الشكل إلا أن هذا التناقص لا ينحصر في هذه المنطقة بل إنه يشمل كل مناطق استثمار النفط في العالم، فالدعوة لتقليل الاعتماد لا بد من أن تكون عامة وليست خاصة فقط بمنطقة الشرق الأوسط، إلا إذا كان وراء هذه الدعوة سياسة تهدف إلى «إعطاء الفرصة للقائمين على شركات النفط لتقوية مواقفهم الخاصة والمالية وإشباع حاجة أصحاب الأسهم - المشاركين في رأسمال هذه الشركات - برفع أسعاره في شكل اصطناعي»(٦) وبخلق حالة الخوف وزعزعة الأسواق للتأثير في عمليات الاستثمار. إن صح هذا الافتراض فانه يجب وضعه في إطار السياسة الإستراتيجية الأميركية القائمة على الحرب الوقائية والتي استندت كل تصوراتها، وكما أثبتت وقائع الغزو الأميركي للعراق، على تخمينات أساسها التلاعب بالمعلومات والتضليل في صوغها.

إن مفهوم الحرب الوقائية لا ينحصر مجالها في الحقل العسكري فحسب بما في ذلك التحالفات التي تهدف إلى التقليل من نفوذ العدو، وإنما تشمل أيضا المجال الاقتصادي بوضع العراقيل أمام تطور العدو اقتصاديا وخنق اقتصاده لإجباره على الاستسلام والرضوخ. فهل يا ترى وراء الدعوة إلى تقليل الاعتماد النفطي الشرق الأوسطي محاولة أميركا لخنق الاقتصاد العربي في الخليج تحديداً ليس كعملية ردعية ضد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر فحسب والتي قد تكون جاءت بصورة متأخرة، وإنما يجب ربطها أيضا مع نتائج الانتخابات الفلسطينية وكذلك الحال مع مصر، بصعود المجموعات الإسلامية على حساب المجموعات العلمانية التي كان يؤمل منها تحقيق التطور الديموقراطي، يضاف إلى انه ذلك يجب ربط موقفها مع محاولات تقديم الدعم المالي الخليجي لهذه المجموعة كاستجابة من هذه الدول لمواجهة محاولة فرض الحصار المالي الغربي الإسرائيلي على الحكومة الفلسطينية الجديدة، وهو دعم يمكن للمرء اعتباره تجاوزاً من دول الخليج لخطوط حمراء رسمتها السياسة الأميركية في تصديها لمحاربة المجموعات التي تعتبرها متطرفة. ويمكن استخلاص هذه المواقف من خلال: أولا تصريحات الرئيس الأميركي في ٢٠٠٦/٢/٢١ عندما ذكر بأن «بعض الدول التي نعتمد عليها في النفط فيها حكومات غير مستقرة أو لديها اختلافات جوهرية مع الولايات المتحدة... إن اقل من نصف النفط الخام الذي يستخدم في المصافي الأميركية ينتج في الولايات المتحدة، في حين يأتي ستون في المائة من دول أجنبية... و تخلق - هذه الوضعية - مشكلة للأمن القومي عندما نصبح رهينة للطاقة من قبل دول أجنبية لا تحبنا»(٧). ويفهمُ من تعبير دول لا تحبنا ليست تلك التي تقف مع الإرهاب والتي وضعت في قائمة دول محور الشر فحسب، بل أيضا تلك الدول التي

(٦) Eric Laurent، مصدر سبق ذكره ص ٢٥١

(٧) Http:// ArabicCNN.com/ 2006/business/2/21 Bush. energy/index .html.

تتباطأ في عملية تقبل فكرة التغيير الديموقراطي حسب المنظور الأميركي وهذا اعتراف صريح منه بأن فكرة المصالح الحيوية الأميركية التي تحمل في طياتها ركيزتين: الحفاظ على مصادر الطاقة وقبول العالم بإيديولوجيتها القائمة على الديموقراطية إن لم تحقق إشباعها وتعارضت مع مصالح دولية لأي قوة ثانية، هي وراء تلك الدعوة بتقليل الاعتماد النفطي الشرق الأوسطي وليس للحب أو مشاعر أخرى أي علاقة في الموضوع. وعليه فانه يمكن وضع تلك القوى التي تدخل في تعارض مع مصالحها داخل إطار القوى المتمردة التي يجب مواجهتها بحرب وقائية والتي تعني لجوء الولايات المتحدة بكل الوسائل عسكرياً كان أم اقتصادياً أم مالياً وفي شكل انفرادي إذا قررت ذلك كمحاولة للتصدي لتهديد بوجود خطر قابل للتطور، لأن سيطرتها على العالم من خلال العولمة لا تتحقق إلا من طريق ضمان هاتين الركيزتين. وثانياً انتقاد فوكوياما لتصرف الكونغرس الأميركي «في منع صفقة تشتري بموجبها شركة دبي العالمية للموانئ ستة موانئ أميركية والذي يتنافى مع كل مبادئ الانفتاح والعولمة التي تتخذ منها الولايات المتحدة شعارا لها»[٨] يثبت أن رغبة الانتقام تكمن وراء تصرف الولايات المتحدة في دعواها لتقليل الاعتماد النفطي. فهذه الدلائل تبين حقيقة الأهداف التي تتوخى الإستراتيجية الأميركية الوصول إليها من خلال هذه العملية وهي: أولاً: إنها عملية لتصفية الحسابات السياسية مع العالم العربي بإبقاء هذا الأخير تحت النفوذ الأميركي ومنع أي تطور لقطاعاته على المستوى الدولي.

وثانياً: خلق على المستوى النفسي لدى شعوب هذه المنطقة ذلك الشعور بان لا تطور إلا من خلال القبول بالمنطلقات الفكرية للإيديولوجية الأميركية.

وثالثاً: إنه تهديد مبطن برفع يدها عن الحماية الأمنية عن أنظمة بعض ذلك دول المنطقة وترك الساحة أمام تزايد تطور الحركات الإسلامية المتطرفة وما يعني ذك من حدوث فراغ سياسي.

ثانياً: من المعروف أن معطيات السياسة الخارجية الأميركية لا تختلف في محتواها، سواء كان القائمون على وضعها ديموقراطيين أو جمهوريين. فالتأكيد على أهمية الحفاظ على المصالح الحيوية طبعت برامج كل من الطرفين ومنذ وقت طويل. وان كان هناك اختلاف بينهما في بعض الأحيان فيتلخص في الطريقة وليس في طبيعة تلك المصالح. بعبارة أخرى أن الاختلاف بينهم يحدده «أسلوب وقوة درجة العمل التي تختلف حسب شخصية الرئيس المنتخب ومستشاريه»[٩]. فكما ذكر أعلاه إن المصالح النفطية تشكل الجزء الأكبر من بين المصالح الحيوية التي تدافع الولايات المتحدة من أجل ضمانها بكل الوسائل، ومن بينها وسيلة الإيحاء لحلفائها بوجود الخطر. فطوال فترة الحرب الباردة بنت الولايات المتحدة إستراتيجيتها على أهمية الخطر الشيوعي في تهديده لمصالح العالم الحر كغطاء إيديولوجي تجد من خلاله تبريرات لسياستها الخارجية، يضاف الى ذلك استخدام هذه

(٨) Fukuyama Francis, "Europeans should beware of wishing for US failure in Iraq", *The Guardian*, Tuesday March 21, 2006.

(٩) Spoiden Stephane, *Etonnante Amériqe, la face cachée de la politique américaine*, L'aube 2005. p. 84.

التبريرات في عملية إقناع حلفائها بشرعية تصرفها، وقد نجحت في إسلوبها هذا في عقد جل الاتفاقات العسكرية والاقتصادية بينها وبين حلفائها. وقد مكنها وضعها الاقتصادي والعسكري في زعامة العالم الحر محاصرة الإتحاد السوفياتي والدخول معه في تعايش سلمي من بعد المرحلة الستالينية، ومع نهاية سنوات السبعينات توصلت معه إلى صيغة سياسة الوفاق الدولي. وفي كل هذه المراحل بنت الولايات المتحدة تكتيكها على صيغة العمل الجماعي بين الحلفاء في مواجهة الخطر، مستغلة وجود النفط وتقاسمه بين الحلفاء لتقوية العلاقة بينهم ، ولكن ومع انهيار الإتحاد السوفياتي وغياب العدو ووصول المحافظين الجدد من الحزب الجمهوري للسلطة وقبيل أحداث ١١أيلول / سبتمبر تغير أسلوب تعاملها مع القضايا الدولية بتركيزها على فكرة أحادية العمل لضمان مصالحها القومية. فإستراتيجيتها الجديدة في الاحتواء الدولي في خلق قواعد الإسناد والتزويد المستقبلي لما تحتاجه من نفط والحصول على تسهيلات جغرافية وسياسية ضد إمكانية الظهور المرتقب لقوى عظمى تنافسها في مركز الصدارة والقيادة والهيمنة، تؤكد هذه الإستراتيجية على «اللجوء إلى القوة العسكرية للسيطرة على إجمالية المنتجين المتنوعين في العالم لمصلحة اكبر مستهلك في العالم الولايات المتحدة»(١٠)

إن هذا التوجه في السياسة الخارجية الأميركية دفع البعض إلى تصور قيام صراع بين أوروبا الموحدة والولايات المتحدة بسبب المصالح النفطية الأوروبية وأن العلاقات الأوروبية الأميركية قد وصلت إلى نهايتها وإنهم في الطريق إلى «الانفصال أن لم يكن طلاق جيو سياسي»(١١). طلاق يعود سببه إلى إمكان تطور أوروبا كقوة جديدة ستنازع الولايات المتحدة دورها لزعامة العالم وخصوصاً أذا ما اخذ في الحسبان علاقات الاتحاد الأوروبي بالعالم العربي ومواقفها في خصوص الصراع العربي الإسرائيلي. وهذا ما يذهب إليه هانتنغتون الذي يرى بان أوروبا الموحدة يمكن أن تصبح قوة تتحدى الهيمنة الأميركية وسوف تخلق «عالم القطبية المتعددة للقرن الحادي والعشرين»(١٢)، وعلى عكس هذه الرؤية يرى روبرت كاغان أحد ابرز زعماء المحافظين الجدد بان أوروبا لا يمكن لها منافسة الولايات المتحدة لان بزوغها لا يمثل تصاعد «قوة كبرى و إنما تعبر عن تدهور نسبي»(١٣) في قوتها بسبب تعلقها بالمبادئ القانونية والأخلاقية وعدم أيمانها بالقوة كما هي حال الولايات المتحدة. إذا كان إيمان الولايات المتحدة القوي بقوتها توافق مع عولمة العالم ولعب اقتصادها دوراً فاعلاً في هذه العولمة، وكنتيجة لهذا التطور ظهرت فكرة انتهاء دور سيادة الدولة القومية كلاعب رئيسي في العلاقات الدولية لمصلحة تطلعات العولمة التي تؤكد فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول ودوره في تغير طبيعة التعامل الدولي، فإن هذا الإيمان أخذ له منحى آخر بعد ١١ أيلول / سبتمبر حين بدأ الكلام حول الهيمنة الأميركية والتي تعرف بقدرة دولة ما على ممارسة قيادتها العالمية مستندة إلى قوة الإكراه

(١٠) Steve Kretzmann, "Oil, security, war The geopolitics of U. S. energy planning", *Multinational Monitor*, Jan/Feb 2003 volume 24-N, 1&2.

(١١) Hanson Victor Davis, "Goodbye to Europe?" *Commentary*. Oct. 2002, P 4.

(١٢) Samuel P. Huntington, "The lonely superpower", *Foreign affairs* march/April 1999.

(١٣) Robert Kagan, "Power and Weakness", *Policy Review*. No.113 June July 2002.

المادي - غالبا ما تأخذ لها شكل عسكري - وعلى القدرة على الإقناع بتقديم مجموعة من التبريرات تهدف إلى الحصول على شرعية تصرفها. ويساعد هذا التعريف على تفهم سياستها الرافضة لكل قطبية ولتعددية القرار الدولي، والذي على ضوئه تم غزو العراق كتعبير حقيقي وواقعي للقوة وضاربة عرض الحائط قواعد القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة مبررة أسلوبها بحجة محاربة الإرهاب الدولي والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، أسلوب أريد منه إقناع أطراف المجتمع الدولي بضرورة الموافقة عليه. إن هذا التوجه إذا صور كتوجه واقعي تم وضعه على أساس قوة الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً، فان ماجريات غزوها للعراق أثبتت خطأ تقديراتها، فالإستراتيجية لا تبنى على أساس قوة بلد ما فحسب ولا على معطيات لا تتوافق والواقع الدولي الداعي إلى الانفتاح، بل على تفهمه والتعامل معه كطرف من بين مجموعة الأطراف المكونين لهذا الواقع. إن غياب القطبية في العلاقات الدولية لا يمنحها شرعية حكم المجتمع الدولي بشكل عولي، فالمجتمع الدولي ما زال متعدد المركز بمعنى أن فكرة (القوة والتأثير لا تزال تتقاسمها مؤسسات متعددة - تنظيمات حكومية تنظيمات تجارية وهيئات - والتي تعمل منطلقة من ثلاثة مبادئ أساسية وهي السلطة والتبادل والتعاون، وإن الإستراتيجيات المختلفة لهذه المبادئ تؤخذ كآليات للاندماج الاجتماعي ولقيادة النظام الدولي»[١٤]. وبسبب تطور هذه المبادئ وآلياتها فإن إمكانات تطور القوى المعارضة للهيمنة ستخلق من داخل المجتمع المدني العالمي. إضافة إلى ذلك، أدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي دوره في ظهور دول ستنازع الدور القيادي للولايات المتحدة في مجال الهيمنة، فالهند وبالخصوص الصين مع زيادة معدلات درجات تطورها الاقتصادي وحاجتها إلى النفط فإنها «والولايات المتحدة مجبرون على أن يكونوا أعداء مختلفين»[١٥]، وهذا الصراع المرتقب يفسر المواقف الأميركية الحالية اتجاه الهند في مجال التعاون النووي بينهما وعقد التحالفات بينها وبين دول أسيوية تقع على محيط مناطق التأثير الصيني كمحاولة منها لعرقلة تطور قطبية جديدة التي بدأت تتطور وخصوصاً مع تقارب الصين مع دول وضعت على لائحة الدول المارقة مثل إيران أو تلك التي تحاول أن تحقق نوعا من الاستقلالية بإتجاه الولايات المتحدة مثل حالة السعودية. وكنتيجة، فإن فكرة الهيمنة الكاملة على العالم تبقى شيئاً نسبياً والحاجة الى التحالف شيئا ضرورياً، وهنا يمكن المرء طرح التساؤل المتعلق بمعرفة ما هي العلاقة بين فكرة التقليل من الاعتماد النفطي الشرق الأوسطي وبين هذا التخوف من تطور القوة الصينية. وفي الحقيقة، وكما ذكر أعلاه فإن معطيات السياسة الخارجية الأميركية بنت قواعدها طوال القرن الفائت على فكرة التخوف من المد الشيوعي في العالم والذي من خلاله استطاعت بلورة سياسات التحالف مع الحلفاء وقيادة العالم. ولم تغير الأوضاع الدولية اليوم من أسلوبها هذا رغم تصور البعض أنه ومنذ ١١ أيلول / سبتمبر

(١٤) Martinelli Alberto, "From world system to world society?" In. *Journal of world systems research*. vol. X1. No. 2. Dec. 2005.

(١٥) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton & Company, 2001.

حصل تحول جذري في التعامل مع المعطيات الدولية تمثل بأحادية التصرف والقرار في كل ما يتعلق بالشؤون الدولية. صحيح ان سياستها منذ ١١ أيلول / سبتمبر اتسمت بالانفرادية إلا أن تأثير الواقع غير في مسارها، ففشل السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط يعود إلى كون إستراتيجيتها قد شيدت على دور القوة العسكرية في أحداث التغيير أو التهديد باستعمالها وأن هذا التوكيد على اللجوء إلى القوة رافقه غياب تام لسياسة واضحة المعالم لما بعد استخدام القوة. وهذا النقص في الرؤية السياسية اسقطها في أزمة كيفية التوافق بين واقع لا تعرف شيئاً عن مكوناته يجبرها إلى اللجوء المكثف للقوة او التهديد باستعمالها بهدف تمرير برنامجها وبين العوائد السلبية في استعمال القوة الذي يساهم في عملية الفرار من الحرية، وما يجري في العراق مع محاولتها لتطبيق النظام الديموقراطي إلا مثال على ذلك. حيث تم تطبيقه في غياب الروح الديموقراطية بين قيادات النظام العراقي الجديد واستفحال الصراعات المذهبية والطائفية وقد عجلت هذه الوضعية في فشل إستراتيجيتها العسكرية وتحجيم حدود تأثيرها في إحداث التغيير على مستوى العالم العربي عندما تبنت موقفاً سلبياً من نتائج الانتخابات في كل من فلسطين المحتلة ومصر.

أن ترافق تزايد المشاعر العدائية ضدها على المستوى العربي وتزامن ذلك مع تزايد الاعتراضات الدولية لقيادتها الانفرادية في الشؤون الدولية وخصوصاً مع قضية العراق من جهة، والفشل في تبريراتها المتعلقة بمحاربة الإرهاب بإلصاق هذا الأخير بالدول العربية من جهة أخرى، هذه الوضعية وضعتها في عزلة لا يمكن تجاوزها إلا أذا عادت إلى العمل السياسي الذي استخدم في القرن الفائت والمتمثل بإثارة الخوف للوصول إلى عقد التحالفات لمواجهة الخطر وهذا الواقع هو وراء تغير مسار سياستها الخارجية الآن. إن الخطر القادم بالنسبة إليها لا يتمثل في الإرهاب وحده لأن هناك اتفاقاً دولياً على مواجهته، بل يتمثل من خلال ربطه بإمكانات قيام تعاون بينه وبين صعود دولة ما، ولما لا تكون الصين مثلاً؟ فلكون «الصين ومع سنة ٢٠٢٠ ستسيطر على أميركا... فأمام أميركا خمسة سنوات لعرقلة صعود التنين وإعطاء نفسها الفرصة في الحفاظ على قيادتها»[(١٦)]، لذا فإن إثارة مشاعر الخوف لدى الدول الغربية - حلفائها السابقين أو الجدد - من إمكان قيام تعاون بين الصين بسبب حاجتها المتزايدة للبترول وأنظمة سياسية عربية أو حركات سياسية معادية للاتجاهات الأميركية مرتبطة بالإرهاب أو أن هذا الأخير قد يجد له بعض القواعد داخل هذه الأنظمة أو هذه الحركات، وذلك لدفع العالم الغربي إلى تقوية روابطه، والأكثر من ذلك دعوته إلى تقاسم مناطق نفوذها بهدف إغرائه في عملية المشاركة، إما للحفاظ على المصالح أو للحصول على عوائد ايجابية، وهي عملية تم تحضير غطاءها الإيديولوجي مع فكرة صراع الحضارات. وللوصول إلى هذه النتيجة، فإن الآليات

(١٦) Susbielle Jean-Francois, *Chine - USA la guerre programmée* First, 2006. p.7.

المستخدمة من قبلها في إثارة مشاعر الخوف لدى الحلفاء يتم من خلال الإيحاء بفكرة انسحابها من المنطقة، وذلك من خلال فكرة تقليل اعتمادها النفطي وما يترتب عنه من نتائج تهدف إلى استغلالها لمصلحتها والتي يمكن حصرها: ـ بخلق حال من الفراغ السياسي وربطه بتدخل الصين وتأثيرات نفوذ هذه الأخيرة في المنطقة الأمر الذي سيجبر الحلفاء المدفوعين بالرغبة في الدفاع عن مصالحها النفطية إلى التدخل في الشؤون السياسية للمنطقة بتبريرات جديدة أو قد يعود قسم منها إلى فترات الاستعمار القديم كحالة التدخل الفرنسي حاليا في الشؤون اللبنانية والسورية. وبهذا الأسلوب ستحل فرنسا محلها في تحمل مسؤولية ملء الفراغ وتنأى هي عن كل الانتقادات.

ـ أن إلهاء الحلفاء بفكرة تحمل مسؤوليتهم اتجاه خطر التعاون الإرهابي من خلال بعض الأنظمة وتزايد النفوذ الصيني يهدف إلى تغيير في سلوكهم بتغاضيهم عن مواقفهم السابقة ضد انفرادية القرار الأميركي في الشؤون الدولية وتناسيه.

ـ إن إجبار الحلفاء على قبول بفكرة المشاركة في المسؤولية يهدف إلى التوكيد على دورها القيادي مرة ثانية كما كان عليه الوضع في القرن الفائت.

ـ إن نجاحها في الوصول إلى هذه الصيغة يعني دفع الحلفاء للتحضير للمواجهة الجديدة في الصراع المستقبلي مع الصين.

ويمكن رصد هذا التغير في مسار السياسة الأميركية من خلال الزيارات المكثفة لوزيرة الخارجية الأميركية لحلفائها التقليديين والجدد ومن خلال التأكيد على قضية المفاعل النووي الإيراني وربطها بالمواقف الصينية في هذا الخصوص، كذلك في المطالبة بنزع سلاح حزب الله ومواقفها من فوز حماس وتشكيلها للحكومة الفلسطينية. ويمكن للمرء ان يخلص الى نتيجة من فكرة دعوة الرئيس الأميركي تقليل الاعتماد النفطي الشرق الاوسطي، وهي انها اعتراف أميركي صريح بعجزها عن القيام بدورها في الهيمنة السياسية على العالم رغم كل ما تملك من امكانات لتثبيت هيمنتها العسكرية. وإن عدم التصريح بهذا الشيئ في الوقت الحاضر يعود سببه الى ان مثل هذا الاعتراف سيعني خسارتها ليس امام الارهاب الدولي وانما امام المجتمع المدني العالمي الرافض لكل هيمنة اقتصادية او سياسية وما مواقف دول أميركا اللاتينية الا مثال على هذا التمرد ❑

صدمة النفط التاريخ يعيد نفسه

نعيمة شومان *

منذ زهاء قرن من الزمن والبلدان الصناعية تستخدم النفط لتدوير عجلة معاملها، وتستعين به في مختلف الاستعمالات الأخرى الحيوية لديها، بأسعار زهيدة.

وهو يشكل، منذ زمن بعيد، المادة الحيوية الأولى لدعم الحضارة الحديثة واستمرار وجودها. ومن دونها، يصبح كل ما يحيط بحياة سكان البلدان المذكورة من أسباب الراحة والرفاهية المادية التي اعتادوا عليها، أثرا بعد عين، فالنفط يؤمن:

- سرعة تحرك فائقة، للأشخاص والبضائع، في الأرض والجو والبحر، وبأسعار زهيدة،
- تنوع المواد الغذائية، على اختلاف فصول السنة، وعبر القارات،
- أنواع من الأدوية لا تعد ولا تحصى،
- أقطان وألبسة اصطناعية، أدوات بلاستيكية، أسمدة كيمياوية، بذور جينية، أطعمة وأشربة من النكهات كافة، وحتى اللحوم والخضروات. .الخ.

هذا النوع من النمو الإقتصادي، وتلك الوسائل للحياة المترفة، لم يكن ليعرفها الغرب لولا النفط، والنفط بأسعار زهيدة.

والذي زاد الطين بلة، التقليد الأعمى الذي فرض على بلدان العالم الثالث بحجة التطور، إذ تم نسف بنياتها الذاتية الزراعية والصناعية والخدماتية، وإخضاعها للنفط أيضا وللبلدان الصناعية في إنتاجها واستهلاكها، في المأكل والملبس والمسكن، إلى آخر ما هنالك من أمور حياتها، إلى درجة قطعوا عليها خط العودة بعد نفاده، بل وإمكانية التفتيش عن ايجاد لقمة عيش شعوبها... وفي الوقت الحاضر، يواجه هذا الوضع ثلاث مراحل ليصل إلى نهاية الحضارة الحديثة.

الأول، اتجاه النفط إلى النفاد، والثاني، زيادة الطلب عن العرض،

والثالث، استفحال الحروب، بحجة القضاء على الإرهاب، للحصول على آخر نقطة من النفط.

ولا مجال للمقارنة بين الصدمات المتوقعة لما بعد الطاقة، وتلك التي عرفناها في

(*) باحثة ومحاضرة دولية، مديرة الدراسات الإقتصادية والمالية في اتحاد المصارف العربية الفرنسية. ومستشارة سابقة لليونيسكو.

السبعينات، والتي كانت ذات طابع سياسي (ارضاء الدول العربية في نزاعها مع إسرائيل)، سمح بواسطتها لدول الأوبيك بفرض سيطرتها على تحديد أسعار النفط، بعد ما يزيد على القرن من سيطرة البلدان الصناعية على تحديدها. واذا ما انعكس الوضع في الثمانينات، بأن هبطت أسعاره من ٤٢ دولارا للبرميل إلى ما دون العشرة دولارات، بسبب تلاعب الشركات النفطية (كما سنجد في البحث المرفق)، فإن بداية القرن الحالي، التي وضعت آبار النفط تحت تصرف أميركا، بسبب احتلالها للعراق ومصب أرباحه في خزائن شركاتها، سمحت لأسعاره أن تدنو قليلا من كلفة استخراجه في أراضيها في السبعينات (٦٠ دولارا للبرميل)، مواصلاً إرتفاعه من العشرات عام ٢٠٠١ إلى العشرينات عام ٢٠٠٢، إلى الثلاثينات عام ٢٠٠٣، إلى الأربعينات عام ٢٠٠٤، ومتجاوزاً الخمسينات عام ٢٠٠٥، بل والستين دولاراً في نهاية العام. وليس ثمة ما يدفعنا إلى التفكير بأن هذا الإتجاه سوف ينعكس في المستقبل، بل سيزداد استفحالاً كلما اقترب موعد نفاد النفط. وبنفاده لسوف تواجه البشرية جمعاء، والبلدان التي فقدت استقلالها الغذائي والإنتاجي، في شكل خاص، أكبر عثرة في طريق حياتها.

ومن الغريب أن الطلب العالمي قد لازم هذه الزيادة في الأسعار: فمن ٧٩,٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٣، إلى ٨٢,٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٤، إلى ٩،٨٣ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٥. كما أن هذه الزيادة، لا تفسر كما يروج لها بعض الإقتصاديين، بالانتعاش الإقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأميركية والصين، والحرب في العراق، ذلك أن الانتعاش الأميركي لم يتعد تجديد الآلات القديمة، وقد عاد إلى التقهقر في الوقت الحاضر، كما أن الانتعاشات السابقة لم تقترن بهذه القفزة بالأسعار، وأن حرب الكويت ترافقت مع انخفاض الأسعار كما سنرى. إلا أن زيادة الطلب على النفط تفسر بأن الشركات النفطية، تسعى، من خلال زيادة الضخ في آباره إلى أقصى طاقتها، إلى زيادة مخزونها إلى أقصى حد ممكن، وتوسع من أجله سعة مخازنها، تحقيقا لزيادة أرباحها، كما تواصل مضارباتها للوصول إلى هذا الهدف. ولا تتردد في تلاعبها بأسعار البنزين وكميته بالداخل، لتحدث ارتباكاً في السوق. وهذا ما دعا لجنة التجارة المتحدة، (ftc) إلى طلب مقاضاة عشرات الشركات النفطية، منها خمس شركات لمغالاتها أيضا في تحقيق الأرباح.

فقد حققت هذه الشركات وحدها، مبلغ ٣٢,٧ مليار دولار، كأرباح، في نحو ثلاثة أشهر فقط (من تموز/يوليو حتى أيلول/سبتمبر لعام ٢٠٠٥)، (٥٠ في المئة زيادة عن عام ٢٠٠٤)، نالت منه شركة موبيل ايكسون، ٩,٢٩ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ٧٥ في المئة عن عام ٢٠٠٤. وحسب صحيفة **اللوموند** الفرنسية الصادرة في ٢٠٠٥/١١/١١، فان هذه الشركة تلجأ عمداً، إلى تخفيض إنتاجها من البنزين، طمعاً في مضاعفة أرباحها.

وهذا ما دعا الكونغرس الأميركي إلى تشريع فرض رسوم إضافية على أرباح الشركات المذكورة.

بقي علينا أن نعلم أن تجاوز سعر البرميل من النفط لمبلغ ٦٢ دولارا، الذي وصل اليه في ٢٠٠٥/١٢/١١، بعيد جداً بالأسعار الثابتة، عن مستواه إبان الحرب العراقية الإيرانية لعام ١٩٧٩، والذي يعادل ٨٠ دولاراً، وأن مجموع دخل النفط في بلدان الأوبيك، قد هبط بالأسعار الثابتة، من ٥٩٧ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى ٢١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤ (انظر جريدة **اللوموند** الفرنسية ٢٠٠٤/١٠/٣٠).

وقد حرصت البلدان النفطية، في الوقت الحاضر، أكثر من أي وقت مضى، على عدم تبديد فوائضها المالية في مشاريع استنزافية ووهمية غير إنتاجية، ولجأت إلى ادخارها للأيام العصيبة المقبلة. الا أن الشركات العالمية، أخذت تستأجر بعض الأقلام العربية، (انظر صحيفة **الحياة**، ٧ كانون الأول/اكتوبر ٢٠٠٥، "الفوائض النفطية المتراكمة، انفاقها أم ادخارها"، وجهة نظر اقتصادية)، لحثها على مواصلة انفاق نسبة كبيرة من مواردها، لتساهم، في الواقع، في إنعاش اقتصادات البلدان الصناعية، واستدرار النفط ودخوله إلى أراضيها، كما فعلت في السابق، وليس في اقتصادات البلدان النفطية، ودول المنطقة كما يدعون. فإذا ما كانت أسعار النفط ستواصل إرتفاعها، أو - على الأقل - سوف لا تهبط كثيراً عن مستواها الحالي، الا أن النفط نفسه، كما رأينا، سوف ينفد قريبا في معظم البلدان النفطية، كما سنرى لاحقاً، وسيتوقف مصير الحياة في هذه البلدان، ومداها على هذه الادخارات.

وقد أخذت البلدان الصناعية، في السنوات الأخيرة، تستعد لمرحلة ما بعد النفط، بجدية ومثابرة، في مجالات عديدة، كتوسيع الأرصفة على حساب الجادات تقليصاً لمرور السيارات، وإعادة الحياة إلى التراموايات، والحافلات الكهربائية، بل والدراجات النارية وغيرها، إضافة إلى الآلات المقتصدة للطاقة، التي ابتدأت بإستعمالها، على نطاق واسع، منذ الصدمة النفطية الأولى لعام ١٩٧٣، كما سنرى.

أما في البلدان النامية، فليس ثمة ما يلوح في الأفق، إلى أن أية فكرة من هذا القبيل قد راودتها، بل على العكس، فهي ماضية في تحديث وتطوير بنياتها، وتوسيع جاداتها، وحفر أنفاقها، ومضاعفة عدد سياراتها، لتعتمد أكثر فأكثر على النفط، والغرب وآلاته القديمة، التي يتخلص منها بتصديرها اليها.

إلا أن مشكلة نفاد النفط، أكبر بكثير من أن تتوقف عند مثل هذه الاجراءات التي تقوم بها البلدان الصناعية، والتي لا تزال قاصرة عن مواجهة الخطر المحدق بها، وبالكرة الأرضية بأكملها.

ويكفي أن نعلم حدة التغيرات التي لا بد أن تطرأ، على وسائل النقل، والإنتاج، وزراعة

المواد الغذائية، في البلدان الصناعية، بغية الإقتصاد في الطاقة، وليس الاستغناء عنها، وحتمية تماشيها مع تغيرات جذرية، في الثقافة والسلوك، كي ندرك ضخامة الواجبات المترتبة على البلدان التي تسير في ركابها.

ففلسفة العولمة، التي سادت البلدان الصناعية منذ اكتشاف النفط، والتي تتلخص، كمثال بسيط في قطاع المواصلات، بالإرشادات الآتية: اذهب بأقصى سرعة، وإلى أبعد مسافة، ولمرات عديدة، وبأقل كلفة، والتي حققها لك النفط الزهيد الثمن؛ لسوف تنقلب قريباً، رأساً على عقب، لتصبح: اذهب إلى أدنى مسافة، وبأقل سرعة، واقتصد عدد المرات، فالكلفة باهظة. وهكذا حتى نفاد النفط نهائياً، وهنا الطامة الكبرى، وإنهيار الإقتصاد العالمي برمته، وفناء القسم الأكبر من البشرية...

وكمثال أخر، لا يقل بداهة عن الأول، في قطاع المواد الغذائية.

فمن الرغبات الجانحة في تذوق كل الأطعمة من القارات الخمس، ومنتجات الفصول الأربعة في يوم واحد، ومختلف أنواع اللحوم، والطيور، والأسماك من المحيطات الخمس، إلى الاحتياطات الآتية: اعتمد في تغذيتك على مطبخك، ومنتجات الفصل الواحد، والمواد النباتية في بلدك (هذا اذا وجدت...). وكأفضل مثال على قطاع الخدمات، السياحة، التي غزت فنادقها كل البلدان الصناعية، وحلت محل الكروم والبساتين، والحقول التي كانت تغذي الشعوب، في بلدان العالم الثالث كافة.

ففرنسا مثلاً، التي تعتبر أول مركز سياحي في العالم، يؤمها كل عام ما يزيد على ٧٥ مليون سائح سنوياً، هل سيمكنها أن تتحمل انخفاض عدد زائريها إلى ٤٠ مليون سائح عام ٢٠١٠، المتوقع مع تقلص تدفق النفط، وما يرافق ذلك من بطالة، في الفنادق، والمطاعم، والملاهي، ووسائل النقل وغيرها...؟

مما لا شك فيه، أن التهاب أسعار النفط، ومن ثم نفاده، سوف يحرق الأوصال التي تمتد إليها العولمة، وسيعود بالعالم أجمع، ليس إلى اللاعولمة فحسب، بل إلى العصر الحجري وفرديته المطلقة، وإبادة القسم الأكبر من البشرية، كما كان اكتشاف النفط نفسه، خلف النكبات الطبيعية والمجاعات، والهياكل العظمية السائرة على حوافرها في البوادي القاحلة الجرداء، والحروب المندلعة في كل مكان، تلك التي حصدت ولا تزال تحصد ثلثي شعوب الكرة الأرضية...

ولعل من تسمح له الحياة بالبقاء لتلك الفترة، أن يعود إلى إنسانيته، وعلاقاته مع غيره كبشر، التي مسختها الحضارة الصناعية الحاضرة بماديتها وجشعها، ولعله يتخلص من الرواسب والعقد التي غرستها فيه هذه الحضارة، بأنه متخلف عقلياً، لا حول له ولا قوة بدون وصايتها، فتشحذ همته من جديد على الخلق والابداع واكتشاف ما يسمح له من جديد بالحياة الحرة الكريمة.

النفط... وصدماته وحروبه وآفاته وتوقعاته

الصدمة النفطية الأولى لعام١٩٧٣

بالعودة - بادئ ذي بدء - إلى فترة ما قبل العشرينات من القرن الفائت، نجد أن كلفة استخراج النفط من المملكة العربية السعودية كانت زهيدة للغاية، لم تتعد أحيانا بضع سنتيمات، ومع ذلك فقد أتخذت أساساً لتحديد "سعر الكلفة" وبالتالي سعر برميل النفط.

وقد سمح ذلك السعر الزهيد للبلدان الصناعية بأن تستغل هذه الثروة النادرة في شكل واسع، وأن النهج التكنولوجي الحديث الذي نجحوا في فرضه على كوكبنا الأرضي الصغير، قد سمح لهم بتبذيره بلا روية ولا تبصر لدرجة أن الطاقة البشرية فيه أصبحت في حكم العدم. فمن كاسحات الجبال، إلى ماخرات عباب الأرض والبحار إلى فرشاة الأسنان، لا حاجة ليد الانسان...

الا أن ما من أحد منا إلا ويذكر شهر تشرين الأول/اكتوبر لعام ١٩٧٣ أي بعد مضي عشرة أيام على بدء حرب تشرين، ذلك التاريخ الذي اتخذ فيه أعضاء منظمة الدول المنتجة للنفط قراراً بأن يحددوا بأنفسهم أسعار النفط الخام. وبذلك فقد ارتفعت أسعار البرميل بمعدل ٧٠ في المئة (من ٣ إلى ٥,١ دولار). هذا الإرتفاع في الواقع، الذي لم يكن للضجة التي أشاعها في العالم الغربي من مثيل إلا تفجير القنبلة الذرية في هيروشيما، سمح لقيمته الشرائية الحقيقية المنهارة، أن تعود إلى مستواها لعام ١٩٥٨، أي قبل خمسة عشر سنة...! ومع ذلك فقد اطلقت عليه صفة: "الصدمة النفطية الاولى" علما بأن مجمل فوائض النفط كان قد أعيد تدويرها في البنوك الغربية، المتكاثرة، وفي استثماراتها في البلدان الغربية.

ومنذ ذلك التاريخ توالت الزيادات التي أصبحت محتومة لكي تعوض الزيادات الفاحشة التي طرأت على أسعار المواد المصنعة المستوردة من الغرب، وانقاذ معدلات التبادل المنهارة كما سنرى. وقد فسرت الأوساط الغربية ذلك الإرتفاع بدعم الفلسطينيين والحكام العرب، في صراعهم مع إسرائيل.

الصدمة النفطية الثانية (١٩٨٢)

وبقيت أسعار النفط تتأرجح صعوداً وهبوطاً حتى عام ١٩٧٩، حيث قفزت فجأة من ١٨ دولار للبرميل إلى ٢٤ دولاراً أوائل شهر تموز/يوليو من العام. ويعود السبب في ذلك إلى اندلاع الحرب الخليجية الأولى (العراق - إيران)، وهبوط الإنتاج الإيراني إلى معدل النصف. واستمرت الزيادة على وتيرتها إلى أن تأرجحت أسعار البرميل ما بين ٣٢ و٤١ دولار حسب النوعية، في أوائل عام ١٩٨٢، حيث داهمت العالم الأزمة الإقتصادية والمالية الشهيرة، والتي كادت تطيح بكبرى البنوك العالمية إفلاساً، التي ابتدأت أول ما ابتدأت، بالمكسيك التي امتنعت عن تسديد ديونها المستحقة البالغة ٢٠ مليار دولار في ذلك الحين.

وقد أصابت اقتصادات البلدان الصناعية الكبرى بشلل كبير تجلى بانخفاض الدخل القومي فيها بمعدل يراوح بين ٢ و٥ ,٣ في المئة واستفحال معدلات التضخم من ٣ إلى ٨,٥ في المئة (٨ ,١٠ في المئة في أميركا). ومع هذه الأوضاع المتردية لم تجد البلدان المذكورة من حلول كالعادة الا الاقتناص من أسعار المنتجات الأولية لبلدان العالم الثالث وعلى رأسها النفط، الذي انخفضت أسعاره إلى الحضيض، ولم يسمح لها منذ ذلك التاريخ بالإرتفاع رغم حصول فترات ازدهار متتالية.

وبالنسبة إلى أسعار النفط فقد اعتمدت البلدان المستهلكة لتخفيضها أحد الحلين الآتيين: أما التفتيش عن مواد بديلة للنفط بأسعار أدنى، أو الاستيلاء على النفط رغما عن البلدان النفطية بأدنى سعر ممكن... هذا، إلى اختراع الوسائل الإنتاجية الكفيلة بتأمين أكبر اقتصاد ممكن للطاقة. فعلى سبيل المثال، لقد هبطت العلاقة بين استهلاك الطاقة في الإنتاج وزيادة الدخل القومي من ٧, ٠ في المئة إلى ٤, ٠ في المئة لزيادة ١ في المئة من الدخل. الا أن الآلات المستعملة سابقا للإنتاج كانت قد صدرت إلى البلدان الأكثر تطوراً من بلدان العالم الثالث، كالبرازيل والأرجنتين، حيث بلغت نسبة الزيادة في استهلاك الطاقة ٣٥ في المئة عام ١٩٨١ بالنسبة لعام ١٩٧٣ مع ايهام المسؤولين بأنها تمثل مؤشراً لدرجة التطور...!

الجهود المبذولة لايجاد بدائل من النفط

إلى جانب تقليص استهلاك الطاقة، بذلت البلدان الصناعية جهوداً حثيثة لتأمين استقلالها الذاتي بمواد بديلة من النفط. وقد كلفتها هذه الجهود أموالاً طائلة تفوق إلى حد كبير كلفة استهلاك الطاقة النفطية، نتج منها استفحال العجز في موازناتها. الا أن هذه النفقات لم تجد نفعاً. فالفحم الحجري، أكبر ملوث للبيئة، ومكلف للغاية، والانفجارات شبه اليومية في المفاعلات النووية أرغمت السلطات المعنية العودة إلى الطاقة النفطية مجدداً، ولكن خارج دول الأوبيك. فاتجهوا إلى الاسكا، المكسيك وبحر الشمال، لاجبار دول الأوبيك على تخفيض أسعارها. أما الطاقة الشمسية والهوائية والمائية، فهي - في حد ذاتها - ضعيفة وموقتة ومحدودة، وليست سوى محض مضاربات على المواد النفطية لخفض أسعارها، وأن إنتاج المواد البديلة نفسها مرتبط أيضا بالنفط كقول أحد المختصين: "إن هذه المواد البديلة تستهلك في مرحلة إنتاجها من النفط ما يفوق طاقتها على الإنتاج...

الصدمات النفطية المضادة

الصدمة النفطية الأولى المضادة: ليس أسهل على الغرب، في الواقع، من ابتداع الوسائل لاقتناص ثروات بلدان العالم الثالث، وبأتفه الأسعار.

لقد ابتدأت اللعبة في الإدعاء بأن البلدان الصناعية نجحت في التوصل إلى ابتكار مواد

بديلة من النفط، وبكلفة زهيدة للغاية. انه الرئيس الأميركي، كارتر، الذي كان أول من لوح باستقلاله عن بلدان الأوبيك بلعبة بوكر ـ كما يسميها بعض المتخصصين الغربيين ـ فريدة من نوعها.

في بادئ الأمر، كان للسياسة التي انتهجها الغرب في اقتصاد الطاقة والتفتيش عن بدائل للنفط، وقع حسن وارتياح لدى الدول النفطية. كيف لا وهي المطالبة بتوفير النفط لديها ولأجيالها من بعدها لأطول مدة ممكنة، وخصوصاً أنه المصدر الوحيد التي تعتمد عليه في مواردها .

وتنفيذاً لذلك عقدت البلدان المنتجة للنفط اجتماعاً في جنيف من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو لعام ١٩٨١، قررت فيه تخفيض الإنتاج بمعدل ١٠ في المئة وزيادة الاسعار بمعدل ١١,٢ في المئة. الا أن بعض الدول الصديقة لأميركا، أفشلت الخطة بفتح صنابيرها وبأسعار تقل عن السوق. ولجأ الغربيون من جهتهم إلى استخدام احتياطاتهم التي وصلت إلى٣,٥ مليون برميل، لدعم الدول الصديقة في الوصول إلى إفشال خطة الدول المتشددة. هذا، ثم ما لبثت البلدان الغربية أن لجأت إلى سياسة الحرب النفسية، فألغت من جانب واحد عقوداً كانت قد وقعتها في السابق.

وفي زهاء أيام معدودة، أصيبت البلدان النفطية المتشددة بالهلع والارتباك من جراء انخفاض صادراتها حتى الثلث. فهرولت الواحدة تلو الأخرى إلى الاستسلام متنازلة عن سياستها التي ذكرناها (ضغط الإنتاج وزيادة الاسعار). وكان سعر البرميل قد وصل إلى ٤٠ دولاراً. وقد بلغ بها الارتباك قمته لدرجة لجأت فيها إلى الوسائل كافة التي تسهل عملية البيع، وبأي ثمن كان، وكأن النفط أصبح مادة نتنة لا بد من التخلص منها وبأقصى سرعة ممكنة... ومن هذه الوسائل:

- الغاء العلاوات على النفط من أفضل النوعيات،
- عقد إتفاقات ثنائية أرغمت بموجبها على شراء سيارات وبضائع ليست في حاجة اليها.

وهكذا، فقد تحول النفط من سلاح بيد المنتجين إلى سلاح بيد المستهلكين... فالمشتري هو الذي يفرض الأسعار، ويختار البلدان، وطريقة التسديد وموعده...الخ

دعم الغرب لإرتفاع الأسعار لمجابهة خطر إيران!

مع استفحال الأزمة الإقتصادية عام ١٩٨٢، وغزو إسرائيل لبنان، واشتعال الحرب النفطية ضد بلدان الأوبيك المتشددة، وايقاف مبيعاتها في شكل كامل، وتحول البلدان الغربية إلى خارج دول الأوبيك، اضطرت إيران، التي كانت في حرب طاحنة مع العراق، إلى زيادة إنتاجها وتخفيض أسعارها لمواجهة متطلبات هذه الحرب. الا أن الدول الصديقة لأميركا بتحريض من شركاتها، خفضت من إنتاجها للنفط لدعم إرتفاع الأسعار. ولما كان سقف الإنتاج الذي وصل إلى ١٧,٥ مليون برميل في اليوم لم يسمح بإرتفاع الأسعار، ارغمت

احدى البلدان النفطية على تخفيض إنتاجها وحدها مرات عديدة ليصل السقف إلى ١٥ مليون برميل في اليوم، أي أدنى حد وصله منذ عام ١٩٦٦، ما سمح بإرتفاع الأسعار إلى ٣٤ دولاراً للبرميل. وهكذا فقد دعم الغرب، لأول مرة في التاريخ، إرتفاع الأسعار لمجابهة إيران فحسب، ودون أن يصاب بأية صدمة... ولكن...

الصدمة النفطية المضادة الثانية عام ١٩٨٣

على الرغم من ذلك كله، فان النفط الإيراني غزا السوق، ما زاد التخوف منها، بينما أوشك الاحتياط النفطي في البلدان الصناعية على النفاد. وهذا ما دفع البلدان المذكورة إلى ابتكار الحيل من جديد لتخفيض أسعاره.

فبالإتفاق مع الشركات البريطانية جرى تخفيض سعر البرميل لنفط بحر الشمال بـ ٣ دولار، تبعه كنتيجة لذلك نفط نيجيريا (-٥ دولار) وانعكس ذلك على نفط دول الأوبيك بكارثة (-٢٢ في المئة)

وهكذا، اجتمعت كل الشروط الملائمة لتقرير الانخفاض في اجتماع دول الأوبيك في آذار/مارس لعام ١٩٨٣ كما فرضه رئيس الولايات المتحدة الأميركية، ريغان، أي ٥ دولار للبرميل، ورفع سقف الإنتاج بما يسمح للبلدان الغربية بإعادة تجديد احتياطاتها.

ومنذ ذلك التاريخ، لم يتوقف الغرب - في الواقع - عن الطمع في تخفيض أسعار النفط. فمن ٣٤.٣ دولار عام ١٩٨١، إلى ١٣.٧ عام ١٩٨٦، وإلى ما دون العشرة دولارات في نهاية العام.، وحتى نهاية التسعينات.

الا أن التغيرات في القيمة الشرائية الحقيقية للنفط كانت أكثر مأساوية: فمن ١٩.٣ دولار عام ١٩٨١ إلى ٤ دولار عام ١٩٩٤ إلى ما دون الثلاثة دولارات عام ١٩٩٨. أي أدنى من مستواها لعام ١٩٧٣، قبل الصدمة النفطية الأولى، حيث كانت بحدود ٣.٠١ دولارا .

في الواقع، لقد كنت قد توقعت منذ ذلك الحين، أن أية مادة بديلة لم تكن مكتشفة، وأن ادعاءاتهم باستغنائهم عن النفط لم تكن سوى محض لعبة بوكر ليس إلا...!

فلو كانت البلدان الغربية حقاً اكتشفت مواداً بديلة، لما حضت بعض البلدان الصديقة في المنظمة على استثمار مداخيلها النفطية في التفتيش عن النفط في حقول بلدان أخرى، على الرغم من كونها غارقة في الديون ومتوقفة، منذ مدة طويلة، عن تسديد ديونها. والذي يدعو إلى الدهشة، أن هذه البلدان المستثمرة قد اضطرت إلى انفاق ١٣٠ مليار دولار في حقول الدول المنافسة لنفطها هي بالذات، بينما لم تتجاوز استثماراتها في البلدان العربية خمس مليارات دولار. وهي إلى ضآلتها، مشروطة بأن تنفق في مشاريع تافهة، غير منتجة، ولا تصب الا في مصلحة الشركات الأجنبية المسيطرة: كالطرق والجسور والفنادق الفخمة والبنايات الشاهقة، على حساب البساتين والحقول ولقمة الشعوب. كما تم ارغام دول الأوبيك، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على استثمار مداخيلها في

التفتيش عن منتجات تتعلق بالطاقة في كل من أستراليا، أنغولا، الكونغو، السودان، تانزانيا وتركيا. وحجتهم في ذلك أن البلدان النفطية قد خفضت من مساعداتها للبلدان النامية، ما أثر على تخفيض مستوردات هذه البلدان من الغرب.

في الواقع أن مساعدات البلدان الغربية هي التي انخفضت من ٠.٧ في المئة إلى ٠.٢ في المئة من الدخل الصافي (فقط ٠.١ في المئة لأميركا)، بينما ازدادت مساعدات البلدان النفطية بمقدار ١.٥ مليار دولار لتصل نسبتها إلى ٧ في المئة من الدخل. (والجدير بالذكر إنه خلال الأعوام الثلاثة ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١، كانت تحويلات الأموال من الشمال إلى الجنوب أقل منها في الإتجاه المعاكس) .

وقد عبر رئيس الولايات المتحدة السابق، ريغان، في مؤتمر دول الشمال والجنوب الذي عقد في حينه في جنيف عن ذلك قائلاً: "ان الشعب الأميركي غير مستعد أن يضحي بمداخيله لمساعدة بلدان العالم الثالث، ولكن على هذه البلدان أن تفتش عن الطرق التي تستفيد منها بنفسها...".

وهكذا، مع اطمئنان البلدان الغربية إلى نجاحها في ثني البلدان النفطية عن رفع الأسعار، تخلت عن برامجها الهادفة إلى الاستقلال في الطاقة، علماً بأن الرئيس الأميركي السابق، كارتر، نفسه كان على استعداد لدفع مبلغ ٦٠ دولار كسعر تكلفة لاستخراج برميل النفط في بلاده، إذ أن آباره أكثر عمقاً بثلاث إلى أربع مرات منها في البلدان العربية، وأن اجرة اليد العاملة فيها تفوق بعشرات المرات مثيلتها في البلدان المذكورة

وهكذا فلم يعد ثمة حاجة أيضاً إلى الإقتصاد في الطاقة، وعاد التبذير فيها على أشده، وعادت السيارات الضخمة إلى الظهور من جديد بعدما كان الرئيس كارتر نفسه قد أعطى المثل باعتلاء سيارة صغيرة مقتصدة للطاقة...

الصدمة النفطية المضادة الكبرى للتسعينات: (انهيار أسعار النفط إلى ما دون الكلفة)

على الرغم من اندلاع الحرب الخليجية الثانية (العراق - الكويت) عام ١٩٩٠، تدنت أسعار النفط إلى ما دون ١٩ دولارا للبرميل، بعدما كانت قد ارتفعت إلى ٢٤ دولاراً لفترة وجيزة قبل الحرب بسبب الحد من الإنتاج العراقي.

ومنذ ذلك التاريخ، لم تتوقف أسعار النفط عن الانهيار الذي ابتدأته منذ عام ١٩٨٢ كما ذكرنا، حتى وصلت إلى عشرة بل وسبعة دولارات للبرميل في نهاية التسعينات، أي إلى ما دون كلفة إنتاجها في أقرب الآبار إلى سطح الأرض.

ويعود السبب في ذلك إلى أنه على الرغم من احتداد شدة الأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات، وانكماش الطلب على النفط بمعدل مليون برميل في اليوم، وزيادة الاحتياطات الاستراتيجية لدى الغرب التي وصلت إلى ٧.٥ مليون برميل، كان قرار البلدان المنتجة

للنفط بزيادة إنتاجها إلى ٣٠ مليون برميل في اليوم، لأول مرة منذ ما يقارب الربع قرن، الكارثة الكبرى التي هبطت بأسعاره إلى ٧ دولارات للبرميل. وبقيت على هذا المستوى، حتى الخامس عشر من شهر آب/أغسطس ٢٠٠١، حيث ابتدأت الصدمة النفطية الثالثة بقفزة فجائية، أفقدت المستهلكين صوابهم....

الصدمة النفطية الثالثة، وإرتفاع أسعار النفط لعام ٢٠٠٠

بعد أن لبثت اسعار النفط متدنية إلى أدنى المستويات،كما ذكرنا، (بين ١٠و٧ دولارات للبرميل)، مدة عشرين سنة، سمح لها أن ترتفع فجأة صباح الخامس عشر من شهر آب/أغسطس لعام ٢٠٠٠ إلى ٣٥ دولار للبرميل، أي أعلى مستوى بلغته منذ عام ١٩٨٢.

لقد كان لهذا الخبر وقع الصاعقة على البلدان المستهلكة. فما هي الأعجوبة التي حدت بالبلدان المنتجة الاثنى عشر إلى أن تتناسى خلافاتها وأن تكون كارتيلاً جدياً يرعى مصالحها، وتقرر تخفيض الإنتاج لدعم الأسعار؟

لقد كانت خشية البلدان المستهلكة مزدوجة في الواقع. فمن جهة، تخشى الإتفاق الجدي والفعلي بين البلدان المنتجة، كما تخشى أن يحصل ذلك واحتياطاتها مشرفة على النفاد. وبدأت الإحتجاجات والتحليلات والدراسات لأسباب ذلك الإرتفاع.

فمن جهة، عزا المنتجون ذلك إلى النقص الكبير في بعض المواد النفطية المكررة في أميركا، مدعوماً بالمضاربات من قبل الشركات النفطية نفسها. بينما يرى المستهلكون أن تخفيض الإنتاج المقرر من قبل البلدان النفطية، إلى جانب احتياطاتهم الاستراتيجية الضعيفة هي المسؤولة عن ذلك الإرتفاع.

ومن جهتي، أعتقد، كما هوالحال في إرتفاع الأسعار عام ١٩٧٣، أن العامل السياسي المرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي هو خلف ذلك الإرتفاع لعام ٢٠٠٠، إذ في الوقت نفسه الذي أعلن رئيس الولايات المتحدة الأميركية، كلينتون، نجاحه في الوصول إلى إتفاق الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، على توقيع إتفاق نهائي للسلام، تحركت، أو سمح لدول الأوبيك بالتحرك، لتقرر تخفيض الإنتاج ورفع الأسعار. وما ذلك إلا لدفع القوائم المفروضة عليها لإرضاء الطرفين من جهة، ولخلق ضجة تخفي أثر الإتفاق الذي لا تريده إسرائيل - في الواقع - من جهة أخرى. وبالأسباب نفسها، يمكننا أن نفسر انخفاض الأسعار من جديد إلى حدود العشرين دولاراً للبرميل، عندما نجح شارون في الإنتخابات الإسرائيلية، والذي لا يرضى عن الدم الفلسطيني بديلا لأمن إسرائيل. ونجح بوش المسيطر الأكبر على الشركات النفطية، في الإنتخابات الأميركية، والذي لا يتضمن برنامجه الانتخابي أي إشارة للصراع الإسرائيلي العربي، اللهم الا تصفية حسابه وحساب والده مع صدام حسين العراق لانتهاك بلاده وسرقة نفطه.

والدليل على ذلك أنه ما أن فشل الإتفاق، حتى تعالت الاصوات والهجمات على بلدان

الأوبيك، وسارع ممثلو البلدان الصناعية للاجتماع في براغ وقرروا اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة للحؤول دون إرتفاع أسعار النفط. وفي عام ٢٠٠٠ اجتمعوا مع ممثلي الاحدى عشرة دولة نفطية في كراكاس، واعدين ومهددين. فوافقت المنظمة على زيادة الإنتاج بمقدار ٧٥٠٠٠٠ برميل في اليوم. الا أن هذه الزيادة لم ترض الإتحاد الأوروبي بلسان وزير الإقتصاد الفرنسي الذي قال:" ان الإتحاد الأوروبي يرغب بتوازن الاسعار على المدى الطويل وتثبيتها ليتسنى لاقتصاده الانتعاش المتوازن."

ويرى المختصون أنه لا بد من حقن السوق بزيادة ٢.٥ مليون برميل في اليوم لكي تعود الأسعار إلى مستواها المقبول. ويحدد هذا المستوى على المدى المتوسط ـ حسب المختصين الغربيين ـ بما بين ١٧ إلى ١٩ دولارا للبرميل، بينما يقدره المنتجون بين ٢٥ و٢٨ دولاراً للبرميل .

وفي إنتظار المؤتمر السابع للطاقة الذي سيعقد في الرياض في ٢٠٠٠/١١/١٧، بين المنتجين والمستهلكين، استمرت الحرب النفسية على وتيرتها .

ومع ذلك، فإن الاحتجاجات الحقة جاءت من المتظاهرين في كل أنحاء أوروبا، منددين بمسؤولية حكامهم عن الإرتفاع الفاحش للرسوم (فالليتر من البنزين الذي يباع بـ ٧.٢٧ فرنك من المضخة، لا يساوي أكثر من ٢.٢١ فرنك خارج الرسم) .

أما وزير الإقتصاد الفرنسي (لورانس فابوس) فقد خاطب المتظاهرين مترفعاً كعادته قائلاً: "إن الجواب المناسب على التهاب الأسعار ليس في تخفيض الرسوم، لأن ذلك يعطي الحجة للبلدان المنتجة لكي تواصل الزيادة في الأسعار". فأجاب رئيس المنظمة الفينزويلي علي رودريكز: "ان أسعار النفط الخام الفعلية قد هبطت بمعدل ٤٠ في المئة على الرغم من الإرتفاع الحالي منذ عام ١٩٩٠ بينما ارتفعت رسوم المحروقات في مجموعة البلدان الأوروبية خلال الفترة نفسها بمعدل ٣٥٠ في المئة".

وكعادتهم في مثل هذه الأحوال، فقد لوح فابوس بلواء التعاطف الانساني مع الدول الفقيرة (وكأنهم ليسوا المسؤولين عن هذا الفقر) قائلاً: "اذا لم يتراجع هذا الإرتفاع فلسوف ينعكس في شكل مأساوي على البلدان الفقيرة والمستهلكة، بل والمنتجة أيضاً".

وكذلك تباكت اللجنة النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي بانعكاسها على النمو العالمي معلنة: "أن مشكلة إرتفاع أسعار النفط، غدت شغلها الشاغل، واذا ما استمر على هذه الحال، فلا بد من أن يعوق حركة النمو في العالم أجمع". (ومن المعلوم أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد بدأت عندما كانت الأسعار في الحضيض...!) فأجاب السكرتير العام لمنظمة الأوبيك: "لا أحد اعتراه أي شعور بالشفقة علينا عندما انخفضت أسعار النفط إلى ما دون العشرة دولارات".

المؤتمر السابع للطاقة المنعقد في الرياض في ١٧/ ١١/ ٢٠٠٠ وهبوط الأسعار من جديد

توصل المجتمعون الذين يمثلون ٥٦ دولة ومنظمة في هذا الاجتماع الذي عقد بعد عشر سنوات من اجتماع باريس، إلى إيجاد أرضية صالحة للوفاق حول ثلاث قضايا أساسية:

- ضرورة تثبيت الأسعار على مستوى معتدل،
- انعاش الاستثمارات النفطية في مجموع حقول النفط خارج دول الأوبيك (أي أن النفط ما زال يمثل الأولوية)،
- الحاجة إلى مزيد من التحقيقات لوضع حد للمضاربات.

وهكذا فقد رضخت البلدان المنتجة إلى الضغط الذي مارسه وزير الطاقة الأميركي، ولجأت إلى زيادة إنتاجها على مدى أربع دورات، حتى نهاية العام مستعملة الحجة نفسها التي ترددها البلدان المستهلكة، وهي خدمة الإقتصاد العالمي.

وهكذا مع زيادة في الإنتاج بلغت ٣.٧ مليون برميل في اليوم، أي بما يتجاوز الطلب بـ ٢ مليون برميل في اليوم، هبطت الأسعار خلال مدة شهر ونصف بنسبة ٣٠ في المئة في ٣٠/١٢/٢٠٠٠، أي بعد أن كانت قد أحرزت زيادة قدرها ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل تسعة أشهر، وذلك على الرغم من استفحال الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، وتهديد الرئيس العراقي بالحد من إنتاجه للنفط (الشبه منقطع تقريباً) بسبب اختلافه مع مجلس الأمن، ورد فعل الرئيس الأميركي ضد العراق، وتسرب النفط من الأنابيب التي تصل بين كندا وأميركا بتاريخ ١٨/١/٢٠٠١، والتي منعت من الإمداد ٦٤٢٠٠٠ برميلاً في اليوم.

واصلت الأسعار هبوطها إلى أن وصلت إلى ٢٠ دولار للبرميل على الرغم من تخفيض الإنتاج في منظمة الأوبيك بمقدار ١.٥ مليون برميل في اليوم، واشتداد موجة البرد التي ضربت أميركا، وقصفها للعراق بالاشتراك مع بريطانيا والاعلان عن انخفاض جذري في احتياطاتها النفطية، ويفسر ذلك الانخفاض بعدم احترام بعض البلدان النفطية في الأوبيك للحصص التي فرضت عليها في السابق، اذ بلغت كمية التخفيض الفعلية للإنتاج ٦٩٠٠٠٠ برميل بدلاً من ١.٥ مليون برميل في اليوم.

لقد ظلت - في الواقع - أسعار البرميل تتأثر في الدرجة الأولى بمستوى الاحتياطيات الأميركية من جهة، وردود فعل العراق من جهة أخرى، أكثر من تأثرها بالقرارات المتخذة في دول الأوبيك. وقد استغل المضاربون في السوق عدم جدية هذه القرارات لكي يزيدوا من تخفيض أسعار النفط، ما استدعى أيضاً تخفيض الإنتاج من جديد في ١/٤/٢٠٠١ في مؤتمر فيينا بحدود مليون برميل في اليوم، أي إلى ٢٣.٢ مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، فقد اعتبرت البلدان الغربية هذا القرار مؤلما للإقتصاد العالمي، كما هي العادة.

ولسوف نرى في ما بعد أن العكس هوالصحيح، كما ذكرت، وهو ما كشفته الوكالة العالمية للطاقة، بتاريخ ٢ آذار/مارس لعام ٢٠٠٤. وبالنتيجة فان كل تخفيض للإنتاج لا يمكن أن يكون له أثر يذكر اذا لم يقترن بدعم البلدان النفطية الأخرى من غير دول الأوبيك وهي: المكسيك، وأنغولا، وروسيا، وكازاخستان وعمان.

إحتلال العراق وإرتفاع أسعار النفط المتواصل

وبقدرة قادر، ومنذ احتلال القوات الأميركية العراق، ووضع يدها على آبارها النفطية، واصلت أسعار النفط إرتفاعها، متماشية ـ إلى حد ما ـ مع العرض والطلب، وليس مع ندرته وحيويته للإقتصاد العالمي، دون أن تحرك الشركات النفطية الأميركية ساكناً، متخطياً لأول مرة، عتبة الستين دولاراً للبرميل، بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١١، بعد أن كان في حدود ٥١.٥٦ دولاراً بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٤، وبحدود ٣٥ دولاراً، وسطياً، عام ٢٠٠٣ هذا، على الرغم من زيادة الطلب عليه، خلال تلك الفترة، من ٧٩.٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٣، إلى ٨٣.٩ مليون برميل في اليوم، عام ٢٠٠٥.

ولكي يلبي الإنتاج الطلب المذكور، تصاعدت الضغوط على بلدان الأوبيك، لتواصل الزيادة في إنتاجها إلى أقصى طاقتها، إلى أن تجاوز الثلاثين برميلاً في اليوم، وهو أعلى مستوى بلغه منذ مدة ربع قرن.

وكما ذكرنا، فالإقتصاد العالمي ليس في حال تدعو إلى مثل هذه الزيادة. فادعاء الانتعاش الأميركي، كان خدعة، انصب على الآلات القديمة، أكثر منه على الإنتاج، ما جعله لا يستمر طويلاً، والإقتصاد البريطاني، خمدت جذوته، وعادت معظم فاعلياته إلى التراجع، وعدلت نسبة الزيادة في الدخل لعام ٢٠٠٥، إلى النصف (من ٢.٤ في المئة إلى ١.٧ في المئة)، خصوصاً بعد وصول آباره إلى النفاد، وتوقع تحول المملكة إلى مستوردة إعتباراً من عام ٢٠٠٩، متقدماً بذلك على الآبار الأخرى. كما أن معظم البلدان الأوروبية الأخرى، لم تسجل إلا انخفاضاً متواصلاً في مداخيلها، وعلى رأسها ألمانيا. ولم يكن الإقتصاد العالمي غيوراً في يوم من الأيام على الإقتصاد الصيني والهندي، لكي يتقبل هذه الزيادة في أسعار النفط، فمما لا شك فيه أن تحمل الزيادة في الأسعار، مع زيادة الإنتاج، لا يمكن تفسيره الا بالاقبال الشديد على تخزينه، لزيادة الأرباح، حيث جاوز الاحتياطي العالمي، أقصى حد وصله في الماضي كما ذكرنا. وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن الخسائر التي لحقت في السابق بالبلدان النفطية، من جراء ضخ القسم الأكبر من نفطها بأسعار زهيدة؟

نتائج انخفاض أسعارالنفط وتثبيتها

١ ـ نفاد الاحتياطات النفطية بسرعة

مما لا شك فيه أن تحديد أسعار النفط مصحوبا بتثبيتها على المدى الطويل، على أي مستوى كان، لا يتماشى مع الشروط القانونية للسوق التي يتم فيها تبادل النفط بمستوردات أجنبية، خاضعة لزيادة مستمرة للأسعار، ولا مع الحركة العفوية للعرض والطلب. ومن الواضح أن من شأن هذا التثبيت أن يحدث زيادة في الطلب على النفط لا بد من أن تتمخض عن نضوب منابع النفط بسرعة وتبديدها، تلك المادة النادرة في الأصل وذات الضرورة الحيوية للبلدان المنتجة والمستهلكة معا.

وقد ارتفع الإنتاج العالمي السنوي للنفط في السنوات العشر الأخيرة من القرن الفائت، من ٦٨,٥ مليون برميل في اليوم إلى ٧٣,٦ مليون برميل في اليوم، بينما هبط الاحتياط العالمي بمعدل ٩ في المئة إلى ١١٠٠ مليار برميل. أي تراجعت العلاقة (نفط/احتياط) من ٤٨ إلى ٤١ سنة. ومعنى ذلك، أن النفط "اكل خبز الأبيض" كما يقولون. ولا ينتظر حصول اكتشافات على قدر من الأهمية يسمح بامتداد بريقه إلى عهد أطول، بل على العكس، فان معظم التوقعات المتفائلة، ومنها توقعات المنظمة الدولية للطاقة، لا تمتد لأبعد من عام ٢٠٢٠، وأن إمكانية إطالة أمده إلى عام ٢٠٤٠، تتطلب الوصول إلى ابتكارات جديدة في اقتصاد الطاقة، وخصوصاً في قطاع السيارات، واستثمارات اضافية في حقول التفتيش عن الطاقة، تقدر بما يزيد على ١٠٠٠ مليار دولار، خلال عشر سنوات، إعتباراً من بداية هذا القرن. وهناك من يتوقع تقلص تدفق النفط، إعتباراً من عام ٢٠٠٥، ومنهم عضو مركز التحليل (أوداك) للفلزات النفطية، البروفسور، كولون كامبل.

وقد حذرت اللجنة الأوروبية للطاقة والنقل الاتحاد الأوروبي من مغبة الطلب الزائد على النفط، الذي قارب الـ ٨٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٥، متوقعة وصوله إلى ١١٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٢٠، وهوما يتجاوز الطاقة لآبار النفط العالمية على تأمينه.

٢ ـ سلب القيمة الحقيقية للنفط

إن الفشل في إيجاد مواد بديلة للنفط، مضافاً إليه الكلفة الباهظة لبعض المواد الموجودة وخطورتها، كالفحم والمفاعلات النووية، وتوقع نضوب الاحتياطات النفطية قريباً للقسم الأكبر من البلدان المنتجة، وضآلة الكميات المكتشفة في بحر قزوين، وأعماق خليج المكسيك، والبرازيل وخليج غينيا، يجعلنا نؤكد أن أسعار النفط الحقيقية كان يجب أن تكون أضعاف ما كانت عليه، وما هي عليه الان. فالأسعار الحقيقية هي التي تعكس ندرته وحيويته ومقارنته بكلفة بقية المواد الأخرى البديلة، وليست كلفة الإنتاج من آبار المملكة العربية السعودية الأدنى إلى سطح الأرض، والمرتكزة على تقديرات وزير الطاقة الجزائري عام ١٩٩٨. وإنني على يقين بأن أميركا سوف تطبق هذه الأسعار الحقيقية حين تستكمل

وضع يدها على كل منابعه ومصباته. (وها هي قد تقبلت إرتفاع الأسعار بعد احتلالها العراق) وتتضاعف الخسارة، اذا ما علمنا أن أسعار المواد المصنعة المستوردة، بإرتفاعها الفاحش كل سنة، قد هبطت بمعدلات التبادل إلى الحضيض.

٣ - انهيار معدلات التبادل

من الجدير ذكره، إنه على الرغم من إرتفاع أسعار النفط لعام ١٩٧٤، فقد كان معدل تبادل النفط بمواد صناعية لا يمثل ٥ في المئة منها. أي ما يعادل قوته الشرائية لعام ١٩٥٨، وإن الإرتفاع لعامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، لم يتح لمعدل التبادل هذا أن يصل إلى مستواه لعام ١٩٧٤ (- ٢٥ في المئة) وذلك بسبب مضاعفة أسعار المستوردات من المواد المصنعة بعشرات المرات. وقد ازدادت بالوتيرة نفسها في الثمانينات والتسعينات، في الوقت الذي انهارت أسعار النفط إلى الربع، ما جعل معدل تبادله ليس فقط زهيداً للغاية، وانما أيضا دون كلفة إنتاجه بكثير. ومع ذلك فقد اعتبرت البلدان الصناعية الإرتفاع لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٠ صدمة، ولم تسمح لها أن تدوم لأكثر من شهرين، إلى أن وضعت أميركا يدها على آبار النفط في العراق، بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، حيث تضاعفت أسعار النفط ثلاث مرات حتى أواسط كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٥، مع مواصلة معدلات التبادل لإنهيارها بسبب زيادة أسعار المستوردات بمعدل أكبر من زيادة أسعار النفط، وانخفاض الدولار الذي تتم به مبادلاتها، بالنسبة إلى العملات الأخرى، والذي يؤدي إلى انقراض قيمة الصادرات، وزيادة قيمة المستوردات.

٤ - افلاس البلدان النفطية

ليس غريبا، نتيجة لما تقدم، أن البلدان التي كانت في السبعينات، وحتى أوائل الثمانينات، من كبار البدان الممولة والمستثمرة في الخارج، أن تصبح مدينة خلال مدة عشر سنوات، وترزح تحت وطأة العجز الداخلي والخارجي، وأصبحت في رأس البلدان المدينة، حتى لتأمين مستورداتها من المواد الغذائية فحسب...! لقد هبطت مداخيلها - في الواقع - بالأسعار الصافية، على الرغم من إرتفاع أسعار النفط، بمعدل ٢٧ في المئة عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة، كما هبط مستوى حياة الفرد في المملكة العربية السعودية إلى الثلث. وكانت مع هبوط أسعار النفط من ٣٥,٥ دولار للبرميل عام ١٩٨١ إلى ١٣,٧ دولار عام ١٩٨٦، قد هبط الدخول في دول الأوبيك إلى الربع، على الرغم من زيادة الإنتاج بنسبة ٢١ في المئة. وخلال الفترة نفسها، فقد هبط الدخل في البلدان العربية منها، المنتجة للنفط من ٢١٧ مليار دولار إلى ٥٥ مليار دولار. ومنذ عام ١٩٨٦ إلى نهاية عام ١٩٩٢ خسرت دول الأوبيك ٣٢٠ مليار دولار من جراء استمرار تدهور أسعار النفط. وأن التحسن الوقتي الذي طرأ على الدخل النفطي لدول الأوبيك، بنسبة ٣٥ في المئة عام ٢٠٠٠ بالغاً ١٥٦ مليار دولار لم يصل به إلى دخل البلدان العربية منها عام ١٩٧٨، البالغ ١٦٥ مليار دولار.

عام ٢٠٠٣ وبصماته على السوق النفطية

من الاضراب الطويل المدى في فينزويلا، إلى الاضطرابات الدموية في نيجيريا، إلى الحرب المرتجلة على العراق واستمرار العمليات الحربية على أشدها، وتفجير أنابيب النفط المتواصل، واضطراب الأسواق مع قرار الرئيس الروسي، بوتين، مع ارسال رجل الأعمال وصاحب المشاريع النفطية ميخائيل خودوركوفسكي إلى السجن، والذي كان على وشك دمج شركة لوكوس مع اكسون موبيل الأميركية، والأهم من ذلك كله أن منظمة الأوبيك التي خلقت أول صدمة نفطية عام ١٩٧٣، بعد حرب تشرين، احتجاجاً على سيطرة أميركا والصهيونية العالمية على تحديد أسعاره، قد أعادت إلى صفوفها ـ رغما عنها ـ العراق الذي يخضع للاحتلال الأميركي، ما يجعلها ـ حسب بعض المراقبين ـ تحت رقابة واشنطن. ومع ذلك، فان إنتاج العراق لم يتعد ١,٥ مليون برميل في اليوم، بعيداً جداً عن ٣,٥ مليون برميل في اليوم لكي تلتحق بحصتها في المنظمة، التي تحتاج لأجلها من ٣٠ ـ إلى ٤٠ مليار دولار كاستثمارات لتحقيقها.

ويذكر إن أسعار النفط التي حددت سابقاً بين ٢٢ دولار و٢٨ دولار للبرميل، قد قفزت إلى ما يزيد على٣٥ دولار للبرميل في أواسط العام ٢٠٠٣، من دون أن تؤلف ـ لأول مرة ـ أية صدمة نفطية دولية...! بل وبدعم إرتفاع أسعار النفط واكتشاف حسناته على اقتصاد الطاقة، وتحسن البيئة. ومع مواصلة أسعار النفط إرتفاعها المتواصل منذ ذلك التاريخ، واقتصاد المنتجين في تبديد فوائضهم المالية، البالغة ٥٠٠ مليار دولار، على مشاريع وهمية، غير عقلانية، كالسابق، (دون أن يرضي ذلك مصالح الشركات العالمية، كما مر معنا)، عادت الموازنات المالية والمدفوعات الخارجية لدول الخليج، إلى تسجيل فوائض، بلغت: ٥٠ مليار دولار، و١٠٠ مليار دولار، على التوالي (٢٥ في المئة من الناتج المحلي).

هذا الناتج، الذي لم يتجاوز في مجموع بلدان الأوبيك، مع الإرتفاع المذكور بالأسعار ٢١٣ مليار دولار بالأسعار الثابتة، عام ٢٠٠٤، لقاء ٥٩٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ (أي ما يقارب الثلث).

خسارة الموجودات المالية للبلدان النفطية

رغم المشاريع المتلاحقة التي أقامها المستثمرون الغربيون منذ إرتفاع أسعار النفط لعام ١٩٧٣، لتمكين البلدان النفطية من تأمين منتجات أخرى تحل محل النفط بعد نفاده، فقد باءت جميع هذه المشاريع بالفشل بعد أن استنزفت معظم مداخيله. ولذا فإن إستثمار الموجودات المتبقية في الأسواق المالية العالمية ـ مع ضالتها ـ بقي البديل الوحيد. إلا أن إنهيار أسعار النفط منذ الثمانينات، أدى إلى خسارة فادحة في هذه الموجودات. ولذا فإن الأسواق المالية للبلدان النفطية كانت في حال إنذار بالخطر.

ومع إرتفاع أسعار النفط المتواصل، منذ عام ٢٠٠٣، ازدادت حدة الاجراءات الرقابية على

حركة رؤوس الأموال للمصارف العالمية، في الدول النفطية العربية، ما شجع على استثمار موجوداتها في أسواق السندات والأسهم العالمية الرئيسية، التي تتميز بالسيولة، والسرية الشبه مطلقة. فانخفضت بذلك نسبة الودائع المصرفية، لدول الأوبيك عام ٢٠٠٣، الا أنها عادت وارتفعت في العامين التاليين.

وقد اتجه قسم، ولوضئيل منها إلى الاستثمار في دول المنطقة غير النفطية، وخصوصاً في القطاع العقاري، وإلى الأردن في الدرجة الأولى.

إن الصعوبات المالية الذكورة، كانت قد عوقت البلدان المنتجة عن البحث عن مصادر جديدة للطاقة. وعلى سبيل المثال فان شركة أرامكو في المملكة العربية السعودية قد أرغمت على اغلاق حقول عديدة فيها لعدم توافرالوسائل التمويلية الازمة لديها.

انعكاساتها على مشاريع استثمار الغاز وأسعاره

مع ميل الاحتياطات النفطية إلى النفاد، يبدو أن عهد الغاز، البديل الوحيد للنفط في المستقبل، قد ابتدأ بالفعل. الا أن هبوط أسعار النفط، التي ربطت بها أسعار الغاز، لم يسمح لمردوده باستثمار مشاريع تصفية الغاز منذ مدة طويلة. وأن أكبر مشاريعه في العالم، والتي كانت محلاً للإتفاق بين قطر والامارات العربية المتحدة، كانت قد توقفت منذ مدة طويلة بسبب الصعوبات المالية التي نتجت من انهيار أسعار النفط. واستعادت مواصلة تلك المشاريع بعد إرتفاعه في العامين السابقين(*).

وقد تم في المؤتمر السابع للطاقة، المذكور سابقا، فصل أسعار الغاز عن أسعار النفط، التي كانت تحدد، بموجب الطاقة المنبعثة من كليهما، ما كان يعطي مردوداً ضعيفاً جداً للغاز في حالة انهيار أسعار النفط. (ولكن... العكس ليس صحيحا...! فأسعار النفط في إرتفاع فاحش).

وهذا ما حصل في الواقع، بعد صياغة هذا التقرير بسنتين، ما انعكس سلباً على مردود الغاز. وتقدر قيمة المليون وحدة الحرارية المنبعثة منه بـ ٤,٦٠ دولاراً، لقاء ٦,١٠ للنفط. بإنتظار الهيدروجين، والبيوكاربون، يحتل الغاز المكان الوحيد بالحلول محل النفط. ويعتقد أن توقعات نفاده أطول بكثير من النفط، ولو أن الاحتياطات المأمولة مشكوك فيها. فحسب المكتب الدولي للطاقة ـ فإن العلاقة بين الاحتياطات والإنتاج تقلصت من ٧٥ سنة إلى ٦٤ سنة، وأن التقديرات للمصادر غير المكتشفة بعد قد تصل إلى ١٠٠ و٢٠٠ سنة.

ويأتي العملاق الروسي بالدرجة الأولى لإنتاج الغاز في العالم، وتزيد احتياطاته بثمان مرات عن الذي يليه (إيران)، الذي يقتسم معه نصف احتياطات العالم.

ويهتم العاملون في حقل الطاقة في الوقت الحاضر بإطالة عمر النفط، باستعماله للحاجات التي لا غنى عنها: كوسائل النقل البرية والبحرية والجوية. ويعمل منتجو السيارات بدأب متواصل لإنتاج سيارات تعمل بالكهرباء والتي سوف تطرح في الأسواق عام ٢٠١٠.

(*) بحسب صحيفة **اللوموند** الصادرة في ٢٠٠٤/٣/٩، اهتمت المملكة العربية السعودية حديثاً باستغلال الغاز كمصدر للطاقة في المستقبل، نظراً إلى كلفة ونظافته، وخصوصاً أنها اكتشفت حديثاً أن احتياطاتها النفطية كان مبالغاً في تقديراتها، وأن فلزات منطقة الأغوار، الأكبر في العالم، قد اعتراها الهرم وخلافاً للنفط فلسوف لا يخضع استثمار الغاز إلى أي رقابة أجنبية، ولا لمجموعة دول الأوبيك
وباحتلال المملكة المرتبة الرابعة في العالم بعد روسيا، إيران، وقطر، فإنه سوف يمثل لها ثروة أسطورية جديدة وللتخلص من الوصاية الأميركية، وبعد أن وقعت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ عقوداً مع مجموعة شركات أجنبية (ارامكو المحلية، وشل الانكلو - ايرلندية، وتوتال الفرنسية) التي تغطي مساحة ٢٠٠٠٠٠كم في صحراء الربع الخالي، ارتبطت مجدداً في ٧ ادار/مارس ٢٠٠٤ مع شركات غير اميركية (روسية، وصينية، واسبانية وايطالية) =

ومع ذلك، فبحسب المفوض الأوروبي للطاقة والنقل (لويولا) في انذاره للمجموعة الأوروبية حول تبعيتها للطاقة: "إن ٨٦ في المئة من حاجات الاتحاد عام ٢٠٣٠ سوف تأتي من الطاقة الضارة".

وحسب المنظمة الأميركية الجيولوجية، فإن الاحتياطات النهائية للنفط والغاز السائل تصل إلى ٣٠٠٠ مليار برميل. وتقدر احتياطات الغاز منها بالأمتار المكعبة، بين ٣٨٦٠٠٠ و٤٥٠٠٠٠، بل و٥٣٠٠٠٠ متراً مكعباً حسب مصادر أخرى. وكلها موضع شك.

ومن الجدير بالملاحظة، أن لاستخراج كل قطرة منه، لا بد من الطاقة النفطية، وكذلك بالنسبة للبدائل الأخرى، كالفحم الحجري والطاقة النباتية وغيرها. فالفحم الحجري، أخذ يستعيد في الوقت الحاضر بريقه، مع أفول نجم النفط، بعدما كاد يخبو تماماً، بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا لتوافر النفط، وبأسعار شبه رمزية، بالاضافة إلى إرتفاع كلفة إنتاجه، وشدة تلويثه للبيئة.

فمع زيادة الطلب عليه، اتجهت اليه الاستثمارات بكثرة، لتزايد الطلب عليه فتضاعف إنتاجه، وقفزت أسعاره إلى ما يقارب خمسة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٨٥(من ٤٠ دولار للطن، عام ١٩٨٥ إلى ما يزيد على ١٨٠ دولار عام ٢٠٠٥ لفحم الكوك)، حسب أسواق أستراليا، الدولة الرابعة للإنتاج، والأولى للتصدير في العالم. وبلغ ما أنفقته احدى فروع الشركات الأميركية في أستراليا (انكلو أمركيان) ٤٥٠ مليون دولار لتنمية احتياطاتها. وتقدر الاحتياطات العالمية منه بـ ٩١٠ مليار طن، أي ما يحتمل أن يدوم لمدة ٢٠٠ سنة، حسب التقديرات. ويخصص استعماله لإنتاج الكهرباء، اذ يمثل ٣٩ في المئة من إنتاجها في العالم، لقاء ١٧ في المئة للطاقة النووية، و١٧ في المئة للغاز، و٨ في المئة للنفط.

أما كربون الهيدروجين، المستخرج من الطاقة النباتية، فنظراً لإنخفاض نسبة انبعاثها للغازات السامة (CO_2) فقد أوصى مؤتمر كيوتو لعام ١٩٩٢، باستعمال الوقود الأخضر، على الرغم من إرتفاع كلفته بنسبه الضعف عن الطاقة المؤذية (النفط والغاز والفحم). ومن المتوقع أن تتضاعف نسبة استهلاكه بخمس مرات، حتى عام ٢٠١٠، لتصل إلى ٥.٧٥ في المئة، لقاء ١ في المئة عام ٢٠٠٤. ويستخرج من تفاعل النباتات، كاللفت، أو دوار الشمس، مع زيت الغاز (كازول)؛ أو من تقطير القمح والشمندرالسكري، أو قصب السكر وقد شجعت كل من أميركا والبرازيل، منذ الصدمة النفطية الأولى، استثماراتهما في هذا المجال، لدرجة أصبحتا الرائدتين فيه.

أولويات استعمال النفط

لاطالة أمد النفط، تحدد الشركات النفطية العالمية استعمالاته، في الوقت الحاضر، للمجالات التي لا يمكن فيها استبداله، أو الاستغناء عنه، كالمواصلات البرية، وخصوصاً الجوية. واذا ما كان منتجو السيارات، يسعون سعياً حثيثاً، لإنتاج سيارات تستغني عن

ولم تصدر اي تقديرات عن كميات الغاز الممكن انتاجها وحسب الوزير السعودي، فالغاز السعودي لن يكون معداً للتصدير، بل لتغذية السوق المحلية، وبالتالي لتنمية مشاريع بتروكيمياوية، وتحلية المياه وغيرها. ولكنني أعتقد بأن الأخطبوط الأميركي الذي تحكم في المنطقة سيجعل من هذه الآمال اضغاث احلام .! هذا، إلا إذا استطاعت العرب أن تصحو صحوتها الكبرى

النفط، ومنها التي تعتمد على الهيدروجين، المتوقع أن تحتل الأسواق عام ٢٠١٠: فإن من المستبعد جداً أن نتصور طائرة بإمكانها أن تدور عجلة محركاتها، لتقلع بغير الكيروزين(انظر جريدة **اللوموند**، ٢٠٠١/١٢/١٢).

ويؤكد بيير رونيه بوكيس، مستشار رئيس شركة توتال الف، شدة الحرص في استعمال النفط على كل ما هو حيوي واستراتيجي، بعبارته الساخرة الآتية: "يمكننا أن نراهن، أن آخر نقطة تستخرج من آبار النفط، سوف تستهلك في تدوير محرك طائرة حربية أميركية".

افتراءات تأثير إرتفاع أسعار النفط على الإقتصاد العالمي

لطالما تباكى كثير من الإقتصاديين المأجورين، إعتباراً مما سموه الصدمة النفطية الأولى لعام ١٩٧٣، وعند كل زيادة طرأت على أسعار النفط، على الإقتصاد العالمي، ملحقين بها كل المشاكل التي لحقت به، من تضخم، وانكماش، وبطالة في بلادهم؛ بل والجوع، والموت جوعا في البلدان الفقيرة...!

ولدحض افتراءاتهم بتأثير إرتفاع أسعار النفط سلباً على الإقتصاد العالمي، يكفي أن نعلم أن الدخل النفطي لدول الأوبيك لم يكن يمثل عام ١٩٧٨ سوى ١,٤ في المئة من الدخل العالمي، ويكاد لا يصل عام ١٩٩٩ إلى ١ في المئة من الدخل الأميركي فقط (٩٠ مليار دولار من ٨٠٠٠ مليار دولار).

وعلى العكس من ذلك، فبفضل إرتفاع أسعار النفط في السبعينات، وما وفره من بترودولار بلغ ٦٠٠ مليار دولار أعيد تدويرها في البنوك الغربية التي تضاعفت مئات المرات (من ٥٠ بنك عام ١٩٧٦ إلى ١٥٠٠ بنك عام ١٩٨٠)، وصل معدل النمو في الإقتصاد العالمي إلى أوجه، وخصوصاً في البلدان الصناعية، وعدلت موازين. وبفضل المساعدات التي أغدقت من البلدان النفطية على البلدان الفقيرة، التي زادت من مستورداتها من البلدان الصناعية، استفادت هذه من تعديل عجزها التجاري مع البلدان النفطية... (أي على حساب زيادة عجز البلدان الفقيرة واستفحال مديونيتها).

ومما يدعو إلى الأسف أن كل المشاريع التي أنفقت عليها هذه المساعدات كانت مفقرة وغير منتجة، ولا ترد على مصالح الشعوب، بل اكتسحت بنياتها الذاتية وشلت طاقتها البشرية، وأتبعتها إلى الخارج بكل مرافقها إلى أن استعبدتها وأوشكت على إبادة شعوبها جوعاً وموتاً وتشريداً.

وكما ذكرنا سابقا، لقد حث إرتفاع أسعار النفط الغرب على الإقتصاد في الطاقة وتخفيض الزيادة في استهلاكها لإنتاج وحدة من الدخل، بمعدل ٢.٥ في المئة في السنة بين عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٢، بينما شجع انخفاض أسعارالنفط بين عام ١٩٨٣ و١٩٩٠ على التبذير في الطاقة، فانخفضت تلك النسبة إلى ١.٥ في المئة وإلى ٠.٧ في المئة في

التسعينات هذا إضافة إلى اصابة الكرة الأرضية بمزيد من التلوث والآفات، ودون أن يعود على شعوب البلدان النفطية نفسها، في حالتي السراء والضراء، الا بالبلاء....

آثار إنتاج النفط السلبية

١ ـ آثاره على الشعوب في البلدان النفطية نفسها؛

٢ ـ آثاره على الكرة الأرضية وتلوثها وتصحرها؛

١ ـ آثاره على الشعوب في البلدان النفطية.

مما لا شك فيه أن النفط المستخرج من قبل الشركات العالمية وعلى رأسها الصهيونية، قد ساعد على إثراء هذه الشركات وعملائها في الداخل ثراءاً فاحشاً على حساب حياة القسم الأكبر من هذه الشعوب، التي تسيطر البطالة على ما يزيد عن ٥٠ في المئة منها وممتلكاتهم وبيوتهم وأمنهم. كما دعم المستبدين والمرتشين وثبتهم في الحكم.

فأفريقيا التي لم تشهد معه إلا الخراب والدمار، قد بددت موارده على هذه الطبقة وحدها. (فعلى سبيل المثال، كان كبار المسؤولين في نيجيريا، يؤمنون على أحذيتهم في البنوك، لشدة غلاء ثمنها...!) وأبادت ثروته البشرية في الحروب الطاحنة الأكثر دموية.

ففي أنغولا، يمول الدخل النفطي حرباً داخلية دولية بلغت خسائرها ما يزيد على مئات الألوف من الأموات (٨٠٠٠٠٠) قتيل. وقد ساهمت الشركات النفطية الدولية عام ١٩٩٩ بـ ٩٠٠ مليون دولار (أي نصف حقوقها) بتمويل عاشر غزو حربي ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. أما النصف الآخر فقد استعمل لتغذية الرشاوي. وقد نشر الاتحاد البريطاني تقريراً يتهم فيه الشركات النفطية العالمية، والمصارف الفرنسية بالتواطؤ في أنغولا، الذي نجم عنه أكبر كارثة بشرية.

وفي نيجيريا، فإن شركة (شل)، هي أشهر من أن يعرف بها. ففي هذا البلد النفطي الأول في أفريقيا، والذي كان يتمتع بثروات زراعية وصناعية كبيرة ومتنوعة قبل النفط، أصبح سكانه من أفقر الشعوب في العالم. فالدخل النفطي قد ساعد منذ عشرات السنين كبار المتمرسين بفنون الاستبداد والتعذيب على تكديس الثروات الطائلة والبقاء في السلطة بمساعدة شركة (شل)، التي تملك حصة الأسد، ودعمها. فالجنرال ساني أباشا المتوفي عام ١٩٩٨ قد كدس ما يزيد على ٣ مليار دولار في حساباته المفتوحة في سويسرا، بينما انتشرت المجاعات في أنحاء البلاد. ودلتا النيجر المشبعة بالنفط، أصبحت مرتعاً للمواجهات العنيفة بين الأقليات العرقية المحلية من جهة، والتي تتهم شركة (شل) بإبادة محاصيلها الزراعية، وبين قوات الأمن النيجيرية المكلفة بحماية الامدادات النفطية، من جهة أخرى.

وكولومبيا، التي أمضت عقدا مع شركة (بريتش نفطيوم) لحماية امداداتها الموجودة في منطقة الغوار، تشهد تعسف أجهزة الأمن في معاملة الشعوب التي تبدي احتجاجها على

الأضرار التي تقع على أراضيها وبيوتها، وجرفها تحت عجلات الإمدادات النفطية وأعمال البنيات التحتية التي تقتضيها، ومختلف الأضرار التي تنجم عنها في البيئة. وقد اتهمت الشركة من قبل لجنة حقوق الانسان بأنها استوردت أسلحة وقامت بتمرين البوليس الكولومبي المشهور بوحشيته وظلمه.

وفي أندونيسيا، اتهمت حديثا المجلة الأسبوعية **بيزنس ويك**، شركة "موبيل أويل" بالتواطؤ مع القوات العسكرية الأندونيسية، بالمذابح بالجملة التي ارتكبت على مقربة من الانشاءات النفطية التي أقامتها الشركة في محافظة أكش (Acash)، وبعد سقوط حكم سوهارتو عام ١٩٩٩ قامت اللجنة الاندونيسية لحقوق الانسان بكشف عشر حفر جماعية تضم أجساد مئات الأشخاص، ظهرت آثار التعذيب الوحشي على قسم كبير منهم. وكانت بعض الأدوات التي تستعملها الشركة قد استعملت في حفر القبور. وهذه المحافظة تقدم ثلث منتجات أندونيسيا من النفط والغاز.

وكذلك في السودان، فالسلطات الأميركية، وشركاتها النفطية، هي التي كانت قد حثت على خلق المقاومة في جنوب السودان، وكبدتها حربا انفصالية دامية، راح ضحيتها ما يزيد على مليوني نسمة، خلال عشرين سنة، ولم يكن لها ما يبررها، الا وجود النفط في جنوبها، وهمهم المستشري نزع يد الحكومة الاسلامية عنه. فقد وجهت التهمة مراراً إلى حكام السودان بالقساوة، ونقل السكان من مكان إلى آخر، وتسامحهم في ما تقوم به ميليشياتهم من فظائع، - لدرجة أن رفض جهاز النجدة الكاثوليكي، في باريس، زيادة أعمال التنقيب عن النفط في جنوب السودان - التي كان من شأنها إرغام مئات الألوف من المدنيين على النزوح، وتصاعد أعمال العنف بين الشمال والجنوب، وذلك، دون أن تشير، من قريب أو بعيد، إلى من أجج نيران هذه الحرب الظالمة، منذ بدايتها، ومن الذي يمولها، ويؤمن معداتها.

ولم يتم بعد إخماد سعيرها، حتى اغتيل ممثل الجنوب الموقع على إتفاق السلام، في حادث طائرة مدبر، لتعاود المشاكل بين الشمال والجنوب من جديد. وكانت قد برزت مشكلة دارفور، ذات المساحة الشاسعة، التي تعادل مساحة فرنسا، والمنطقة الأكثر غنى بمناجم النفط، إلى جانب الثروات المعدنية الأخرى، لتحل محلها. وقد راح ضحيتها، في زهاء أشهر معدودة، ملايين البشر، قتلاً، وجوعاً وتشريداً...

وأيضا في برمانيا، حيث اتهمت الشركة الفرنسية (توتال) والأميركية (اينوكان) بالاشتراك مع الشركة المحلية (بيرمان)، بارتكاب أعمال غير انسانية بحق السكان، وارغامهم على ترك بيوتهم ومزارعهم والقيام بالأعمال الشاقة، وحتى بارتكاب تصفيات جسدية، حسب الاتحاد الدولي لحقوق الانسان.

وأخيراً، وليس آخراً، ففي الهند اتهمت رابطة حقوق الانسان تكتل "أنرون" الأميركي

الضخم للطاقة، بالتواطؤ مع السلطة بسرقة حقوق الانسان. فالمعمل الكهربائي في دابهول الذي تملك "انرون" ٥٦ في المئة منه يستعمل قوى الأمن لكي تقوم بضرب الناس الذين يتظاهرون في شكل سلمي ضد إقامة المركز. وتتهم كلاً من الحكومة الأميركية والهندية بصرف النظر عن تلك الانتهاكات. إلى هذه القائمة يمكننا أن نضيف ما يجري في البلدان النفطية....

وأينما نبع النفط طمرت الأراضي الزراعية. والمثال على ذلك المكسيك، هذا البلد الذي كان الوحيد من دول أميركا اللاتينية الذي عرف الاصلاح الزراعي الحقيقي، والذي خصصه ـ حسب تعبير واضعه ـ "لازالة الجوع من بلدان العالم الثالث"، لم يعد يكفي، بعد اكتشاف النفط، عام ١٩٧٦، لتغذية الشعب المكسيكي نفسه، حيث يعيش ٧٠ في المئة منه تحت عتبة الفقر.

الكوارث الطبيعية، سخونة الأرض وتصحرها

إن الآثار المباشرة للنفط على سخونة الكرة الأرضية، كان معترفا بها في كل التقارير العلمية. فديوكسيد الكربون (CO_2) أي ثاني أوكسيد الفحم، هو أكثر الغازات المعروفة بتأثيرها على تلوث البيئة، وزيادة حرارة الأرض وتصحرها، وتوقع استفحالها في المستقبل.

وعلى الرغم من طرح موضوع الانبعاثات الغازية من المعامل الحرارية في مؤتمر كيوتو، فان الإتفاق على تخفيض هذه الغازات لم يحترم بعد. وبعد فشل مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في ٢٠٠٠/١١/٢٥، حول الكوارث الطبيعية، فان الاختلافات بين أوروبا وأميركا، أكبر ملوثين للكرة الأرضية، لا تدعنا نتوقع حصول أي تقدم فعلي في توجيه الاتهام إلى طريقة الإنتاج ومسؤوليتها عن الارتباك الحاصل في المناخ وعلى رأسه التصحر والنكبات والأعاصير المتلاحقة. فالتصحر لم يتوقف عن الامتداد خلال السنوات العشر المنصرمة، وفي بلدان العالم كافة، ولسوف يزداد خطورة في المستقبل، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط المشبعة بالحروب وكانت قد نقلت اليها من الدول الغربية، باسم المساعدات التنموية، أكثر المشاريع تلويثاً للبيئة، كالاسمنت والألنيوم، والبلاستيك، وغيرها، بعد أن رفضت شعوبها إنتاجها. ويكفي أن نعلم أن مجموع الأكلاف التي تكبدها الإقتصاد العالمي من جراء النكبات الطبيعية عام ١٩٩٩ وحسب، واعادة تأمينها قد بلغت ٣٠ مليار دولار، وأن الخسائر البشرية الناتجة منها بلغت ١٧٠٠٠ شخص.

ومع ذلك، فان رئيس الولايات المتحدة بوش، كان قد عدل نهائياً عن برنامجه الانتخابي لتخفيض الانبعاثات الغازية من معامل استهلاك الطاقة الحرارية لديه. فبالنسبة إليه، "إن أميركا وصناعاتها أولاً، وان استهلاك الطاقة يتماشى مع حياة الأميركيين فيها".

ان أميركا وأوروبا، تستهلكان وحدهما، ٥٢ في المئة من الاستهلاك العالمي للطاقة، تختص أميركا بـ ٢٥ في المئة منه. وقد تصاعد في شكل كبير في التسعينات، مسبباً زيادة ١١ في المئة في انتشار غاز الفحم. وتبلغ الكمية المنبعثة منه في أميركا للشخص الواحد: ٢٢.٥٠ طن، لقاء نصف طن وسطياً في العالم، و٤٥ طن في المجموعة الأوروبية.

أما الكوارث الأكثر ضراوة التي اجتاحت شواطئ منطقة جنوب شرق آسيا عام ٢٠٠٥ (من المد والجزر)، والأعاصير والفيضانات التي أزالت من الخارطة، مناطق بكاملها في جنوب المكسيك، والنوفيل أورليان في أواسط جنوب الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها، فقد جاوزت التقديرات لأضرارها مئات المليارات من الدولارات. وأدت إلى نزح ما يزيد على الخمسين مليون نسمة. إضافة إلى خمسين مليون آخرين، فقدوا أراضيهم بسبب اليباس والفيضانات كما ان سكان الشواطئ، الذين يمثلون ٦٠ في المئة من سكان المعمورة، مهددون بغمرها بمياه البحار، من جراء إرتفاع درجة حرارة الأرض بعشر درجات، منذ السبعينات. هذا، إضافة إلى الأعاصير الثلجية، وأسراب الجراد، وحرائق الغابات، وذوبان الثلوج، مع جفاف الأنهار وتلوثه...الخ. كل هذا، لا يكاد يحرك ساكناً في ضمير الراعي الكبير لشعوب العالم، بوش،الذي يصر على رفضه لمقررات مؤتمر كيوتو لتخفيض نسبة الانبعاث الحراري، بحجة غيرته الرعناء على اقتصاد بلاده، . لقد غفل عن ذكائه الخارق، أن اقتصاد بلاده - في الواقع - كان أكثر المتضررين من الكوارث الطبيعية عام ٢٠٠٥ (٢٠٠ مليار دولار، لنوفيل أورليان وحدها). وقد تخلت عنه، في المؤتمرات، كل من انكلترا، وكندا، مع وصمه، بالخالي من الضميرالعالمي. وتبلغ كلفة الانحباس الحراري، لتنفيذ بروتوكول كيوتو، ٦٠٠ مليار دولار. وتخصص لها الدول الغربية من ١ إلى ٢ في المئة من دخولها، ويتوجب على أميركا ٤ في المئة من دخلها.

اهمال الطاقة النظيفة

بينما تواصل البلدان الصناعية منح المساعدات لمشاريع الطاقة الملوثة والألكترونية، بدلاً من دعمها لمشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل الطاقة الشمسية، والهوائية والمائية وغيرها، منح البنك الدولي بين عام ١٩٩٢ و١٩٩٨، مبلغ ١٣.٦ مليار دولارلمشاريع النفط والغاز في البلدان النامية، و١١٥ مليار دولار في البلدان الصناعية، أي بزيادة ٢٥ مرة عن المشاريع النظيفة.

وتصر المنظمات العالمية على تغيير طريقة الإنتاج وإرغام الشركات المنتجة على ادماج التلوث ضمن كلفة الإنتاج. وتقوم اليابان بحملة اعلامية واسعة لتوجيه سياسة الإنتاج والاستهلاك إلى طرق تستغني عن الطاقة، بدلا من توجيهها إلى محاولة الاستقلال بالطاقة الضارة، المبددة للجهود والثروات، بلا طائل.

احتمالات استقلال الغرب بالطاقة

١ ـ سياسة استقلال أميركا بالطاقة

تحاول سياسة الرئيس الأميركي بوش ـ على غرار سياسة الرئيس السابق كارتر ـ تشجيع استخراج النفط المحلي، وخصوصاً في منطقة شمال غربي آلاسكا، لتخفيف تبعية بلاده للخارج، ولمواجهة النقص الذي يصيب الامدادات الكهربائية في المناطق الغربية وخصوصاً في كاليفورنيا.

وتقدر احتياطات النفط الأميركية بـ ١١٥ مليار برميل، ما يجعلها معرضة للنفاد عام ٢٠١٠، اذا ما استمر معدل الإنتاج الحالي على ما هو عليه. ومع ذلك فان الإنتاج المحلي لعام ٢٠٠٠ ـ على سبيل المثال ـ (٥.٨ مليون برميل في اليوم)، مضافاً إليه إنتاج آلاسكا البالغ مليون برميل في اليوم، قد تناقص بمعدل ٨ في المئة بالنسبة إلى عام ١٩٩٩، أي إلى أدنى مستوى وصله في السبعينات. وهو بذلك بعيد جدا من تأمين الحاجات الضرورية لأميركا التي تقدر بـ ١٦ مليون برميل في اليوم، بينما تغطي المستوردات ٥٦ في المئة وسطياً من الاستهلاك المحلي. كما أن مشروع منطقة الأركتيك في الآلاسكا قد واجه عاصفة من التمرد المسلح لدى علماء البيئة، وقد وضعوا طوقاً من الحماية لبعض الأماكن في هذه المنطقة. ويقترح رئيس المعهد الدولي الأميركي تشجيع إنتاج النفط المكسيكي، والاستفادة من النفط خارج دول الأوبيك، ولكن، للأسف، دون التخلي عن نفط دول الأوبيك حتى آخر نقطة قبل الاستثمار المحلي.

اما الطاقة النووية فلم تكن تعيرها خطة الادارة الأميركية أي اهتمام في السابق، مع أسف الرئيس بوش لذلك، ـ اذ يذكر على سبيل المثال فرنسا قائلاً "ان صديقتنا وحليفتنا فرنسا تستخرج من الطاقة النووية ٨٠ في المئة من استهلاكها الكهربائي بينما لا يمثل في أميركا سوى ٢٠ في المئة منه. ولم يضاف اليها منذ عام ١٩٧٣ مركز واحد إلى ١٠٣ مفاعلاً الموجود سابقاً". ولذا، فقد اعطت الادارة المذكورة في واشنطن الضوء الأخضر مؤخراً، بالسماح بتمديد العمل بمفاعلاتها النووية حتى ستين سنة. ومما لا شك فيه، ان توقع نفاد النفط قريبا، وعدم الاستقرار في البلدان النفطية في الشرق الأوسط بعد حربه مع العراق، وقضية لوكوس في روسيا، هي السبب في السماح لإستغلال الطاقة النووية، إضافة إلى الانقطاعات المتتابعة في الكهرباء في أميركا.

ومن الجدير بالذكر إن الحادث المروع الذي جرى في "ثري ميل ايسلاند" عام ١٩٧٩، كان قد أرغم المسؤولين على العدول عن استغلال الطاقة النووية في أميركا، وزادت الطين بلة مصيبة تشيرنوبيل.

٢ ـ نفط بحر قزوين:

تدل التقديرات الأولية ان بحر قزوين يحتوي في جوفه على ما يقارب ١٢ مليار طن من

الطاقة، منها سبعة مليارات طن من النفط، وهي ضئيلة عند تقسيمها إلى خمس حصص من البلدان المشرفة عليه. في الواقع، أن هذه البلدان وهي: أذربيجان، روسيا، كازاخستان، تركمانستان وإيران، لم تتوصل للإتفاق حول اقتسام هذا البحر وموارده من الغاز والنفط، المتوقع إنتاجها عام ٢٠٠٤.

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني السابق، خاتمي، لموسكو عام ٢٠٠١، كان موضوع نظام بحر قزوين وتقسيم موارده بشكل عادل قد تأكد إلى جانب نية إيران المباشرة بإستغلال نصيبها منه. وقد تساءل وزير النفط الإيراني حين توقيعه عقداً مع الشركة السويدية (G. A. V. Consultants). بمبلغ ٢٢٦ مليون دولار "لماذا لا نستطيع أن نبدأ باستخراج النفط والغاز، بينما ابتدأت البلدان المجاورة بالاستغلال"؟!

والمقصود هنا استغلال حقل كاشغان في كازاخستان، من طريق الممر الذي يربط أذربيجان - جورجيا - تركيا في الشمال، والذي يبلغ طوله ١٧٠٠ كم، والذي تدعمه أميركا، على الرغم من إرتفاع كلفته (٣ مليار دولار)، بينما يرى عدد كبير من المراقبين بأن الطريق الأفضل والأقرب والأقل كلفة، هوالذي يتجه إلى الجنوب وإيران عبر تركمانستان. وتهدف أميركا في الواقع، إلى تخفيف تبعية كازاخستان إلى روسيا وإيران، وتفاديهما.

في الواقع ان كازاخستان واقعة في وسط معركة صراع على النفوذ بين قوى عديدة منها الولايات المتحدة الأميركية - الدخيلة على المنطقة وإيران، حيث تتنازعان الرقابة على توجيه خطوط النفط من كازاخستان، والجمهورية السوفياتية في السابق والمحرومة من وجود منفذ للمرورإلى الأسواق العالمية.

ومن هنا تأتي رغبة الرئيس الأميركي، بوش، في حصوله على الدعم من حلفائه في المنطقة، في الزيارة التي قام بها لهم عام ٢٠٠٣، بما فيها روسيا، للقضاء على الثورة الاسلامية في إيران، متذرعا بوصمها بالإرهاب واقتناء الأسلحة الاستراتيجية النووية. هذا وقد تم بالفعل ارسال الجيوش الأميركية إلى البلدان المتاخمة لبحر قزوين بحجة مكافحة الإرهاب، كما أرسل فوج إلى جورجيا بحجة تدريب القوات المحلية على مكافحة الإرهاب، وعزلت إيران عن البلدان المحيطة كافة. والآن، وبعد احتلال القوات الأميركية للعراق، وسيطرتها على كل ممرات النفط، والمضي قدماً في ايصال مصبات النفط حتى إسرائيل، تواصل ادعاء الخطر على دول المنطقة من امتلاك للأسلحة النووية وما أسرع ما استجابت دول الخليج العربي إلى الضغوط التي مارسها عليها الرئيس بوش، ونائبه تشني، الذي جاء إلى المنطقة، بحجة الانتخابات في العراق، في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حين انعقاد المؤتمر لهذا الخصوص، ولأول مرة، بعد احتلال العراق. الا أن المؤتمر، أوصى، بضم الخطر النووي الإسرائيلي، إلى الأخطار النووية الأخرى في المنطقة، ومنها إيران.

٣ - آفاق غير مؤكدة للمستقبل الأميركي

تقدم البلدان المشرفة على خليج غينيا، امكانات إنتاجية للطاقة تقدر بنحو ثلاثة مليون برميل في اليوم موزعة على البلدان التالية: (الغابون: ٣١٠٠٠٠، الكونغو: ٢٧٥٠٠٠، غينيا اكوادوريان: ١٨١٠٠٠، الكامرون: ٩٠٠٠٠، ونيجيريا: ٢١٤٨٠٠٠ مليون برميل في اليوم).

وقد اكتسبت، بعد حوادث الحادي عشر من ايلول /سبتمبر ٢٠٠١، أهمية كبرى بالنسبة إلى أميركا. فقد أزمعت على انفاق مبلغ عشرة مليارات دولار في العام لمدة عشر سنوات، ما سيرفع استهلاكها منه إلى نسبة ٢٥ في المئة.

الا أن مسؤولي الخليج المذكور، رغبة منهم في تنويع زبائنهم، أجروا مباحثات مع الرئيس الصيني، زمين، الذي أبدى موافقته على الدخول منافساً لأميركا، ومساعدة نيجيريا على إقامة مشروع لتكرير النفط، مع تقديم أسلحة خفيفة لها، واصلاح السكك الحديدية فيها.

الا أن الرئيس الأميركي لم تفته الحيل لإشعال الحروب والفتن الداخلية، بين البلدان المذكورة وشعوبها في الداخل، للسيطرة على آبارها من جديد.

٤ - نفط السواحل الأفريقية في الأطلنطي

هذا المشروع في الواقع من الغرابة بمكان، اذ أنه مكلف جداً، ولا يزال حبراً على ورق. فاذا ما كانت الأعماق البحرية الممتدة إلى مسافة ألف كم طولاً و٥٠٠٠ م عمقاً تدعنا نستشف وجود احتياطات هائلة فيه من النفط، الا أنه لا بد من مرور سنوات عديدة لدراسة كيفية استثمارها على هذا المستوى من العمق، من الناحية التقنية والتمويلية والإقتصادية.، والطاقة اللازمة لذلك، على وجه الخصوص (مما لا شك فيه، أن آبار النفط ستنضب على آخرها قبل أن يتم لهم ذلك).

وهكذا فإن أياً من هذه المشاريع المطروحة ليست أهلاً - على ما يبدو - لأن تؤمن الاستقلال بالطاقة، وأنها تابعة في إنتاجها للنفط. ومن الراجح، أن يصار إلى اقتصاد النفط المستهلك لأجلها، لاطالة أمده للمشاريع الحيوية، عوضاً عن تبديده على مثل تلك المشاريع من دون طائل.

الخلاصة العامة

لقد رأينا - في ما سبق - أن النفط، هذه المادة الاكثر حيوية، والنادرة، وغير المتجددة، والتي ليس لها بديل يذكر حتى الآن، قد أشرفت على النفاد، وأن عهد الاكتشافات الكبرى قد ولى، وان وجدت فكلها تابعة للنفط في إنتاجها.

كما رأينا أن البلدان النفطية، قد غدت، بسبب استنزاف مداخيلها في مشاريع غير منتجة ومبذرة ووهمية، وبالتالي انهيار أسعار النفط لمدة ربع قرن تقريبا إلى ما دون الكلفة، قد غدت مدينة ولا تقوى على تسديد ديونها، ما دفع الشركات الأميركية الصهيونية إلى وضع

اليد على مرافقها الأساسية، باسم التخصيص ما أفقدها استقلالها وهويتها. ورأينا أن شعوب تلك البلدان ـ حتى في عهد الصدمات العنيفة لأسعاره ـ كانت محرومة من هذا الدخل، بل ومن أفقر وأتعس شعوب العالم. ورأينا أن الإقتصاد العالمي في العالم الصناعي بخاصة كان المستفيد الأكبر من الصدمات مالياً واقتصادياً، كما سمحت لهم بابتكار الآلات المقتصدة للطاقة، والتخلص من المبذرة لها، بتصديرها إلى العالم الثالث.

ومع مواصلة أسعار النفط إرتفاعها خلال السنوات الثلاثة المنصرمة حتى نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ثلاثة أضعافها، منذ احتلال العراق، كنت أرجو أن تقلص البلدان الصناعية من استهلاكها للطاقة، والطلب على النفط، لكي تحد من إنتاجه، وتطيل أمده، ليرد إلى أقصى مدة ممكنة على تأمين حاجات الإقتصاد العالمي بما فيها الحاجات الجذرية للبلدان المنتجة.

الا أن العكس، في الواقع، كان قد حصل...! فمع هذا الإرتفاع في الأسعار، تجاوز الطلب على النفط ٨٣.٩ مليون برميل في اليوم، ٢٠٠٥، لقاء ٧٩.٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٣، وازداد معه إنتاج النفط (في بلدان الأوبيك) إلى ما يزيد على ٣٠ مليون برميل في اليوم، أي أعلى مستوى وصله، منذ ربع قرن. ومن الجدير ذكره أن زيادة الطلب هذه، لم تكن موجهة لترد على حاجات الإنتاج العالمي بقدر ما ساهمت في تلبية الزيادة لأرباح الشركات العالمية المضاربة، التي تتوقع استمرار إرتفاع الأسعار حتى النفاد.

ولذا، فالمشكلة الآن، ليست في إرتفاع، أوانخفاض أسعار النفط، بل، من سيملك النفط، ومن سيستفيد من أسعاره المتوقع إرتفاعها باستمرار في المستقبل، وخاصة، ما هو مصير الحضارة الصناعية الحديثة ومصير الانسانية بعد النفط (انظر الملحق رقم ١ المرفق) وما هو مصير البلدان النفطية وشعوبها؟!..

وكم نصحت ـ في السابق ـ البلدان النفطية نفسها قبل غيرها، كي تبذل قصارى جهدها في التفتيش عن بدائل للنفط، نظيفة ودائمة قبل نفاده، محذرة، وإلا فإن المدن الجميلة، والفنادق الفخمة الفريدة من نوعها في العالم، سوف تتحول إلى أطلال بائدة. بعد نفاده!

ويبدو أن المسؤولين ينتظرون أن يمن عليهم الغرب الصديق بحبل الإنقاذ في حينه، هذا الصديق الذي لا يتورع خبراؤه عن التصريح بالمصير الأسود الذي رسموه لهم لذلك اليوم...! انهم لا يملكون ـ في الواقع ـ، هم أنفسهم، بعد نفاده... انقاذ المصير المظلم المحتوم الذي ينتظرهم .

المشكلة الآن، أن منطقة الشرق الأوسط، مع احتلال العراق، بسبب النفط، وتصاعد عمليات الإبادة للشعب العراقي والفلسطيني في آن واحد، قد دخلت مرحلة التفتيت، على منوال يوغوسلافيا سابقاً، وإن كانت تعود في جذورها إلى أول نقطة نفط نبعت في المنطقة وبالتالي خلق دولة إسرائيل واغتصاب الوطن الفلسطيني..

الا أن النفط وغازاته وسمومه، كان حرباً ضروساً أيضاً على كل ما على سطح الكرة

الأرضية من انسان وحيوان ونبات، بل وجماد...! وكما قال أحد المختصين بعلم الطبيعة إن الجنس البشري يواجه حالياً خطر ابادة نفسه بنفسه ككائن حي على سطح كرة أرضية ملوثة، ومصحرة، مختلة التوازن، تفتك بها الكوارث والأمراض من كل جانب..

كما يتساءل آخر: "هل سيتحول الكائن البشري إلى مصير بعض البكتريات والحشرات التي أتلفت بذاتها الوسط الذي تعيش فيه؟! أليس النفط هو الذي يصيب العالم كل يومين بهيروشيما جديدة ترسل حممها الملوثة للبيئة والمخربة للطبيعة؟ أليس النفط، وتفريغه من باطن الأرض، هوالسبب في الخلل، وعدم التوازن الذي أصاب الكرة الأرضية منذ عقود، والذي كنت قد أثرته منذ سنين عديدة، فكان الجواب بأنهم أحلوا الماء محله...! فازداد استفحالاً...؟!

أليس النفط هو خلف ثلثي سكان المعمورة التي تموت جوعا، أو هي في طريق الموت؟ ..(لقد كانت صوامع أفريقيا تغص بالحبوب قبله). أليس النفط هوخلف ما يزيد على المليار نسمة من العاطلين من العمل، والمشردين، ومن أعلى الشهادات؟!

أليس النفط هو خلف انتزاع الفلاحين من أراضيهم وديارهم واكتساح بساتينهم وحقولهم التي خلفها لهم أجدادهم منذ مئات السنين، ورميهم إلى الضواحي..؟!

انهم جميعاً في طريق الابادة الجماعية، وليس فقط الاستعباد... فالعبد في السابق، كان يعمل ويحصل على قوته وقوت عياله، وله سقف يحويه...

وحاضرنا لا سابقة له في التاريخ، اللهم إلا في عهود ملوك صهيون وشارون وشاوول من بعدهم، كما أمرهم الرب - حسبما يدعون...بأن: "أبيدوا كل ما على وجه الارض، وكلوا من رزقهم، وأنتم الخالدون". (سفر يشوع). وقد أبادوا وأبادوا، ولم يقدروا على الفلسطينيين. فجاء شارون ليتمم مهمة شاوول.

مع هذا كله، وهذا غيض من فيض، اسمحوا لي أن أنادي باسم الانسانية جمعاء أن نعمل معاً، من دون خوف ولا وجل، من كل الجنسيات، والمذاهب والأديان، بما فيها الدين اليهودي الحق، شعوباً وحكاماً، على انقاذ ما يمكن انقاذه من كرتنا الأرضية الصغيرة، وسكانها المعذبين من الطاغوت الأكبر.

ويقال بأننا لا نملك مجابهته، لأننا لا نملك ما لديه من قوة. وانني أجيب بأن قوة أميركا وأسيادها الصهاينة مادياً، وعسكرياً، وتكنولوجياً وعملياً وعلمياً، هي منوطة بالنفط والنفط وحده... وسيزيدهم قوة وجبروتاً كلما ثبتوا أقدامهم على أرضه ومنابعه. وها هو قد أصبح موضع حروب استعباد وإبادة وقنص وفريسة للبلدان النفطية وشعوبها...، وخصوصاً أنه لم يكن يوما ملكا للشعوب، ولن يصبح، منذ الآن، ملكاً للحكام. .! ولكي نسمح للشعوب، كل الشعوب، بأن تقدح زناد أفكارها لكي تخلق من ذاتها وامكاناتها بديلاً لهذه الطاقة الفانية، وأن توجه إنتاجها واستهلاكها - منذ الآن - للاستغناء عنها. فهذه الشعوب، منبع

الحضارات الشامخة، ليس عليها ذلك بصعب...! فلو كان صدام العراق قد فجر إباره قبل احتلالها، لتردد الغازون الشرسون في غزوه وتشنيعه، وابادة شعبه.

ولو تفضل الزعيم البطل معمر القدافي، باستخلاص العبرة الصحيحة الشجاعة من مصير صدام، وتخلص من آباره بدلا من تقديمها ذبيحة مباركة على عتبة الرب الأكبر (شارون) لما لحقت به وبالشعوب العربية والاسلامية هذه المذلة...!

وأخيراً، هل لي أن آمل ألا تحذو حذوه بقية حكام العرب والمسلمين؟ هذا، علماً بأن المصير واحد مهما كانت التنازلات، فلكل وقته الموعود، فلا يستقدمون ساعة ولا يستأخرون. أم سيبقى الشعب الفلسطيني البطل، والشعب اللبناني والعراقي والأفغاني، يغسل بدمائه الطاهرة عار العرب والمسلمين...! وأن تبقى سوريا وحدها القلب الكبير الذي يضم ويدعم، رغم التهديدات، أبطال الانتفاضة الميامين، والغضب الساطع على المحتلين، لبغداد العروبة، قلعة الاسود ومنارة المسلمين، وتبقى المنبر الحر الوحيد الذي يعلو فيه صوت الحق على كل مجرم أثيم... وهل لي أن أملك من التفاؤل ما يجعلني أتأمل لشعوب العالم أجمع، بعد نفاده، أن تتمتع بالإرادة اللازمة لمواصلة الحياة، مع علاقات انسانية جديدة بالانسان...؟

ملحق رقم (١): في نهاية النفط، تكمن نهاية الحضارة الحديثة

وتماشيا مع هذه الأفكار والمخاوف، والتي طرحتها منذ ثلاثين سنة، في تقاريري السنوية لإتحاد المصارف العربية في باريس، وضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد الطاقة ببنية إنتاجية جديدة تقلص من تبعيتها للطاقة وتوقع نهاية الحضارة الحديثة بنفاده، نورد بعض الفقرات من مقابلة، أجرتها جريدة **الفيغارو** الفرنسية بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٥، مع الفيلسوف، ميشيل سبير، عضو الأكاديمية الفرنسية، وأستاذ في جامعة كاليفورنيا، والتي جاءت مطابقة لتوقعاتي، ولو متأخرة بعد فوات الأوان...

س- بما أن نهاية النفط أصبحت محتمة، هل يجدر بنا أن نبدأ بإدخال تعديلات جوهرية على طريقة حياتنا؟ وهل بامكان مجتمعاتنا أن تستجيب بسرعة هذه التغيرات؟

ج- "مما لا شك فيه، كان كبار الإقتصاديين، قد توقعوا، منذ عشرات السنين، ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، الا أن المسؤولين يتصرفون بما يتماشى مع ما يحقق لهم الفوائد القصيرة المدى. ويهملون الطويلة المدى منها. وكيف يتأتى لهم ذلك، بينما يدغدغ أحلامهم ما سيدره عليهم مشروع انشاء مطار فرنسي ضخم، أوشبكة طرقات ضخمة، اذا كانوا سيعيرون انتباههم لما سينتظرهم بعد نفاد النفط؟ (بالمناسبة، لقد وقعت أبوظبي في الثالث عشر من شهركانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠٠٥، عقداً مع احدى الشركات، بمبلغ أربعين مليار دولار، رامية بعرض الحائط، مصير هذا المطار بعد نفاد نفطها الذي أصبح على قاب قوسين أو أدنى).

س ـ لقد أعلن البعض نهاية الحضارة الحديثة. ما هو رأيك؟

ج ـ "مما لا شك فيه، اننا الآن في المحطة الأخيرة لهذه الحضارة. فالإنتاج الذي يمارسه (المركز)، يصطدم بالعقبة الكأداء، وهي الحاجة الماسة للنفط. والحضارة الصناعية الحديثة، التي استمرت زهاء مائة وخمسين سنة، بالاعتماد على الفحم والنفط، لا بد أن فقدانهما سوف يجعلنا نتساءل عما اذا كنا قد وصلنا إلى مرحلة اغلاق القوس الثاني من الجملة المعترضة؟!..

س ـ وهذا ما يقودنا إلى الاعتقاد بأن هذه المرحلة الإنتقالية، تعترضها مشكلة عويصة، وهي عدم كفاية المواد البديلة من النفط.

ج ـ "الأكثر من ذلك، فان هذه المواد البديلة، لا بد لها ـ في الواقع ـ من الطاقة النفطية لاستغلالها. فالطاقة النباتية، لا يمكنها الحلول مكانها. ففي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، لا بد لفرنسا وحدها، من ستة ملايين فلاح (أي ما يعادل الطاقة النفطية اللازمة لحراثة الأرض، وبذر البذور، وحصد المحاصيل، وجني الغلال)، اذا ما أردنا العودة إلى الطرق التقليدية القديمة. فما بالنا بالعوائق التي لا بد من أن تعترض المواصلات البرية والبحرية والجوية...الخ؟ وهذا ما يدفعنا، وهوغيض من فيض، إلى اعادة النظر بعمق كبير، باعادة تركيب بنية حياتنا على المستويات كافة، وخصوصاً الإقتصادية منها".

س ـ هل أصبح النفط من الماضي، عفا عليه الدهر وشرب، وهل المرحلة الحالية الإنتقالية التي تستعرضونها، تتنصل بسرعة من النفط؟

ج ـ "بالطبع، وحتى انتقال الأشخاص... وبمعنى آخر، فقد ولت موضة التوزيع على (الأطراف). واذا كان بامكان الأساتذة المدعوين إلى القاء محاضرات خارج بلادهم، بامكانهم أن يستغنوا عن السفر، والاعتماد على الأنترنيت، فليس بامكان بواخر الحبوب أن ترسل بمحتوياتها عبر الأثير. الا أنني لا أرى أن نهاية العالم لسوف تقترب بنهاية النفط، كما يقول بعض الباحثين. ولكنني لا أنكر الضرورة الملحة البدء منذ الآن، وربما منذ عشرات السنين، بالاستعداد لقلب البنية الحالية، واستبدالها ببنية غير تابعة للنفط"(*).

س ـ وعلى مستوى السلطة...؟ هل نتوقع، مع هذه التغيرات (نهاية النفط، اعاقة النقل والتنقل...الخ)، خلق مجتمع على مستوى أفقي، لا مكان فيه للدرجات والرتب والطبقات؟

ج ـ "ان العقبة الكأداء التي تعترضنا في المرحلة الإنتقالية، هي قدرتنا على أن نصبح بشراً. فالتكنولوجيا، عامل مساعد، وليس الباعث للحياة. وبقدر ما نملك من أفكار، يمكننا التخلي عن النفط" ❑

(*) انني اخالف الاستاذ الفيلسوف في هذه الفكرة. فالكرة الارضية، خلقت للبشر، ومن دونهم، لسوف تلحق بالكواكب الأخرى في الفضاء. وبما أنه أصبح من المتعذر، في الوقت الحاضر، استبدال البنية الحالية، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث، ببنية أخرى، بعد أن قطعوا عليها خط العودة إلى بنياتها الذاتية، التي اندثرت وطمرت، بينما تمثل شعوب هذه البلدان ثلثي شعوب العالم، لا ينتظر لها أن تقاوم كثيرا قبل أن تندثر

جـــــــــورج قــــــــرم

حاوره :

محمد نورالدين

عفيف عثمان

جورج قرم

- من مواليد ١٩٤٠.
- باحث وخبير اقتصادي.
- وزير سابق للمالية في لبنان (١٩٩٨ - ٢٠٠٠).
- أستاذ محاضر في عدد من الجامعات اللبنانية.
- عضو في عدد من المجالس والجمعيات والهيئات.

من مؤلفاته المطبوعة

- السياسة الاقتصادية والتصميم في لبنان، بيروت، ١٩٦٥
- تعدد الأديان وأنظمة الحكم، لبنان، ١٩٧٧.
- الاقتصاد العربي أمام التحدّي، بيروت ١٩٧٧.
- التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظور التاريخي، بيروت، ١٩٨٠.
- التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، بيروت، ١٩٨١.
- انفجار المشرق العربي، من تأميم قناة السويس الى اجتياح لبنان، بيروت، ١٩٨٧
- أوروبا والمشرق العربي، من البلقنة الى اللبننة، (تاريخ حداثة غير منجزة)، بيروت، ١٩٩٠.
- مستقبل لبنان في المحيط الإقليمي والدولي، كتاب جماعي، بيروت، ١٩٩٠.
- إعمار بيروت: الفرصة الضائعة، دراسة جماعية، بيروت ١٩٩٢.
- التحوّل، رواية عن الحرب اللبنانية، باريس، ١٩٩٢.
- النزاعات والهويّات في الشرق الأوسط، ١٩١٩ - ١٩٩١، باريس، ١٩٩٢.
- العلاقات الاقتصادية والماليه الأوروبية - العربية، ١٩٦٠- ١٩٨٧، بيروت، ١٩٩٤
- الفوضى الاقتصادية الدولية الجديدة، بيروت، ١٩٩٤.
- المصلحة العامة والإعمار في الاقتصاد السياسي لما بعد الحرب، بيروت، ١٩٩٦.
- مدخل الى لبنان واللبنانيين، يليه اقتراحات في الإصلاح، بيروت، ١٩٩٦.
- انفجار المشرق العربي، ١٩٩٦ - ١٩٩٠(المجلد الثاني)، صدر باللغة الفرنسية، و قد تم دمج المجلد الاول والثاني في كتاب واحد، صدر باللغة العربية في بيروت عام ٢٠٠٦.
- الفرصة الضائعة في الإصلاح المالي في لبنان، بيروت، ٢٠٠١.
- المتوسط: حيز نزاع و حيز أحلام، باريس ٢٠٠١.
- شرق و غرب: الشرخ الأسطوري، باريس ٢٠٠٢
- لبنان المعاصر: تاريخ ومجتمع، بيروت.
- يواكيم مبارك، رجل مميّز، نصوص مختارة جمعها وقدّمها جورج قرم، (المكتبة الشرقية، بيروت).

حوار * شـــرق ـ غـــرب: فـــراغ القـــوة

شؤون الأوسط: بداية السؤال العام الذي يطرح، في أي مرحلة قياساً إلى المراحل السابقة، يمكن أن نضع التطورات الآن في الشرق الأوسط؟

جورج قرم: ما زلت أعتقد أن جميع التطورات الدراماتيكية التي نعيشها في المنطقة هي نتيجة لما حصل في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين من تغيير جذري في موازين القوى في حوض البحر الأبيض المتوسط وآسيا الصغرى (كما كانت تسمى حينها)، بدءاً بوهن وإنحطاط السلطنة العثمانية ومخلفات الصدام العنيف بين المملكة الفارسية الصفوية والسلطنة العثمانية التي أدت إلى خسارة أراضٍ شاسعة لشعوب تدين بالإسلام مثل ما حصل في القوقاز في آسيا التي دخلت تحت هيمنة روسيا، وصولاً إلى إنهيار السلطنة العثمانية والهجمة المتجددة للإستعمار الأوروبي الذي استولى على ما كان يسمى بـ "الولايات العربية" للسلطنة العثمانية. فتقاسمت كل من فرنسا وانكلترا اقطاراً عربية رُسمت حدودها بالشكل الذي نعرفه وإلى حد ما، كي لا أقول إلى حد كبير، خلافاً لإرادة العرب والتي لم تكن موحدة تماماً. فحتى في ذلك الحين كان الرأي العام العربي موزعاً بين أهواء سياسية مختلفة بين عرب يودون الحفاظ على ولائهم للسلطنة العثمانية، وبعد ذلك للدولة التركية التي نتجت عن إنهيار السلطنة، وبين عرب يودون بناء المملكة العربية الكبيرة بقيادة الهاشميين في المشرق العربي، وبين إتجاهات مختلفة أيضاً في جبل لبنان ومنها تكريس استقلال ذاتي بحماية فرنسية.

إضافة إلى ذلك كانت هناك قضية الأكراد في العراق وقضية البربر كذلك في شمال أفريقيا. أي إن العرب خرجوا إلى الوجود الدولي، ولو بالحماية والإنتدابات الفرنسية والإنكليزية، إنما متفرقين بالأهواء السياسية. بينما نرى ما حصل في تركيا تحت قيادة مصطفى كمال الذي تمكن من طرد كل الجيوش الغربية من أراضي الأناضول، وإفشال مشاريع خلق دولة أرمنية وأخرى كردية ومقاطعة إيطالية وأخرى يونانية أيضاً في أراضي الأناضول والشواطىء المتوسطية التركية؛ وقام بعملية تحديث في البنية المؤسساتية التركية

(*)

بشكل عملاق أثار حفيظة، بل في كثير من الأحيان عداء المسلمين المحافظين نظراً للتوجه العلماني على الطريقة الغربية للحكم "الكمالي". نعلم أن الملكية في إيران بقيادة شاه إيران سعت بعد ذلك للتحديث أيضاً لكن النفوذ البريطاني بقي قوياً جداً، وأصبحت المنطقة فسيفساء في نهاية الأمر، تُمْسكها كل من بريطانيا وفرنسا. وبدت أميركا حينذاك كنوع من المنقذ المستقبلي بالنسبة للشعوب العربية وحتى بالنسبة للإيرانيين. ذلك أن النظرة الأميركية كانت نظرة معادية للإستعمار الأوروبي، والتراث السائد في أميركا حينذاك كان إزالة الإستعمار البريطاني إضافة إلى الأربع عشرة نقطة للرئيس ولسون بعد الحرب العالمية الأولى. فكانت صورة أميركا في هذه المرحلة التاريخية، إجمالاً، لدى العرب والمسلمين صورة إيجابية مقارنة بصورة البريطانيين والفرنسيين في المنطقة.

واستمر العرب، عند نيل الإستقلال في الإنقسام في الرأي بشكل حاد، وعندما أقول العرب أعني أنظمة ورأياً عاماً. وكأنه لدى العرب ميل فطري للإنقسام الثنائي الكبير. قبل الرسالة النبوية الشريفة، كانت القبائل العربية منقسمة بين قبائل تدين بالولاء لفارس، وأخرى تدين بالولاء لبزنطية. ثم في إطار ضعف السلطنة العثمانية والحرب العالمية الأولى، برز قسم من العرب مع الحفاظ على ولاءٍ لتركيا مبني على رابطة الدين؛ وقسم آخر يعمل لصالح الدول الغربية للتحرر من الهيمنة التركية التي كانت تعود إلى أربعمئة سنة.

ثم بعد الحرب العالمية الثانية ونيل الإستقلال، انقسم العرب مجدداً بشكل ثنائي. فمنهم من ذهب باتجاه التحالف مع الإتحاد السوفياتي ومعاداة أميركا، ومنهم من ذهب إلى تأييد أميركا ومعاداة الإتحاد السوفياتي. واليوم نلاحظ أن هذا الوضع يتكرر، فهناك بعض العرب مع الدولة الإيرانية التي تتسم بسياسة واضحة المعالم إلى حد بعيد. في المقابل هناك عرب يتخوفون من نفوذ الدولة الإيرانية ويودون البقاء تحت مظلة الحماية الأميركية، ما يولد توترات كبيرة جداً في المنطقة. وفي نهاية الأمر فشل العرب بالقيام بأي نوع من التضامن المؤسساتي، لا نقول الوحدة، بل التضامن المؤسساتي. وهذه الظاهرة الانقسامية المتواصلة خلقت ما كان يسمى في أدبيات القرن الماضي "فراغ القوة" في المنطقة، وهذا الفراغ هو الذي يجلب التدخلات الخارجية، سواء من الكيانات الإقليمية القوية مثل تركيا وإيران، أو من الكيانات الأبعد والتي لها الصفة الإمبراطورية، إذا صح القول، أي الإتحاد السوفياتي / روسيا وأميركا، بالإضافة اليوم إلى إمبراطورية ما زالت "جنيناً" وهي الإتحاد الأوروبي. وفراغ القوة لدى العرب هو الذي سمح، برأيي، بتأسيس الكيان الصهيوني وبإستجلاب القوى الإقليمية والدولية الكبرى إلى المنطقة العربية.

المفارقة هنا أن العرب كانوا سبّاقين إلى إنشاء مؤسسة إقليمية جامعة قبل أن تُنشأ في مناطق أخرى من العالم، وهي الجامعة العربية. ولسوء الحظ فإن هذه الأخيرة تعطّلت بسرعة بسبب الإنقسامات في الأهواء السياسية بين الحكومات العربية. شخصية عبد

الناصر القوية وحدها جمعت الرؤساء والملوك العرب في اجتماعات للقمة سنوياً، وبعد وفاته استمر هذا التقليد. إنما، كما نعلم، نادراً ما يتفق الملوك والرؤساء العرب على سياسة موحدة تجاه الخارج، وعلى أن يكون للعرب مكانة محترمة في النظام الدولي. اليوم هناك منطقتان في العالم لا تحظيان بأي نوع من الإحترام في المنظومة الدولية هما أفريقيا، جنوب الصحراء حيث تعدُّد النزاعات والحروب وإبادات الشعوب والتهجير القسري وغير ذلك...، والمنطقة العربية التي، منذ العام ١٩٤٨ أي عام تأسيس إسرائيل، تعاني من حروب شعواء بين جيوش نظامية (حرب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ والحرب العراقية ـ الإيرانية وغزو العراق الكويت ثم إتيان جيوش غربية تقدر بنصف مليون جندي في العام ١٩٩١ وأخيراً غزو أميركا العراق). يضاف إلى ذلك تعدد النزاعات بين العرب، والنزاعات الأهلية داخل كل قطر عربي، مثل القلاقل في سوريا في أوائل الثمانينات، إلى القلاقل في الجزائر خلال خمس عشرة سنة، إلى القلاقل والفتن في السودان، إلى الفتنة اللبنانية الطويلة (١٩٧٥ـ١٩٩٠). حالات النزاعات الداخلية الموجودة في الأقطار العربية تكوّن مفارقة إذ أنّ هناك تجربتان ناجحتان للغاية تخففان من هذا الوصف القاتم الذي أعطيه: الإمارات العربية المتحدة، أي "المشيخات" الصغيرة التي اجتمعت في الإمارات العربية المتحدة، وهذه تجربة ناجحة جداً، وأعتقد أن شخصية الشيخ زايد كان لها دور كبير في هذا الشأن. ومن ثم تأسيس "مجلس التعاون الخليجي" الذي يمشي تدريجياً على خطى الإتحاد الأوروبي في تكوين منطقة تجارة حرة وتعرفة جمركية موحدة وعملة موحدة ستأتي مستقبلاً...

شؤون الأوسط: وقوة عسكرية...

جورج قرم: وقوة عسكرية أيضاً من ناحية تزايد التعاون العسكري والأمني. مما لا شك فيه أن أموال النفط تساعد وكذلك البنية الاجتماعية المتقاربة بين جميع هذه الدول تشكل أيضاً أرضية إيجابية للنجاح، إنما باستثناء هاتين التجربتين تجد فشل إتحاد المغرب العربي، الذي تأسس في العام ١٩٨٩، فضلاً عن الحديث عن فشل الجمهورية العربية المتحدة والإتحادات الثلاثية: مصر سوريا ـ العراق ثم: مصر ـ ليبيا ـ السودان ثم غيرها... ما شاءالله، لدينا تجارب وحدوية عربية كثيرة فاشلة، وأضحى المواطن العربي اليوم في حالة ذهول وحالة قرف، وهي حالة تساعد على المشاريع الأميركية والصهيونية. كما أننا نسمع في الساحة اليوم في أوساط جيل الشباب أو جيل المناضلين اليساريين القدامى والقوميين العرب القدامى بأن: "كفى نريد أن نعيش، كفى حروباً، وكفى مناطحةً للإستعمار ولإسرائيل. وربما تعتبر الساحة اللبنانية بمثابة مرآة مكبرة لهذه المشاعر عند العرب وهي متناقضة. لأنه مقابل هذا الإتجاه وهذا السكون والمهادنة، هناك صعود لقوى ممانعة جديدة تأخذ الطابع الإسلامي، وأسميه "الإسلامي النهضوي" عندما أتكلم عن

حزب الله وحماس، على الرغم من وجود نوع من المحافظة الإجتماعية الشديدة والاحتفاظ بتقاليد لا نعلم فعلاً إذا كانت تقاليد دينية أو مجتمعية. وهاتان الحركتان مختلفتان تماماً عن الحركات الجهادية التي تربك الجميع لأنها تقوم بأعمال عنف عبثية في الدول الإسلامية أكثر منه في الدول الغربية، والنوعان من هذا العنف العبثي لا يفيدان العرب إطلاقاً. وفي الحالتين هذا أمر مستهجن ونحن في حيرة من هذه الظاهرة، أنا أعتقد أن هذه الظاهرة هي فرز أو نتيجة حالة اليأس أو حالة إنسداد الأفق الذي نعاني منها في المنطقة العربية.

شؤون الأوسط: من خلال هذه المداخلة المفصلة والمطولة، ورد شيء لم يكن في التخطيط المسبق، لكن دائماً ما كنا نسمع بمسألة المقارنة بين تجربة النهضة العربية وبين تجربة النهضة في تركيا، دائماً يقال نجحت تركيا حيث فشلنا نحن، أو فشلنا حيث نجحت تركيا في الوقت نفسه. علماً أن البنية الإجتماعية في تركيا سواء الطبقية أو الدينية أو المذهبية أو العرقية متشابهة إلى حد كبير للبنية الإجتماعية العربية من حيث التعدد المذهبي والعرقي والتفاوت الطبقي والإنماء غير المتوازن... ألخ. طبعاً، العالم العربي عندما انتهت السلطنة أنتقل من سيطرة إلى سيطرة أخرى، في حين أن تركيا كانت مستقلة منذ تأسيسها في العام ١٢٩٩، واستمرت. ولذلك كان لديها عوامل مناعة وقوة لمواجهة الهجمة الفرنسية الإنكليزية.

ولكن السؤال يطرح على العالم العربي والمجتمعات العربية والإسلامية إنه عندما أخذت هذه المجتمعات استقلالها الكامل بعد الحرب العالمية الثانية، لم ينجح أي مشروع نهضوي تنموي إن كان على الصعيد السياسي أو على الصعيد الإقتصادي أو على صعيد ترسيخ السلم الأهلي وفق العدالة والمواطنية المتكافئة بين كل المواطنين. لم ينجح هذا المشروع في أي مكان، رغم بعض النقاط التي أشرتَ لها. في حين أن هذا المشروع بقي متماسكاً في تركيا بشكل أو بآخر رغم التشابه الذي ذكرته. في تقديرك د. جورج لماذا المجتمع العربي لم يخلق شروط نجاح لمشروعه ونهضته، أين المشكلة؟

جورج قرم: السؤال الأول وجيه للغاية وأنا أفكر بنوعية الإجابة، ذلك أنه يوجد نوعان من الإجابات: الإجابة الأولى تتّسم بنوع من العنصرية ضد الذات مبنية على إعتبارات انتروبولوجية سطحية لدى العرب. فنحن ننتقد أنفسنا بأننا قبليون ومذهبيون وطائفيون... إلخ. لا نفهم بالحداثة، لذلك لم نتمكن من الخروج إليها وأن ما يميزنا عن الشعوب الأخرى هو عجزنا عن الولوج إلى الحداثة وفهمها. هذا التفسير غير علمي، وأنا أرفضه بالإضافة إلى أنه مبني على العنصرية ولو كانت عنصرية تجاه الذات. أنا أرفض هذا التفسير مع العلم أننا نجده بأشكال مختلفة لدى الكثير من المفكرين العرب.

شؤون الأوسط: أي أن هناك جلداً للذات؟

جورج قرم: طبعاً وبشكل كبير، وأنا أقول إن هناك احتقاراً للشعوب العربية، وأنا أسمع في كثير من الأحيان، ليس فقط من المثقفين إنما من على لسان صانعي قرار مهمّين ورؤساء جمهورية ووزراء، هذا الإزدراء لشعوبهم. إن هؤلاء المثقفين والنخب ميّالون الى التماهي مع الطروحات الغربية حول العرب، ولكن عليهم أن يعوا توق الشعوب العربية إلى العدالة الإجتماعية والكرامة الوطنية، وليس تحميل مساوىء الوضع القائم كلها لهذه الشعوب بشكل تجريدي. أنا أرفض ذلك، حتى أني لا أوافق صديقي المرحوم د. هشام شرابي، في طرحه عن البُنية الأبوية. إجمالاً، بنيت المجتمعات كلها على أساس بنية عائلية موسعة، اليابان، الصين وأوروبا في الماضي قبل الثورة الصناعية. لكن لماذا نهض الآخرون ونحن لم ننهض؟ نعود لنطرح السؤال نفسه. إجابتي من نوع آخر بعيدة عن الطروحات الأنتروبولوجية التي ذكرتها وتأخذ في الإعتبار عدة عناصر، تكمّل ما ذكرته سابقاً في الإجابة عن السؤال الأول.

أنا لا أعرف لماذا انتحر العرب سياسياً بعد الإزدهار والحضارة العالمية الراقية التي بنوها بالتعاون مع العنصر الفارسي والعنصر المسيحي الشرقي السرياني والذي أنتج الحضارة الإسلامية المتألقة. انتحروا سياسياً، وتركوا الحكم الفعلي للعنصر التركي المملوكي والفارسي. فبرزت الدويلات والسلطنات. طبعاً بقي الخليفة، ولكنه صار مثل البابا في روما. حصل هذا في الأندلس أيضاً حيث قام أمراء الطوائف بمحاربة بعضهم البعض، مما سمح للإسبان إعادة فتح الأندلس. يجب أن نسأل مؤرخين درسوا هذه المرحلة. بعد أوج الخلافة العباسية (هارون الرشيد)، هل الصدام بين الفرق الإسلامية، خاصة المعتزلة، مع الفرق الأكثر محافظة، هو ما أدى إلى نوع من الجمود؟

شؤون الأوسط: هل يعني هذا أن سيطرة الأشعرية هي التي أوصلتنا إلى هنا؟

جورج قرم: يجوز ذلك، والعنصر التركي بالنهاية عندما دخل اعتمد نوعاً من الإسلام المتشدد لكي يسيطر بسهولة أكبر، ثم كانت هناك الحروب الفتاكة بين الصفويين والعثمانيين التي عجلّت من انحطاط المنطقة.

شؤون الأوسط: تعني أنك تعيد جزء من أسباب المشكلة الحالية إلى جذور تاريخية؟

جورج قرم: بطبيعة الحال، لأن كل ظاهرة لدى الشعوب وكل مميزاتها لها أصول وأسباب في المسار التاريخي. العرب خرجوا من تاريخ السياسة العالمية منذ أيام العباسيين، أي منذ بدايات القرن العاشر تقريباً. أُلغي دور العرب، وأصبح هناك كيانات تركية وفارسية، وفي المغرب العربي ظهرت سلالات درسها إبن خلدون بشكل جيد وبنى نظرياته على قوة السلالات في المغرب العربي. إنما إجمالاً لم يعد هناك نخبة عربية تعلم كيف تدير دولة، أو لديها تراكم خبرة في إدارة الدولة. تراكم الخبرة امتلكته فارس وتركيا، وحتى أن كل

الكتب التي تناولت الفن السياسي كانت تُكتب من قبل العنصر الفارسي أو التركي وليس العنصر العربي.

شؤون الأوسط: أي أن استقالة العرب من سيادتهم على أنفسهم وانتقال هذه السلطة إلى عنصر آخر خارجي إيراني أو تركي هو سبب أساسي...

جورج قرم: نعم، لأن فشل الأنظمة العربية الحديثة العهد في بناء الدولة الحديثة الطابع التي ينصهر فيها المواطنون بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو المذهبي أو الإجتماعي، بحد أدنى من المساواة والعدالة، هو الذي يجعل المواطن العربي لا يرتاح إلى دولته ويميل الى التمسك بعشيرته أو مذهبه أو طائفته طلباً للحماية أو لمورد الرزق. وفي العصر الحديث، لا شك أن النجاح هو لتركيا والفشل عربي، كما تفضلت وقلت. هناك حكم تركي امتد لثمانمئة سنة لديه خبرة كبيرة في إدارة الدولة والجيوش، هناك بيروقراطية تركية متمرسة. أما العرب، حتى في مصر التي تمتلك تواصلاً تاريخياً بحدود جغرافية واضحة المعالم، كانت إدارة الحكم بأيدي العنصر التركي والألباني، فآخر حكام مصر كان من الألبان.

شؤون الأوسط: بعد الحرب العالمية الثانية، وبعدما حصل العرب على استقلالات متدرجة، أتيحت لهم الفرصة لأول مرة لبناء دولتهم بأنفسهم. لكنهم لم ينجحوا، هل من الممكن القول أن هذه الفترة لم تكن كافية لإرساء مثل هذه الدولة؟

جورج قرم: ليست فقط غير كافية، وكي أتحاشى التفسيرات العنصرية الطابع، اعتقد أننا واجهنا الإستعمار في ظروف صعبة للغاية. الكيان الصهيوني يعتبر ظاهرة شاذة، (بالنسبة للعالم الأوروبي تعتبر أمراً جيداً)، ولكن بالنسبة لنا كعرب الإستيطان هو ظاهرة استعمارية إجرامية الطابع، فيما يعتبره الغرب حتمية تاريخية وتعويضاً عن اضطهاد اليهود، وهي بالتالي في نظر الغربيين ظاهرة تحتاج إلى تأييد مستمر. أما بالنسبة لظاهرة التعددية الدينية، فمنذ أيام البابليين والآشوريين، وحتى في الجزيرة العربية، كانت هناك تعددية دينية قبل الرسالة المحمدية، وينطبق الأمر نفسه في بلاد الشام. وهذه الظاهرة اصبحت غائبة عن وعينا التاريخي اليوم، لأننا نخاف من أنها قد تسبب صعود المذهبيات لدينا، ورفض ظاهرة التعددية هو الذي يسّهل صعود المذهبيات والتعصب الديني أو العرقي. هذا بالاضافة الى تأثير النفوذ الصهيوني على عقول الناس، فقد كتبتُ منذ مقالة ودراسة حول "صَهْيَنَة" العقل العربي، أشرح فيه كيف قد يدفع النموذج الصهيوني بنجاحه العسكري الباهر، مع التأييد الدولي الذي يحظى به، قد يدفع أبناء الأديان والمذاهب الدينية الأخرى في المنطقة إلى أن يحذو حذو النموذج الصهيوني المتطرف الطابع. والإسلام المتشدد والإيديولوجية القومية الإسلامية يمكن الحديث عنها الآن. وبنظري الإسلام لا يمكن أن يكون قومية، لأنه بذلك يخلق مشاكل عديدة. والإيديولوجية القومية الإسلامية

تتأثر بشكل واع أو لاواع بالنموذج الصهيوني، وهذا الأمر هو بمثابة زلزال نعيشه في أوج مراحله. كما إن الإستعمار البريطاني والفرنسي كان أمراً مؤثراً بقوة أيضاً، في الجزائر بشكل خاص، وفي فلسطين والعراق... صحيح أن هناك مناطق أخرى أيضاً عانت من الإستعمار مثل الصين، ولكن هذه الأخيرة إمبراطورية عمرها أكثر من ثلاثة الاف سنة، وهي تعتبر من أقدم الكيانات السياسية في العالم. كذلك هناك كوريا التي قسمت إلى قسمين ومع ذلك تتمتع كوريا الجنوبية بازدهار اقتصادي على الرغم من افتقارها للمواد الأولية وكانت أفقر من العرب ومن مصر في الستينات.

هناك عنصر ثالث قَلّ ما يتعرض له الباحثون، هو ما يسمى باقتصاد الريع وله جوانب عدة. فأولاً، الدولة تعيش على اقتطاعات مختلفة، وقد ورثنا من السلطنة العثمانية نظاماً في مالية الدولة معادياً للتنمية وهو الإقتطاع الضريبي الذي يمارس على العالم الريفي، وهنا يتحول هذا الأخير ويعيش حالة بؤس. كما أن التهرب من الضريبة يصبح نوعاً من الرياضة الوطنية في جميع الدول العربية. ذلك أن الشعوب لا ترى العلاقة بين دولة قوية ومستقرة والاقتطاع الضريبي، بل يرون هذا الأخير كإقتطاع على أي نوع من العمل المنتج، وهو معاد للتنمية. وعند إنهيار السلطنة العثمانية قامت دولة الإنتداب التي عملت على تقوية اشكال جديدة لإقتصاد الريع، وصارت تمنح امتيازات للشركات الكبيرة لدى الدولة الإستعمارية الأم. وأي احتكار يُولد أرباح ريعية الطابع، وحيث لا يوجد منافسة أو تشجيع ولا تحسين لنوعية الإنتاج... وبعد حصول الإستقلال نقع في مشكلة جديدة، في ما خص الاقتصاد الريعي أيضاً. ابتداء من عام ١٩٥٦، تحول الإتجاه إلى التأميم، إنما عدوى التأميم انتقلت إلى جميع أنحاء المنطقة العربية وقد ضُرب القطاع الخاص المنتج، خصوصاً عندما طُبق بتطرف، كما حصل في بعض المراحل. وهنا فإن النخبة الرأسمالية العربية تخاف من الدولة وتتهرب من دفع الضريبة، ولا تقوم بإستثمارات إنتاجية جديدة، بل تسعى الرأسمالية المحلية للتحالف مع الدولة إلى تأمين مواقع ريعية الطابع، وتنتشر علاقات فساد لتأمين أرباح سهلة. وفوق ذلك كله أتى عامل النفط وقد عمّم نموذج الاقتصاد الريعي، والدولة هي التي تتحكم بتوزيع الريع، أكان الريع نفطياً أو من القطن في سوريا أو مصر، أو ريع جباية الضرائب الآتية من مختلف المصادر. وينظر كل الناس الى الحصول على شيء من هذا الريع والطريقة المؤدية إلى ذلك، ويكون الصراع على السلطة.

إذا أردنا فهم الإنقلابات العسكرية العديدة التي حصلت في دول عربية عديدة، أو كيف تعمل الأنظمة في الخليج، كلها متعلقة بالتنافس على الإمساك والإستفراد بمنابع الريع. في الاقتصاد المُنْتِج لا يوجد صراع على السلطة بهذا الشكل لأن الناس مرتاحين. فالقطاع الخاص هو الذي يؤمن وظائف للداخلين إلى سوق العمل وهناك موارد تأتي من الجهد

الإنتاجي وهي كافية للمجتمع، أما إيراد الدولة فهو يذهب إلى دولة الرفاه وحماية الفئات الأكثر تهميشاً في الاقتصاد. أما في الدولة الريعية فهذا لا يحصل أبداً، فالدولة الريعية تولد حتماً الديكتاتورية أو أنواع مختلفة من الممارسات السلطوية (أنا لا استعمل كلمة توتاليتارية أبداً التي مارستها دول مثل الإتحاد السوفييتي في عهد ستالين أو ألمانيا في عهد هتلر) والممارسات غير الليبرالية التي تكبت الحريات العامة. فكل الكلام الذي نسمعه اليوم حول صناعة الديموقراطية، طبعاً هو كلام آت من أوروبا وأميركا، ولكن لا أحد يرى أن هناك تناقضاً تاماً بين استمرار واقع الاقتصادات العربية وهي اقتصادات ريعية، واستحالة بناء نظام ديموقراطي. إذاً هناك تناقض، وكل الثورات التي قامت في العالم، بما فيها الثورة الإيرانية، وهي آخر أكبر ثورة حصلت في العالم، قامت على كسر "الريوع"، بكسر الاقطاع والمواقع الريعية كي تتحرر الطاقات الإنتاجية وتكون آليات توزيع الدخل آليات أكثر استقامة ورشداً من حاكم يتحكّم بكل مصادر الريع ثم يعيد توزيعها بنفسه خارج اية قاعدة رشيدة وعادلة. وهذا لا يعني أن تلك الثورات تنجح في إرساء دولة العدالة الخالية من الريوع غير المنتجة، إنما تشكّل دائماً تغييراً في القوى الإجتماعية المسيطرة.

شؤون الأوسط: أي أن عدم امتلاك المجتمعات العربية لشروط بناء نهضة سليمة وبالتالي مجتمع سليم، أبقى هذه المجتمعات في حال تماسك هشّة وفارغة، لم يكن يستر سقوطها سوى وجود الإتحاد السوفياتي. وعندما ذهب هذا الأخير انكشفت المجتمعات العربية على الخارج، وبدأ التطلع المباشر إليها من خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ثم تحت مسميات أبرزها، بعد ١١ أيلول/سبتمبر محاربة الإرهاب. فكان إحتلال أفغانستان ثم العراق.

جورج قرم: ولكن إنتبه هنا، فبعض الناس لا يعتبرونها كذلك بل يرون أنها تعمل لمصلحة المنطقة، وهذه هي المشكلة.

شؤون الأوسط: إذا انتقلنا إلى مستوى استكمالي آخر من واقع ووضع المجتمعات العربية والإسلامية، استتباعها بعد إنتهاء الإتحاد السوفياتي الذي كان عاملاً أساسياً لكثير من التحولات الدولية، والتغير في موازين القوى. إذا أردنا الدخول إلى نقطة محددة. وهي ماذا تريد الهجمة الغربية فعلاً من المجيء إلى هذه المنطقة خصوصاً بعد زوال الإتحاد السوفياتي مباشرة بعديدها وعددها، وخصوصاً في العراق. طبعاً هناك إجابات كثيرة، ولكن برأيك د. جورج، ماذا تريد الولايات المتحدة من هذه المنطقة: هل هناك فقط أهداف اقتصادية نفطية، هل هناك محاولة لمنع هذه المجتمعات من أن تمتلك قرارها بشكل أو بآخر حتى بعد عشرين سنة، أي بعمليات استباقية ضد أي احتمالات نهضوية في هذه المجتمعات، أو تأتي هذه الهجمة في سياق الصراعات الدولية أيضاً، التي لم تختف مع بقاء الصين أو روسيا كقوة

كبرى»... أين تضع الهجمة الغربية الأميركية تحديداً على هذه المنطقة؟

جورج قرم: الجواب ليس سهلاً، هناك مستويات مختلفة تتطلب أجوبة مختلفة. السياسة الدولية ليست سياسة يسيطر عليها المنطق والرشد، خلافاً لما يشاع ويقال. السياسة الدولية تتحكم فيها العواطف وحب السيطرة وحب النفوذ، (أحياناً كره رئيس دولة لرئيس دولة أخرى)، وهي عواطف ذاتية لا يحكمها التفكير الرصين والرشيد.

لسوء الحظ فالأبحاث الأكاديمية في معظم الأحيان فيها تبرير لأهواء الحكام المسؤولين عن الحروب وعن الشقاء الذي ينتج عنها. هناك مؤلفات أكاديمية تحاول اعطاءك تبريراً منطقياً لأمور غير منطقية. وأنظر حالياً إلى الساحة اللبنانية حيث ينظر الكثير على أنها منقسمة بين محور شر (إيراني - سوري)، وأخر محور خير (أميركي - فرنسي)، لنأخذ هذا المستوى أولاً قبل التحول إلى مستويات أكثر واقعية. فالخيالات والعواطف مهمة في التحليل. في كتاباتي وخاصة في كتابي "شرق وغرب: الشرخ الخيالي" وفي كتابي الأخير الذي سيترجم إلى العربية قريباً والذي تناول "المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين" أشرح لماذا تأخذ الأزمات التي نعيشها في المنطقة طابعاً دينياً وعرقياً ومذهبياً، مع الإشارة إلى حال الهستيريا لبعض الكتّاب وبعض رؤساء الدول الذين يحاولون خلق توتر بين ما يسمى جزافاً وخيالياً "محوراً شيعياً" (أو مثلث) مقابل محور سني، وكانت هذه التسميات السخيفة غائبة عن ثقافتنا السياسية. بنظري سنعود ونجد لكل هذا منبعاً رئيسياً واحداً في الحروب الدينية في أوروبا (الحروب بين الكاثوليك والبروتستانت لها أهمية تاريخية) التي أفرطت في إدخال التسميات والمقولات حول المذاهب الدينية ودورها في الحياة السياسية. وقد كرّس العالم البروتستنتي الشهير ماكس فيبر (Max Weber) هذه العادة السخيفة في مؤلفه الشهير في الدور المتخيل للبرتسنتية في بروز النظام الرأسمالي.

وبالمناسبة لا يوجد دين أخر عرف مثل هذه الحروب الشعواء بين مذاهبه المختلفة مثل الدين المسيحي وذلك على مدى مئة وخمسين سنة.هذا بالإضافة إلى أن البروتستانتية ولدت وبنظرة تعتمد على التوراة والعهد القديم أكثر من اعتمادها على الإنجيل. والقرآن الكريم تحدث كثيراً عن سيدنا المسيح وهو شخصية مسالمة. أما في العهد القديم فإن الروايات كلها تحتوي على العنف والإبادة والتهجير الجماعي. وقد اعتمدت النظرة البروتستانتية قراءة للتوراة أكثر من الأنجيل، وصار هناك للبروتستانتية نفسها مدارس ويمكن تسميتها هنا أصولية تقوم بقراءة حرفية شكلية للنص التوراتي. وعممّت البروتستانتية في الثقافة السياسية نوع من النمط (الأصلي والاصولي) للعهد القديم بمعنى Archetype وليس القراءة الرمزية له. فهناك في هذه النظرة شعب مختار، وأنبياء ورسالة للكون.

،عندما نطورت البروتستانتية في أوروبا واستولت على مناطق كثيرة فيها، دخل هذا النمط في الفكر السياسي، والذي لم يكن قد تحول إلى العلمانية بعد أو لم "يتعلمن"، وقد ترافق ذلك مع النهضة الأوروبية: التكنولوجية، والأدبية والفنية، وبداية استعمار العالم من قبل أوروبا، وفتح أميركا وأفريقيا ووصول الأوروبيين إلى شرق آسيا. وأوروبا تعتقد أن لها رسالة حضارية كونية وتُعتبر كذلك أميركا وريثة هذا النوع من البروتستانتية. فأميركا هي مزيج من فلسفة الأنوار التي أتت في ما بعد كردة فعل ضد أفكار التزمت الديني البروتستانتي أو الكاثوليكي، لأن الكاثوليك قاموا أيضاً بتزمت ديني مقابل التزمت البروتستانتي. أميركا هي وريثة هذا المزيج المتناقض من البروتستانتية المتزمتة وفلسفة الأنوار، البريطانية والفرنسية، التي أدت إلى الثورة الفرنسية وكذلك إلى الثورة الأميركية.

فأميركا إذن لها وجهان: الأول ليبرالي بالمعنى الإيجابي للكلمة، والآخر هو الوجه التوراتي القائم على مقولة الشعب المختار من الله، وامتلاكه لرسالة ينقلها إلى الناس ولو بالنار والحديد. وحتى عندما فُتحت أميركا من قبل البروتستانت، كانوا يقولون أن هذه إسرائيل جديدة، أي أن الله أعطاهم إسرائيل جديدة، وهذا مهم جداً في التفكير الأميركي وهو الذي يفسر الكثير من الأحداث. ومن الحملات الاستعمارية الأوروبية الأولى إلى لويد جورج ووزير خارجيته لورد بلفور الذي اصدر عام ١٩١٧ الوعد الشهير بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين إلى الرئيس الأميركي الحالي جورج بوش، نجد أن هناك أهواء إستعمارية بل هناك توافقاً بين النزعة الإستعمارية والنزعة الدينية. اليوم ينطبق الأمر نفسه على المحافظون الجدد. والمشكلة أن النزعة الإستعمارية في أوروبا ترافقت مع قراءة بدائية وحرفية للتوراة.

بالنسبة لنا جاء الدين الإسلامي كدين وسط. بنظري الدين الإسلامي يرفض هذا المبدأ (غير الوسطي)، فهو مع توسعه لم يكن لديه هذه الإدعاءات. اليوم لديك هذه الهجمة تأتي بهذا الشكل، وبعد اضطهاد اليهود المزمن: من يأخذ بيدهم؟ بعد الحرب العالمية الثانية قامت محاكم نورنبرغ التي حكمت على كل القيادات النازية، وعندما كنت أدرس في باريس كنا نشعر أن قضية عذاب اليهود خلال الحرب العاليمة الثانية مقفلة نظراً لإقامة دولة اسرائيل. أما قصة المحرقة فجاءت بعد ذلك في أواخر السبعينات من القرن الفائت. ولسوء الحظ ومن مفارقات القدر أن الرئيس جيمي كارتر الذي كان إنساناً راقياً ولكن متديناً، متأثراً بالبروتستانتية، قد طلب بنفسه إعادة فتح ملفات اضطهاد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية وأقام لجنة على رأسها إيلي فيزل، الذي اشتهر بتأييده للصهيونية، كما أقيم نصب تذكاري للهولوكوست، وبدأت أميركا تستغل هذا الأمر وتوظفه سياسياً، حتى إذا لم يرضها شخصٌ ما في العالم تقول له: أنت معاد للسامية، وقمت خلال الحرب العالمية الثانية بأعمال لا أخلاقية ضد اليهود؛ وهنا أذكر كورت فالدهايم وشخصيات

أخرى شاذة من ذلك. اليوم هناك تعاطف إلى أقصى درجة بين المحافظين الجدد وبين إسرائيل. أنا اختلف حتى مع الأكاديميين الأميركيين الذين يشكون اليوم من أخطاء في سياسة بلدهم نتيجة للوبي الصهيوني، وهذا اللوبي الصهيوني ليس قوياً لأن الله أو الأقدار أعطته هذه القوة، بل لأن هناك بيئة دينية برتستنتية أميركية خاصة مؤيدة له.

شؤون الأوسط: إذا انتقلنا من المستوى العقائدي والعاطفي إلى المستويات السياسية والاقتصادية في سياق الصراعات الدولية، أين نضع ذلك؟

جورج قرم: أريد أن أضيف التأكيد على مشاهدتي وعلى تشخيصي لهذا المستوى، إننا نجد اليوم أن هناك عدوى أميركية إنتقلت إلى أوروبا، وروح استعمارية جديدة تُبث في أوروبا نفسها، وقد رأينا في لبنان كيف أتى الجميع كالمجانين ووضعوا جنوداً عندنا وبطريقة يشمئز الإنسان منها. هناك جوع للعودة إلى العهد الإستعماري، لأن هناك تراث أوروبي ليس بالبعيد في السياسة الإستعمارية، وكل ما يتعلق بحقوق الإنسان والديموقراطية يتحدثون عنها لكنّ يوظفون هذا الكلام ضمن إطار عودة النزعة الإستعمارية ويطبقون معايير مزدوجة في التنديد أو السكوت عن خرق حقوق الإنسان. وفي أميركا زال الكلام نهائياً عن حقوق الإنسان على صعيد القضية الفلسطينية التي كانت تحظى بتأييد كبير منذ عشرين سنة (لا سيما في أوروبا). أما الآن فلا شيء من ذلك، ورأينا الرئيس الفرنسي جاك شيراك كيف تصرف تجاه لبنان في السنين الثلاث الأخيرة. هذا المستوى العام من بروز نزعة استعمارية جديدة يفسر ثقل الهجوم اليوم.

أما الآن فإن من يحكم أميركا واقعياً هو ما أسماه الرئيس الأميركي السابق آيزنهاور "المجمع العسكري الصناعي" وهو لا يزال قائماً. ماذا يفكرون اليوم في البنتاغون، من هو عدوهم الرئيسي؟ ليس بالطبع هذه المجموعات الجهادية التي تقوم بهذا العنف العبثي، ولأنه لا أحد يحارب هذا النوع من العنف عبر جيوش جرارة، بل بأساليب بوليسية، (كاليسار المتطرف في أوروبا تمت محاربته بأساليب بوليسية تقليدية)، فإن السؤال الذي طرح: لماذا؟ إن ما يقال عن فاشستية إسلامية، وأن بن لادن يريد أن يعيد الخلافة ويستعمر أوروبا، هو هذيان لتغطية الهدف الأساسي. وعندما نحدد مساحة تمركز وتمدّد الجيش الأميركي، حول الصين وحول روسيا، نفهم أن الخطر في نظر المجمع العسكري الصناعي الأميركي هو على صدارة أميركا في العالم ويأتي من روسيا والصين. بنظري نشر الجيوش الأميركية في العالم ليس له علاقة بالمسلمين أو بصدام حسين أو بن لادن.

أما بالنسبة للنفط، فهم يهمهم بالطبع الإستيلاء على آبار النفط. لكن منذ العام ١٩٧٣، عندما قرر الملك فيصل أن يتبع سياسة الحظر النفطي، لم تمتنع فعلياً أي دولة عربية عن تزويد الاقتصاد الغربي بالنفط. لهذا السبب أقول أن الدافع النفطي لا يبرر الإنتشار العسكري. لا توجد أي دولة عربية، ولا حتى إيران، تريد أن تمنع النفط عن الغرب. إن

واشنطن تريد التحكم بسوق النفط العالمية، ولكن ذلك لا يتطلب الإنتشار العسكري.
وهنا أذكّر بكلمة قالها الرئيس بوش الأب بأنه يريد أن يرجع العراق إلى العصر الحجري، مثل ما تم ضرب تجربتي محمد علي وعبد الناصر النهضويتين والقوميتين في مصر. كانوا يريدون ضرب نظام صدام حسين، لأن نظام هذا الأخير يعتبر نواة قوة عربية تمتلك التكنولوجيا، وقد اكتسب خبرة قتالية لفترة ثمان سنوات في حربه مع إيران، لذلك عمدوا إلى تصفيته.

شؤون الأوسط: أي أن هذا النوع من ضرب الأنظمة واحتلال البلدان، مثل أفغانستان والعراق، ينتمي إلى نوع آخر من الصراع مختلف عنه مع روسيا والصين ومختلف كذلك عن الصراع الثقافي؟

جورج قرم: في العراق اعترف الجميع أن الإحتلال لم يكن له علاقة بصدام حسين ونظامه أو ما يسمى بالقاعدة أو بأسلحة الدمار الشامل، يوجد هوس القوة لدى أميركا، كما إن هناك كتابات جديدة لدى المحافظين الجدد في أميركا تشير إلى أسباب أخرى في التخطيط للإحتلال، وأهمها في نظر المحافظين الجدد أن أوروبا تمرّ في مرحلة الإنحطاط ولا تريد صرف المال على الشؤون العسكرية ولذلك على أميركا أن تعوّض من هذا الانحطاط. هذا هو شعور الغرب أنه في مرحلة الأفول أو سوف يدخل في حلقة انحطاطية، هذا الشعور يعود إلى القرن التاسع عشر، هناك مؤلف مشهور جداً كتبه في بداية القرن العشرين أوسفلد سبنغلر الألماني بعنوان "أفول الغرب". إذا أخذنا المستوى العاطفي العقائدي، الغربيون لديهم هاجس إنهم وصلوا إلى أرقى مستوى في الحضارة، لذلك يكون خطر الإنحطاط كبير للغاية. فكيف يمنعونه؟ المحافظون الجدد يعتمدون على آراء الفيلسوف نيتشه المعادية لفلسفة الأنوار: بمعنى أن لا أحد يمكنه تخيل تقدم التاريخ حيث تسود الديموقراطية والنظام الديمقراطي في العالم، إنما التاريخ يصنع بالبطولات، إضافة إلى المفهوم اليوناني القديم، فالتاريخ لا يشتمل على فلسفة ونظرة لصيرورة الكون، بل هو صعود وهبوط وبشكل دائري وأهم ما فيه هي البطولات العسكرية. وقد وضع روبرت كاغان كتاباً هاماً يتوجه فيه إلى الأوروبيين قائلاً أنه يجب أن يتم نسيانهم في منظومة إدارة العالم، فما يهم أوروبا هو فقط الماديات، أما الأميركيون فيودون منع هذا الإنحطاط والتقوقع بفرض إرادتهم وبطولاتهم على العالم أجمع.
أقول دائماً أننا نعجز عن فهم كل هذ الأمور المعقدة لأنه ليس لدينا قراءات كافية لتطور الفكر الفلسفي والميتولوجي للغرب. لهذا السبب كتبتُ "شرق وغرب" واكملته بآخر مؤلفي "حول المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين". فنحن الشعوب الشرقية وخصوصاً بعد أن جاء الإسلام وأمنّ نهضة كبرى، نلاحظ أن معظم الكيانات السياسية الاسلامية التي تعاقبت كانت مهذبة، تماشي التعددية الدينية ونظام الملل. انّ الناس يتعجبون عندما

أقول أن نظام الملل كان نظاماً جيداً، وأنا شخص علماني هذا لا يعني أنه لا يتوجب علينا تطويره، ولكن عندما كانت أوروبا تقوم باضطهاد اليهود والمسلمين وتعذيبهم وطردهم كان نظام الملل في الشرق شيئاً رائعاً. هناك قدرة في الدين الإسلامي على وضع حلول معتدلة، وخصوصاً وأن المشاكل معقدة جداً في الحياة. فإذا أخذنا الديانات الثلاث التوحيدية، نلحظ إلى أي مدى الإسلام دين متسامح، وقد نسي المسلمون اليوم كم كانت قدرتهم كبيرة على إنتاج الحلول في الماضي وقبول التعددية الدينية والمذهبية والعرقية بناء على روح القرآن وليس على حرفيته، وكانت حلولاً تريح الناس. أما أتباع الدين اليهودي الذين إضطهدوا بشكل مريع على مدى العصور في أوروبا (وليس في الشرق)، فنرى البعض منهم اليوم تحت غطاء الصهيونية والتأييد الغربي الأعمى لها يقوم على اضطهاد الآخرين.
وباعتقادي أنه حصل إجهاض للنهضة العربية الأولى التي كانت أيضاً نهضة إسلامية من الأفغاني إلى الطهطاوي إلى الشيخ محمد عبده إلى الكواكبي. ما سميّ بالصحوة الإسلامية الحديثة (ابتداء من الطفرة النفطية) جعلت النظر إلى هؤلاء جميعاً لدى الجيل الجديد وكأنهم عملاء الاستعمار وهذه قصة سخيفة جداً، وحصل رفض هستيري لكتاب "علي عبد الرازق" وعنوانه "الإسلام وأصول الحكم" وهذا الرفض الهستيري كان متعلقاً بالصراع على إعادة تأسيس الخلافة بعد الغائها على يد مصطفى كمال في تركيا. فَملِكُ مصر كان يريد إقامة الخلافة، كذلك عند تأسيس المملكة السعودية سعت بدورها إلى الخلافة، بالاضافة الى مطالبة العائلة الهاشمية بالخلافة. وبعدها خلال الحرب الباردة جرى توظيف للحركات الإسلامية المتشددة لصّد توسيع نفوذ الشيوعية. ويعتبر وجود المتشددين والمنفتحين والمدارس الأخرى في أي مجتمع أمراً طبيعياً، ولكن خلال الحرب الباردة جرى تهميش كامل لروح النهضة العربية وأُطلق مكانها ما سمّي بـ "الصحوة الإسلامية" لتعود إلى الإسلام الخيالي أو إسلام العقود الأولى، كما أُسميه، لأن هناك إعادة تكوين لهذه العقود بالمخيلة، فنحن الذي نعرفه عن الإسلام في العقود الأولى هو سلاسته وقدرته على التكيف مع جميع الأوضاع الجديدة التي يتعايش معها وليس جموده ورفضه للتطور والتغيير أو رفض التعددية في الآراء الدينية والسياسية
ثم جاءت الثورة الإسلامية في ايران التي اتخذت إتجاهاً آخر في العقيدة وأعتقد أن النظام الإيراني قد جمع إلى حد ما تراث معاداة الإستعمار وتحليل التناقضات الطبقية الموروثة من الأدبيات الماركسية وأدمجهما في إيديولوجيا المحرومين وفي تصور جديد للحكم الإسلامي الطابع. كما اعتمد مبدأ توازن السلطات من الغرب، ذلك أنّ نظام ولاية الفقيه يؤدي إلى توازن بين قوى مختلفة في المجتمع، فتفاعلت الثورة الإسلامية مع أفكار الحداثة السياسية ووضعتها في إطار إسلامي. وقد أخذت هذه الثورة ضجة كبيرة لأنها قامت بهذا المزج الجديد. وعندما كنت أسمع خطاب اليساريين ورؤساء الأحزاب اليسارية،

على عكس عبد الناصر الذي كان خطابه مفهوماً من الشعب، وهم يتحدثون عن البروليتاريا، كنت أتساءل كيف يمكن لفلاح أو فقير عربي أمي أن يفهم معنى كلمة بروليتاريا. فجاءت الثورة الإيرانية ودرجت كلمة المحرومين، إذاً هذه ثورة تُفهم الجماهير ما هو الموضوع. ولكن الذي حصل أن بعض العرب والولايات المتحدة خافوا من الثورة الإيرانية، ثم أنه داخل هذه الثورة بنظري، حصل صراع أيضاً بين الجناح اليساري (الحزب الشيوعي ومجاهدي خلق) والجناح الديني الذي أدى إلى إسر موظفي السفارة الأميركية، وحصل تصعيد للمناخ الإسلامي في المنطقة بأهواءه المختلفة، بل المتناقضة بين صحوة إسلامية مدعومة من التيارات الوهابية الشديدة السلفية وبين ثورة إسلامية على النمط الإيراني.

شؤون الأوسط: لكن أليس ممكناً القول إن الولايات المتحدة أو الغرب، يهدف من أي غزو مباشر ضرب أي قوة صاعدة قد تشكل خطراً على مصالحه الإقتصادية... ومن ذلك العراق، فضلاً عن تعزيز حماية، أمن كيان الدولة العبرية التي هي حارس هذه المصالح في الوت نفسه؟

جورج قرم: الحفاظ على دور إسرائيل هو لأسباب عقائدية.

شؤون الأوسط: لقد عمد الغرب إلى ضرب محمد علي باشا في القرن التاسع عشر، وفعل الشيء نفسه مع ضرب عبد الناصر من خلال العدوانات الإسرائيلية المتعددة، وقد ضرب أخيراً صدام حسين. هل يمكن القول أنه من خلال الحالة العراقية التي تفرز حالة فتنة مذهبية أو عرقية أو تؤسس لشرخ أو صدام عرقي ومذهبي أو حتى ديني، لأن مسيحيِّ العراق قد تركوه وبحثوا عن ملاذات في أماكن أخرى؟ هل يمكن أن يكون الغرب قد قصد من خلال خلق هذه الظروف العرقية والمذهبية، توفير شروط تمهيدية يمكن أن تفتت العالم العربي، وتزجه في صراعات داخلية. خصوصاً وأنه بعد الحالة "الصدّامية" الصاعدة، هناك الآن الحالة الإيرانية الصاعدة (عبر البرنامج النووي) والتي يحاول الغرب الآن ضربها. هل الحالة العراقية هي حالة استباقية لتوفير شروط مناخ فتنة مذهبية أو عرقية تضرب السني بالشيعي وتضرب النعرات ببعضها بعضاً وتضرب العرب بالإيرانيين،... لإستحالة ضرب إيران عسكرياً بعد تراجع المشروع الأميركي في العراق فضلاً عن أن إيران ليست العراق ليتم ضربها بهذه السهولة؟

جورج قرم: إن الإستعمار غير الواثق من نفسه، أي الذي لا يكتفي بنفوذ حضاري ولا يحتاج إلى إرسال جيوش، يمارس دائماً سياسة فرق تسد، هذه من ثوابت السياسات الإستعمارية. مما لا شك فيه أن التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، يقوم على تفتيت المنطقة إلى كيانات مذهبية تعتمد الهوية الحصرية المذهبية أو العرقية، كي يتحول الكيان

الصهيوني إلى كيان طبيعي في المنطقة، وليس خارجياً أو إستثنائياً. وقد قاموا بتجربة مثل هذا التفتيت في لبنان في الأعوام ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ وكانت هناك خطط موضوعة للبنان لم تنجح فيه، والآن يعملون على تجربتها في العراق، ونجاحهم في البلقان أعطاهم دفعاً وتشجيعاً لذلك، مع تفتيت يوغسلافيا التي كانت دولة مهمة من العالم الثالث.

لكنني لا أميل إلى التبسيط الذي يفترض وحدة التفكير في دولة ما. فحتى إذا أخذنا الإدارة الأميركية اليوم، فأي دولة حتى لو كانت صغيرة مثل لبنان لديها مدارس وأهواء داخل الحكم نفسه غير منسجمة مع بعضها البعض أنا متأكد حتى أنه بين المحافظين الجدد، هناك محافظون جدد معتدلون بتطرفهم وآخرون متطرفون بالتطرف، فهناك قسم منهم يريد تفتيت المنطقة وقسم آخر، حتى في إسرائيل، سعوا إلى التهدئة بالنسبة لأميركا. وكان هذا الأمر واضحاً خلال الحرب في الصيف الماضي (تموز ٢٠٠٦). أن الإسرائيليين لا يريدون الدخول إلى لبنان وبينما أميركا تريد منهم الدخول. وعندما كانت أميركا في أوج عدائها لسوريا بعد أغتيال الرئيس رفيق الحريري كانت فئة تريد تغيير النظام وأخرى تعارض ذلك. وقد تدخلت إسرائيل لتمنع ذلك، لأن المصير يصبح مجهولاً حينها، ومن الصعب جداً أن يتكهن المرء فيما يمكن أن يحصل في حال انهيار النظام السوري. لأن الظروف والآراء متعددة، حتى داخل الدوائر الإستعمارية نفسها، حتى عندما أتت فرنسا إلى لبنان (١٩١٨) استمرت لسنتين ونصف تدرس كيف تقرر أن تتعامل مع الكيان اللبناني والسوري، وقامت بتقسيم الكيان السوري إلى أجزاء ثم قاموا بتوحيدها بعد ذلك، حتى القرار حول إعلان دولة لبنان الكبير إتُخذ بعد معارك داخلية في فرنسا. وأعتبر أن التفكير الساذج هو الذي يعتبر أن فرنسا دخلت إلى لبنان لمساعدة الموارنة. ففي السياسة الدولية هناك عواطف جامحة ومصالح مادية ونحن لدينا ميل لرؤية الغرب كتلة واحدة.

لننظر في التاريخ، فإن الأسكندر المقدوني جاء مع الثقافة اليونانية وبقيت المستوطنة اليونانية الثقافية في المنطقة حتى زوال الإمبراطورية البيزنطية تقريباً. ونحن العرب كان لدينا إزدواجية في اللسان، أي نتكلم اللغة اليونانية والعربية، وخلال الخلافة العباسية تكلمنا اللغة الفارسية والسريانية أيضاً. أما النقطة الأساسية أنه على الرغم من وجوب التحليل بشكل جيد طالما نحن أمة لا تعي حقيقة مشاكلها الداخلية، فإن أميركا مهما ضعفت سيبقى هناك فراغ قوة عندنا وقوى خارجية تتدخل. في نهاية الأمر على المرء أن يرى العلاقة المتبادلة بين الداخل والخارج، مشكلة معظم المحلّلين أنهم إما يحمّلون العنصر الداخلي جميع المشاكل وخصوصاً عندما جاء بوش وقال أنه يريد إقامة أنظمة ديموقراطية، وإما يحملون الخارج المسؤولية بشكل حصري لما آلت إليه الأوضاع العربية من انحطاط وتراجع.

شؤون الأوسط: هل تعتقد أن المنحى المذهبي الذي يُراد أن يتّسم به الصراع في لبنان هو خطوة للإنقضاض على الحالة الإيرانية؟

جورج قرم: بنظري أن كلاً من إيران وأميركا قد أخطأتا، فأميركا أخطأت إذ اعتبرت أن تغيير نظام صدام حسين والقضاء على كل الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية سوف يسمح لها في ما بعد الإنتقال إلى مرحلة ثانية هي الهجوم على النظام الإيراني. الفراغ بهذا الشكل في العراق أعتقد إنه خدم النظام الإيراني، كما أنني أرى أن إيران أخطأت عندما لم تقم بأي إشارة سلبية لأميركا حول هذا الإنزال وهذا الإحتلال، وهذه الأحداث المعقدة اليوم هي المادة في إشتعال المشاعر المذهبية التي تتداخل مع ظهور إيران منذ الصفويين كدولة شيعية، في مقابل دول سنية الطابع. ومهما صَدَر من الخطاب القومي الإسلامي من أننا كلنا مسلمون، فلا يمكن أن يؤدي إلى تماسك إجتماعي. والخطاب الإسلامي كما بدا واضحاً من تجربة العقود الماضية يمنع نهضة الشعوب العربية، لأنه إذ اعتمدنا الهوية الإسلامية بشكل حصري، نجد أننا نحن العرب مسلمون عددنا ٢٥٠ مليون بين مليار؛ إضافة إلى أن الدين الإسلامي هو دين عابر للقومية وله مذاهب مختلفة في الإجتهاد الديني. المجتمعات تحتاج إلى هوية جامعة داخل المجتمع: عربي، فارسي، تركي، هي مجتمعات مختلفة حتى لو تشاركت في الدين نفسه.

إضافة إلى أن اللون المذهبي للدول قد أخذناه من أوروبا، لأن مفهوم دين الدولة ظهر عندما بدأت الدول الأوروبية تتحول إلى البروتستانتية أو تعتمد حصراً الكاثوليكية كدين الدولة. في الوقت نفسه جاء الصفويون وأرادوا تقوية المذهب الشيعي في إيران لمواجهة السنة في تركيا، هذه القصص مستوردة من الحداثة الأوروبية.

شؤون الأوسط: خلال هذه الهجمة الغربية الأميركية والأوروبية على هذه المنطقة بالتعاون طبعاً مع إسرائيل وبعض الأنظمة العربية، أي دور يمكن أن تؤديه تركيا، أو أين تضع تركيا في خضم هذه التحولات الإقليمية، وأي دور يمكن أن تلعبه برأيك بالنسبة إلى التخفيف من هذه الهجمة، أو ربما تكون جزء منها؟

جورج قرم: أنا متشائم جداً، خصوصاً في عدم قدرتنا على الإستفادة من العوامل التي تذكرها، لماذا؟ لإساءة التصرف من قبل الأنظمة العربية تجاه القوميات الاخرى: لا يوجد دولة كبرى أو هامة إلا واستعديناها: تركيا بشكل أو بآخر خلال الحرب العالمية الأولى. مشينا مع بريطانيا ضد مصلحة الدولة التي كنا تحت ظلها خلال أربعمئة سنة، مع جزء كبير من الرأي العام العربي لا يريد هذا الأمر أن يحصل. بعدها الدولة الإيرانية، في ظل الثورة الايرانية ما شاء الله كم عاديناها! الى درجة شنّ حرب شعواء ضدها بينما هي تؤازر قضايانا. أما الإتحاد السوفياتي، فهل كان من المعقول معاداته بعد كل ما قدم للعرب من دعم معنوي وعسكري واقتصادي، فنقوم بشتمه وطرد خبرائه كما فعل

السادات، ونرسل لهم بعد ذلك مجاهدين في الشيشان والبوسنة. لم نترك شعب من الشعوب المجاورة إلا واستعديناه بشكل من الأشكال. لهذا السبب بالنسبة لي، أعود للقول يجب العمل على تكوين هوية جامعة عربية، لديها الثقة بالنفس ووضوح في الرؤية وتنشىء آليات للتضامن، ولا أتكلم هنا عن وحدة عربية بل آليات للتضامن، لنصبح محترمين في النظام الدولي. عندها ولدى وصولنا إلى هذه الحال يمكننا الإستفادة من تركيا ومن إيران ومن روسيا. ولكن طالما لدينا حالة الإنقسام الشنيعة هذه، فهل يعقل أن هناك عرب يعادون إيران اليوم التي تحمل القضايا العربية أكثر من أية دولة عربية أخرى؟ إيران قامت بتسليح المقاومة التي حررت الأرض اللبنانية. منطق الإستعداء هو الذي يحكم تصرفات الانظمة. وبالنسبة الى تركيا يجب الاّ ننسى أن الكثير من الباحثين العرب يحمّلون العنصر التركي مسؤولية الإنحطاط العربي والإسلامي وهذه نظرة مبسّطة للأمور.

شؤون الأوسط: أخيراً، إذا أردت أن ترسم سيناريو، له مراحل وخطوات. ما العناصر الأساسية التي ترى أن يتضمنها لخروج العرب من مأزقهم الراهن؟

جورج قرم: أنا أحمّل المسؤولية الكبيرة ليس لرجال السياسة بل للمثقفين ولرجال الأعمال، لماذا؟ لأن المثقفين لم يعملوا على إقامة ما أسميه منظومة معرفية متكاملة مبنية على التراكم المعرفي، فكل مثقف يعمل لوحده، لا أحد يعمل مع الآخر، كما أن أعمال التأريخ ضعيفة جداً، فترانا نكتب عن فترات العصر الذهبي الإسلامي بشكل شبه حصري أعطني كتاباً جيداً يتناول الوحدة بين مصر وسوريا وأسباب فشلها. كما أن معظم المثقفين اليوم يكتبون في الصحف ويتبعون الأهواء السياسية ولا توجد كتلة معنوية أدبية فلسفية، تُنشيءُ بالتدريج نظام قيم متماسكاً وجامعاً يسمح بتأسيس نظام معرفي عربي منسجم مع حقيقة تراثنا وروح العصر والتكنولوجيا والعلم والحداثة، كما يفعله الصينيون والكوريون وقبلهم اليابانيون مثلاً.

من الجهة الأخرى، لماذا رجال الأعمال؟ هؤلاء لا يبنون قواعد إقتصاد منتج ومبدع بل بالعكس، فهم يعملون حصرياً داخل الاقتصاد الريعي وليس لديهم أي مصلحة للخروج منه. فأهم عنصرين للنهضة مفقودان نهائياً لدينا. وهنا أنا أتشاءم، ولديك مقابل هذا التشاؤم ما ابداه اللبنانيون والعرب من تأييد لحزب الله وحماس، هذا يشكل بريق أمل.لكن الأطر والأنظمة الفلسفية والنظام القيمي المتفق عليه هو غير موجود، هذا أيضاً يسهل لأعداء الممانعة ضرب هذه الحركات التي أعتبر أن لديها طابعاً نهضوياً إسلامياً.

نريد نوعاً من الإرتقاء إلى حالة وعي أفضل، وهنا أقول أن عبد الناصر قدّم لنا إرتقاء بالوعي العربي. اليوم لدينا السيد حسن نصرالله وخطابه قومي عربي، ايضاً قومي لبناني طبعاً. أضعه في إطار إسلامي ولكنك ستجد أن الإطار الإسلامي عنده ليس الطاغي على خطابه، بل الذي يطغى على خطابه القومية اللبنانية، وهو يوفق بين القومية اللبنانية

والقومية العربية وهذا أمر مهم جداً، ولكن أنظر ماذا يفعل الأعداء؟ ينزلون حزب الله إلى زواريب السياسة اللبنانية، فيضطر إلى الرد في كثير من الأحيان في خطاباته ويدخل بالتدريج وهم يستدرجونه، وكل الأعداء متفقون على إستدراجه، كي يفقد حزب الله الهالة التي كوّنها خصوصاً بعد الإنتصار، ومن الواضح اليوم أن كل الأعداء يريدون تحويل الإنتصار إلى هزيمة. إن المعركة الحقيقية بدأت بعد وقف النار، لأنه هناك تكالُب ضد هذا الإنتصار العظيم الذي من شأنه تغيير كل موازين القوى في المنطقة، كي يتحول إلى فشل ذريع ويمحى من الذاكرة. خطاب أمين عام حزب الله خلال الهجوم الإسرائيلي الأخير على لبنان هو خطاب نهضوي جديد من أجل إرساء نظام قيم عربي جديد. عندها تعرف الناس أين هويتها. ونحن في مرحلة حرجة، وعادت الساحة اللبنانية لتأخذ رمزية إقليمية كبيرة جداً مثل ما كان لديها الرمزية نفسها أيام الوجود الفلسطيني في لبنان. اليوم هناك تكالُب جديد لضرب ليس المقاومة بسلاحها فحسب إنما أيضاً بخطابها وبالحالة الشعبية التي تخلقها لبنانياً وعربياً.

شؤون الأوسط: قياساً بين الحالة الراهنة والحالة الفلسطينية التي كانت قائمة في لبنان، هل أنت أكثر تفاؤلاً أم لا؟

جورج قرم: مما لا شك فيه أن إنضباط حزب الله وطريقة عمله والفاعلية العالية لم تكن موجودة أيام الفلسطينيين، كما أن الفلسطينيين على الرغم من الشعور بالتضامن، ليسوا لبنانيين، أي أن تكون الكتلة من اللبنانيين أمر مهم.

شؤون الأوسط: تحدثنا كيف أن الفلسطينيين تم تحميلهم بالبواخر وترحيلهم، ولكن حزب الله لن يحملونه بالبواخر...؟

جورج قرم: يريدون تحميل القيادات! ما يخيفني أن يتطور لدى اللبنانيين بنية الخطاب العنصري نفسه الذي تم تطويره ضد الفلسطينيين، يتطور ضد الطائفة الشيعية، وهذا نعود إلى ربطه مع ظواهر جعل المعارك في المنطقة معارك طائفية ومذهبية، وأنا أحذّر اللبنانيين والعرب بأنه لا يجوز بأي شكل من الأشكال أن يكون هناك هذا الخطاب العنصري، خصوصاً عندما يرى التمازج بين فئات شعبية مسيحية وإسلامية، بالفعل هذا مشهد رائع.

شؤون الأوسط: هل هذا قد يقلل من احتمال نجاح العنصرية ضد فئة معينة من اللبنانيين؟

جورج قرم: هناك معركة ضخمة، وأعتبر أن الساحة اللبنانية هي ميدان هذه المعركة الضخمة، وعلى قدر خسارة أميركا في العراق ومشروعها، تريد التمسك بمشروعها في لبنان. وهذا الأخير يعتبر ساحة رمزية نظراً لتعدد الطوائف فيه، فإذا أخذت لبنان في مرحلة ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ تجد إنه إذا قُتل مسيحيون في مجازر، تتحول الرمزية إلى أن

"الغرب يُضرب"، وإذا قُتل المسلمون كان يقال أنه ضرب النفوذ السوفياتي في المنطقة... عدنا الآن إلى الرمزية ذاتها بشكل آخر. بما أننا نعيش حالة تفكك المؤسسات الدستورية، فما أخشاه أن تطول هذه الفترة، حيث سيتطور الخطاب إلى عنصرية ويصبح عنيفاً أكثر، وقد بدأ الخطاب العنصري ضد الفلسطينيين في ١٩٦٩ و١٩٧٠ وحصل بعدها تصعيد وتصعيد إلى أن انفجر الوضع عام ١٩٧٥ إن شاء الله نجد حلاً للأزمة مع أنه إذا وجدنا حلاً فسيكون مجرد استراحة في مسار نضال طويل الأمد لقوى الممانعة في المنطقة. الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعجّل من انهيار القوى الاستعمارية الأميركية الصهيونية هو إيجاد المنظومة الفكرية والمعرفية وتطويرها لكي يسد العرب فراغ القوة لديهم بشكل نهائي ويقضوا على النزعة الإنقسامية المزمنة التي وصفتها سابقاً. وهذا يتطلب أيضاً الخروج من الإقتصاد الريعي والولوج الى عصر الإنتاج والإبداع في العلم والتكنولوجيا ❑

دراسات ومقالات

- **اللحظة النووية بين أميركا وإيران** — محمود حيدر
- **الفلسطينيون في العراق** — مأمون كيوان
- **إحياء الجيوبوليتيكا** — معين حداد
- **العالم العربي والعولمة** — خالد غزال

اللحظة النووية بين إيران وأميركا احتدام الميتا ـ استراتيجيا

محمود حيدر *

الجواب عن السؤال المتعلق بمعرفة "خلفيات الرفض الأميركي للمشروع النووي السلمي الإيراني"، يمكن الوفاء به من أكثر من زاوية. وحيث تأتي الأجوبة متشابهة في الغالب على أثير الفضائيات، وجدنا أن نرى إلى القضية من بُعد مختلف.

وليقيننا أن الرفض الأميركي للمشروع النووي لإيران ليس مجرد موقف عارض افترضته خصومة عارضة، فمن المنطقي أن ينطوي الأمر على ما يتعدى ذلك. ليصل إلى ما جوّزنا أن أضعه في منطقة الإحتكاك السلبي بين خطين تاريخيين، ينطلقان من طموحين حضاريين، تسدِّدهما إرادتان تحتدمان عند لحظة التأسيس للقرن الواحد والعشرين.

وعلى نصاب ما يتعدى تقديمات "الفكر اليومي" في السجال النووي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأميركية، وجدنا أن نمضي إلى الجذور الثقافية والأيديو ـ استراتيجية لكل من ضفتي المواجهة.

لا ينبسط هذا الكلام على ارض المبالغة كما قد يُظن. أننا لو شئنا إدراك خلفيات الرفض للطموح الإيراني النووي، لَبَدا لنا أن ما يطفو على سطح السلوك الأميركي من هذا الوجه، إنما هو استظهار لخزائن اللاهوت السياسي المؤسس للظاهرة الأميركية.

إن هذا اللاهوت المؤسِّس هو ما سندعوه بـ "**لاهوت الهيمنة**". وهو اللاّهوت نفسه الذي سيطلق أيديولوجيا صارمة تقوم على السيادة المطلقة للرأسمالية الليبرالية الفالتة من كل قيد. وهي غالباً ما تستظهر أحوالها على شكل ديموقراطية ذات مقاييس ووظائف تعكس طبيعة المجتمع الأميركي الهجين بحسب الدراسة المبكرة لعالم الاجتماع الفرنسي ألكسس دي توكفيل، أو تلك المتمثلة بسلوكية نمط الحياة الأميركية حسب بارتنت، أو باعتبارها أيديولوجيا مشوبة بنزعة دينية يمينية مركبة، كما أشار باحثون أميركيون أخرون. يضاف إلى هذا ما يشكل أساس تلك السلوكية، وهي النزعة الاستعمارية التي رافقت النشأة الأميركية، وعكستها حروب الإبادة الطويلة، منذ الهنود الحمر قبل بضعة قرون، مروراً بالقنابل النووية على هيروشيما وناكازاكي، وصولاً إلى التراجيديا المتواصلة في

(*) كاتب لبناني. رئيس تحرير مجلة "مدارات غربية".

أفغانستان والعراق. لقد كان من الضروري لكي تتحرك سَيْريَّة اللاهوت الأميركي المهيمن، في حقول التطبيق، أن تُسدَّد وتؤيَّد بمشروعية أخلاقية ودينية، وبفلسفة سياسية مستمدة من تراث الحداثة الغربية الفسيح .

ولكي نفهم جيداً وضعية أميركا المعاصرة ينبغي أولاً إدراك أهمية الدين في تكوين المثل الأعلى الثقافي الأميركي. لقد انطلق المهاجرون الإنكليز - على ما تبيّن السيرة الأميركية - من فكرة أن مجتمعهم الجديد سيكون مجتمعاً معروفاً على المستوى الكوني. وهذا يعني أن المستعمرين الذي حلُّوا في إنكلترا الجديدة (أي البلاد المكتشفة في ما وراء البحار) أرادوا أن يؤسّسوا لبلد نموذجي يكون مثالاً يحتذى به لكل شعوب أوروبا. وفي القرن الثامن عشر سيأخذ هذا البلد رحلته الكبرى في التعبير عن نفسه بوصفه المثل الأعلى للعالمية البروتستانتية.

إن هذا الفهم التكويني الذي أرساه المؤسسون الأوائل لأميركا سوف يتواصل من دون قطيعة. حتى أن الفلسفة السياسية التي ظهرت في أحقاب متواترة على امتداد اجيال كاملة، راحت تتولى تغطية هذا الفهم بإنشاءات لاهوتية دينية شديدة الإغواء.

مع بلوغ اليمين المسيحي منطقة القرار في البيت الأبيض، اكتمل عقد اللقاء الحميم بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة. ولقد وقعت السلطة بأكملها تحت سطوة نخبة تؤمن إيماناً عميقاً بوجوب عدم جواز الفصل بن الدولة والدين.

وهذا ما بينه مقربون من النخبة الحاكمة حين تحدثوا عن ظاهرة التزاوج بين الأيديولوجيا واللاّهوت، معتبرين أن أمراً كهذا يحصل للمرة الأولى في تاريخ الولايات، حيث يستأثر مثل هذا التزاوج بالحكم، ويحتكر السيطرة على البلاد(١).

لم يصل هذا "التطور الحلولي" بين اللاهوت والممارسة السياسية إلى حدوده القصوى نتيجة المصادفة، بل هو حاصل تراكمات من التفاعل في مكوّنات العقيدة السياسية الأميركية تعود، كما أشرنا، إلى بدايات التأسيس.

وهكذا فعلى أساس الثقافة السياسية الممتدة عبر التاريخ، يمكن رؤية المواجهة مع إيران، لكن لا على شكل مواجهة تقليدية مع مشروع يعمل على إرباك خط استكمال رسم الخارطة الجديدة للشرق الأوسط الكبير، بل بصفة كونها احتداماً يتخذ لنفسه بعداً ذا سمة فوق سياسية.

وسعياً لتأسيس منظور معرفي تبعاً لهذه السمة، وجدنا أن نستخدم مفهوم " الميتا - ستراتيجيا" . لأنه المفهوم الأكثر قرباً إلى " منطقة النزاع" حيث تتقاطع البنيتان: الأميركية والإيرانية الراهنتان على ما أجزنا تسميته بـ " ميتافيزيقا الممارسة السياسية" .

ولئن كان لا مناص من حفظ خطوط التمايز بين البنيتين لما يعود لأصل وتكوين الميتافيزيقا، والعقيدة الدينية المكوّنة لكل منهما، فسنجد ذلك في منهجيات النظر والاستخدام. ولا سيما

(١) انظر موقع [www.commondream s.com] من خطاب الإعلامي الاميركي بل مويرز (Moyers) بعد تسلمه الجائزة السنوية في كلية هارفرد للطب في ٢٠٠٤/١٢/١

إذا تناولنا التمايز على قاعدة المشروعية القرآنية التي يأخذ بها المشروع الإسلامي الإيراني في ممارسته السياسية والاستراتيجية. وعلى هذا، يمكن النظر إلى الميتا - ستراتيجيا كمعادل لما يجوز أن نعرّفه في ثقافتنا العربية الاسلامية بـ " الغيب السياسي". ولسوف نرى كم لهذين المفهومين في حال أُخِذَ كلٌ منهما على انفراد، من فاعلية في إجراء تحويلات جذرية في الجغرافيا والتاريخ البشريين

عندما وُضع هذا المفهوم " الميتا - ستراتيجيا" كمصطلح في علم الحروب والصراعات الكبرى، لاحظ واضعوه مركزية الإيمان الديني وحضور الاعتقادات الغيبية في الزمن السياسي. وهذا يعني أن نشوء المفهوم ما كان ليتحصّل خارج نطاق الحراك العام. وبالتالي فإن " الميتا - ستراتيجيا" هي وليد موضوعي واقعي، ينمو، ويتطور، ويتكامل، ضمن سيرية الإلتقاء الحميم بين الإيمان الديني، ومنظومة الأفكار التي تعكس المصالح السيادية العليا للأمة.

في التجربة التاريخية للغرب لم تغب حضورية اللاهوت اليهودي والمسيحي عن مشاغل النخب التي تولّت قيادة هذه التجربة. لقد لاحظ الفيلسوف الألماني لودفيغ فيورباخ هذه السمة في مقالته المعروفة "**ضرورة إصلاح الفلسفة**" معتبراً أن عصور الإنسانية لا تتميز إلا بتغيّرات دينية، ولا تكون الحركة التاريخية أساسية إلا إذا كانت جذورها متأصّلة في قلوب البشر. وسنلاحظ استطراداً أن فيورباخ، مثلما فعل من جاء قَبْلَه، كهيغل وكانط وسواهم، لم يروا إلى القلب إلا بوصفه المكان الأخير للمعرفة، والى النظر إليه ليس كصورة من صور الدين وإنما جوهر الدين وعينه.

وعلى سبيل المثال، فلقد لعب لاهوت القضاء والقدر حسب الإنجيلي الأميركي جون كالفن دوراً مهماً في ولادة الرأسمالية. حيث يقرر هذا اللاهوت إن الخلاص يكون مقدّراً للبعض، والعقوبة للبعض الآخر. لكن إذا كان هذا البعض يمتلك رأس المال ووظّفه بطريقة عقلانية ثم حصّل بواسطته النجاح فذلك يكون بحسب اللاهوت المشار إليه علاقة دالّة على الخلاص.

في المجال الذي مورست فيه لاهوتيات الغلبة الأميركية عبر الزمن كانت الميتا - ستراتيجيا - حاضرة حضور العين. ولو نحن أخذنا المشهد الأخير لسياسات الهيمنة سنرى مثلاً أن إدارة الرئيس جورج بوش نجحت، (مدفوعة برغبة الانتقام التي تلت صدمة ١١ أيلول /سبتمبر ٢٠٠١) في جَمْعِ ثلاثة عوامل قوية في الشعور القومي والديني لدى الأميركيين:

- **العامل الأول**: الرغبة في القيام بهجوم مضاد سريع عندما تعالج هجوماً أو تغسل عاراً. وهذه الروحية ليست حكراً على أميركا.
- **العامل الثاني**: هو الاقتناع بأن أميركا بلد مختار من الله وان قوته لها ما يبررها، وهي موضوعات نجدها تتكرر في خطابات بوش والزعماء والجمهوريين الآخرين منذ ١١ أيلول

/سبتمبر، وصولاً إلى انتخابات ٢٠٠٤ وما بعد. أن هذه الفكرة عن البلد المختار ليست وقفاً على أميركا كما سبق وجاء في العامل الأول، ذلك أن جميع البلدان الأوروبية تشاركها هذه الفكرة إلى حدٍّ ما.

ولكن في أوروبا، فإن الأحداث المروعة في سنوات ١٩١٤-١٩٤٥ التي استمرت إلى حد ما مع الحروب الاستعمارية التي تلتها، زعزعت هذا الإيمان على الأقل في شكله التقليدي والقاطع.

وبسبب من عزلة أميركا وتاريخها الأكثر هدوءاً وسروراً خلال القرن الفائت،احتفظ هذا الإيمان بكل زخمه وهو يغذي ما أسميته جوقة الأساطير التي ترافق العقيدة الأميركية القديمة: أساطير البراءة والطيبة وفعل الخير والانتصار الحتمي.

- **العامل الثالث**: هذه الأساطير ترتبط بدورها بما يمكن عده الصبغة الدنيوية للإيمان، أي بمكانة أميركا التي قررها الله وهي فكرة تقوم على أن الولايات المتحدة الأميركية هي حاملة اللواء والنموذج الأمثل عن الديموقراطية والحرية ولديها القدرة ولها الحق، وعليها واجب نشر قيمها في سائر العالم. انه الإيمان الذي لم يتوانَ بوش ومناصريه عن التعبير عنه خلال الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٤(٢).

وعلى هذا الوزن ستجري تغطية هذه المجموعة من العوامل بمؤيّدات من المشروعية تبرر السلوك الأميركي العام تجاه العالم. وهكذا فقد دخل التبرير كعامل مكوّن في الممارسة السياسية العسكرية للاهوت الهيمنة . وانبنت على هذا العامل منذ الحرب الأميركية الإسبانية في العام ١٨٩٨ رؤية استراتيجية تقوم على عنصرين متوازيين:

- **أولاً**: تبرير استخدام القوة في رسم أو تحقيق هدف خارجي في إطار الحفاظ على المصالح القومية، اقتصادية كانت أم سياسية، حتى في إطار العلاقات الدولية .

- **ثانياً**: تبرير الهيمنة والاستعمار المباشر بغية إحلال مفاهيم ورؤى تقدمية "الحداثة والديموقراطية" أو تنموية "رأسمالية اقتصاد السوق" وهي مفاهيم وأفكار تنطوي على أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية وحتى دينية.

في الخمسينات حيث كانت الحرب الباردة في ذروة احتدامها، سيأخذ "لاهوت الغلبة" صورته الأكثر وضوحاً. كان ذلك حدثاً ضرورياً لكي يتحوّل هذا اللاهوت إلى سلوك عملي له استراتيجياته الكاملة . في هذه الحقبة سوف يتحد المفهوم بالموضوع اتحاداً لا قِبَلَ لأميركا به: اتحاد المفهوم أي " الأيديولوجيا الذي كانت تحتاجه تلك الإمبراطورية الصاعدة لصقل رؤيتها وتسويغ أفعالها"، بالموضوع الذي هو مزيج المصالح، والقوة، والأفكار، لا سيّما بعد أن حددت خصمها للمرحلة المقبلة "الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه". وهو خصم متعزّز بأيديولوجيا جذابة وصارمة ما يقتضي مواجهته بأيديولوجيا أكثر جاذبية وأكثر صرامة .

(٢) Anatol Lieven, "les composantes du nationalisme américain. article tiré le la revue *Le debat*: janvier-fevrier 2005

كان المفكر الاستراتيجي الأميركي " زبيغنيو بريجنسكي" من أبرز إيديولوجيي التنظير لسقوط الشيوعية السوفياتية. ومنذ وقت مبكر وفي الستينات تحديداً، وضع أطروحته الشهيرة حول عدم تلاؤم الشيوعية مع العصر.

كان بريجنسكي يقول إن تراجيديا الشيوعية كمنظور عالمي هي أنها جاءت قبل وقتها بزمن كبير، وبعد وقتها بزمن كبير ويضيف: كان الوقت مبكراً جداً لكي تكون هذه الظاهرة مصدر أممية حقيقية، لأن الإنسانية كانت لم تكد تستيقظ لوعيها الذاتي بالقومية، ولأن الوسائل التقنية المحدودة للاتصالات لم تكن مستعدة لدعم منظور عالمي. ثم يوضح أطروحته فيقول "لقد جاءت متأخرة جداً بالنسبة للغرب الصناعي لأن القومية والمفاهيم الليبرالية حول إصلاح الدولة قد أجهضت جاذبيتها الإنسانية من خلال الدولة / الأمّة. وكانت مبكرة جداً بالنسبة إلى الشرق ما قبل الصناعي، حيث لعبت دور المنبّه الأيديولوجي للجماهير النائمة، محركة فيهم قومية راديكالية متزايدة". ثم يخلص إلى القول:

"ولأن الشيوعية كانت متأخرة جداً في الغرب ومبكرة جداً في الشرق فقد وجدت فرصتها لا في الشرق ولا في الغرب، ولكن في موقع وسط هو روسيا. لذا يجب النظر لنجاحاتها وفشلها، وكذلك إلى طابعها الخاص من محتوى الرباط المميّز ذو الخمسين عاماً. بين ما كان مفترضاً لأن يصبح عقيدة عالمية، وبين ما هو واقع قومي أوراسي متميز بدرجة عالية"(٣).

لقد اشتغل بريجنسكي على الجانب الأيديو - استراتيجي في سياق تنظيراته لسقوط الشيوعية. ولسوف يُستأنفُ هذا النوع من الاشتغال على مدار الحقبة التي تلت سقوط المعسكر الاشتراكي . وفي هذا السياق من الما بعد العالمي لم تكن نهاية الحرب الباردة سوى خاتمة غير سعيدة لدورة حياة الدول / الأمم التي نشأت كنتيجة لحربين عالميتين استبدّتا بالنصف الأول من القرن العشرين.

ويشاء القدر أن يستأنف العالمُ دورته الجديدة على أنقاض الإتحاد السوفياتي بوصفه النموذج الأعلى والمتسامي للدولة / الأمة، والتي حولّها شغف الامتداد والسيطرة إلى إمبراطورية مترامية الأطراف. ولا شك في أن يكون لهذه المشيئة معناها الكبير. حيث سيتأسس على انهيار الشيوعية السوفياتية يقين أميركي هو أشبه بميتافيزيقا سياسية، مؤداها نهاية الزمن الذي كان الأشرار يزاحمون أميركا فيه على قيادة العالم.

في بداية التسعينات بلغت حيوية التحويل والتجديد في الفلسفة السياسية الأميركية مرتبة وازنة. كان أن استأنف لاهوت الغلبة والهيمنة دورته على نشأة أخرى، لعل من أهم خصائصها تكثيف هائل لثقافة سيطرة عمرها أكثر من خمسماية عام.

(٣) بريجنسكي، بين عصرين: اميركا والعصر التكنوتروني، ترجمة محجوب عمر، (بيروت، دار الطليعة)، ص ١٣٣

ميتا ـ ستراتيجيا المحافظين الجدد

امتلأت السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، بتحولات أساسية في نظرة اللاهوت السياسي الأميركي إلى العالم . كان كل شيء في العقل الاستراتيجي الأميركي يُرتسم على ثنائية الخير المحض في مقابل الشر المحض . وتحددت معيارية التميّز والانتماء إلى أحد طرفي هذه الثنائية، بمقدار قرب وبعد الدول والشعوب والمجتمعات ـ من أو عن ـ المشروع الذي تقوده أميركا في العالم. وهو مشروع يُنظر إليه من جانب اللاهوت الأميركي على أنه مشروع رسالي يقصد إلى إعادة تأسيس الحضارة العالمية وإقامتها على هيئة الإرادة المؤسِّسة وأحوالها.

في خلال التسعينات سادت نظريتان مركزيتان شكّلتا المتّكأ الأيديولوجي المتجدد للاّهوت الغلبة نظرية "**صدام الحضارات**" ونظرية "**نهاية التاريخ**" للمفكرين الأميركيين صمويل هانتنغتون وفرانسيس فوكوياما. وربما فعلت هاتان النظريتان والمناقشات الفائضة حولهما فعلاً وازناً في التوظيف السياسي لمنطق الأمركة . لكنهما ستُستأنفان من جديد بعد زلزال الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وسيظهر تنظير متجدد جعلهما ضمن مزيج واحد بعد وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في البيت الأبيض.

سيعيد فوكوياما، بعد مراجعة درامية لنظريته، تنظيم الأيديو ـ استراتيجيا الأميركية من خلال دمج النظريتين في وعاء فكري واحد. سيعمد إلى إعادة إنتاج مقولته حول الصراع الأيديولوجي التاريخي ولكن ضمن إطار الصدام الحضاري. وفي مقالة له تحت عنوان: "هل بدأ التاريخ من جديد"اعتبر فوكوياما أن الحرب القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية بوصفها ممثلة للحداثة، والديموقراطية الغربية في مواجهة ما سماه "الراديكالية الإسلامية"، تعيد تأكيد فرضيته حول نهاية التاريخ. فنهاية التاريخ لا تعني نهاية الحدث بل نهاية الجدل حول النموذج الأفضل أو المنتصر في نهاية التاريخ. وفي ما يدل على تعمُّد فوكوياما توظيف جهده النظري لخدمة السلوك السياسي للمحافظين الجدد، راح يعيد التأكد على ما يمكن وصفه بـ "حقّانية الملحمة الأميركية".

وهو ما انتهى حسب زعمه إلى نتيجة قوامها انتصار الديموقراطية الغربية واقتصاد السوق الرأسمالي بعد اختبار نظم ونظريات عدة. حيث أن الحداثة الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية والديموقراطيات النامية الأخرى تبقى ركناً أساسياً في السياسية العالمية، في حين ستستمر مبادئ وقيم الحرية والمساواة الغربية بالانتشار في العالم. غير أن الوجه الأبرز في هذا التنظير هو الكلام على الخصم الأيديولوجي لحقبة ما بعد الحرب الباردة. وهو ما سُمّي "**الفاشية الإسلامية**" "Islamo - Fascism" إذ أن هذا الخصم هو ـ بحسب مدعيه ـ وليد الراديكالية الإسلامية المتأتية من مشكلات مبدئية للإسلام مع الحداثة. إن هذا الكلام ليس جديداً بقدر ما يشكل تكراراً للمقولة الشائعة

حول التحدي الذي يثيره الإسلام لقيم الحضارات الغربية. مع المحافظين الجدد بدت أميركا كمرآة مكتظة بالمفارقات. لا منطق للعالم من دونها أو من دون أن يكون له بها صلة الربط، والشرط والإصغاء. في الفلسفة السياسية المملوءة عن آخرها بلاهوت الغلبة سيغدو لأميركا الحق في أن تجمع المتفرِّق، وأن تفرِّق المجتمِع. ثم لتستأنف الجَمْعَ والفرقة حيثما شاءت لها عقيدة القضاء والقدر. لم تفصل الفلسفة السياسية الأميركية بين الديني والقومي، ولا بين أميركا وبقية العالم. كل شيء ضمن خريطتها الفكرية والأيديولوجية يتعيَّن داخل الأوعية المتصلة المرصودة للاستثناء الأميركي. ولكن حين تبلغ الأيديولوجيا الأميركية أقصاها سنرى كيف تحوَّلت عمليات التوظيف إلى نشوء ما يسمى بـ "الدين الجديد" حيث يتوحد الدين مع القومية، وتتوثق هوية الاستيطان في ما يسمى أرض "إسرائيل الجديدة".

صار يُرى إلى نظرية "**أميركا هي العالم، العالم هو أميركا**" كأساس ميتافيزيقي للاهوت الغلبة. إن هذه النظرية ليست مجرد أطروحة للاستخدام الأيديولوجي. أنها على الحقيقة، الأيديولوجيا الأميركية في تمثلاتها القصوى. لذا فإن عالمية أميركا ستتحول إلى قضية عقائدية من قبل أن تكون شيئاً متعلقاً بالحاجة إلى الانتشار والتوسع والنفوذ الجيو-استراتيجي.

ولقد ظهر بوضوح أن شعور أميركا بنفسها اليوم، هو نفس شعورها يوم وضع مؤسسوها الأوائل مهمتها العظمى بما هي أمة مبعوثة للبشرية. كأن أميركا أمة لمّا تزل في طور التأسيس. من إبراهام لينكولن إلى جورج بوش، بدت الكلمات التي ترسلها إلى العالم، هي هي. وخطاب استعظام الذات هو نفسه، وكل الذين اعتمروا البيت الأبيض من المحافظين والديموقراطيين ما كان لهم أن يفارقوا تلك اللغة التي لا ترى إلى العالمين إلا كـ "أغيار" لا سبيل لهم إلى نعمة الخلاص. لقد استطال هذا الشعور إلى درجة أن كثيرين راحوا يستعيدون كلمات الكاتب الأميركي هيرمان ملفيل التي رفعت بارانويا الاستعلاء، والقوة، وتقديس الدماء حد الجنون: "لا تستطيع إراقة قطرة واحدة من الدم الأميركي من دون أن يُراق دمُ العالم كله. دمُنا نحن أشبه بطوفان الأمازون. إنه دمٌ مؤلف من مئات التيارات النبيلة المترافدة في مجرى واحد.. نحن لسنا أمة، بمقدار ما نحن عالم . فما لم نكن قادرين على أن نزعم أن العالم كله هو لأبينا وسيدنا، مثل ملك إبراهيم، يبقى نَسَبُنا ضائعاً في الأبوة الكونية الشاملة"...

على هذه الروح تتكئ العقيدة السياسية الأميركية .وذلك ما لا يخشى إظهاره إلى العلن كل الذين يضيفون على الثقافة السياسية جريمة زائدة من الغيب أولئك الذين يبتغون مخاطبتهم انطلاقاً من روح رسولية يشترك فيها السياسي والديني من دون تفاوت. فلو على ما يبدو لنا من السيرة التاريخية لأميركا لا تزال مستمرة منذ عهد الاستيطان. ولو

قرأنا وثيقة ماي فلاور لعام ١٩٢٠، لرأينا كيف شبّه أول حاكم لبوسطن مدينته بالقدس الجديدة. ما يكشف مرة أخرى عن اللاهوت التوراتي المؤسس للثقافة الأميركية عبر التاريخ.

بعد قرون سينكشف الخطاب الأميركي عن رسولية مزعومة لا تفاجئ أحداً. إذ على الأميركيين كما صرّح أحد الشيوخ جس هلمز في الكونغرس عام ١٩٩٦ "حمل مشعل الأخلاق السياسي والعسكري في قانون القوة، كما عليهم أن يصبحوا قدوة للشعوب".

لقد بدأت أميركا بالأيديولوجيا لتؤسس الدولة بالفكرة . ولتحيي فكرة الأمة بالعقيدة. حتى جورج بوش الذي دخل مغامرته الكبرى ليخوض حربين عالميتين بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر سوف يحفر في سر الإشكال ويقول: "لا يوجد عرق أميركي بل عقيدة أميركية".

كثيرون من مؤرخي سياسة أميركا الخارجية حلّلوا المسارات الأخلاقية لهذا البلد، فأدرجوا هذا الدور ضمن استمرارية الهيمنة. وحين دخلت الولايات المتحدة مع العولمة زمناً آخر، كان عليها أن تتهيأ لعالم راح يتحول إلى منطقة فراغ. كان عليها أن تملأ مثل هذا الفراغ بأي ثمن. حتى لا تغدو هي نفسها تائهة في فضاء العدم. لكنها، وهي تفعل ذلك، ما لبثت أن امتلأت بعالم يكتظ بفوضاه، ويمنحها أعداء أخذت تؤسس على عداوتهم المفترضة زمنها الجديد(٤).

لنرَ الآن كيف تعاملت الميتافيزيقا السياسية الأميركية مع الجغرافيا الإسلامية في الشرق الأوسط، ولا سيما حيال قضية عالية الحساسية كالقضية النووية المتعلقة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

المشروع النووي كلحظة احتدام حضاري

عقد صانعو الاستراتيجيات الأميركية / في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، الرهان على إمكان "التحريك الخلاّق" لما سمي بـ "نظرية الدومينو الإيجابية". وكان واضحاً أن إيران اندرجت منذ ما قبل وصول المحافظين الأميركيين الجدد إلى السلطة ضمن ما أطلقوا عليه بـ "**محور الشر**". حتى إذا بلغت الميتا-استراتيجيا الأميركية ذروتها مطلع القرن الواحد والعشرين، وجد المحافظون الجدد أن زمناً آخر حلّ على الشرق الأوسط باحتلال أفغانستان والعراق. وبنوا عقيدتهم العسكرية والأمنية والسياسية على قاعدة ما قرروه: من أن من علامات هذا الزمن أن يفضي إلى إطلاق الموجة الديموقراطية القصوى لتكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجدار التالي الكبير الذي ينبغي أن يسقط في إطار نظرية الدومينو سالفة الذكر.

كانت الولايات المتحدة الأميركية تدرك أنها تقوم بعمل تأسيسي وهي تسعى لإنجاز مهمة

(٤) راجع: محمود حيدر، "أميركا المسحورة بنفسها"، **مدارات غربية**، العدد السابع، صيف ٢٠٠٥.

احتواء الشرق الأوسط الجديد. وعلى هذا الأساس كتبت على نفسها ألاّ تدع آلية من آليات الاحتواء إلا وتأخذ بها. من الضغط السياسي، إلى الحصار والعقوبات الاقتصادية فضلاً عن تحشيد الجيوش والأساطيل الحربية، وصولاً إلى الإحتلال المباشر.

يمكن القول إن اللحظة النووية كانت البداية الفعلية لبلوغ الحرب الباردة الإيرانية ـ الأميركية نقطة الذورة. والعلاقة المهمة هنا هي أن هذه الحرب أخذت تنمو وتتطور في لحظة تحول استراتيجي في الداخل الإيراني بلغت فيه العقيدة السياسية مرتبة الذروة في التماسك والتجانس والانسجام. وسيكون لهذا التحول أثره الكبير في التعاطي مع ملف في غاية الأهمية والخطورة كالملف النووي.

ولقد أسفرت عملية انتقال السلطة التي أعقبت حكم الرئيس السابق محمد خاتمي ضرباً من إعادة توحيد ومركزة القرار الاستراتيجي. وكان ذلك واضحاً بعد أن استنقعت البلاد في نوع من ازدواجية السلطة بين الإصلاحيين والمحافظين سحابة ولايتين كاملتين. حتى أن بعض الذين عاينوا صعود الرئيس محمود أحمدي نجاد لم يترددوا في ملاحظة أن تحولاً غير عادي قد حدث بعد نحو ثلث قرن على الثورة. وقالوا: إنها عودة النظام بدولته، وقدرته، وعقيدته السياسية إلى سيرته الأولى. وقالوا إنها ثورة احترازية على بوادر وهنٍ كان ينذر بثورة مضادة على أصول، وأهداف روح النشأة الأولى. ومن قراءة لما قيل في هذا الصدد نستطيع أن نقول إن تحصيل هذه الثورة الاحترازية بدت أشبه بإجراء استراتيجي مثلث المقاصد:

ـ **المقصد الأول**: ثورة على الوهن وسوء الإدارة وتوزيع الثروة.

ـ **المقصد الثاني**: ثورة على الجمود الذي كان سيضيِّع حق إيران في أن تتحول إلى دولة إقليمية عظمى.

ـ **المقصد الثالث**: ثورة على التحديات الخارجية التي من علاماتها الكبرى احتواء ومنع أي إمكانية لتحقيق مكانة إيران الجيو استراتيجية في المنطقة والعالم.

لقد استطاعت هذه المقاصد التي ستدخل في ما يمكن أن نطلق عليه "الميتا ـ استراتيجيا الإيرانية الجديدة" أن تجعل من الملف النووي لحظة احتدام حضارية بامتياز. لا أن يكون مجرد ملف عارض في سياق الصراع الدولي العام، أو كجزء تفصيلي في حركة تشكّل النظام الإقليمي الأمني والاقتصادي السياسي في الشرق الأوسط.

ومن خلال الالتقاء والمصالحة بين مثلث الفكر، والعقيدة، والاستراتيجيات السياسية، أفلح الطور الميتا ـ ستراتيجي الإيراني الإسلامي الجديد في الجمع بين عوامل القدرة ووحدة القرار، وتحقيق الإجماع القومي. وفي الممارسة السياسية التي أطلقها وسدّدها مثل هذا "الجمع" كان ثمة عاملان يؤسسان لهذه الممارسة:

* العامل الأول: عقلانية توظيف الوقت...

* والعامل الثاني: عقلانية الاعتصام بالمنطقة الوسطى...

وهذان عاملان يرتبطان ويتكاملان معاً في سيرية الممارسة الإجمالية للسياسات الجيو- استراتيجية بعد احتلال أفغانستان والعراق، وما ترتّب على ذلك من نشوء خطوط تماس مباشرة أمنية وعسكرية وسياسية مع الولايات المتحدة الأميركية.

- مؤدىّ العامل الأول: أن الميتا - ستراتيجيا الإيرانية الجديدة استطاعت القبض على عامل الزمن قبضاً مرناً، فلم تفصل بين ديبلوماسية التفاصيل واستراتيجيات الأمن القومي، وإنما أقامت لكل تفصيل وزناً سواء كان ذلك على خط الهجوم والتقدم، أو كان على خط التراجع والدفاع السلبي. فإن وظيفة الفكر، كما يقال، تتضاعف عندما تبلغ الأوضاع حافة الهاوية بين السلام والحرب. وفي النهاية فإن التمييز بين الوسائل المقبولة والممنوعة في الحرب يفترض حكمة متعالية. ذلك أن علم الأخلاق - كما يقول باسكال - يتغير تغيراً كبيراً وفق الإيمان بخلود الروح أو فنائها.

- ومؤدىّ العامل الثاني: وهي تمكنها أي الميتا- ستراتيجيا من إنشاء منطقة معرفية يمتزج فيها النظر السياسي بالتجربة. كان الإستراتيجيون يقولون: إن أضمن شكل من أشكال العمل والحكمة التي يمكن إدراكها وتصورها، وأكثرها فاعلية للانتصار على المدى الطويل، هو عمل الرجل الذي يقول الحقيقة من دون لفٍ، أو دوران، أو قيود، أو تحفظات. وأن على القائد أن يكون استراتيجياً وفيلسوفاً في الوقت نفسه. ولكن عليه ألا يضحي بالحقيقة على مذبح تسيير الأمور ومن دون فائدة مجدية للمصلحة العامة . ذلك أن كل من اعتاد إخفاء الحقيقة بغية تسهيل العمل الفوري إنتهى إلى فقدان قوة تفكيره وسلامته.

هنا يتمظهر التأسيس السياسي للميتا- ستراتيجيا الإسلامية الإيرانية. ويتحصَّل هذا - كما سنرى - من خلال اجتماع أركان القرار في وعاء واحد: الولي الفقيه، ومجلس الخبراء، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى، والحكومة. ولسوف نجد في تنظيرات الفكر الاستراتيجي الإيراني ارتباطاً لا ينفصم بين الشريعة والسياسة. لكن شرط واجبية هذا الارتباط ألا يؤدي في مجال الممارسة إلى الوقوع في داء الماكيافيلية. فالغاية وفق سَيْريّة هذا الحقل المعرفي السياسي المتحد بالغيب، لا تسوِّغ الوسيلة إذا كانت الوسيلة غير مطابقة لسموِّ الغاية ومشروعيتها. في الميتا - ستراتيجيا الإسلامية الجديدة ثمة مسعى دائم إلى ضربٍ من توازن ومطابقة بين الغاية ووسائل تحقيق هذه الغاية، سواء تعلق الأمر بالسياسات الخارجية وخطوط التواصل والتفاصُل في الجيوبوليتيكا الإقليمية والدولية، أو ما يتعلق بوسائل الاحتفاظ بالنظام الإسلامي.

وإذاً، ما هي الخارطة الإجمالية للرؤية التي يمكن تأسيسها بناءً على ما تقدّم؟

ربما وسِعنا القول إن المواجهة الأميركية الإيرانية تنتمي إلى مساحة مواجهة حضارية . ويجوز الكلام أيضاً على أنها مواجهة فكرية ومعرفية بمعنى الكلمة التام. بل هي مواجهة

يدخل فيها نمو المعرفة بكل أحيازها دخولاً بيِّناً. في ميدان المواجهة هذا تتدخل الأفكار في أبعادها ومقاصدها الثقافية والدينية في قلب المعادلات، ولتقيم واقع الحال الذي كان يقوِّم تلك المعادلات على نصاب آخر. إن عملية الاتصال الوثيق بين العقيدة الدينية والاستراتيجيا هي عملية تنمو، وتتجلى، وتتكامل في سياق تفعيل حركية المتعالي السياسي والثقافي لدى كل من الجهتين المتواجهتين. ولئن كانت الميتا ـ ستراتيجيا الأميركية مقيّدة في الغالب بالفلسفة البراغماتية التي توظف المقدس والمتعالي لمصلحة الربح وحركة رأس المال، تظهر الميتا ـ ستراتيجيا الإسلامية من خلال نموذجها الإيراني في ما يشبه المعادلة المقلوبة. فالمقدس هنا هو محور الميتاستراتيجيا ومركزها. ولقد بدا بوضوح أن حضورية ولاية الفقيه في نظم الحراك الإجمالي للدولة والمجتمع لا تني تعيد إنتاج الخمينية بامتداد لافت. سوى أن ما يمنح مزيّة استثنائية للميتا- إستراتيجيا عموماً بما هي حاصل عمليات التفعيل هذه أنها سلاح لا متناه. لكن استخدام هذا السلاح بهذه الصفة لا يدل على أن الحرب التي تخاض بواسطته هي حرب موت أو حياة لا رجعة عنها. الأهم في هذا السلاح اللاّمتناهي أنه يستخدم من أجل بلوغ اللامتناهي في المواجهة. أي إلى خلق الوقائع والموازين وخطوط التكافؤ المؤدية إلى تسوية ليس بالضرورة أن تدرك تعيّناتها التفصيلية بصورة مسبقة.

وعلى ما يبيّن المفكرون في الاستراتيجيات العليا، أن الفكر بشكله المتكامل، لا يأخذ في الحسبان الأسباب فحسب، بل الغايات أيضاً. وهو لا يهتم بالوسائل التي تخاض الحروب أو الثورات بواسطتها، ولكنه يهتم أيضاً بالسبب الذي نخوض الحرب من أجله، لذا فمن الخطأ التفكير بهذه الأمور من طريق وضع أقواس حول المعضلات النهائية التي تشكل مسائل الغايات.

ومن الواضح ـ كما يلاحظ هؤلاء ـ أن الحروب والثورات تنشأ في آخر المطاف من تفكير المحاربين، أو الثوار بالمعنى النهائي للإنسان، والحياة والموت، وما بعد الموت، والله، ومن البديهي أن لا تكون ردود فعل الشعب المتطبع بالفكر اليهودي أو المسيحي أو الإسلامي كردود فعل شعب ملحد يهتم بتنظيم الحياة الدنيوية وحسب. وفي النهاية، فإن التمييز بين الوسائل المقبولة والوسائل الممنوعة في الحرب، واستخدام المفاجأة، والخداع وخرق التعهدات، كل هذا يفترض ـ كما يقول الإستراتيجي الفرنسي جون غيتون ـ فلسفة لما وراء الطبيعة(٥).

بدت الرؤية الإيرانية في تعاطيها مع الحملة الغربية / الأميركية حيال مشروعها النووي السلمي، متسقة مع الرؤية الإجمالية لموقعية الميتاستراتيجيا المفترضة في تنظيرات المشروع الحضاري الإيراني الإسلامي العام.

وفي وقائع، ومفاعيل، وخلفيات المواقف ما يكشف مغزى المقاصد التي تدفع بقوة نحو

(٥) راجع. جون غيتون، **الفكر والحرب**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨)، ص ١١

تشدد الغرب والولايات المتحدة الأميركية حيال الملف النووي. في هذا الخصوص يقول الخبراء الإيرانيون أن سلوك السياسة الخارجية لأميركا يُظهر أن واشنطن عملت في شكل منفرد في كافة النزاعات السابقة من أجل تأمين التفوق الأميركي. وهناك أمثلة كثيرة ابتداءً من أفغانستان والبوسنة وكوسوفو إلى العراق. ولسوء الحظ، فإن النظرية الأحادية الجانب للولايات المتحدة أضحت ذات صلة بشرعية وأفعال الدول، وقد عبر وزير خارجية أميركا عن هذه الصلة عندما أشار إلى حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية، غير أن إيران ـ حسب مدَّعاه ـ لا تمتلك الشرعية لتنفيذ هذا الحق إلى أن الموقف الأميركي هذا هو أبرز مثال على سياسة الهيمنة الحديثة. وثمة يقين لدى القيادة الإيرانية أنه في ظل نظام الهيمنة اتبعت الولايات المتحدة سياسة ثابتة بمنع إيران من التحول إلى قوة رئيسية من جهة وإلى قوة إقليمية من جهة أخرى(٦).

من هذا المنظار، فإن أي محاولة من جانب إيران لزيادة قوتها القومية سينجم عنها عواقب سلبية على موقع أميركا السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط. إن مثل هذه المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران تعكس حقيقة أن لدى إيران القدرة لكي تصبح موازناً إقليمياً يمتلك خصائص تزعج التفوق الأميركي.

من هنا، تتمسك واشنطن بسياسة منع الدول غير السائرة في ركابها من امتلاك وسائل القوة، تلك الدول التي تختار تحديد مجالاتها السياسية والأمنية الخاصة بها. ويبدو في هذا السياق أن الهدف النهائي في الشرق الأوسط هو التأكد من عدم إمكان تشكل قوى مماثلة لقوة إسرائيل. ذلك أن تعاظم قوة إيران خارج المظلة الأميركية سيرفع من الأكلاف التي تدفعها واشنطن، كما أن هذا التعاظم سيقوّض هدف أميركا في تطبيق نظرية تغيير النظام في إيران. في سياق مساجلته لمنطق التعاطي الأميركي يقول كبير المفاوضين في الملف النووي وعضو مجلس الأمن القومي د. علي لاريجاني: إن الجمهورية الإسلامية في إيران لا تُدار طبقاً للرغبات والأولويات الأميركية، أو تبعاً لمنطق الأمركة، حسب تعبير هايدغر، وإنما سعياً نحو منطق جديد للحياة الاجتماعية. كان متوقعاً أن تتجه الوحدانية الأميركية نحو الممارسة فحسب وليس نحو استكشاف الحقيقة، ولكن التفرُّد أصبح اليوم الأساس الأيديولوجي للمحافظين الجدد الأميركيين. بهذا المعنى يمكن فهم حقيقة تفكير الفيلسوف الألماني هايدغر الذي يؤكد وجود ثلاث حيويات سياسية يمكن تصورها كأشكال نهائية للحداثة: الأمركة، والماركسية، والنازية. وحسب رأي هايدغر فإن الأشكال الثلاثة هذه هي تنويعات مختلفة للعدمية، ومن منظار ميتافيزيقي، فإن هذه الأشكال المختلفة هي الشيء ذاته. إنها سلطة الدولة الدكتاتورية على المجال الخاص حيث المظاهر التكنولوجية تسيطر على المظاهر الروحية. علاوة على ذلك، يبين هايدغر أن الأمركة ليست الليبرالية والديموقراطية، وإنما هي شكل من الوضعية المنطقية التي تسيطر على الحياة

(٦) علي لاريجاني، محاضرة القيت في ٢٧ تشرين أول/ اكتوبر ٢٠٠٥، في مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط في طهران، انظر **شؤون الأوسط**، العدد ١٢١ شتاء ٢٠٠٦، نقله عن الإنكليزية جبور سمعان.

الإنسانية عبر الإقتصاد والصناعة. ولهذا السبب أصبح الإنسان "متشرداً". ويضيف لاريجاني عارضاً إلى رؤية هايدغر في هذا الميدان فينقل عنه قوله إن التكنولوجيا جلبت للجنس البشري التشرد وفقدان الإتجاه، وهذه سمة للتكنولوجيا الغربية. ورغم أن هايدغر يمتدح التكنولوجيا ويعتبرها قدر الإنسان التاريخي، إلا انه يعتقد بأن تناسب المجتمعات الشرقية مع التكنولوجيا الغربية يكمن في جوهرها الإنساني. أي أن على الشرقيين تبني التكنولوجيا بنظرتهم الإنسانية، وأن يقولوا نعم للتكنولوجيا بعد أن يقولوا لا للتشرد. ينبغي عليهم أن يركزوا على الكرامة الإنسانية أولاً، وأن لا يؤخذوا كثيراً بجاذبية التكنولوجيا. هذا هو طريق الجمهورية الإسلامية في إيران - كما يبيّن لاريجاني - وهو الطريق الذي يفضي إلى المقاربة التي تسعى لمقاربة الغرب انطلاقاً من انتماء وعاطفة إسلاميتين(٧).

إيران وإسلام ما بعد الحداثة

في خريف عام ١٩٧٨، سافر ميشيل فوكو إلى إيران لمصلحة صحيفة "**كورير ديلا سيرا**" ليكتب عن المظاهرات الشعبية المتزايدة ضد نظام رضا شاه آباد بهلوي. ولم يكن فوكو المعروف بتحليلاته النظرية عن الجنون والمستشفيات والسجون يعرف إلا القليل - باعترافه هو - عن التاريخ الفارسي أو الإسلامي، كما أنه لم يعمل كصحفي من قبل، إلا أنه قال عبارته التالية: " لا بدَّ أن تتواجد حينما تولد الأفكار"(٨).

وفي إيران حيث بدأ ملايين المتظاهرين كأنما جمعت بين قلوبهم كراهيتهم للشاه الذي تدعمه أميركا وإعجابهم بآية الله الخميني، ذكر فوكو أنه رأى شكلاً جديداً من أشكال "**الروحانية السياسية**" فكتب بإعجاب عن كيفية تحريك "آية الله العظمى شعباً بكامله ليخرج إلى الشارع" معبرين عن إرادة شعبية واحدة تماماً كما ادعى أنه شاهد "أول تمرد كبير ضد النظم العالمية، واصفاً إياه إنه أكثر أشكال التمرد حداثة وجنوناً.

استطاع فوكو أن يدرك أيضاً كيف استخدم المسلمون في ظل غياب أي سياسة ديموقراطية مفاهيم الفداء والشهادة الإسلامية لمقاومة الحكام المستبدين والفاسدين الذين حصلوا على الشرعية في الغرب باعتبارهم من دعاة التحديث والعلمانية.

واستطاع أيضاً أن يصل إلى نتيجة مؤداها أنه من غير المحتمل أن تقتصر هذه المقاومة الإسلامية على إيران .. كان الغرب ينظر إلى التحديث للمجتمعات الإسلامية منذ بدأ في فرض السيطرة عليها في القرن التاسع عشر.

إلا أن هذه العملية التي تقودها الآن النخب المستغربة ما بعد الكولونيالية لاقتلاع الشعوب وإجبارها على العيش في مدن والعمل في وظائف على الطراز الغربي يحتمل أن تؤدي إلى المزيد من المتحولين إلى الإسلام السياسي. ولهذا السبب رأى فوكو أن "الإسلام -

(٧) لاريجاني، المصدر نفسه.
(٨) بانكاج ميشرا، "لماذا لا يفهموننا؟"، **وجهات نظر**، العدد الرابع والثمانون، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ترجمة علاء الدين محمود.

الذي ليس مجرد دين بل أسلوب حياة متكامل وولاء لتاريخ وحضارة - يحتمل أن يتحول إلى برميل هائل من البارود على مستوى مئات الملايين من البشر".

هذه القراءة لواحد من أبرز فلاسفة الغرب في القرن العشرين، ليست مجرد توصيف لمشهد عارض في جغرافيا إسلامية شرق أوسطية إنما هي تفصح عن واحد من أبرز مستويات اشتغال عقل الغرب على رؤية حراك الإسلام وإسهامه في تشكيل نظام القيم العالمي.

في الجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم يشهد ميدان تحريك سؤال ما بعد الحداثة نقاشاً واسعاً حول ما يسميه المفكرون بـ "**الديموقراطية الدينية**". ومنهم من ذهب إلى التساؤل عن الكيفية التي استطاع المشروع الإيراني الإسلامي من خلالها، التأثير في منطق النظام الدولي الآحادي، ووضع التحدّيات أمام الفلسفة السياسية الغربية ونموذجها المهيمن في هذا المجال؟

يقول كثيرون من المثقفين الإيرانيين أن فكرة "الديموقراطية الدينية"، أو ما يصطلح عليها بـ "الديموقراطية الإسلامية" ومسألة التوفيق بين "الجمهورية" و"الإسلامية" شكلتا معاً مشروعاً جديداً يساهم في خلط الأوراق ضمن دائرة التصنيف التقليدي المتّبع في عالم الفلسفة السياسية.

الجانب المهمّ في الفلسفة السياسية المعاصرة المشروع الإسلامي الحديث الذي طرحه الإمام الخميني، هو تفكيك مفهوم المشروعية من خلال تقسيم حق الحاكمية إلى قسمين: مساو وغير مساو، بين الله والشعب. وبعبارة أخرى الحيلولة دون وضع مفهومي "الجمهورية" و "الإسلامية" في موازاة بعضهما، حتى لا يتم اللجوء بعد ذلك إلى عقد نوع من المصالحة الاضطرارية والبراغماتية أو الواقعية بينهما، بل ينبغي اعتبار أن حق الشعب هو فرع منبثق عن حق الله، وأنّ الجمهورية قالب وإطار لإعمال حاكمية الله وتنجيزها، على نحو لا يمكن معه تفريغ مفهومي الجمهورية والديموقراطية من مضامينهما وأهدافهما الإسلامية، أو فصلهما عن المشروعية الدينية، حتى لا يصار بعد ذلك إلى تصوير الأمر وكأنّ ثمّة مواجهة بين هذين المفهومين وبين الدين. وأحد أبرز التنظيرات في هذا المجال يقول: "إنّنا إذا وضعنا حاكمية الشعب في ترتيب عمودي بعد حاكمية الله، ففي هذه الحالة سنقف على مزايا الديموقراطية والثيوقراطية في آن معاً. وسيتيسّر الكشف حينذاك عن نقاط الضعف في هذين النموذجين التقليديّين للغرب، لنقوم في نهاية المطاف بتداركها وتجنّبها، دون أن نُستدرج إلى خلق تركيب اصطناعي هجين من الديموقراطية والثيوقراطية.

إنّ الديموقراطية الإسلامية - بحسب هذا التنظير - تنطوي على المزايا الإيجابية التي تحملها الديموقراطية دون أن تبتلى بالأمراض التي ابتليت بها الديموقراطية الغربية، وهذه

المزايا هي: حقّ الانتخاب للشعب، الرقابة على الحكّام، الأخذ في الاعتبار رضا العامة، القبول بمبدأ الانتقال السلمي غير العنيف للسلطة(٩).

في المقابل الغربي هناك من لا ينفك يرى إلى التجربة الإسلامية الإيرانية بوصف كونها تنتمي إلى الوجه اللسبي للظاهرة الأصولية الإسلامية المعاصرة. لكن كثيرين من المفكرين الغربيين المعاصرين لا يُنظر إلى أصولية العالم الإسلامي، والتي تندرج الثورة ودولة الثورة في إيران في طليعتها، على أنها مجرد تقليد موروث من الماضي، وإنما هي حالة متحركة وفاعلة في صميم الزمن العالمي الجديد. وهي بهذه المنزلة ظاهرة تنتمي إلى ما بعد الحداثة كما يقول المفكر الإنكليزي كورتز، ذلك أنها رد الفعل الأيديولوجي الحتمي على إخفاق عملية التحديث الغربية(١٠).

ثمة في الغرب اليوم من يخالف ما يذهب إليه التوظيف الأيديولوجي الذي يحكم على الإسلام السياسي بأصنافه المختلفة " الأصولي، والسلفي، والاعتدالي"، بأنه إسلام معادٍ للحداثة والعصر والمستقبل.

وحين يجري النقاش داخل مراكز الأبحاث المستقبليات في أميركا وأوروبا، غالباً ما يُقال أنه لا يجوز فهم الأشكال الراهنة للأصولية الإسلامية على أنها نوع من العودة إلى صيغ وقيم اجتماعية غابرة، حتى من منظور المارسين، أي من الأصوليين أنفسهم. ولا يتأخر نقادٌ كُثُر من العاملين في حقل إنتاج الأفكار في الغرب عن نقد وسائل الإعلام التي تخطئ حين تجعل من عبارة "الأصولية" مادة تختزل مختلف التشكيلات الإجتماعية المنضوية تحت ذلك الاسم، وتشير حصراً إلى الأصولية الإسلامية، التي يجري اختزال تعقيدها، هي الأخرى، إلى تعصّب ديني إرهابي متشدد لا يعرف معنى التسامح. لكن المسألة لا تتوقف عند وسائل الإعلام التي هي أداة تعبير لسلطة القرار الأيديولوجي والإستراتيجي في الغرب. فهذه السلطة تواصل إنتاج وصناعة مناخات ثقافية ترى إلى كل ظاهرة إسلامية ممانعة أياً كانت خلفياتها وممارستها ومواقعها بوصفها تجسيداً لمعاداة الحداثة. وبوصفها قوى ساعية بدأب على قلب مسار عملية التحديث الاجتماعي رأساً على عقب. وكذلك بما هي قوة إرجاعية تعمل على تحقيق الانفصال عن تيارات الحداثة العالمية المتدفقة على إعادة تركيب عالم ينتمي إلى زمن ما قبل الحداثة . ومن هذا المنظور بالذات تنظر الأيديو. إستراتيجيا الحاكمة في الغرب إلى الثورة والدولة في إيران على أنها ثورة مضادة تبعث الروح في نظام قديم(١١).

في مقابل هذا التوصيف السلبي للثورة الإسلامية في إيران وللإسلام عموماً، أو لما يمكن تسميته بـ "**إسلام الميدان**". أي الإسلام المتحرك في قلب الزمن العالمي، ثمة من النخب في الغرب من يرى إلى الصورة بطريقة مغايرة . وتبلغ هذه الرؤية مستوى من الموضوعية والإعتدال، بحيث تجد أن من غير الممكن أن يتم فهم مشروع الأصوليات، بوصفه مشروعاً

(٩) رحيم بور أزغدي، "أطروحات الديموقراطية الدينية في فكر الإمام الخميني"، **محاضرة** القيت في المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت في ١٢/٦/٢٠٠٦.

(١٠) *Life primordial-lism in modernity at Large minneaposi* 1996, pp.139 - 157

(١١) انظر مايكل هاردت وانطونيو نيغري، **الإمبراطورية**، (الرياض، منشورات مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٧.

ينتمي إلى ما قبل الحداثة، بل باعتباره مشروعاً عائداً لما بعد الحداثة. ويلاحظ أصحاب هذه الرؤية أنه لا بد من رؤية "ما بعد حداثية الأصولية" بالدرجة الأولى من خلال رفضها للحداثة في كونها سلاحاً ضد الهيمنة اليورو- أميركية. ففي سياق التقاليد الإسلامية تعتبر الأصولية حالة "ما بعد حداثية" بمقدار ما ترفض تراث الحداثة الإسلامية الذي كانت الحداثة بالنسبة إليه ذوباناً مبالغاً به في البوتقة اليورو ـ أميركية أو خضوعاً كاملاً لها(١٢).

بل أن ثمة من يقول كلاماً تبدو معادلته مثيرة للإشكال والتأمل حين يقرر، أنه إذا كانت الحداثة تعني السعي لاكتساب تعليم الغرب وتكنولوجيته في خلال الإندفاعة الأولى من مرحلة ما بعد الكولونيالية "الاستعمار التقليدي"، فإن من شأن ما بعد الحداثة أن يعني عودة إلى القيم الإسلامية التقليدية ورفضاً للحداثة(١٣).

وهكذا فمن المؤكد أن شرائح قوية من المسلمين كانت "معادية للغرب" بمعنى من المعاني منذ بدايات الإستعمار، غير أن ما هو جديد في صحوة الأصولية الراهنة ليس في الحقيقة إلا رفض القوى المنبثقة في ظل النظام الإمبراطوري الجديد. ونستطيع تبعاً لهذا المنظور، أن نعتبر الثورة الإيرانية ـ كما يقول ناقدو ليبرالية ما بعد الحداثة ـ بمقدار ما ـ كانت أولى ثورات ما بعد الحداثة(١٤).

ستدرك النخب الإيرانية على مختلف إجتهاداتها الفكرية والأيديولوجية والسياسية أن العالم اليورو ـ أميركي يتعامل مع المنجز النووي لبلادهم بوصف كونه مضارعاً حضارياً بامتياز. لذا ينطلق هذا العالم إلى ما يتعدى الإطار التقليدي في أسلوب مواجهة دولة ذات طموح سيادي من دول العالم الثالث. إنه ينطلق من ثابتة ميتا ـ استراتيجية تسعى لإحباط احتمال حضاري قد يعيد قلب وتبديل صورة التقسيم الحضاري العالمي، الذي أرست الحداثة الغربية الإستعمارية قواعده منذ أواخر القرن لتاسع عشر.

وفي المجال النووي على وجه خاص، يدرك الغرب مثلما تدرك إيران أن تطور هذا النوع من التكنولوجيا، وتمركزها في المجال اليورو- أميركي أدى إلى تقييد سيادة أكثرية بلدان العالم بمقدار ما أفضى إلى حرمانها من اتخاذ قرارات الحرب والسلم. وهي عناصر التحديد الكلاسيكي لمعنى السيادة، أضف إلى ذلك ـ أن وضعية التهديد النهائي المتمثل بالقنبلة التي امتلكتها إمبراطوريات الغرب أدت إلى اختزال جميع الحروب وحولّتها إلى منازعات محدودة ومضبوطة بإحكام، تبعاً لمصالحها، وكذلك إلى حروب أهلية وعرقية مفتوحة ❑

(١٢) مايكل هاردت وانطونيو نيغري، المصدر نفسه، ص ٢٢٨

(١٣) Akbar Ahmad, *postmodernism and Islam* (New York): Routedge, 1992, P136.

(١٤) راجع: انطونيو نيغري ومايكل هاردت، **الإمبراطورية**، ص ٢٢٩.

الفلسطينيون في العراق بين التوطين والتنكيل والطرد

مأمون كيوان *

كان من تداعيات الإحتلال الأميركي للعراق حدوث ما يشبه الزلزال في منطقة الشرق الأوسط، حيث تغيرت الخريطة الجيوبوليتيكية، وعانت دول الجوار الجغرافي للعراق من استحقاقات سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة. ولعل الفلسطينيون هم الطرف الأكثر تأثراً بما حدث ويحدث في العراق من حالة حراك سياسي سواء اتخذ هذا الحراك شكلاً سلمياً أم عنفياً. وذلك نظرا للتداخل والتشابك بين القضيتين أو المسألتين: الفلسطينية والعراقية. كما يبدو أن ثمة ترابط بين ما يحدث في العراق وما يحدث في فلسطين، كما هو حال الترابط بين السياستين الأميركية والإسرائيلية إزاء الشرق الأوسط. ويترجم هذا الترابط في طرح إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش لخريطة الطريق والتلويح بشبح الدولة الفلسطينية القادمة الخاصة بفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعودة الإسرائيليين إلى طرح مشاريع الترانسفير، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً يتمثل في توطينهم في البلدان العربية التي استضافتهم منذ نكبة فلسطين العام ١٩٤٨، وبصفة خاصة إحياء مشروع توطين الفلسطينيين في العراق. وتسعى هذه الدراسة إلى البحث في أوضاع فلسطينيي العراق، وجديد المشاريع التوطينية.

تم خلال العقود المنصرمة من الزمن العمل على تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال رزمة من مشاريع توطينهم في البلدان التي استضافتهم منذ نكبة فلسطين العام ١٩٤٨، ومن تلك المشاريع: مشروع "الوطن البديل"، ومن أوائل الذين طرحوا هذا المشروع أرئيل شارون، زعيم حزب الليكود، وغولدا مائير، ومناحيم بيغن، وروفائيل ايتان. وخطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط "خطة ماك جي"، ومشاريع لتوطين في سوريا ولبنان، ومشروع موسى العلمي، ومشروع الرمدان، ودراسة سميث ـ بروتي، ومشروع باروخ، ومشروع بلاندغورد ومشروع سيناء، ومشروع كين الإنجليزي، وتقرير همفري، ومشروع روجرز، ومشروع دالاس ومشروع همرشولد ومشروع دايان وغيرها.

وقد كان للاجئين الفلسطينيين في العراق نصيب من مشاريع التوطين، وقبل عرض تلك

(*) باحث وكاتب سوري.

المشاريع التوطينية، لا بد من إلقاء الضوء على تطور الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في العراق.

رحلة التشرد الأولى

رغم قلة المصادر التي تتعلق بالفلسطينيين الذين هُجِروا من مدنهم وقراهم عام ١٩٤٨، إلا انه بات أمراً مسلماً به انه يقصد بهؤلاء اللاجئين أولئك الذين شكلوا عوائل أفراد "فوج الكرمل الفلسطيني" - أبناء قرى مناطق جنوب مدينة حيفا ومنطقة المثلث. وهوالفوج الذي شكله الجيش العراقي الذي شارك في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى بقيادة الضابط مصطفى عبد الجبار، وكان منتشراً في منطقة جنين ووسط فلسطين وقاتل عصابات البالماخ والهاغاناه الإرهابية الصهيونية. ولكن بعد المتغيرات التي شهدها مسار تلك الحرب لمصلحة القوات الصهيونية - يشير بعض المصادر التاريخية الإسرائيلية إلى أنها كانت قوات متفوقة عدداً وعدة على جميع الجيوش العربية التي شاركت في الحرب - انسحب الجيش العراقي من الأراضي الفلسطينية في نهاية حرب ١٩٤٨.

ومع ترحيل عائلات فوج الكرمل إلى العراق دخلت الدفعة الأولى للاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي العراقية في نهاية تموز / يوليو ١٩٤٨ واستمرت عملية ترحيلهم حتى العام ١٩٤٩، وبلغ تعداد هؤلاء اللاجئين نحو ٥٠٠٠ نسمة في حين أشارت تقارير دولية إلى أن عدد هؤلاء لم يتجاوز ٤٠٠٠ نسمة، وتشير المصادر التاريخية إلى أن الذين تم تهجيرهم إلى العراق يعودون في أصولهم إلي قرى منطقة حيفا والمثلث وهي التالية: كفر لام وعين حوض وجبع وعين غزال واجزم والصرفند وطيرة حيفا والمزار وأم الزينات وعتليت والطنطورة وعارة وأم الفحم وعرعرة[(١)].

وقد تولت وزارة الدفاع العراقية رعاية وإدارة شؤون الفلسطينيين منذ قدومهم إلى عام ١٩٥٠. حيث تم إسكانهم أول الأمر في معسكرات الجيش في الشعيبة في البصرة وبعض النوادي في الموصل وفي المحافظات العراقية وبعض المدارس والمباني الحكومية. استمر الحال هكذا حتى عام ١٩٥٨، حيث جرى الاتفاق بين الحكومة العراقية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا"، على تكفل الأولى برعاية الفلسطينيين مقابل إعفاء العراق من التزامات مالية مع الأمم المتحدة. وبعد عام ١٩٥٠ أصبح المسؤول عن رعاية وإدارة شؤون اللاجئين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي أنشئ فيها قسم خاص يعنى بالفلسطينيين، لكن من دون وجود أي قانون يحدد طبيعة إقامة الفلسطينيين[(٢)].

بعد انتقال المسؤولية عن الفلسطينيين إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، أعيد توزيع الفلسطينيين وفق نظام السكن الجماعي في الملاجئ والمواقع المستملكة من قبل الحكومة

(١) علي بدوان، **الفلسطينيون في سوريا والعراق: من الاقتلاع إلى العودة**، (دمشق، دار الميزان، ٢٠٠١)، ص٨٢

(٢) من تقرير أعده الدكتور هيثم مناع، المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، www.shaml.org.

العراقية. وقد تزايدت أعدادهم بتواتر قريب من معدل الزيادة السكانية في العراق. ففي ١٩٦٩/٤/١٠، بلغ عدد المسجلين في مديرية شؤون اللاجئين ١٣٧٤٣ لاجئا: ١٣٢٠٨ نسمة في بغداد، و٣٣٥ نسمة في الموصل، و٢٠٠ نسمة في البصرة. بعد ذلك بعشر سنوات قدرت منظمة التحرير الفلسطينية العدد بما مجموعه ١٩١٨٤، وفي ١٩٨٦ أعطت هيئة الإحصاء بوزارة التخطيط العراقية رقم ٢٧ ألف لاجئ. ومعظم التقديرات تعطي رقم ٣٥ ألف لاجئ فلسطيني لعام ٢٠٠٠. أما في حال تم تتبع بقية الفلسطينيين الذين دخلوا العراق بعد ١٩٦٧ و١٩٧٠ وبعد حرب الخليج الثانية، يمكن القول إن هناك ما يقارب هذا العدد ممن يحمل وثائق وجوازات سفر عربية مختلفة. إلا أن هذه الفئة غير مشمولة بتعريف اللاجئ الذي يشترط فيه:

١ - أن يكون من منطقة احتلت منذ ١٩٤٨.

٢ - أن يكون قد دخل العراق وأقام به قبل ١٩٥٨/٩/٢٥، ولغرض جمع الشمل أجيز ضم الزوجة إلى زوجها الفلسطيني المسجل قبل عام ١٩٦١، في حين لا يجوز ضم الزوج إلى الزوجة(٣).

وقد اتبعت الحكومات العراقية المتعاقبة نظام الملاجئ كحل موقت لمشكلة اللاجئين، وهو طراز فريد من السكن الجماعي، فالملجأ بيت كبير يضم أحيانا ثمانين غرفة وأكثر كان في الأصل مدرسة أو ربما بني قديماً ليكون فندقاً هجره نزلاؤه لقدمه، تستأجره مديرية الفلسطينيين وتتكدس فيه الأسر الفقيرة بشكل لاإنساني. أما النوع الثاني من المساكن فهو ما يعرف بالدور المجمدة، وهي من أملاك اليهود العراقيين الذين هاجروا إلى فلسطين، فوزع سكنهم على عراقيين وفلسطينيين. إنها أيضا مساكن قديمة وثابتة مع التغير السكاني، يسميها الناس للتندر "القصور الستة" لأن هناك من يعتبرها جيدة جداً نسبة لغيرها، ويسري عليها نظام الملجأ نفسه. وتأتي من بعد الدور المستأجرة، وهي دور عادية تستأجرها إدارة شؤون الفلسطينيين بالعراق لغرض إسكان اللاجئين فيها وكانت تدفع في الثمانينات إيجاراً سنوياً يقدر بحوالي ٢٤ ألف دينار. وهناك أخيراً المساكن الخاصة. وهي عبارة عن مجموعة من المساكن الشعبية تتوافر فيها الخدمات الشعبية، وتعتبر أفضل أنواع السكن بالنسبة للفلسطينيين.

بعد تسلم حزب البعث السلطة في تموز / يوليو ١٩٦٨ أصدر مجلس قيادة الثورة القرار رقم ٣٦٦ الذي قرر معالجة أزمة السكن بإنشاء مجموعات سكنية شعبية متكاملة الخدمات عوضاً من تخصيص الأراضي للفلسطينيين. وقرر مساواة الفلسطينيين بالعراقيين في التعيين والترفيع والتقاعد والإجازات والسلف المصرفية وإرسالهم في البعثات الرسمية بالشروط المطبقة على العراقيين. في المقابل، منع هذا القرار على الفلسطينيين شراء الأراضي والبناء وطلب السلف التعاونية والعقارية. وفي ١٩٨١ صدر القرار ١ في شأن

(٣) المصدر السابق

تمتع الفلسطينيين بحقوق عقارية وأعطاهم الحق في التمتع بحق منفعة عقار واحد للسكن بعد موافقة وزارة الداخلية. وفي ١٩٨٣ صدرت تعليمات رقم ٥ تشترط موافقة المؤسسة العامة للعمل والتدريس المهني من أجل العمل أوالانتقال من عمل لآخر. وفي ١٩٨٤، تقرر السماح للفلسطيني بتملك دار سكن واحدة على نفقته الخاصة. وفي ١٩٨٧، صدر من جديد قرار عن مجلس قيادة الثورة يسمح بتملك دار سكن واحدة. وفي ١٩٨٩ أصدر صدام حسين قرارا يوقف العمل بالقرارات المذكورة أعلاه لمدة خمس سنوات. وفي ١٩٩٧ أصدر صدام حسين قرارا بتمليك الفلسطيني الحامل لشارة الحزب قطعة أرض سكنية(٤).

استقرت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق لمدة عقدين كاملين ما بين ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣، حيث بدأت تظهر تداعيات الحصار الذي فرض على العراق عقب حرب الخليج الثانية، والتي وصلت حداً كارثياً، ما حدا بالحكومة العراقية إلى إصدار سلسلة من القرارات الحمائية "منعت بموجبها غير العراقيين من مزاولة كل أنواع النشاط التجاري والصناعي في العراق، بما في ذلك امتلاك عقار أوسيارة أو حتى الحصول على اشتراك هاتف. وقد شمل هذا القرار جميع الفلسطينيين الموجودين في العراق من لاجئين ومهاجرين إضافة إلى الفلسطينيين المبعدين من الكويت. وبما يتعارض مع قرار مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٣ الذي قضى بمعاملة اللاجئ الفلسطيني معاملة العراقي في الشؤون المدنية والإجتماعية. وفسر هذا الإجراء على أنه خلل في تطبيق القرار، حيث عومل اللاجئون الفلسطينيون في العراق معاملة غيرهم من العرب والأجانب، من دون أن يؤخذ في الحسبان الأوضاع الاستثنائية للاجئين الفلسطينيين في العراق، وخصوصاً أن وثيقة السفر الممنوحة لهم، لم تعد توفر لهم إمكان السفر لأي بلد في ظل الحصار المفروض على العراق(٥).

وقد صنف الفلسطينيون في العراق في ثلاث مجموعات هي: المسجلون لدى الحكومة العراقية، وهم الذين قدموا إلى العراق خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨، ويحملون بطاقة هوية عراقية؛ والذين يحملون صفة "عربي وافد" وهم الفلسطينيون الذين قدموا خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧١ من الأردن؛ أما الذين يحملون صفة" عربي مقيم" فهم الفلسطينيون الذين قدموا إلى العراق من الكويت بعد حرب الخليج الثانية، وغالبيتهم يحملون جوازات سفر سورية ولبنانية ومصرية وأردنية(٦).

وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بحسب إحصائات العام ٢٠٠٠، قرابة ٤٢ ألف لاجئ فلسطيني. وتوزع اللاجئون الفلسطينيون من حيث الإقامة في ثلاث محافظات رئيسية، هي بغداد والبصرة والموصل. ففي بغداد تركزوا في ٨ أحياء سكنية منها، إضافة إلى بعض المناطق المتفرقة، أما في البصرة فسكنوا أربعة أحياء، وفي الموصل سكنوا حياً واحداً فقط. وفي تقديرات الحكومة العراقية فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين لديها ينخفض

(٤) المصدر السابق.
(٥) انور بدر، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، موقع www.group194.org
(٦) علي بدوان، مصدر سابق، ص ٨٩.

إلى ١٩ ألفاً فقط. وفي مصدر آخر يقفز هذا الرقم إلى ٢٤٠ ألفاً، يضاف إليهم نحو ٧ آلاف نزحوا من الكويت وهوأيضاً يجيء بالاستناد إلى الإحصاء الرسمي للحكومة العراقية عام ١٩٨٧. بينما صرح وزير الأشغال العامة في السلطة الفلسطينية عزام الأحمد أن عدد اللاجئين في العراق ٧٠ ألف فلسطيني بين لاجئ ونازح ومهاجر(٧).

الأوضاع الاقتصادية

كانت أوضاع اللاجئين الاقتصادية أدنى مستوى من أوضاع الوافدين وهم يشكلون نسبة ٦٣ في المئة من مجموع الفلسطينيين في العراق، ومعظم سكان الملاجئ والدور المستأجرة والحكومية يعانون من هبوط في الدخل وهبوط في المستوى المعيشي أيضاً. والسبب في ذلك أن اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى العراق هم من مجتمع زراعي ولكنهم فقدوا أرضهم وزراعتهم وسكنوا أيضاً في المدن الرئيسية في العراق كبغداد والموصل والبصرة، ما أجبرهم على مزاولة المهن الخفيفة التي لا تحتاج إلى مهارة خاصة، كالباعة المتجولين وعمال المتاجر وباعة الخضار، وعمال البناء والمقاهي والمطاعم الصغيرة وسائقي سيارات الأجرة، والجباة في الباصات وغير ذلك من المهن الخفيفة. غير أن نسبة البطالة مرتفعة جداً بين أوساط الفلسطينيين بسبب ما تدفعه الحكومة من مخصصات، إلى جانب السكن المجاني الذي خلق حال من الاتكالية والخمول في عملية البحث والاهتمام بالعمل وكسب العيش وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم، كما أنه توجد مجموعة من الفلسطينيين الذين يعملون في قطاع البنوك والشركات كإداريين ومحاسبين وكتبة، كما يوجد عدد منهم يعملون كموظفين في دوائر حكومية وفي التربية والتعليم. وهناك عدد قليل من الفلسطينيين في العراق يعمل في مهن الطب والمحاماة والهندسة والصيدلة.

وبعد حرب الخليج سنّت الحكومة العراقية قوانين خاصة بالفلسطينيين منها:

١ ـ إلغاء رخص القيادة العمومية التي كان يتمتع بها الفلسطينيون الذين لجأوا إلى العراق، بعد نكبة عام ١٩٤٨، ونكسة عام ١٩٦٧ وهي ميزة كانت ممنوحة لهم قبل حرب الخليج.

٢ ـ منع تملك الأرض لأي فلسطيني، وهو امتياز حصل عليه الفلسطينيون أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقد تم إلغاؤه.

٣ ـ منع تأجير المحلات التجارية للفلسطينيين، وعدم منحهم وثيقة تجارية للاستيراد والتصدير، حيث كان لهم الحق في ذلك قبل حرب الخليج.

٤ ـ عدم السماح بالسفر للفلسطينيين الذين يحملون وثيقة سفر عراقية إلا في حالات استثنائية محدودة جداً ومرة كل عام.

٥ ـ عدم تسجيل أي بيت باسم اللاجئ الفلسطيني في العراق، وكان معمولاً به قبل حرب

(٧) أنور بدر، مصدر سابق.

الخليج، واستمر تطبيقه بعد الحرب. إن تطبيق هذه القوانين أضر بمصالح الفلسطينيين وزاد من معاناتهم، وحرمانهم من حرية الحركة ومن مزاولة أعمالهم وتجارتهم ما أدى إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة.

٦ ـ كما أخذت الحكومة العراقية برفض طلبات التعيين في الوظائف الحكومية للفلسطينيين والعرب الآخرين، وذلك من أجل توفير فرص العمل للعراقيين في شكل أفضل.

٧ ـ منع الفلسطينيين من امتلاك السيارات الخصوصية والعمومية، كما رافق ذلك ارتفاع حاد في إيجارات السكن، ما أثر على أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية أيضاً، فقد انخفضت نسبة الزواج وزادت نسبة الطلاق، بسبب المشاكل الاجتماعية التي تزايدت بتزايد نسبة البطالة، والاكتظاظ السكاني للعائلات الفلسطينية في السكن الواحد[٨].

الأوضاع التعليمية

وفرت الحكومة العراقية التعليم المجاني لأبناء الفلسطينيين في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، واستمرت هذه المعاملة سارية حتى بعد حرب الخليج. أما بالنسبة إلى التعليم الجامعي، فقد كانت الحكومة العراقية تمنح الطالب الفلسطيني، مصروفات خاصة تقدر بخمسين ديناراً عراقياً شهرياً، إضافة إلى ثمن الكتب الجامعية وتأمين السكن للطالب وكان ينطبق ذلك على جميع الطلاب الفلسطينيين القادمين إلى العراق للدراسة في جامعاتها من داخل الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن ودول الخليج. وقد منعت هذه الامتيازات بعد حرب الخليج. وأصبح الطالب الفلسطيني المقيم في العراق يعامل معاملة الطالب العربي القادم من الأقطار العربية، ويدفع الرسوم الجامعية بالعملة الصعبة (الدولار) والتي لا يمكن لأي فلسطيني مقيم أن يوفرها بأي شكل من الأشكال، لأنها تساوي آلاف الدنانير العراقية، ما حدا بالغالبية العظمى من الطلاب الفلسطينيين إلى ترك مقاعد الدراسة قبل تخرجهم من الجامعة.

النشاط السياسي والنقابي

وكما قلنا منذ البداية إن اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى العراق كانوا من الفلاحين البسطاء الذين لم يعرفوا الأحزاب السياسية ولم ينخرطوا فيها، لذلك لم يحملوا معهم إلى العراق أية أفكار حزبية أو سياسية، وبعد عقدين من الزمان تطورت الجماعة الفلسطينية في العراق وانخرطت في المجتمع العراقي وخصوصاً في المدن الثلاث بغداد، والبصرة والموصل. وعندما ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية انخرط فلسطينيوالعراق في مؤسساتها التنظيمية والسياسية والعسكرية والثقافية. وكان قبل مجيء منظمة التحرير الفلسطينية إلى العراق، مكاتب للهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني والتي

(٨) www.bahethcenter.org

كانت تشرف على فوج التحرير الفلسطيني الأول في زمن عبد الكريم قاسم. كما كان هناك رابطة أبناء فلسطين في العراق، التي أنشئت من أجل رعاية أبناء فلسطين المقيمين في العراق ومن أجل العمل على إظهار القضية الفلسطينية عراقياً وعربياً ودولياً وكان شعار الرابطة "إننا عائدون". وبعد ظهور المنظمات الفلسطينية، دخل كثير من الشبان في هذه المنظمات.

وقد شارك معظم الفلسطينيين العاملين في العراق بدفع ضريبة التحرير وقدرها ٣ في المئة من الراتب، تستقطع كل شهر لمصلحة الصندوق القومي الفلسطيني، وذلك بموجب القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٢ تحت رقم (١٣٠) والذي طبق بأثر رجعي اعتباراً من ١٩٦٤/١٠/١، وقد عدل هذا القانون ليشمل كل إنسان فلسطيني يعمل في العراق سواء أكان موظفاً حكومياً أو موظفاً في شركة أو يعمل بالأعمال الحرة[٩]

وقبل حرب الخليج، كان يتواجد في العراق العديد من التنظيمات الفلسطينية السياسية والعسكرية، وقد شاركت هذه التنظيمات جنباً إلى جنب مع قوات الجيش العراقي في الدفاع عن العراق في حربه ضد قوات التحالف الأميركية الأوروبية. وهذه التنظيمات هي:

١ ـ جيش التحرير الوطني الفلسطيني (قوات الأقصى) التابعة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

٣ ـ جبهة التحرير العربية التابعة لحزب البعث العراقي.

٤ ـ جبهة التحرير الفلسطينية.

٥ ـ جبهة النضال الشعبي. وهناك بعض التنظيمات الفلسطينية ذات الاتجاه الإسلامي: كالجهاد الإسلامي وحماس، ناهيك بحركة فتح ـ المجلس الثوري التي تزعمها صبري البنا ـ أبونضال الذي توفي في ظروف غامضة في بغداد قبل الإحتلال الأميركي.

أما بالنسبة إلى الأنشطة النقابية، فقد انتظم الشباب في نقابات واتحادات فلسطينية عدة فرعية تابعة للنقابات وللاتحادات الفلسطينية الرئيسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وكان أقدم هذه الاتحادات هوالاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي برز عام ١٩٦٣، ثم أعيد تشكيله من جديد عام ١٩٦٥، ثم تلاه الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي تأسس عام ١٩٦٥، فالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في العراق، الذي تأسس عام ١٩٦٦، ثم تحول إلى لجنة المرأة الفلسطينية عام ١٩٦٩ ثم رابطة المرأة الفلسطينية عام ١٩٧٠. وتشرف على مركز لتدريب الفتيات على الخياطة والتطريز ويقع في البلديات. وكان آخر الاتحادات الفلسطينية في الظهور "الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ـ رابطة العراق" عام ١٩٧٠.

وبإشراف من منظمة التحرير الفلسطينية شكلت الاتحادات الأربعة ما أطلق عليه اسم "المجلس القطري للاتحادات الفلسطينية في العراق" من أجل تنسيق أنشطتها في كل

(٩) المصدر السابق

المجالات وتمثيل فلسطينيي العراق في كل الاجتماعات الفلسطينية. كما تشكلت في السنوات اللاحقة نقابات عدة كانت تابعة للنقابات المهنية الرئيسية الممثلة في المجلس الوطني والمجلس المركزي التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية(١٠).

قديم مشاريع التوطين

تعود مشاريع توطين الفلسطينيين في العراق إلى ما قبل قيام إسرائيل. ففي عام ١٩١١ اقترح القاضي الدكتور يهوشع بوخميل، وهو روسي من رفاق هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، أن يقوم اليهود بشراء أراض في العراق لكي يتم ترحيل الفلسطينيين إليها. وفي عام ١٩١٩ دعا اهارون اهرونسون وهوعالم يهودي، إلى العمل على تحويل الوادي الواسع الواقع ما بين دجلة والفرات إلى "جنة العالم"، مثلما كان الأمر في العصور القديمة، وعرض مساحات من تلك الأراضي الخصبة جدا، على الفلسطينيين وبذلك يجدون إغراء قويا للهجرة والاستيطان في العراق(١١).

وقد استعادت اللجنة التي تشكلت في المؤتمر الصهيوني السابع عشر الذي عقد في زيوريخ عام ١٩٣٧ فكرة توطين الفلسطينيين في العراق، وضمنها رئيس اللجنة د. يعقوب طهان مدير شركة إعداد السكن اقتراحه الذي شمل ثلاثة أماكن لتوطين الفلسطينيين، هي شرق الأردن، سوريا، والعراق. وبتاريخ ١٩٣٧/١٢/١٧، ناشد بن غوريون اجتماع لجنة الأعمال الصهيونية المنعقد في إنكلترا في مذكرة للبريطانيين للمساعدة على ترحيل الفلسطينيين إلى العراق، وجاء فيها: "سنعرض على العراق عشرة ملايين جنيه فلسطيني في مقابل إعادة توطين ١٠٠ ألف عائلة عربية من فلسطين في العراق، لا أعلم إذا كان العراق سيقبل هذا الاقتراح، لوكانت المسألة تختص بالعراق وحده فقد يصغي إلينا، يحتاج العراق إلى استيطان عربي أوسع وهو طبعاً لن يزدري الملايين من الجنيهات(١٢).

وفي كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٣٨ كتب بن غوريون مقترحا على اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تعرض على العراق عشرة ملايين جنيه إسترليني من أجل توطين عشرة آلاف أسرة عربية من أرض إسرائيل لديها. وحسب زعمه، فإن العراق في حاجة إلى استيطان عربي كبير. وفي عام ١٩٤٢ وخلال انعقاد المؤتمر الخامس للهستدروت طُرحت فكرة شراء أجزاء من أرض الرافدين بالعراق لنقل الفلسطينيين إليها(١٣).

وفي عام ١٩٤٣، أثناء زيارة الممثل الشخصي للرئيس الأميركي، روزفلت، الجنرال "باترك هرلي" إلى فلسطين، قدم إليه زعماء الحركة الصهيونية خطة لترحيل الفلسطينيين إلى العراق "حيث جاء في تقرير الجنرال أن قيادة البيشوف عازمة على إنشاء دولة يهودية تضم فلسطين بأسرها وشرق الأردن، وعلى فرض ترحيل السكان العرب إلى العراق بالقوة(١٤). وفي عام ١٩٤٤ أصدر الأميركي، ولتر كلاي ميلك، كتاباً عنوانه :"أرض

(١٠) المصدر السابق

(١١) خلخال شكر، "مشروع توطين الفلسطينيين في العراق يسير بخطى حثيثة"، صحيفة **السفير** اللبنانية ٢٠٠٠/٦/٢٦

(١٢) أنور بدر، مصدر سابق.

(١٣) خلخال شكر، مصدر سبق ذكره

(١٤) أنور بدر، مصدر سبق ذكره

إسرائيل الأرض الموعودة" جاء فيه انه: "إذا وجد العرب أنهم لا يستطيعون العيش في بلد صناعي، الذي هوالمجتمع الإسرائيلي المتقدم، فسيكون في مقدورهم الاستيطان في وادي دجلة والفرات في أرض العراق الخصبة، حيث توجد المياه بوفرة للري"(١٥).

ولعل أبرز خطط ترحيل الفلسطينيين العرب من ديارهم إلى العراق هي: خطة إدوارد نورمان للترحيل إلى العراق١٩٣٤ - ١٩٤٨، وإدوارد نورمان - مليونير يهودي أميركي، أسس عام ١٩٣٩ ورأس الصندوق الأميركي للمؤسسات الفلسطينية (أصبح أسمه في ما بعد، الصندوق الثقافي الأميركي - الإسرائيلي) وكان عضواً في مجلس أمناء الجامعة العبرية، ورئيساً للجنة الاقتصادية الأمريكية لفلسطين، وهي منظمة صهيونية أقيمت سنة ١٩٣٢.

وقد رسمت هذه الخطة خطوطها العريضة أول مرة في شباط / فبراير ١٩٣٤ وتضمنتها مذكرة بعنوان: "موقف تجاه المسألة العربية في فلسطين" التي تتمحور حول: أن الهجرة وامتلاك الأرض هما في الجوهر أساس إعادة بناء الوطن اليهودي. ومن الطبيعي، ليس إلاّ، أن يصار إلى المضي قدماً بهذين الأمرين بالسرعة الممكنة وبأية وسيلة تؤدي إلى تلك الغاية. وكان رأي نورمان أن المملكة العراقية هي، بين البلاد المجاورة، مكان التوطين الأفضل، وخصوصاً للعرب الذين تمرّسوا بالزراعة. وكان يريد من الحكومة العراقية أن تقدم الأرض، وتسمح باستيراد المزارعين من دون دفع الضرائب، ورسوم سمات الدخول. وكان يطمح إلى الحصول على تعاون الزعماء والسياسيين العرب وصحافتهم من أجل هذه العملية. ومضى يقول: يجب أن نتذكر أن انتقال العرب من فلسطين إلى العراق في الشكل الذي نقترحه هنا لا يعني الترحيل إلى بلد أجنبي. في نظر العربي العادي، ليس ثمة من فارق بين فلسطين والعراق أو أي جزء من العالم العربي. إن الحدود، التي أقيمت، منذ الحرب العالمية الأولى، تكاد تكون غير معروفة لكثيرين من العرب. واللغة والعادات والدين، كلها واحدة. صحيح أن الانتقال، أيّاً يكن نوعه، يعني ترك الأماكن المألوفة، لكن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب فالعادات البدوية لا تزال ذات تأثير قوي، حتى في صفوف العناصر الحضرية. وقد أوضح نورمان أيضاً رؤيته الشاملة التي تود أن ترى السكان الأصليين، وقد تم شراؤهم كلياً وتم حملهم على مغادرة فلسطين بالوسائل الاقتصادية لا بغيرها. وخلال عام ١٩٣٤ كان تقدير نورمان أن الوسيلة لتنفيذ خطته قد تتم على مراحل عدة. تتضمن المرحلة الأولى مناقشة مبدأ الترحيل مطولاً من جانب أناس جديين من الذين اعتادوا النظر إلى الشؤون الفلسطينية بمنظار اقتصادي، والذين لهم تأثير في الأوساط النافذة في الشعب اليهودي. ويجب أن يجري هذا النقاش بصورة سرية. فإذا علم العالم العربي في صورة غير مباشرة، بأن اليهود يناقشون خطة كهذه جدياً، فإن عوائق، لا يمكن تخطيها، ومن شتى الأنواع، ستبرز حتماً أمام تنفيذ هذا

(١٥) خلخال شكر، مصدر سبق ذكره.

المشروع. ويجب أن يصاحب هذه الخطة تحقيق غير مباشر يهدف إلى التأكد ما إذا كانت الحكومة العراقية مهتمة بازدياد سكانها المزارعين، وأنها تملك أراضٍ يمكن للمرحّلين المقترحين الإقامة عليها. ويجب عدم إجراء أية استقصاءات بطريقة مباشرة، ولا أن تتسرب عن الخطة أيّة تلميحات تدل عليها. أما المرحلة الثانية فهي تأسيس منظمة من الخبراء لديهم من المال ما يكفي لتحري الإمكانات الاقتصادية لهذا المشروع، بما في ذلك تكلفة نقل عرب فلسطين، قرية ـ قرية، براً إلى العراق، ولربما عبر الطريق الجديدة، التي شقتها شركة نفط العراق. أما المرحلة الثالثة لخطة نورمان للترحيل إلى العراق، والتي كتبت صيغتها في صورة مبدئية في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٣٨، فقد رفضت المقترحات كافة، التي طرحت، حتى ذلك الحين، لحل الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني كالمجلس التشريعي المشترك بين اليهود والعرب والتقسيم الكانتوني، والتقسيم... الخ، وفي تبرير معلل للترويج للترحيل، وفق المبادئ الاقتصادية، كررت الخطة الزعم القائل أن الطبيعة الجوهرية لمشكلة فلسطين ليست سياسية، بل اقتصادية. فقد أدّى استيطان الصهاينة لفلسطين إلى إثارة مخاوف الفلسطينيين من أن قدرتهم على كسب العيش في البلد قد تصاب بالضرر. أما ترحيل العرب إلى العراق، فيسمح للهجرة والاستيطان الصهيونيين بأن يمضيا قدماً على أساس طاقة الاستيعاب الاقتصادية من دون إثارة الاعتراضات من جانب العرب.

أما الموضوع الآخر، الذي يرد تكراراً في حجج نورمان وتبريراته، فهو أن فلاحي فلسطين لا يملكون ثقافة عميقة الجذور ولا تعلقاً بالأرض، فزارعيها، على الرغم من أنهم استوطنوها كزرّاع، لبعض الأجيال، فهم ما زالوا، إلى حد بعيد، تحت تأثير النظرة البدوية لأناس يضربون في الصحراء، وهذا ما كان أجدادهم عليه منذ زمن ليس ببعيد، فهذه الطبيعة البدوية المفترضة تسهل هجرتهم. وخلال الحرب العالمية الثانية عمل نورمان ووايزمن في جهود منسقة للضغط من أجل الوصول إلى تورّط أميركي في خطة الترحيل الصهيونية إلى العراق وحاولا ربط هذا المشروع بالأهداف الحربية والجهود الأميركية. وكانا يأملان بإقناع الأميركيين بتبني المشروع، وكانت حجتهما أن ترحيل اليد العاملة الزراعية الفلسطينية إلى العراق أمر ضروري للإنتاج المحلي للغذاء الذي تطلبه القوات الأميركية، والجنوب الإفريقية، والأسترالية، والبريطانية، في مختلف ساحات الحرب، بدلاً من الاعتماد على استيراد المؤن الغذائية من مناطق خارج الشرق الأوسط. ويبدو أن جهود نورمان ووايزمن لم تثمر، في تلك الفترة، في إقناع المسؤولين الأميركيين في دعم خطة نورمان. ولكن هذا الفشل لم يمنع نورمان من متابعة خطته لترحيل الفلسطينيين إلى العراق. ففي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٥ ناشد نورمان البيت الأبيض مباشرة، إذ وجه إلى الرئيس هاري ترومان رسالة زعم فيها أن حل المسائل السياسية من خلال الترحيل

قد أصبح وسيلة معترفاً بها، وأن الصعوبات القائمة في فلسطين ناجمة عن وجود العرب الذين كان في الإمكان ترحيلهم إلى أماكن أخرى خارج فلسطين. واستشهد بقرار حزب العمال البريطاني، الذي اتخذ في مؤتمر كانون الأول / أكتوبر ١٩٤٤، والذي أيد ترحيل العرب خارج فلسطين، لكن من دون اقتراح وجهة الترحيل. وأوضح أنه من أجل أن يكون لقرار حزب العمال البريطاني منفعة حقيقية لا بد من (إيجاد مكان صالح لإعادة التوطين) وأن يكتب إلى الرئيس ترومان ليعلمه بـ "مكان له مستقبل". وقال له أجريت قبل أعوام عدة دراسة مستفيضة عن إمكان استيعاب العراق لنسبة عالية من عرب فلسطين. وتفيد النتائج، التي توصلت إليها، والتي تستند إلى حقائق مقبولة عامة، أن إعادة توطين نحو ٧٥٠ ألف فلاح فلسطين عربي في العراق لا تتضمن بأي شكل من الأشكال أيّة صعوبات عملية (تمييزاً لها عن الصعوبات السياسية). ورغم الجهود الحثيثة، التي بذلها نورمان خلال أربع عشرة سنة لتنفيذ خطته للترحيل الطوعي إلى العراق، إلاّ أنه لم يتيسر لها أي حظ يذكر من النجاح، لأن أحد الافتراضات الرئيسية والمغلوطة لخطته أن الفلسطينيين العرب يرغبون فعلاً في "مساحة من العيش" وأنهم على استعداد للرحيل إلى منطقة بديلة يفترض أنها فارغة في العراق، بحيث يمكن تسليم فلسطين إلى شعب آخر[١٦].

ومن الوثائق السياسية الصهيونية التي عبّرت عن المشروع لصهيوني إزاء موضوع السكان الفلسطينيين، ما ورد في يوميات يوسف فايتس مدير دائرة الأراضي التابعة للصندوق القومي الكيان الصهيوني، وأحد زعماء الاستيطان اليهودي النشطين، حيث ذكر في يومياته بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٠:

"يجب أن يكون واضحاً لنا تماماً أنه لا يوجد هناك حلول وسط، ولا توجد طريقة أخرى سوى ترحيل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة. يجب ترحيلهم جميعاً، يجب أن لا نُبقي على أية قرية أو قبيلة، يجب أن يكون الترحيل إلى العراق وسوريا وشرق الأردن، يجب رصد الأموال لهذا الغرض. ستكون البلاد قادرة على استيعاب الملايين من إخواننا وتحلّ بذلك المسألة اليهودية"[١٧].

ترحيل في خدمة التوطين

تعاظمت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب عام ١٩٤٨، من حيث نجم عنها تشريد نحو ٩٤٠ ألف فلسطيني، كما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الموجّه إلى الدورة الرابعة للجمعية العمومية في حزيران / يونيو من عام ١٩٤٩، وقد استمرت عملية خروج الفلسطينيين مدة عشرين شهراً، ابتداءً من شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧، نتيجة العمليات الإرهابية، ولغاية شهر تموز / يوليو ١٩٤٩ وكان الاعتقاد السائد لدى جميع

(١٦) نعيم ناصر، "قراءة في خطط ومشاريع توطين بريطانية وصهيونية لترحيل الفلسطينيين إلى العراق، خطة نورمان"، نشرة شمل رقم (١٣) أيار / مايو ٢٠٠١ www.shaml.org

(١٧) احمد أبوشلال، **مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق**، مركز العودة الفلسطيني ١٨/٦/٢٠٠٤.

المهجّرين أن هجرتهم مؤقتة، وأنهم سيعودون إلى بيوتهم وأرضهم خلال أسابيع، وخصوصاً بعد الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والهيئات الدولية وضغوطها المتواصلة على إسرائيل لحملها على السماح بعودة كل اللاجئين الفلسطينيين أو قسم كبير منهم. وتوّجت الجهود الدولية بإصدار القرار ١٩٤ عن الأمم المتحدة، وهو القرار المرجعي الدولي المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، والذي صدر في ١٩٤٨/١٢/١١ ويتضمن الحق القانوني للاجئين في العودة.

بعد حرب ١٩٤٨، نشطت إسرائيل مدعومة بعدد كبير من الدبلوماسيين الغربيين في الشرق الأوسط، في إبراز البدائل، والمشاريع الهادفة إلى حل قضية اللاجئين وتوطينهم في الدول العربية وفي صورة منتظمة، وتقديم عدد من الخيارات والبدائل والتي من ضمنها التوطين في العراق. وأوضح رئيس البعثة الدبلوماسية الأميركية في جدة في تقريره الذي رفعه إلى حكومته، وضمّنه رأيه في حل هذه المشكلة، ومما جاء في التقرير: ".. ونظراً لضرورة استبعاد إمكانية إعادة اللاجئين إلى الكيان الصهيوني، يجب التخطيط لإعادة توطينهم في الدول العربية وخصوصاً العراق، وربما في سوريا"(١٨).

وتعددت في خمسينات القرن الفائت مشاريع واقتراحات توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وأهمها المشروع البريطاني الذي أعدته وزارة الخارجية في كانون الثاني / يناير من العام ١٩٥٥، وكشف عن تفاصيله عندما أفرجت وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٨٦ عن وثائقها السرية العائدة لعام ١٩٥٥، ويتضمن جزء من هذه الوثائق المراسلات التي أجرتها الحكومة البريطانية مع سفاراتها في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً سفارتها في بغداد وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط. وتبادلت هذه المراسلات الاقتراحات المتعلقة في شأن استيعاب العراق لمزيد من اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم. ومن أبرز هذه الوثائق الرسالة التي بعث بها قسم التطوير في المكتب البريطاني في بيروت إلى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ١٩٥٥/٤/٢٥ في شأن إمكان إيجاد عمل للاجئين الفلسطينيين في العراق. وقد بعثت السفارة في بغداد برسالة جوابية حول هذا الموضوع جاء فيها:

"لقد ناقشنا مع السيد بيجوت ممثل وكالة الغوث في العراق، وجهة النظر المتعلقة بإمكان إيجاد عمل للاجئين في العراق، وخرجنا بما يلي:

- إنّ الإمكانات العراقية في هذا المجال جيدة ومحبذة، فهناك أعمال تطويرية كثيرة قيد التنفيذ، كما أن هناك توسعاً كبيراً في فرص العمل. ومن المحتمل أن تزداد هذه الفرص خلال السنوات المقبلة. صحيح أنّ الأجور في العراق ليست مرتفعة جداً، وأنها من المحتمل أن لا تجذب العمالة من الخارج، إلا أنّ هذه الأجور في حال تغيير. وهناك ميل كبير لحدوث ارتفاع في الأجور حيث سيترافق ذلك مع وجود نقص في العمالة.

(١٨) سليم نصار، صحيفة الحياة اللبنانية ٢٠٠٠/٥/١٥.

- بالرغم من أن احتمالات وجود فرص عمل للاجئين تعتبر جيدة، إلا أنّ هناك مشكلة نابعة من وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق. فالحكومة العراقية كغيرها من الحكومات العربية الأخرى، التزمت علناً بمعارضة التوطين الدائم للاجئين خارج فلسطين. ولا تزال هذه المعارضة قوية جداً لدى بعض السياسيين. ومن الممكن أن يؤدي أي تطبيق للتوطين إلى اضطراب عام. لذلك، فإن أية حكومة عراقية سوف تتصرف بحذر حيال السماح للاجئين بالبقاء في العراق. ولكن بالرغم من ذلك، فإنه منذ أن ألغيت تأشيرة الدخول وهناك سيل ثابت من الفلسطينيين القادمين إلى العراق. والحكومة العراقية لم تضع أية عراقيل أمامهم لإيجاد العمل وبإمكانهم التقدم بطلب الجنسية إذا ما أرادوا ذلك. إنّ بيجوت يقدّر أن عدد الفلسطينيين هنا في تزايد مستمر وإنهم يُستوعبون في الاقتصاد العراقي، وهم في الغالب حريصون على أن لا تعرف "الأونروا" عنهم أي شيء خشية أن تسحب منهم بطاقة التموين.

صحيح أنّ العراق، ولأسباب سياسية، لن يكون قادراً في الوقت الحاضر على استيعاب الأعداد الكافية من اللاجئين، إلا أنّ حاجته إلى مزيد من العمال ستؤدي إلى تزايد في تدفق اللاجئين. إننا لا ننظر إلى العراق من زاوية ما يمكن أن يوفره على المدى القصير، وإنما تطلعنا إليه سيكون على المدى البعيد باعتباره المكان القادر على استيعاب اللاجئين أكثر وأكثر ودمجهم في الحياة. ومن المحتمل هضمهم وامتصاصهم إلى الأبد، وهذا ما يعتقد بيجوت. بالنسبة إلى اقتراحكم قيام وكالة الغوث بتقديم النصح للاجئين في شأن فرص العمل فور وصولهم إلى بغداد، فإننا نعتقد أن مثل هذا الاقتراح ليس حكيماً حتى لا تظهر وكالة الغوث بأنها طرف في ذلك.

من هنا فإن إقامة وكالة خاصة ومدعومة من "الأونروا" يمكن أن تكون أكثر فائدة في هذا المجال. لذلك لابد من دراسة إمكان تأسيس وكالة توظيف خاصة تعمل في شكل تجاري من دون أن تظهر أية علاقة علنية مع "الأونروا". فمثل هذه الفكرة يمكن أن تكون ناجحة وربما يكون من الأفضل أن يدير مثل هذه الوكالة شخص فلسطيني يعيش في بغداد ويعرف سوق العمالة المحلية ويكون قادراً على نصح زملائه الفلسطينيين. ومن المحتمل أن تكون "الأونروا" قادرة على تقديم الدعم السري لمثل هذه الوكالة، وهذا الأمر راجع لهم. - هناك أعداد كبيرة من الفلسطينيين هنا، يعيشون في أوضاع جيدة. والأجيال الشابة منهم ترغب في الحصول على الجنسية العراقية. كما أنّ هناك نسبة صغيرة من إعادة التوطين تأتي من داخلهم. والمهم أن لا تعمل "الأونروا" أي شيء يعرقل ذلك أويغير من وضعهم (وثيقة رقم ٥٥/١٣/١٨٢٢).

بعد ذلك أعدّ القسم الاقتصادي في "الأونروا" تقريراً مفصلاً حول الإمكانات الاقتصادية البعيدة المدى للعراق، وركّز فيها على احتمالات لتوطين اللاجئين. وقدمت هذه الوثيقة إلى

قسم التطوير في المكتب البريطاني للشرق الأوسط في بيروت. وقام قسم التطوير بدوره بإرسال التقرير إلى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/٨/١٧ للتعليق عليه ووضع الاقتراحات في شأنه. (وثيقة رقم ١٨٢١/١٧/١٩)(١٩).

ضغوط توطينية

تجدد طرح مشاريع توطين الفلسطينيين في العراق بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وإنجاز إعلان المبادىء الإسرائيلي - الفلسطيني. وفي هذا السياق أكدت الدكتورة لارا دراك، المحاضرة في الجامعة الأميركية في واشنطن، أن ضغوطاً موّرست على العراق منذ عام ١٩٩٣ منها وساطة مغربية فرنسية تدخلت من أجل قبول توطين اللاجئين الفلسطينيين. إلا أن العراق رفضها، بل حذر مسؤول من أن الفلسطينيين المقيمين في العراق، والذين يقبلون بتعويضات الحل النهائي، عليهم أن يجدوا مكاناً آخر للإقامة فيه غير العراق الذي يؤمن وبقوة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ في هذا الخصوص الذي ينص على وجوب عودة اللاجئين دون قيد أو شرط(٢٠).

وفي بيان للمعارضة العراقية في الدنمارك بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٩ جرى التنديد بمؤامرة توطين الفلسطينيين في العراق، واعتبر النظام العراقي ضالعاً في هذه المؤامرة بهدف تغيير التركيب الديموغرافي وتمزيق النسيج الاجتماعي المترابط للشعب العراقي، لا حباً بالفلسطينيين، وإنما رغبة في كسب رضا أميركا وإسرائيل عنه، وبالتالي تثبيت كيانه المهزوز والبقاء في سدة الحكم بقوة الحديد والنار إلى أطول فترة ممكنة.

وذكر، أيضا أن عضواً من الكونغرس الأميركي زار العراق مطلع شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٩ سلم نائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز، رسالة من مجموعة اللوبي اليهودي في الكونغرس الأميركي يدعو فيها الرئيس العراقي صدام حسين إلى القبول بفكرة توطين الفلسطينيين في جنوب العراق، كما ذكر أن زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي، جلال الطالباني، لم يستبعد هذه الفكرة، موضحاً أنها طرحت منذ سنوات، عندما اقترحت الإدارة الأميركية أول مرة تطبيقها في منطقة كرستان العراقية، ولكنها عدلت عن هذا الرأي بعد أن واجهت احتجاجاً من الأكراد الذين يخشون تغيير ديموغرافية المنطقة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل اقترحتا بعد ذلك منطقة الوسط العراقي، وأشادت عضوالوفد الأميركي، السيدة بيبنيس، التي نقلت الرسالة بقرار الرئيس العراقي الصادر ١٩٩٨ الذي يقضي بمنح الفلسطينيين اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ الجنسية العراقية.

وذهبت المعارضة العراقية أبعد من ذلك في الموقف من قضية توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، إذ لم تكتف بإحالة المسألة على ضغوط أومساومات خارجية، بل رأت أن للنظام مآرب داخلية في تغيير التركيب الديموغرافي لأسباب طائفية أو أثنية. وذهب بعض

(١٩) مجلة "المجلة" السعودية، العدد ٣٣٦٣، ٢٠٠٠/٧/٣.

(٢٠) أنور بدر، مصدر سبق ذكره.

الأطراف إلى درجة اعتبار أن اللاجئين الفلسطينيين هم ورقة ملعوبة في مخطط الرئيس صدام حسين، أوأنهم ضالعون في المؤامرة، إلى درجة أن التشهير بالمؤامرة وأطرافها لم يعد كافياً، بل بدأت عملية مواجهة كان من فصولها قصف منطقة البلديات في بغداد والتي تقطنها أكثرية من الفلسطينيين يوم ٢١/٣/٢٠٠٠ بقذائف الهاون ما أودى بحياة مواطنين عراقيين وفلسطينيين، وأصيب ٣٨ آخرون بجروح. ومن بين التفسيرات الأكثر خطورة لهذا الحدث إن مجموعات كردية أو تركمانية تقف خلف العمل، وذلك رداً على ضلوع الفلسطينيين في مشروع اقتلاع العائلات الكردية والتركمانية من مساكنها والحلول محلها. وقد تكررت هذه الاعتداءات العسكرية والإرهابية ضد الأحياء التي يقطنها اللاجئون الفلسطينيون ما يؤكد استهدافهم في معركة ليسوا طرفاً فيها. وربما كانت تلك الأحداث رداً على قرار مجلس قيادة الثورة القاضي يمنح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق حق التملك منذ بداية عام ٢٠٠٠ مع أنه قرار مشروط، فلا يعطي الحق إلا للاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق منذ عام ١٩٨٤، من دون أن يمنح هؤلاء حق نقل الملكية إلى ورثتهم(٢١).

كما كشفت مصادر في الحركة الإسلامية التركمانية عن قيام النظام العراقي بترحيل ما يزيد عن ٣٠ عائلة تركمانية وكردية في مناطق كركوك وطوز خرماتو وغيرهما إلى مناطق الملاذ الآمن وإسكان عائلات فلسطينية مكانهم. واعتبرت الحركة في بيان لها أذيع في٧/٤/٢٠٠٠ في دمشق أن هذا التصرف يعد "خرقاً لبنية السيادة العراقية الثابتة وتشتيتاً للسياج الديموغرافي التاريخي للسكان العراقيين في مناطقهم"، واتهمت الحركة النظام العراقي بالعمل على تكريس التوطين بالتعاون مع الكيان الصهيوني والحكم الذاتي الفلسطيني. وفي الوقت الذي استنكرت الحركة الإسلامية لتركمان العراقي هذا العمل، فقد حذرت في بيانها كل الذين يستوطنون أراضي العراق من مغبة الاستمرار في هذا المشروع مذكرة الإخوة الفلسطينيين بأن هذا المشروع سيكون بمثابة "إسفين" الفتنة الطائفية والسياسية بينهم وبين أبناء الشعب العراقي. وشبه البيان توطين الفلسطينيين في مناطق تركمان العراق بالاستيطان الصهيوني في أراضي فلسطين، واعتبروه خطوة أميركية ـ صهيونية لإنهاء جذور القضية الفلسطينية وإفراغ الصراع العربي الإسلامي ـ الصهيوني من مضمونه وفي مقدمه حق عودة فلسطيني ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ إلى ديارهم. وطالب البيان الهيئات والمنظمات الإنسانية والحقوقية الوقوف في وجه هذا المشروع والهجرة المليونية التي تنتظر أبناء الشعب العراقي وهو يقتلع من أرضه ويستأصل من تراب آبائه وأجداده بالقوة(٢٢).

وكانت معلومات تناقلتها وسائل الأعلام في فترات سابقة أشارت إلى وجود صفقة سرية بين حكام بغداد وقادة الكيان الصهيوني في شأن توطين فلسطيني الشتات في المناطق

(٢١) أنور بدر، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) www.islamonline.net

الشمالية والوسطى والجنوبية من العراق مقابل قيام حكومة تل أبيب بأداء دور الوسيط في تطبيع العلاقات بين حكومتي بغداد وواشنطن، وإنهاء حال العزلة السياسية والديبلوماسية التي يعانيها نظام صدام مع المجتمع الدولي. وما يجدر ذكره هنا إن مشروع توطين الفلسطينيين في العراق كان قد بحثت إمكانية تنفيذه مرات عدة في فترات سابقة، إلا أن بعض المصادر عزت أسباب تأخيره إلى وجود عدد من الاعتراضات من قبل واشنطن التي تصر على أن يطبق نظام صدام كامل القرارات الدولية ذات الصلة بغزوه الكويت عام ١٩٩٠، قبل أن تتم الموافقة على أي طلب يهدف إلى إعادته إلى المجموعة الدولية وإشراكه في طاقم التسوية العربية ـ الإسرائيلية(٢٣).

وقد نفت السلطة الفلسطينية تقارير عن خطط لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في جنوب العراق وشماله للإخلال بالتركيبة السكانية هناك، وأعلنت رفضها لأية خطط من هذا القبيل. وقال وزير الأشغال الفلسطيني، عزام الأحمد، والذي يشغل أيضا منصب منسق العلاقات الفلسطينية ـ العراقية إن الشائعات حول مشاريع توطين اللاجئين في العراق كثيرة وهذه ليست المرة الأولى وكشف الأحمد النقاب عن رسالة بعثتها قيادات الأحزاب الكردية في شمال العراق إلى الرئيس ياسر عرفات تسأل فيها عن إشاعات ترددت في العراق عن مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في منطقة كركوك بهدف الإخلال بالطبيعة الديموغرافية في المنطقة. وأوضح الأحمد أن الرئيس الفلسطيني رد على الرسالة بالتأكيد على أن هذه الإشاعات ليست إلا محاولة للوقيعة بين الفلسطينيين والأكراد وبين الأكراد والعرب(٢٤).

وكان وزير الخارجية العراقية السابق، محمد سعيد الصحاف، نفى خلال إحدى زياراته إلى العاصمة السورية، دمشق، ما تردد حول خطة لتوطين الفلسطينيين في العراق قائلا انه"سخف وتهريج صهيوني قذر"(٢٥).

لقد كانت أهداف طرح مشروع التوطين في ذلك الوقت تحديداً، تراوح ما بين جس نبض اللاجئين، وتهيؤهم لقبول التوطين. والاعتقاد أن الإدارة الأميركية معنية بإيجاد حل لقضية اللاجئين حيث أكدت إسرائيل مراراً وتكراراً انه لا عودة للاجئين الفلسطينيين. وكدولة راعية للسلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني تسعى واشنطن إلى إنهاء إحدى قضايا الخلاف الرئيسة في مفاوضات المرحلة النهائية بممارسة الضغوط على بعض الدول لاستضافة اللاجئين.

أما لماذا العراق تحديداً فيرى العديد من الديبلوماسيين الغربيين والإسرائيليين أن العراق هي من أفضل الدول العربية ليوَطِّن اللاجئون الفلسطينيون فيها في شكل دائم ونهائي. ويرجع ذلك لعدد من الاعتبارات التي يمكن أن نوجزها بما يأتي:

١ ـ إن وجود اللاجئين الفلسطينيين والذين ينتمون لطائفة المسلمين السنة من شأنه أن يحد

(٢٣) موقع الوكالة الشيعية للانباء
(٢٤) صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠٠/٣/١٦
(٢٥) صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠٠٠/٦/٢٦.

من توغل النفوذ الشيعي الموالي لإيران، ويؤدي إلى خلق حال من التوازن في المنطقة، وليس أدل على ذلك مما قاله الإمام الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، حيث كشف عن وجود مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وقال "هو جزء من وظيفة يؤديها صدام حسين ومتفق عليها، وأعتقد أن الصفقة تمت بين صدام وبين الجهة الأميركية الصهيونية، وتقضي بوضع مليوني فلسطيني بين البصرة والعمارة، هذا القضاء الذي يشكل الشيعة فيه نسبة ٩٩,٥ في المئة ويصلح كي يكون منطقة إقلاق على حدود السعودية والكويت وإيران".

وقال الإمام شمس الدين إن القاصد الرسولي، ممثل الفاتيكان السابق في بيروت، "بابلوبوانتي"، أبلغه عام ١٩٩٧ إن لدى دوائر الفاتيكان معلومات جدية عن مخطط لنقل مليونين من اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في جهات عدة خارج بلادهم إلى العراق. وأضاف شمس الدين إن القاصد الرسولي كان يتحدث عن مشروع دولي وأن ثمة جهوداً حثيثة تبذل لتأمين الأموال اللازمة بعد تمهيد الجوالسياسي.

٢ ـ مساحة العراق الكبيرة والتي من شأنها أن تستوعب أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين.

٣ ـ العراق بعيد نسبياً عن فلسطين بؤرة الصراع والاحتكاك.

٤ ـ العراق يتمتع بخيرات وثروات كبيرة، وهذا ما خلص له أحد المسؤولين في دائرة شؤون الشرق الأوسط البريطانية في القاهرة حين قال "توجد في العراق وسوريا موارد كافية لتغطية حاجات عدد من السكان يبلغ عدة أضعاف السكان الحاليين في هاتين الدولتين كما أن سرعة تطوير العراق مرهونة بزيادة عدد سكانه".

٥ ـ الضغوط والضربات والحصار الاقتصادي الذي يتعرض له العراق سيجعله يقدم تنازلات من أجل قبول توطين اللاجئين في مقابل رفع الحصار[٢٦].

ومن جملة المشاريع التي تم إحياؤها مجدداً المشروع الصهيوني القديم الجديد المتعلق بتوطين الفلسطينيين في العراق، بعد دمج الأخير وإدخاله في مشروع ما يصطلح عليه حالياً بمشروع إعادة تأهيل العراق وفك الحصار عنه في مقابل الموافقة على المشروع الصهيوني. ونشرت صحيفة بريطانية تقريراً عن المفاوضات السرية الجارية بين العراق وإسرائيل، جاء فيه: "إن الرئيس صدام حسين اتخذ خطوة مذهلة للسلام مع الغرب بعد ١٥ شهراً من المفاوضات السرية مع الحكومة الإسرائيلية". وتضمن التقرير تكرار ممثلي الرئيس صدام حسين عرضهم للإسرائيليين المتضمن استعداد العراق لاستضافة أكثر من ٣٠٠ ألف لاجىء فلسطيني من المقيمين في لبنان، في مقابل أن تتعهد إسرائيل ببذل مساعيها الجادة لدى الولايات المتحدة الأميركية لإنهاء الحصار المفروض على العراق، وأن يعلن العراق من جانبه تأييده لمشروع السلام في الشرق الأوسط. ومما أوردته الصحيفة

(٢٦) احمد ابوشلال، مصدر سبق ذكره.

نقلاً عن مصادر رفيعة في الإدارة الأميركية: "نعلم أنّ هذا الأمر كان موضع حديث مستمر، إلا أنّه لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، ولكننا على ثقة أنّ هذا الأمر سيتم". وقال مصدر في وزارة الخارجية الأميركية:"إنّ عملية نقل اللاجئين ستكلف مائة مليون دولار. وهذا ما سيتم تمويله من قبل إسرائيل وأصدقائها في العالم". وجاء في التقرير أن أربعة لقاءات سرية عقدت بين مسؤولين عراقيين وإسرائيليين من بينها المحادثات التي أجراها نزار حمدون، وكيل وزارة الخارجية العراقية في الولايات المتحدة، مع المجموعات اليهودية وممثلي الحكومة الإسرائيلية حول هذا الشأن(٢٧).

ونشرت صحيفة عربية تصدر في لندن، تصريحات منسوبة إلى سعدون حمادي، رئيس البرلمان العراقي لدى زيارته للأردن والجزائر، ومفادها أنّ أطرافاً سياسية في بغداد تجري اتصالات خاصة مع جهات دولية في شأن أوضاع الفلسطينيين في العراق وإمكانية توطينهم(٢٨).

وتم أوائل شهر أيار/مايو العام ٢٠٠٠ ترحيل عدد من العائلات الكردية من قضاء خانقين المحاذي لإيران، أما أقضية الحويجة والرياض وبيجي، وهي أقضية عربية تابعة لمحافظة تكريت، مسقط رأس صدام حسين، فقد تم البدء خلال شهر نيسان / أبريل في ترحيل قاطنيها من العوائل الكردية. كما تم إبلاغ قسم من العائلات الكردية من محلتي رحيماوة وإمام قاسم، في كركوك، بالاستعداد للترحيل. وجاء ذلك في إطار خطة لإخلاء بعض المناطق التي تزمع السلطات العراقية استقدام الفلسطينيين إليها. ومثل هذه الخطوات تؤكد بالتالي الخطة الديموغرافية الجديدة التي كشفتها بعض الجماعات العراقية المعارضة قبل بضعة أشهر والقاضية بما يأتي: ١ ـ ترحيل السكان الأكراد الموجودين في مناطق كركوك (تركمان وأكراد) وخانقين (الشيعة الأكراد) إلى محافظة البصرة على الحدود مع الكويت. ٢ ـ نقل السكان الشيعة من بغداد وبعض مناطق الوسط والجنوب إلى المناطق المتاخمة للأراضي السعودية. ويعمل النظام وفق هذه الخطة على تحويل محافظتي العمارة والناصرية ذات الوجود الشيعي المطلق إلى منطقة ثكنات عسكرية بعد ترحيل سكانهما إلى الحدود مع المملكة العربية السعودية. وبحسب هذا المشروع يتم توطين مجموعات من اللاجئين الفلسطينيين في الشريط الحدودي الممتد من كركوك إلى خانقين بهدف قطع الطريق على المعارضة العراقية المتواجدة في المناطق الخارجة على سلطة الحكومة المركزية في كردستان العراقية، كذلك وضع هؤلاء الفلسطينيين في خط المواجهة مع إيران، حيث يلاحظ بمقتضى هذه الخطة، الهدف الطائفي الواضح، إذ تحاول الحكومة العراقية توظيف الوجود الفلسطيني في اتجاهين، الأول، وبوصفهم عربا، فإنهم سيكونون في مواجهة الأكراد والتركمان في الشمال. والثاني، وبوصفهم من أبناء الطائفة السنية، فسيكونون في مواجهة إيران الشيعية، وجدير ذكره أن مدينة خانقين كانت تعتبر من أخطر

(٢٧) صحيفة الأوبزرفر اللندنية، ٢٠٠٠/٥/٢١.
(٢٨) صحيفة القدس العربي اللندنية، ٢٠٠٠/٣/٣.

محاور الحرب العراقية الإيرانية طوال سنوات الحرب الثماني وذلك لقربها من العاصمة بغداد. وفي المقابل فإن ترحيل شيعة العاصمة العراقية إلى الحدود مع السعودية، ينحو المنحى الطائفي ذاته. وقد أشيع في أوساط الداخل العراقي، عزم الحكومة العراقية على بدء تنفيذ مرسومها الذي يتضمن منح الفلسطينيين المقيمين في العراق حاليا الجنسية العراقية التامة، واعتبار كل فلسطيني بلغ الثامنة عشرة من العمر جنديا بمرتب شهري شأنه شأن الجندي العراقي النظامي. ويبدو أن الحكومة العراقية في طريقها إلى مفاجأة العالم بصفقة مثيرة، تحقق من خلالها جملة من الأهداف، أهمها: ١ ـ رفع الحظر الاقتصادي بالكامل. ٢ ـ الحصول على مكافأة سياسية من العيار الثقيل وهي إعادة تأهيل نظام صدام حسين من جديد. وعلى الصعيد الاستراتيجي، فإن عملية التوطين تخلق ما يقرب من حال التوازن الإثني والطائفي في العراق. فنسبة السكان الشيعة العرب في العراق تفوق إلى حد كبير نسبة السكان العرب من أبناء الطائفة السنية، ويعتقد صدام حسين أنه باستقدام الفلسطينيين، سيحقق هذا التوازن الذي يعمل من خلاله على استحداث محافظة أو أكثر لسكنى أبناء الطائفة السنية(٢٩).

وصدرت عن مؤتمر هرتسليا، الذي عقد خلال الفترة ما بين ١٩ ـ ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠ تحت عنوان "**ميزان المناعة والأمن القومي ـ اتجاهات لسياسة عامة**" وثيقة سميت "وثيقة هرتسليا"، نشرت الوثيقة في كراس خاص أواسط آذار / مارس ٢٠٠١ تقترح الضم الفوري لكل أراضي الضفة والقطاع، حيث سيجعل هذا الإجراء إسرائيل في وضع مماثل لوضع العراق والسعودية. ويبدو من المعطيات المتوافرة أنه تم إعداد أفكار الوثيقة من قبل ريتشارد بيرل، مساعد وزير الدفاع الأميركي، ودوغلاس فيث، الشخص الثالث في البنتاغون عام ١٩٩٦، وذلك مع مجموعة صغيرة من الباحثين الذين طالبوا بمساعدة نتنياهو في خطواته الأولى كرئيس للحكومة، حيث أعدوا ورقة عمل تضمنت خطة لإعادة العراق بمساعدة إسرائيل إلى حكم العائلة الهاشمية. ومع بدء واشنطن قرع طبول الحرب ضد العراق، أخرج هذا السيناريو إلى النور، ويمكن اختصاره في بضع كلمات: "فلسطين هي إسرائيل، والأردن هو فلسطين، والعراق الحكومة الهاشمية". وأشار الكاتب الإسرائيلي فيشمان إلى أن التصور الأميركي ـ الإسرائيلي يقوم على دمج العراق مع الأردن ليتحولا إلى مملكة هاشمية واحدة، وأن مشاركة ولي العهد الأردني السابق، الأمير الحسن، في مؤتمر المعارضة العراقية في لندن، منتصف تموز / يوليو عام ٢٠٠٢، كان لهذا الهدف، الذي يتضمن أيضاً نقل الفلسطينيين إلى الأردن. لكن لا يجب تصور أن المسألة هي دمج بالمعنى الحقيقي، بقدر ما هي تشكيل إدارة هاشمية للفسيفساء العشائرية والمذهبية والأثنية التي تعتزم الإدارة الأميركية وإسرائيل إنتاجها في المشرق العربي. ويلقي الضوء على ذلك تقرير مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق

(٢٩) خلخال شكر، مصدر سبق ذكره.

الأدنى، ريان كروكر، وخلاصة هذا التقرير أنه يدعو الإدارة الأميركية إلى عملية عسكرية في العراق لفرض حل للمسألتين الفلسطينية والعراقية، عبر إسقاط نظام صدام حسين، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق "كردستان العراق" ما سيؤدي إلى خلخلة التركيبة الديموغرافية للعراق، وبالتالي استخدام هذا الخلل كوقود في صراعات عرقية عربية ـ كردية، آشورية، تركمانية. وإذا كان التوطين يخدم إيران وتركيا، كونه سيلغي احتمال قيام دولة كردية في المستقبل، فإنه من جهة أخرى سيقلق طهران من ازدياد العنصر العربي ـ السني على حدودها الشمالية، بقدر ما سيقلق أنقرة، إذا كان هذا التوطين سيتمركز في مدينة كركوك النفطية على حساب التركمان الذين ستعتمد عليهم تركيا في أي تغيير محتمل في العراق، وخصوصاً بعدما عادت "**المسالة التركمانية**" إلى واجهة الأحداث السياسية في الآونة الأخيرة، وتحديداً مع انكشاف السيناريوات التركية لإعلان كيان تركماني في الموصل وكركوك، وقيام أنقرة بتدريب مئات من العناصر التركمانية، لانتهاز فرصة الضربة العسكرية الأميركية، وإنشاء كيان سياسي "لقيط" تحت الوصاية التركية ـ الأميركية. لكن برغم أهمية هذه العناصر فإن "خيار كردستان" قابل للتطبيق وفق تصور كروكر ومساعديه(٣٠).

وعلى المستوى الدولي، كان بيتر هانسن، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، قد أكد أن كل ما يتردد عن وجود خطط أومشاريع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية هومجرد شائعات أوبالونات اختبار. وقال إن قضية اللاجئين هي مسؤولية المجتمع الدولي وبالتالي لابد من دعمها وإيجاد حل لها على أساس قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية(٣١).

التنكيل برسم التوطين

أفضى الزلزال السياسي ـ العسكري الذي ضرب العراق إلى تداعيات أو توابع سياسية في جنبات البلاد العربية وبقاعها. ويبدو أن الفلسطينيين وتحديداً اللاجئين منهم يعانون أشد المعاناة من انعكاسات ما يجري في الدول العربية المضيفة من أحداث كبرى. ولعل ما جرى في سبعينات وثمانينات القرن الفائت في الأردن ولبنان وقبل عقد ونصف العقد من الزمن في الكويت حيث طردت الحكومة الكويتية آلاف العائلات الفلسطينية من الكويت بذريعة تأييدهم لنظام صدام حسين واحتلاله الكويت. فما حدث في الكويت يتكرر مرة أخرى، لكن في العراق. فقد بدأت المأساة الفلسطينية الجديدة في أعقاب الإحتلال الأميركي للعراق وسقوط نظام صدام حسين في بغداد. إذ أعلنت وكانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في جنيف ان أكثر من ٨٠٠ عائلة فلسطينية تم طردها من منازلها في بغداد منذ سقوط نظام صدام حسين في التاسع من نيسان / أبريل ٢٠٠٣،

(٣٠) عبد الله الحسن، "مخططات الترانسفير: من اتفاقيات أوسلو إلى انتفاضة الأقصى". *www.bahethcenter.org*

(٣١) **صحيفة البيان** الإماراتية، ٢٩/٣/٢٠٠٠.

وأعلن الناطق باسم هذه الوكالة الإنسانية، كريس جانوفسكي، أن منتي عائلة أخرى تلقت إشعاراً بالطرد.وقد استقرت العائلات المطرودة في مخيمات أقيمت على عجل. وأن المفوضية العليا للاجئين التي عاينت أبنية حكومية شاغرة، أجرت مفاوضات مع سلطة التحالف الموقتة من اجل توفير إقامة العائلات المطرودة فيها(٣٢).

وأفاد تقرير فلسطيني أنه مع سقوط النظام العراقي في ٢٠٠٣/٤/٩ بدأت الويلات تتوالى على اللاجئين الفلسطينيين هناك، وكانت نتائجها أسوأ مما توقعوه، حيث تعرضت أحد أحيائهم السكنية في بغداد لقصف مدفعي صاروخي بالهاون، من قبل جهات مشبوهة. كما سادت مخاوف كثيرة لدى اللاجئين الفلسطينيين خشية ترحيلهم من قبل النظام الجديد الذي سيحكم العراق، سيما بعد تصريحات قادة المعارضة العراقية العائدين إلى العراق بعد سقوط النظام ـ حيث أشار بعضهم إلى إمكانية تهجير العرب والفلسطينيين من كركوك إلى مناطق أخرى. كما كان الفلسطينيون بطبيعة الحال من بين ضحايا النهب والفوضى التي سادت البلاد بعد انهيار نظام صدام، حيث تعرض الفلسطينيون المقيمون في مدينة الثورة وناحية الغزالية في العاصمة، بغداد، إلى أعمال عنف من قبل مواطنين عراقيين، ما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم ونهب وسرقة أموالهم وممتلكاتهم، ونتيجة ذلك اضطر عدد كبير منهم إلى مغادرة العراق أوالتوجه إلى الحدود الأردنية العراقية بحثاً عن الأمان(٣٣) واتخذت الاعتداءات على اللاجئين الفلسطينيين في العراق أشكالاً عدة أبرزها الاعتداءات على الممتلكات والأرواح، ما دفع ٢٧٧ لاجئاً فلسطينياً منهم إلى ترك منازلهم والهرب أملاً في النجاة في إتجاه الحدود العراقية الأردنية. وهناك، وبعد عشرة أيام من انتظارهم على الحدود، سمحت السلطات الأردنية لبعضهم بدخول أراضيها، أغلبهم من العجزة والنساء والأطفال، ومن حملة الجوازات الأردنية، أما القسم المتبقي فظل في المنطقة الحدودية الواقعة في الأرضي العراقية. وتجدر الإشارة إلى أن قسما كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين الـ ٢٧٧ قد طردوا من منازلهم بالضغط والتهديد من قبل جماعات عراقية، وبلغ عدد العائلات المطرودة ثلاثين عائلة فلسطينية لاجئة. وعن أسباب هذا الطرد المقصود ودوافعه قال السفير الفلسطيني في عمان، عمر الخطيب: استأجرت الحكومة العراقية السابقة منازل للاجئين الفلسطينيين بأسعار زهيدة، ما دفع أصحابها إلى طردهم منها بعد سقوط صدام حسين. وبين السيد عزام الأحمد، الوزير السابق للأشغال العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، منسق العلاقات الفلسطينية العراقية المصير الموقت الذي آلت إليه أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بعد طردهم من منازلهم قائلاً: " تولت السفارة الفلسطينية في بغداد تأمين مسكن للعائلات المطرودة في نادي حيفا الرياضي، وفي مكتب حركة فتح الذي تم إفراغه وإسكان عدة عائلات فلسطينية فيه. وتوزيع خيام للعائلات المطرودة فأقام البعض خيامه في نادي حيفا الرياضي"(٣٤).

(٣٢) صحيفة السفير اللبنانية ٢٠٠٣/٧/٨.
(٣٣) المصدر السابق.
(٣٤) المصدر السابق.

وقدم السيد عمرو مراد، عضواللجنة المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تفاصيل عديدة حول ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في العراق استناداً إلى معلومات زودهم بها مندوبهم في بغداد، حيث ذكر أن بعض المنازل والشقق في منطقة السلام وحي الحرية، وزعتها الدولة العراقية على بعض أسر اللاجئين الفلسطينيين، لكن ملكية هذه المنازل تعود إلى عائلات عراقية فارة من العراق، لذا ومع احتلال العراق وسقوط النظام الحاكم، عادت بعض هذه العائلات إلى العراق، وكانت تريد منازلها، لكن كان هناك مجموعات كثيرة لا تمتلك أي بيت من البيوت التي يقيم فيها الفلسطينيون وهددت الفلسطينيين واعتدت عليهم. وفي ظل الفوضى وغياب أية سلطة في العراق، حصلت حالات تهديد بشعة للفلسطينيين، على مرأى من قوات العدوان، كي يتركوا منازلهم. وفي المحصلة تم طرد كثير من الفلسطينيين من دون إعطاء إنذارات وأحياناً بعنف، ومن دون إيضاح في حالات أخرى، وهُددت بعض العائلات الفلسطينية بإطلاق النار من قبل عراقيين، وأحياناً أُطلقت النيران فعلاً، ولا نملك إحصاءات دقيقة لعدد الشهداء الفلسطينيين الذين قتلوا في هذه الاعتداءات. ولم يقتصر استخدام التهديد والعنف على تلك العائلات الفارة من العراق، فهناك عائلات عراقية تقيم في العراق كانت تؤجر منازلها للفلسطينيين بأسعار زهيدة نزولاً عند أوامر الحكومة العراقية السابقة، ولما سقط النظام أيضاً هددوا الفلسطينيين وأرادوا طردهم من منازلهم وبلغ عدد تلك العائلات حسب مناطق سكنها: ٣٠٠ ـ ٤٠٠ عائلة فلسطينية من حي الحرية، ٢٠٠ عائلة فلسطينية من حي الطوبجة "السلام"، حي البلديات شبه فارغ، أما بعض الأحياء الجنوبية من العاصمة العراقية فعاد إليها بعض سكانها بعد فراغها في الفترة الأولى، وهناك بعض العائلات الفلسطينية في الخيام في نادي حيفا، أما في ما يخص مجموع العائلات الفلسطينية المهجرة في العراق، فتراوح ما بين ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ لاجئاً فلسطينياً، جزء منهم لا يتجاوز ٣٠٠٠ دخلوا الحدود الأردنية ومكثوا في مخيم الرويشد قرب الحدود، أما الجزء المتبقي على الحدود فلم يسمح لهم بالمرور وبقي في منطقة تدعى طريبيل على الحدود العراقية الأردنية وتقع في الجهة العراقية، وهي منطقة نائية يعانون فيها الكثير، ويبلغ عددهم ٥٠٠ لاجئاً فلسطينياً. وفي الأردن قدمت المفوضية العليا للاجئين لمن دخل منهم إلى مخيم الرويشد بعض الخدمات، وقالت المفوضية إنها ستتعامل معهم كلاجئين عراقيين، أما فرع وكالة الغوث الدولية في الأردن ونظراً لعدم تدوين أسماء اللاجئين الفلسطينيين في العراق في قيود الأونروا من قبل نهائياً، فقررت تسجيل أسمائهم والتعامل معهم كلاجئين فلسطينيين في الأردن، أما ممثلوالصليب الأحمر فزاروا اللاجئين الفلسطينيين في الرويشد وطريبيل وقدموا لهم بعض الخدمات كالخيام والأدوية وبعض المواد الغذائية.

وأشار عمر مراد إلى هوية المجموعات التي هاجمت اللاجئين الفلسطينيين في العراق

بقوله: كانت هناك مجموعات تهدد اللاجئين الفلسطينيين باستمرار، وكانت تنطلق هجماتهم على التجمعات الفلسطينية في العراق من حي الثورة في شكل أساسي، وهو الحي الذي يعد أحد قلاع جماعات المعارضة التي أتت مع الأميركيين - هذه المجموعات محسوبة على جهات سياسية مقربة لجماعات الجلبي والمؤتمر الوطني، ولا تختلف بعض المجموعات ذات الارتباطات بالمؤتمر الوطني في أبعادها السياسية عن جماعة المؤتمر الوطني، كما أن بعض تلك الجماعات لا تختلف عن جماعة المؤتمر الوطني، وأيضا فإن بعض تلك الجماعات المعتدية كان من التركمان(٣٥).

واعتقل عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين، يتراوح عددهم حسب بعض المصادر بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ طالباً فلسطينياً يدرسون في العراق، جزء منهم ينتمي إلى التجمع الفلسطيني في العراق، والآخر أتى من الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة. ووضع بعضهم في معتقل أم القصر وبمساعدة الصليب الأحمر الدولي تم الإفراج عن أربعة منهم، وبقي ثمانية معتقلين(٣٦)

ونشرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) بعض تصريحات وشهادات للاجئين فلسطينيين في العراق ونعرض بعضها: تذكر خيرية شفيق علي أسباب فرارها إلى الأردن، وما تعرضت له أسرتها من تهديدات قائلة "تعرضت أسرتي للتهديد أربع مرات من قبل جماعات صغيرة مكونة من ٣ - ٥ أشخاص مسلحين بالمدافع الرشاشة والبنادق، وكانوا يقولون لي إما أن تتركي منزلك، وإما أن تدفعي ٣٠٠ ألف دينار شهرياً (نحو ١٥٠ دولارا) وهددوني أن يفرغوا بنادقهم في رأسي، وكانوا قد أطلقوا النار على منزلنا بعد سقوط الحكومة بنحو أسبوع، وقالوا لنا: رحل صدام وأنتم لا قيمة لكم هنا، ولا تملكون شيئاً في العراق، وإذا أردتم الرحيل فلا تأخذوا إلا ثيابكم". بعد إلقاء مهاجمين مجهولين عبوات ناسفة داخل منزلها، فرت نظمية سليمان ٥٠ عاماً من بغداد برفقة أسرتها، حيث أدى تفجير تلك العبوات إلى مقتل طفل رضيع وإصابة ٦ أشخاص ثلاثة منهم من أبنائها، وكان سبق الاعتداء بيومين قدوم ١٥ رجلاً مسلحاً إلى منزلها وتهديدها وأسرتها .وتقول نظمية: قالوا لنا إن هذا البيت للعراقيين وأننا لا نملك فيه شيئاً، وأن صدام كان يحميكم، فاطلبوا منه الآن أن يجد لكم منزلاً آخر... ولوكنا نعلم أنهم جادون في تهديداتهم لتركنا منزلنا على الفور(٣٧).

إزاء تدهور أوضاع الفلسطينيين في العراق، أجرت السلطة الوطنية الفلسطينية اتصالات مع الإدارة الأميركية ومع الصليب الأحمر الدولي والأونروا من أجل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وطالب مراقب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة - وزير خارجية السلطة الفلسطينية حالياً - د. ناصر القدوة، بتأمين الحماية للجالية الفلسطينية في العراق. كما أصدرت اللجنة العليا للدفاع عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن،

(٣٥) المصدر السابق

(٣٦) المصدر السابق

(٣٧) المصدر السابق.

بياناً بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٩ استنكرت فيه استغلال بعض الفئات المدعومة من قوات الإحتلال الأميركي البريطاني الظروف في العراق لطرد وتشريد مئات العائلات الفلسطينية وتنفيذ مؤامرة عدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني والعراقي، وطالبت اللجنة في بيانها كل الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية بخاصة التدخل السريع لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق وإعادتهم فوراً إلى منازلهم في بغداد وإعادة ممتلكاتهم، كما طالبت الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تسجيلهم كلاجئين فلسطينيين وتقديم كل الخدمات والمساعدات لهم، ومنظمة الصليب الأحمر بتقديم كل المساعدات الإنسانية اللازمة، وطالبت أيضاً جامعة الدول العربية والحكومات العربية بالتحرك الفوري لمنع تلك الممارسات وإعادتهم إلى منازلهم التي طردوا منها. وحمّلت اللجنة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا المسؤولية كاملة عن كل ما يجري من ظلم وتهجير واحتلال للشعب الفلسطيني والعراقي، ومن تدفع لتلك العصابات المأجورة في بغداد للاعتداء على الفلسطينيين بهدف تهجيرهم. وفي السياق نفسه، نفذت فصائل المقاومة الفلسطينية في دمشق اعتصاماً أمام مكتب الصليب الأحمر الدولي، طالبت فيه منظمة الصليب الأحمر والهيئات الدولية والإنسانية بتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق[٣٨].

وأصدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) تقريراً في٢٠٠٣/٥/١٠ بعنوان "**الفرار من العراق**"، يقع في ٢٢ صفحة، تناولت فيه بالتفصيل الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون والأجانب في العراق والمعاملة التي يتلقونها لدى وصولهم الأردن، بما فيهم اللاجئين الفلسطينيين هناك، وعممت بياناً خاصاً عن أبرز ما حواه التقرير، وأعدته "للنشر فوراً" بحسب تعبيرها، ومن بين ما جاء فيه: كثير من أصحاب المساكن الذين أجبرتهم الحكومة العراقية السابقة على تأجير عقاراتهم للفلسطينيين بأسعار منخفضة، بدأوا يستغلون انهيار النظام وغياب سلطة القانون لطرد المستأجرين الفلسطينيين من منازلهم أولفرض زيادات غير معقولة على أسعار إيجار المنازل على هؤلاء المستأجرين، وفي بعض الحالات الأخرى وقعت حوادث التهديد والعنف من جانب أفراد ليس لهم في ما يبدو أي حق شرعي في العقارات المعنية. وحثت المنظمة الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها على منع انتهاكات حقوق الإنسان ضد جموع السكان المستضعفين في العراق، ومن بينهم اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من المغتربين[٣٩].

وورد في رسالة من احد وجهاء مجمع البلديات أن" قوات عراقية من "لواء الذئب" اقتحمت في الساعة الحادية عشر والنصف من مساء يوم الخميس الموافق ١٢/٥/ ٢٠٠٥ إحدى العمارات في المجمع السكني في منطقة البلديات الذي يقطنه الفلسطينيون في العراق بشكل مفزع وبطريقة مخيفة واستفزازية وإطلاق نار عشوائي وكثيف على واجهة العمارة الأولى بحيث تم اختراق بعض الإطلاقات من نوافذ الزجاج وإحداث أضرار في الواجهة،

(٣٨) المصدر السابق.
(٣٩) المصدر السابق.

وثقب بعض خزانات المياه وأبواب بعض الشقق، وتم تخويف وإفزاع جميع سكان المجمع. وبعدها تم اعتقال أربعة فلسطينيين الأول صاحب مقهى وهوغزوان نور الدين الماضي وثلاثة أخوة من عائلة واحدة وهم فرج وعدنان وعامر أبناء عبد الله ملحم، واعتقلوا أيضاً أحد العراقيين القريبين من المجمع علماً بأن عقله غير سليم. علماً بأن فرج يعمل بائع متجول وهوفي اليوم السادس من زواجه، وعدنان يعمل حلاق وعامر يعمل سمكري سيارات. وهذا العمل الاستفزازي هو ليس الأول من نوعه على المجمع وقد فوجئنا مساء يوم الجمعة وعلى شاشة قناة العراقية - مع ظهور آثار الضرب على وجوههم - أن هؤلاء هم الذين قاموا بالتفجير في منطقة بغداد الجديدة قبل يومين، علماً أن هؤلاء هم من أبسط وأفقر سكان المنطقة ولا نبالغ إذا قلنا إنهم لا يستطيعون أن يذبحوا دجاجة !! بل لم يستعملوا مسدساً طوال حياتهم(٤٠).

ووصلت في شهر أيار / مايو رسالة مناشدة من الجالية الفلسطينية في العراق إلى المجلس التشريعي الفلسطيني تستعرض المخاطر المحدقة بهم. وقالت الجالية في رسالتها: إنّ اللاجئين الفلسطينيين في العراق يعيشون حال من الخوف والرعب بعدما تمّ اعتقال أربعةٍ منهم بتهمة التفجير في منطقة بغداد الجديدة، وبعد ظهور المتّهمين على شاشة التلفزيون "العراقية"، واتهام الفلسطينيّين بأنّهم همْ خلف هذه الأحداث وسادت منطقة البلويات حال من الخوف والقلق على حياتهم.

وجاء في الرسالة إنه في اليوم التالي لحادثة الانفجار ٢٠٠٥/٥/١٥ تمّ اغتيال المدرّس كريم القاروط في منطقة اللطيفية، وبعدها قامت قوّةٌ من الشرطة العراقية والحرس الوطني التابعة للواء "بدر" الشيعيّ بإطلاق النار على التجمّع الفلسطيني في منطقة البلديات. وبعد ذلك حضرت قوةٌ من الإحتلال الأميركي، وبعد اللقاء معها من قِبَل ثلاثة محامين فلسطينيّين برئاسة المحامي محمد عبد المطلب وتم شرح الوضع العام للشعب الفلسطيني في بغداد، وافق الضابط الأميركي على تأمين الحماية الخارجية للحيّ الذي يقطن فيه نحو ١٥ ألف فلسطينيّ(٤١).

كما قُتل المدرس الفلسطيني، يوسف إبراهيم القارور، أمام المدرسة التي يعمل فيها على يد مسلحين مجهولين في منطقة العبيدي، إضافة إلى مجموعة من المضايقات التي يتعرض لها بقية أبناء الجالية الفلسطينية، وجاءت تلك المضايقات بالرغم من نفي السفارة والجالية الفلسطينية لمزاعم تورط الفلسطينيين الأربعة، وهم الأخوة عامر وعدنان وفرج عبد الله ومسعود نور الدين محمد في أية أعمال عنف مسلح في العراق كونهم أناساً فقراء لا هم لهم سوى السعي لتأمين المعيشة لهم ولعائلاتهم(٤٢). ومع إعلان هيئة علماء المسلمين وديوان الوقف السني عن ثقتهم بعدم مشاركة المذكورين في تلك العملية وبراءتهم من تلك المزاعم وإدانتهم لتصرفات بعض الجهات الجاهلة والحاقدة على أبناء الأمة العربية

(٤٠) موقع الرابطة العراقية www.iraqirabita.org.

(٤١) صحيفة دنيا **الوطن**، ٢٠٠٥/٥/١٨.

(٤٢) صحيفة دنيا **الوطن**، ٢٠٠٥/٥/١٩.

والساعية لعزل العراق عن محيطه العربي. تصاعدت الأعمال العدائية ضد الفلسطينيين في العراق(٤٣).

وذكر الشيخ حارث الضاري قي مقالة له أنه بعد الإحتلال مباشرة هجمت عليهم - الفلسطينيين - مجاميع من الأوباش في مناطق من بغداد وطردت مئات العائلات من منازلها وهددت عوائل أخرى بالطرد.ولجأت العوائل الخارجة من منازلها إلى السكن في خيم من البلاستك الحار صيفا والبارد شتاءً ولا تزال كثير من العوائل تسكن هذه الخيم منذ عامين، في حالة من البؤس والشقاء لا يعلم مداها إلا الله والقريبون منهم، ولم يكتف هؤلاء الأشرار بذلك، بل اخذوا يضايقون كل من هو فلسطيني ويتابعونهم في دوائرهم وأماكن أعمالهم وحتى في بيوتهم وتعدى الأمر إلى قتل عدد منهم عمداً وبدم بارد كما يقال: من ذلك قتلهم لخمسة فلسطينيين وهم عائدون من عملهم منهم ثلاثة أشقاء إذ تعرض ثلاثة مسلحين غير ملثمين لهم وقتلوهم وضح النهار وأمام الناس بدعوى أنهم من أعوان النظام. وهي الدعوى التي يستخدمها اليوم من يريدون تصفية الخصوم والمعارضين لرغباتهم ولم يكتفوا بذلك، بل قتلوا غيرهم وواصلوا التهديد لآخرين، ولفقوا التهم الباطلة لبعضهم وتسببوا في اعتقالهم من قبل قوات الإحتلال وقوات ما يسمى الحرس الوطني.هذا إضافة إلى مضايقة عوائلهم وأبنائهم في الأسواق والمدارس وإسماعهم عبارات الشتم والعبارات النابية التي دفعت الكثير من نسائهم إلى عدم الخروج من بيوتهن وكأنهم يعيشون في تل أبيب وليس في بغداد والتي يفترض أن يكرمهم أهلها لا أن يهينوهم ويؤذوهم بهذا الشكل المؤلم والمخجل. ويقف وراء هذه الحملة الظالمة، جهة حاقدة أعماها الحقد الفئوي والطائفي المقيت فأنساها العلاقات التي تربطها بهؤلاء الناس علاقات الأخوة في الدين والوطن والإنسانية، وقيم الأخوة والكرم والشهامة التي اتصف بها العراقيون على مدى تاريخهم وخصوصاً مع فلسطين وأهلها المنكوبين، وإلا فلمصلحة من هذه الأعمال والممارسات الإجرامية واللاإنسانية التي يندى لها الجبين ضد إخواننا الفلسطينيين المقيمين في العراق (...) ومع كل هذه الأعمال الإجرامية والشائنة ضد الفلسطينيين لم تحرك حكومة العهد الجديد في العراق ساكناً ولم تقم بأي شيء من واجبها في حماية هذه الفئة المعتدى عليها، ولم تقدم ما يخفف شيئاً من معاناتها ولا كذلك الدول ولا المنظمات العربية، رغم سماع الكل بمأساتها وما جرى ويجري لها على يد هذه العصابات الإجرامية الحاقدة. وثالثة الأثافي: بطاقة الإقامة التي تجدد لهم كل ستة أشهر بعناء ومع الاستخفاف والسخرية بهم أحياناً، مع رسم قدره عشرة آلاف دينار عن كل تجديد علماً أن أكثرهم اليوم بلا عمل أو مفصولون من الوظائف منذ سنتين لا يجدون ما يسدون به رمقهم اليومي، وهكذا تتفاقم مأساة إخواننا الفلسطينيين في العراق بعد أن كانت حالهم في العراق أفضل من حال إخوانهم الآخرين في دول الشتات الأخرى، ولم

(٤٣) صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠/٥/٢٠٠٥.

يجدوا من يسعفهم في حلها أوالتخفيف من وطأتها، أوحتى الحديث عنها ليعلم بها من لا يعلم عنها شيئاً(٤٤). وكان ديبلوماسي فلسطيني في بغداد أعلن في وقت سابق إن المفوضية العليا للاجئين استأجرت وحدات سكنية في بغداد بإشراف وزارة الهجرة والمهجرين ونقلت إليها العائلات الفلسطينية التي طُردت من سكنها التي كانت تقطن فيه منذ العام ١٩٤٨ حتى سقوط النظام العراقي(٤٥).

وطالبت حركة المقاومة الإسلامية، "حماس"، بضرورة حماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق ووقف الهجمات ضدهم وتوفير الأمن لهم وإعادتهم إلى المخيمات التي اخرجوا منها، لافتة إلى أن هناك مخططاً أميركياً لكسر إرادة الشعب الفلسطيني ومقاومته لكل أشكال العدوان ودعت السلطة الفلسطينية إلى تحمل مسؤوليتها تجاه الفلسطينيين في العراق وبذل الجهد من أجل حمايتهم ومتابعة هذا الأمر مع الجهات المعنية. وناشدت المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة السعي لوقف هذه الانتهاكات والجرائم ضد الفلسطينيين(٤٦).

إزاء ما حدث من اعتداءات ضد الفلسطينيين خرج أحد الكتاب العراقيين قائلا: "أخطأ عدد من الأشقاء الفلسطينيين عندما انتسبوا إلى الأجهزة الأمنية لنظام صدام التكريتي وتطاولوا على الأبرياء من العراقيين في معتقلات صدام بل إن بعضهم وصل إلى درجات عليا وصاروا جنرالات في الأمن والإستخبارات حتى شغل احدهم رئاسة جهاز استخبارات صدام، وفي انتفاضة الشعب العراقي عام ١٩٩١ استخدم فصيل أبي العباس - جبهة التحرير الفلسطينية - المتواجد في قضاء المسيب حينها في ضرب المنتفضين والتمثيل بهم. ومع ذلك فقد كان رد الفعل الشعبي العراقي معهم متسامحاً ومتفهماً بعد سقوط الدكتاتورية ورغم ما أشاعه الإعلام الطائفي فلم يُخرج أي فلسطيني من البيت الذي يسكن فيه إلا أولئك الذين استولوا على منازل العراقيين المهجرين التي وزعها صدام عليهم وعلى سائر العاملين في جهازه الأمني، وهي البيوت التي أسرع ازلام صدام من العراقيين إلى إفراغها فور سقوط صنم العوجة لعلمهم بخطورة البقاء فيها مع عودة أصحابها الشرعيين، إلا أن الأشقاء الفلسطينيين انتظروا حتى حضور أصحابها ومطالبتهم بها وحولوا خروجهم إلى تواجد جماعي منظم، فصار الضحايا ممن اخرجوا من ديارهم من العراقيين مذنبين في نظر العرب وصار الفلسطينيون الحائزون على منازل لا تعود لهم ضحايا اعتدي عليهم، وكأن الأشقاء الفلسطينيون يعيدون الجرائم التي مارسها ضدهم الإحتلال الصهيوني المقيت معكوسة على أشقائهم العراقيين. وعندما انطلق الإرهاب الطائفي في العراق المتستر بالإحتلال وجد بين المجرمين المفخخين عدد كبير من الأشقاء الفلسطينيين، وكانت آخر عملية دنيئة شاركوا فيها تمت قبل ثلاثة أسابيع في السوق الشعبي ببغداد الجديدة وراح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى من

(٤٤) حارث الضاري، "مأساة الفلسطينيين في العراق" في Majd News ٢٠٠٥/٤/٢٧.

(٤٥) صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠٠٥/٤/٢٣

(٤٦) صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٥/٦/٢

الأبرياء العراقيين ليس بينهم أميركي واحد بل إنهم كانوا غير مستهدفين مطلقاً لأن العملية جرت في سوق شعبية لفقراء العراقيين، ولكنها عملية طائفية بينة بارك قتلتها حارث الضاري الطائفي المعروف وحاول استثمار غضبة العراقيين الشرفاء جميعاً من مرتكبيها من خلال تصوير الأمر، وكأن العراقيين يريدون الاعتداء على الفلسطينيين في حي البلديات من دون ذنب أو سبب. وعلى الرغم من أن العراقيين التزموا القانون والقضاء ولم يعتدوا على احد. إلا أن تصريح الضاري هذا وفر للصداميين العرب وأعداء الشعب العراقي وسائر المرتزقة فرصة للإساءة للعراق وشهدائه وبرأ المجرمين من جريمتهم الطائفية النكراء(٤٧).

شبح التوطين مجدداً

على خلفية المشهد السياسي الجديد الذي أنتجه واقع الإحتلال الأميركي، أشار مركز الدراسات الفلسطينية في بغداد إلى أن هناك ربطاً بين الانتخابات العراقية وبين إثارة هذا الموضوع. وقالت تقارير يصدرها المركز إن الحكومة الأميركية وإسرائيل تستخدمان الموضوع الانتخابي للقوى السياسية العراقية للضغط على هذه القوى باتجاه تشجيع عملية التوطين في مقابل الحصول على مساعدات فنية وسياسية في الحملات الانتخابية. وكشفت معلومات في غاية الخطورة عن أن رؤوس الأموال اليهودية العالمية لعبت دوراً حيوياً في إقناع الدول بخفض المديونية الخارجية للعراق لقاء موافقة القوى المرشحة للحكم في بغداد على توطين اللاجئين الفلسطينيين على الأراضي العراقية. ابعد من ذلك، فإن لقاءات جرت أخيرا بين الرئيس العراقي الموقت، السابق غازي عجيل الياور، وبين زعامات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لبحث الكثير من الموضوعات أبرزها الأمن والانتخابات وتوطين الفلسطينيين. كما أشار بعض التقارير إلى أن القيادة الكردية في شمال العراق أبدت استعدادها لاستقبال بضعة آلاف من الفلسطينيين اللاجئين في محافظات السليمانية ودهوك واربيل على أن يجري توطين الأعداد الباقية في مناطق الوسط وبغداد. وقال باحثون عراقيون إن الدور العراقي في منطقة الشرق الأوسط محدد في دعم موضوع التوطين وإن القوى العراقية التي وصلت إلى الحكم بعد الإطاحة بصدام حسين ونظامه على علم تام بهذا الدور وقبلت به(٤٨).

ووفقاً لتوقعات مركز الدراسات الفلسطينية في العراق، فإن أكثر من مليوني لاجىء فلسطيني يمكنهم الدخول إلى الأراضي العراقية إذا جرت عملية التوطين في صورة مباشرة. ويقول المركز إن العملية ستتم كجزء من حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي ليس فيه أي لبس وإن الحكومة العراقية التي ستقبل ذلك ستشارك في المفاوضات حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين وستوقع على اتفاق التوطين.

(٤٧) علي الشلاه، "بين العراقيين والفلسطينيين من يقتل من؟"، موقع شبكة ارض السواد الثقافية www.iraqsawad.net

(٤٨) صحيفة السبيل الاردنية، ٢١/١٢/٢٠٠٥.

التقارير نفسها أكدت أن العملية يقدر لها التطبيق بعد خمس إلى ست سنوات من الآن وان بعض الدول الإقليمية لديها معلومات في شأن هذه الخطة لتوطين ملايين الفلسطينيين في العراق. وألمحت أوساط عراقية إلى أن اللاجئين الفلسطينيين القادمين إلى العراق في المستقبل سيمنحون جنسيتين مزدوجتين العراقية والفلسطينية، وهو أمر قد يبدد مخاوف الفلسطينيين من عملية التوطين وربما يضمن لهم زيارة الدولة الفلسطينية الموعودة(٤٩). واعتبر مراقبون عراقيون لائحة رئيس الحكومة العراقية اياد علاوي في الانتخابات العامة التي تضم وزير الدفاع حازم الشعلان راعية لمشروع توطين الفلسطينيين في العراق. وقالوا إن الشعلان وعد بالمساعدة في توطين بعض اللاجئين الفلسطينيين في بعض مناطق الجنوب العراقي الشيعية التي تتحفظ عن التوطين لأسباب أهمها أن التوطين سيساهم في ترجيح السكان السنة في العراق على اعتبار أن الفلسطينيين أغلبيتهم من السنة. وتحدث البعض في بغداد عن أن العراق سيتحول في غضون الخمس سنوات المقبلة إلى منطقة جاذبة للاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان، وهو أمر يدخل في عملية صوغ الشرق الأوسط الكبير. كما أن الشركات الأميركية تعد اكبر مشروع إسكاني في العراق وهو ما كشف عنه المركز القومي للاستشارات الهندسية في بغداد ويتضمن بناء مجمعات سكنية ضخمة تستوعب ملايين البشر وستقام كل هذه المجمعات في شمال غرب العاصمة العراقية القريبة من الحدود مع الأردن وسوريا(٥٠).

خاتمة

يتضح مما تقدم عرضه من سجل تاريخي طويل لمشاريع تستهدف توطين الفلسطينيين في العراق، وبالتالي تصفية قضية عموم اللاجئين الفلسطينيين. إن هناك ترابطا وثيقا بين ما يجري في كل من العراق وفلسطين. فالمشروع الإمبريالي العام بشقيه الأميركي والإسرائيلي الذي يستهدف المنطقة العربية أرضاً وشعباً وسوقاً، يجري العمل على تنفيذه في شكل مرحلي عبر حلقات أو محطات مترابطة، وأي نجاح أوفشل في أية محطة يؤثر في شكل أو بآخر على مسار المحطة التالية. وعلى سبيل المثال، تسعى إسرائيل إلى محاولة معالجة الفشل في تهويد فلسطين ديموغرافيا بعد ٥٧ سنة من إعلان نجاحها في إقامة الدولة العبرية، من طريق استثمار تداعيات الإحتلال الأميركي للعراق، وتفعيل دعوات ترحيل الفلسطينيين من وطنهم وتوطينهم في العراق. وتأتي حال الصمت عن معاناة الفلسطينيين في العراق لتشكل تشجيعاً عربياً وتمهيداً لعملية إنجاح مشروع توطين ليس فلسطينيي العراق حيث هم، بل توطين ربما فلسطينيي لبنان والأردن وسوريا ودول الخليج، ولاسيما السعودية في العراق. وبذلك تتم تصفية قضية فلسطين على حساب وحدة العراق ❑

(٤٩) المصدر السابق
(٥٠) المصدر السابق

إحياء الجيوبوليتيكا

معين حداد *

لم تسلم عودة الجيوبوليتيكا إلى التداول، في سبعينات القرن العشرين، من استحضار ماضيها النازي، بحيث عمد البعض إلى إفشال مختلف المحاولات الرامية إلى نزع الشوائب التي علقت بالجيوبوليتيكا، خلال مسارها في النصف الأول من القرن العشرين الفائت. ما جعل عودتها تترافق مع جملة مشاحنات دفعت بالعاملين على إحياء الجيوبوليتيكا إلى صوغ مناهجهم بطريقة علمية وأكاديمية واضحة. غير أن ذلك لم يكن ليمر من دون خلافات داخل الصف الواحد.

١ ـ في الحاجة إلى الجيوبوليتيكا

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم، تم تكريس ما دُعي بالثنائية الدولية وانشطرت الكرة الأرضية سياسياً إلى معسكر شرقي شيوعي من جهة، وغربي رأسمالي من جهة أخرى، وهما على تضاد أنتج الحرب الباردة التي استمرت حتى إزالة حائط برلين، وانهيار المعسكر الشرقي، وتفكك الاتحاد السوفياتي.

خلال تلك الحرب الباردة، غاب ذكر الجيوبوليتيكا، عموماً، عن التحليلات التي تتناول النزاعات السياسية، والصراعات الاجتماعية، والصدامات المسلحة، التي كانت تجري بين القوى المختلفة في أمكنة متعددة من الكرة الأرضية. على أن حدود المواجهات بقيت محكومة بالتوازن الثنائي بين المعسكرين، الذي كان يمنع تلك المواجهات من التدرج نحو الصدام المسلح المباشر بينهما.

كانت جميع التحليلات والدراسات، التي تتناول النزاعات بين القوى السياسية أنذاك، تقدم العوامل والأسباب الاقتصادية على غيرها من العوامل والأسباب، في تفسير الأحداث، واستشراف مناحيها واتجاهاتها. كان التركيز على الاقتصاد، في معالجة الأمور الاجتماعية السياسية، قضية معرفية غير قابلة للمراجعة أو للطعن. ألم تجرِ الحروب في التاريخ دوماً من أجل الأراضي الخصبة، أو من أجل المناجم،... والمعادن...؟ أليس هدف

(*) استاذ الجغرافيا في الجامعة اللبنانية. فصل من كتاب للباحث صدر بعنوان الجيوبوليتيكا، قضايا الهوية والإنتماء بين الجغرافيا والسياسة، (بيروت، شركة المطبوعات، ٢٠٠٦).

الحروب الرئيسي هو الاحتلال للاستعمار ولاستغلال الثروات الطبيعية والبشرية؟ أما الأهداف الأخرى، من دينية وأخلاقية أو روحية على ما كان شائعاً، فقد ظلّت في المقام الثاني. فالاقتصاد هو قاطرة الأحداث، ومحورها؛ وغيره من العوامل لاحق وتابع له، وفي أفضل الأحوال مؤسس عليه. ثم إن المجتمعات البشرية في القرن العشرين، كما هو ظاهر للعيان، تنتظم جميعها على قاعدة الاقتصاد: من إنتاج واستهلاك ونمو، وما إلى ذلك. وعلى هذه القاعدة تنبني وتتشكّل قيم الإنسان الأخرى. وقد شاعت، على نحو واسع، الأفكار والآراء القائلة بأن الزمن المعاصر هو زمن الاقتصاد قبل أي شيء آخر.

حتى أن النفوذ السياسي، أو الديني أو الأخلاقي لم يكن يُراعى في التحليلات والدراسات المختلفة، دون أن يُشدِّد على الدافع الذي تؤمّنه البنى الاقتصادية المختلفة.

ترسّخ في الأذهان أولوية **العامل الاقتصادي** على غيره من العوامل. ولم يكن ذلك وقفاً على الذين التزموا المبادئ أو المناهج الفكرية المادية من ماركسية وغيرها كما قد يُظن أول وهلة، بل أخذ به الذين يتبنّون المفاهيم المعادية للمادية أو للماركسية، أي أولئك الذين يقولون بالأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحر ويروِّجون لها.

كان هناك إذن، في كلا المعسكرين الشرقي والغربي، توافق على الأخذ بالمنهج الاقتصادي في التعامل مع الأحداث ومعالجتها. كان على التحليلات السياسية، لكي تحظى بالصدقية أو الجدية، أن تتبنّى منطلقات المنهج الاقتصادي، ثم تذهب إلى التاريخ أو السوسيولوجيا أو الفلسفة... لتدعيم منطقها واستنتاجاتها.

وهكذا عمد المؤلفون والبحاثة والأكاديميون والإعلاميون إلى التفتيش بتؤدة وبحماسة، في تضاعيف الأحداث وخلفياتها، عن المصالح الاقتصادية للدول والمؤسسات. وساد الاعتقاد بأن الرهانات الاقتصادية، من علاقات الإنتاج إلى حوالات المبادلات التجارية والمضاربات المالية... وغيرها من العوامل الاقتصادية، هي التي تحكم ضروب السلوك السياسي ومواقف قادة الدول وقادة الرأي والنافذين، بل هي التي تحكم، وإن بشكل غير مباشر، حتى حماسة المواطنين لهذا الخيار القومي أو ذاك: وبالتالي، هي التي تؤدي إلى المواجهات بين الدول، والشعوب، ومختلف القوى... أو إلى عقد المصالحات وعقد المعاهدات.

وفي موازاة التوافق بين المحلّلين على أولية الاقتصاد، كان هناك أيضاً تلاقٍ بين الإيديولوجيتين: الشيوعية والرأسمالية حول اعتبار الخصومات على الأراضي بين الدول والأمم وعلى الحدود السياسية، أموراً ثانوية وغير جديرة بالاهتمام؛ فهي ليست ذات أهمية، لأن تداعياتها لا تلبث أن تتلاشى تحت وطأة الصراع الكبير والأساسي بين المعسكرين الكبيرين.

في هذا السياق، اتّسم الصراع المذكور بكونه صراعاً بين نظامين: نظام اقتصادي

سياسي اشتراكي (شيوعي) من جهة، ونظام اقتصادي سياسي حر، أي رأسمالي، من جهة أخرى، الأول تقوده وتدعو إليه موسكو ومن يدور في فلكها؛ والثاني واشنطن وحلفاؤها. وراجت إثر ذلك مقولة «النظام» بالمعنى الاقتصادي السياسي، ضمن منطق التفاضل بين النظامين المعمول بهما في العالم.

وعلى هذه الخلفية باتت طبيعة النظام الاقتصادي السياسي مفتاح الحل للمشاكل والأزمات بين الدول، والشعوب، والفئات الاجتماعية فالنظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على حرية الرأسمال، هو، في رأي البعض، من يؤمِّن حرية الإنسان ومصلحته، وبالتالي حرية الشعوب والدول ومصالحها العليا، نظراً لما يشكّله شرط الحرية من ضرورة إنسانية. أما البعض الآخر، فيرى أن النظام الاشتراكي هو المعّول عليه للقضاء على استغلال الإنسان، ولإحلال العدالة بين الناس، وإحقاق سائر القيم الأخرى، من حرية حقيقية وقدرة على الإبداع والخلق... وهكذا كان المعسكران يتبادلان التهم ويتحاججان حول الغايات من النظام السياسي المعتمد بالنسبة إلى الدول والشعوب. أما الذين كانوا يقفون بين المعسكرين، لا سيما في دول العالم الثالث، فكانوا، في ظل ما كان سائداً من اعتبارات في هذا الإطار يحاولون التفتيش عن طريق ثالث، أي عن نظام مغاير للنظامين الاشتراكي أو الرأسمالي، تحقيقاً لاستقلالهم، وتأكيداً لوجودهم. لكن النتيجة كانت تنتهي، إما باعتماد هذا النظام أو ذاك، والالتحاق بأحد المعسكرين، وإما بمحاولات الجمع بين السمات الاشتراكية والسمات الرأسمالية في نظام واحد، كما حصل، خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في مصر والهند، وأندونيسيا، وغيرها من الدول الأفريقية والآسيوية والأميركية اللاتينية. على أن تلك الدول لم تتمكن من النأي بنفسها عن التجاذبات الحاصلة بين القوتين العظميين، أي بين موسكو ومن معها، وواشنطن ومن يؤيّدها.

في هذا السياق، كان المعسكران الأساسيان اللذان هيمنا على الكرة الأرضية يحاول كل منهما التقدُّم على الأرض، لكسب المزيد من الشعوب إلى قضيته. بمعنى آخر، كانا في تنافس جلي وواضح على الجغرافيا أو على الأراضي. كان كل منهما يسعى، إما بالتصادمات المحلية وإما بالمحاججة، إلى توسيع نفوذه على الأراضي. ومده على مساحات جغرافية جديدة. ومع ذلك، فإن التحليلات والدراسات لم تلاحظ **البعد الجغرافي** أو «الأرضاني» (territorial) في التنافس بينهما؛ واستطراداً، لم يكن يُعرَف عن المواجهة بينهما على أنها مواجهة جيوبوليتيكية. بيد أن تلك المواجهات كانت لتُعتبر كذلك، لو كان التداول بمصطلح الجيوبوليتيكا مُتاحاً في ذلك الحين.

واللافت أن ما درج في حينه، من مصطلحات ومفاهيم مواكبة لأولوية الاقتصاد وتالياً لمقولة النظام الاقتصادي السياسي، صيغ كالآتي: التقدمية مقابل الرجعية، والحرية مقابل

الاستبداد، والديموقراطية الشعبية الحقة مقابل الديموقراطية الوهمية، والديموقراطية الليبرالية الحقيقية مقابل الديكتاتورية، وغيرها من المفردات التي توزعت في متون وهوامش هذا الخطاب أو ذاك. كانت المشاكل تُعالَج من طريق استخدام هذه المفاهيم، وغيرها مما هو مشابه لها، دون الإتيان على الجغرافيا أو على الأراضي المتنازع عليها، بما عليها من سكان وشعوب ودول. لم يكن يُلاحظ، في ما كان يقال ويشاع، أي دور لهويات الشعوب وانتمائها إلى أراضيها، في التأثير على ماجريات النزاع بين القوى الكبرى، إلا في الدوائر الضيقة للسلطات المختصة، والمعنية بوضع الاستراتيجيات المراد اعتمادها. أما الأوساط الأكاديمية والإعلامية، فلم يكن لها أن تتوقف عند المعطيات الجغرافية، أو عند مسائل «الأراضي» (territoires) منها في التأثير في سير المواجهة بين الفرقاء المتخاصمين.

ثم إن الخلافات التي كانت عالقة بين الدول ضمن المعسكر الواحد أو في كل واحدة منها، كان يجري طمسها، من طريق ردّها إلى كونها حاصل عجز السلطة، في هذه الدولة أو تلك، عن الأخذ بالنظام الصحيح، الاشتراكي في هذا المعسكر، أو الحرّ في المعسكر الآخر، وتطبيقه، أو تحقيقه كما ينبغي.

وهكذا آلت الأمور إلى اعتبار «النظام»، كل من وجهة نظره، في ما يمكن أن يُعمل لتعديله وتصحيحه أو تبديله، وكأنه مفتاح الحلول للمشاكل العالقة بين الدول أو في كل منها، مهما تكن حدّة هذه المشاكل أو طبيعتها. وفي هذا السياق، احتدمت المجادلات حول تأميم المرافق الاقتصادية، أو تخصيصها. التأميم من أجل الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، من جهة؛ أو الخصخصة على قاعدة إطلاق حرية المبادرة الفردية، كمدخل لتحقيق حرية الإنسان على الأصعدة كافة. وراح المعسكران يكيلان أحدهما للآخر مختلف التهم والنعوت السلبية، في ما خص إجراءاته الاقتصادية الاجتماعية؛ وفي الوقت نفسه، يدّعي كل منهما صحة إيديولوجيته، ونظرته إلى الحياة والإنسان والمستقبل.

إلى جانب ذلك، اعتُمدت تسميات متعددة في تصنيف الكتلتين: اشتراكية أو رأسمالية، مُوجّهة أو حرة؛ وكلّها تسميات للدلالة على طبيعة نظام كل منهما. لكن لم يذكر، في الدراسات والمنشورات الغزيرة التي خرجت إلى النور في حينه، أنهما كتلتان جيوبوليتيكيتان. كان ذلك من باب الحرص على تجنّب المصطلح، للأسباب التي ذكرناها في الفصول السابقة، أي لأنه باختصار يذكّر بالنازية أكثر مما ينبغي.

إن الإشكاليات، التي كانت تطرحها ثنائية العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، هي إشكاليات جيوبوليتيكية، لأن الفريقين كانا يسعيان، كل من جهته، إلى إقصاء الآخر، عن الأراضي التي يتحكم فيها، والتقدم عليها لإحلال منظومته القيمية فيها، مع ما يستتبع

ذلك، من إجراءات تنعكس تبدُّلات مُحقَّقة في قضايا «الأراضي»، لجهة هوياتها والانتماء إليها.
من جهة أخرى، شهد النصف الثاني من القرن العشرين تكاثراً ملحوظاً في أعداد الدول التي خرجت إلى الوجود، بانسحاب الاستعمار الأوروبي المباشر، من مختلف القارات. وقد أدّى ذلك، في ما أدّى إليه، إلى مشاكل متزايدة بين الدول الجديدة، حول الحدود السياسية وحول حقوق الدول، في أراضٍ تعتبرها هذه الدولة أو تلك ملكاً لها، اقتطعت منها، وألحقت بغيرها، بناء على موازين القوى المختلفة. فضلاً عن ذلك، أبدت جماعات عديدة رفضها للحدود السياسية في الدول المستجدة كما وُضعت، وراحت تتطلع إما إلى الانفصال عن الدولة الجديدة، وإما إلى تحقيق الوحدة بين دول ناشئة. بمعنى آخر، راحت جماعات في أفريقيا وآسيا، وفي أمكنة أخرى، تعبّر عن رفضها للواقع السياسي - الجغرافي، وتسعى إلى تبديله بوسائل مختلفة. لكن هذه الأمور، على ما يتجلّى فيها من إشكاليات جيوبوليتيكية باعتبارها نزاعات سياسية «أرضانية»، لم تثر اهتمام الباحثين والمؤلفين من هذه الوجهة، بل عولجت على خلفية اعتبارها من المسائل الاقتصادية السياسية لا من المسائل الجغرافية السياسية أو الجيوبوليتيكية.
باختصار، نقول إن النسق التحليلي للأحداث والمنازعات، الذي ساد في النصف الثاني من القرن العشرين، استوى في معالجته للأحداث على ركيزتين، الاقتصاد، والنظام السياسي. حيث أدّى ذلك من الوجهة الأبستيمولوجية، إلى رهن الاقتصاد بالنظام السياسي والنظام السياسي بالاقتصاد. وعلى هذا تكوَّنت مجموعة واحدة من الأدوات المفهومية يستخدمها في الوقت نفسه، المنتمون إلى المعسكر الاشتراكي الشيوعي من جهة، والمنتمون إلى المعسكر الرأسمالي الحر من جهة أخرى، لكن وفق منطق مضاد.
استمرت الأمور على هذا النحو حتى سبعينات القرن العشرين، عندما راح يتبدّى للبحّاثة والأكاديميين كما للإعلاميين، أن الأحداث المتزاحمة والمتلاحقة هي من التعقيد، بحيث يعجز المنهج الاقتصادي السياسي بأحاديّته عن الإحاطة بها. فما كان من البعض إلا أن توجّه إلى الجيوبوليتيكا، للاستعانة بها في تعليل ما يجري من نزاعات بين القوى والدول المختلفة، في عملية تجاوز جريئة، إذا جاز التعبير، لمختلف أنواع «المحرّمات». وكانت الشرارة التي أطلقت آلية الإقرار بالجيوبوليتيكا على نحو واسع، الحرب التي دارت في سياق خلاف حدودي مستفحل بين دولتين شيوعيتين هما كمبوديا وفيتنام، في منتصف السبعينات من القرن العشرين، يوم لم يوفَّق المحلّلون، من اليمين كما من اليسار، في تعليل المواجهات العسكرية بين الدولتين، التي تكررت على مدى ثلاث سنوات، بالأسباب الاقتصادية السياسية.
فأولئك الذين يفسّرون الأحداث وفق المنهج الاشتراكي أو اليساري عموماً، وقفوا عاجزين

في بحثهم عمّا يؤدي إلى هذا الخلاف العميق بين نظامين سياسيين من المفترض أن القيّمين عليهما هم من طبقة واحدة هي الطبقة البروليتارية، التي يقودها الحزب الشيوعي الأممي الحاكم في كلتا الدولتين، والذي يجد في الحدود السياسية بين الدول، ترجمة وتعبيراً عن مصالح الطبقة المعادية للجموع الإنسانية، ولا سيما العمالية والفلاحية أي الطبقة البروليتارية. كما أن الأممية البروليتارية الداعية إلى الصراع الطبقي كما هو معروف، تجاوز حدود القوميات التي تُعتبر من نتاج الطبقة البورجوازية، أو الرأسمالية، والتي تضغط بها على الطبقة البروليتارية لمنعها من التضامن الأممي الذي فيه خلاص الإنسانية.

أدّت الصراعات المتكرّرة بين الدولتين الشيوعيتين إلى ضرب الشعار الذي طالما رفعته «الأممية الاشتراكية»، والقائل «يا عمال العالم اتحدوا»، وبالتالي أدّت بالمنهج الاقتصادي الماركسي أو اليساري الشيوعي، في تناوله للأحداث، إلى نوع من العجز والقصور عن القبض على الأسباب العميقة الكامنة في الصدام بين نظامين سياسيين يستهدفان إعلاء شأن الأممية الاشتراكية. وقد أدّى ذلك إلى تفريغ الحدود السياسية بين الدول من معانيها، بناء على اعتبار هذه الحدود من العوائق التي تمنع الحزب الشيوعي، قائد المشروع الأممي، من الاستيلاء على السلطة، كمدخل لإنهاء كيان الدولة في العالم وإحلال النظام الأممي. هذا يعني أن المنطق اليساري الشيوعي يقضي بأنه متى تولّى الحزب الشيوعي السلطة، في دولتين متجاورتين، فإنه من غير المعقول، أو من غير المفهوم، حدوث صدام حدودي بينهما؛ بل إن المنطق نفسه يقضي بأن يدفع تماثل النظامين إلى الوحدة بينهما، وتوسيع هذه الوحدة، من ثم، باتجاه دول أخرى، يتولّى فيها الحزب الشيوعي السلطة فيها.

لكن العجز عن الإحاطة بأسباب الصدامات بين الدولتين لم يكن وقفاً على الذين يتبنّون قضية النظام الاشتراكي، بل إن العجز شمل أيضاً أولئك الذين يقفون على الطرف النقيض منهم في المعسكر الرأسمالي أو الحر، ذلك أنهم يعتبرون أن الخلافات بين الدول هي خلافات على مصالح اقتصادية أكثر مما هي خلافات من نوع آخر. وتسعى كل واحدة منها بوساطة الحروب، ومهما كان نظامها، إلى التقدم على أراضي الدولة الأخرى، طمعاً بالثروات الطبيعية، التي تكتنزها. ولكن دلتا الميكونغ موضوع النزاع لا تحتوي على مناجم وثروات جديرة بأن تؤسس لاندلاع صدامات عسكرية من أجلها. لذلك بدا جلياً للمراقبين والمتتبعين أن النزاع على دلتا الميكونغ، كان أبعد من أن يكون نزاعاً يمكن للمنهج الاقتصادي السياسي الرأسمالي والاشتراكي، أن يعالجه معرفياً على نحو مُرضٍ.

أيقن المعنيون بالحدث المذكور، يساراً ويميناً، من بحّاثة وأكاديميين وإعلاميين، ضرورة التحرّي عن أبعاد أخرى، أبعاد غير الأبعاد الإقتصادية السياسية، يتضمّنها النزاع

المذكور. لم تكن تلك الأبعاد سوى الأبعاد الجيوبوليتيكية، بمعنى أن الصراع الذي دار على الأرض هو صراع سياسي من أجل أرض، أدّى إلى صدام عسكري بين الدولتين؛ وأن الأرض المتصارع عليها تمتلك بحد ذاتها قيماً معيّنة في نظر المتحاربين، ليست اقتصادية، أو بالأحرى ليست مادية، بل معنوية، لا يعيها ولا يأخذها في الحسبان، سوى الذين يعتبرون الأرض التي من أجلها يتصارعون عليها أنها ملك لهم دون غيرهم لأسباب معقدة، منها تاريخي، ومنها ثقافي، وأسباب تقتضي البحث عما هو أعمق مما تتناوله التفسيرات والتحليلات الاقتصادية السياسية في معالجة المواجهات بين الدول.

وقد واكب الصراع على دلتا الميكونغ نزاعات عديدة في أماكن مختلفة على الكرة الأرضية وكانت تلك النزاعات مثابة المحرِّض على إطلاق صفة الجيوبوليتيكية عليها، نظراً إلى عدم قدرة المنهج الاقتصادي السياسي على معالجتها والإحاطة بها.

هكذا انتشر المصطلح، وتلقّفته الأوساط الأكاديمية والجامعية والسياسية. وكما راحت وسائل الإعلام تستخدمه بمناسبة وبغير مناسبة، توخّياً للإثارة ولفت الانتباه إلى أن ظواهر الأحداث تخفي ما هو أعمق من الظاهر.

على العموم، كانت الصفة الجيوبوليتيكية التي ألحقت بالنزاعات، تشير عن دراية أو غير دراية، إلى أن ثمة عنصراً، غير العنصر الاقتصادي السياسي، ينبغي أخذه في الحسبان.

٢ ـ في الكشف عن الأبعاد الجيوبوليتيكية

لقد تجنّب الجميع، الجيوبوليتيكا بعد الحرب العالمية الثانية، مع العلم أن نزاعات أكثر من أن تحصى احتدمت، وما تزال تحتدم، ومنها استمر، ومنها ما لم يستمر، تنطوي جميعها على أبعاد جيوبوليتيكية. لكن لم يجر الكشف عن تلك الأبعاد إلا بعد أن تلقّت من المعالجات المبتورة معرفياً، ما جعل من مقاربتها على نحو مختلف، إجراء ضرورياً يفرض نفسه، إذا ما أريد سبر أعماق تلك النزاعات، التي تدور على الأرض، ومن أجل الأرض.

وهنا نتوقف عند بعض النزاعات، التي تشكّل عيّنات معبّرة عمّا نرمي إلى توضيحه.

قضى مؤتمر يالطا، الذي عُقد عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء وقد لاح لهم النصر الحاسم على النازية، بتقسيم العالم إلى الكتلتين الشرقية والغربية. وبدت الكرة الأرضية وكأنها مسرح للمواجهة بين فريقين يضم كل منهما مجموعتين من الدول، تدوران حول محور قطباه موسكو وواشنطن. غير أن المواجهة في بداية الأمر جرت في ظل احترام ما اتفق عليه في يالطا، من اقتطاع وتوزيع بين المعسكرين. فعلى سبيل المثال، مارست موسكو ضغطها على الحزبين الشيوعيين الكبيرين أنذاك في كل من فرنسا وإيطاليا، للكف عن السعي إلى تبديل نظام الحكم في كل من الدولتين المذكورتين، لأنهما ضمن المعسكر الغربي، ولا يجوز التطاول عليه. في المقابل، جانبت واشنطن التدخل الفاعل لدعم

الانتفاضات والثورات المتلاحقة التي اندلعت، في كل من بولونيا وألمانيا الشرقية وبلغاريا، ضد النظام الذي فرضته موسكو في كل منها.

على هذا بدا الفريقان وكأن التنافس الذي كان يدور بينهما يكتفي بأن يكون تنافساً بين نموذجين متناقضين، يتقدم الفريقان بهما من العالم، كل من جهته لتبيان فاعلية نظامه، بالإنجازات التي يحقّقها، ويعلن بها تفوُّقه على النظام الآخر، مع الإبقاء على توازن معيّن على الأرض، حتى إشعار آخر.

خلال تلك الفترة، جرت تصفية الاستعمار التقليدي. وأدى ذلك إلى تكاثر عدد الدول المستقلة حديثاً، لاسيما في قارّتي أفريقيا وآسيا. وتشكّل إثر ذلك، عالم جديد إذا جاز التعبير (انضمت إليه، دول من أميركا اللاتينية)، تشغله الشعوب الواقعة جغرافياً خارج المعسكرين الشرقي والغربي. وأطلق على هذا العالم اسم العالم الثالث.

على هذا العالم الثالث، وشعوبه، راح كل من المعسكرين، يمارس عمليات الإغراء والإرهاب واقتناص الفرص المتاحة من أجل نشر نموذجه وإحلاله على أوسع مساحة جغرافية، بدولها وأقاليمها وشعوبها، في سياق ما هو معمول به من تنافس بين المعسكرين.

كان يعني ذلك، في ما يعنيه، أن دول كل معسكر من المعسكرين متضامنة متوائمة، غير أن الأحداث سرعان ما أثبتت أن الأمور هي على عكس ذلك. فكان أن اندلع نزاع حدودي واسع وعميق بين الاتحاد السوفياتي من جهة والصين من جهة أخرى، مع العلم أنهما في معسكر واحد.

والنزاع الحدودي هنا نزاع تاريخي مسرحه حوض نهر الأمور الفاصل بينهما؛ وذلك أن مجرى النهر يشكّل الحد السياسي بين الدولتين، ويصل طوله إلى ٤٤٠٠ كلم غير أن النهر يقع في إقليم جغرافي له نسق مورفولوجي - مناخي، يشهد فيضانات على علاقة بالأمطار الموسمية في الجزء الشمالي الشرقي من آسيا، ما يدفعه إلى تغيير مجراه بين الحين والآخر، فيدفع الدولتين إلى خلاف على هوية الأراضي من جهتي النهر ، إلى البحث فيهما. بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين بقيادة ماوتسي تونغ، نهاية الأربعينيات من القرن العشرين توقّع العديدون أن ينتهي الخلاف الحدودي، بالنظر إلى أن الدولتين صارتا على عقيدة واحدة، هي العقيدة الماركسية - اللينينية، الأممية، التي تُتفِّه الحدود السياسية، وتعتبرها من صنع الطبقة المُستغِلة. أما وقد باتت الطبقة البروليتارية هي الحاكمة في كلا البلدين، فإن النظام الواحد سيجعل من الحدود مسألة لا قيمة لها. غير أن الصدامات العسكرية تواترت على نحو واسع؛ وراحت تشارك فيها فرق كاملة من الجيشين، مستخدمة كل أنواع الأسلحة في معارك كادت تنذر، في كل مرة، بحرب شاملة بين الدولتين.

خلال النصف الأول من الخمسينيات، كان سكوت الحكومتين السوفياتية والصينية عن

ماجريات المعارك، معمولاً به بشكل صارم. غير أن استفحال الأمور واشتداد المعارك، على الحدود، انتهيا إلى إحداث خروق في الحصار الإعلامي المضروب على الخلافات الحدودية، التي سرعان ما ظهرت إلى العلن، ولم تنفع معها المعاهدات المعقودة بين الدولتين وهي معاهدات تعاون وتنسيق وصداقة وإخوة كانت تربط بين الحكومتين، حيث كانت المساعدات السوفياتية بموجبها تتدفق على الصين بشكل مستمر، يواكبها «جيش» من المستشارين والفنيين، من أجل تدعيم النظام الشيوعي الجديد، الذي أرساه قائد الثورة ماوتسي تونغ.

في نهاية الأمر، أدّى استفحال الأمور على الحدود، إلى إحلال قطيعة بين الدولتين، جعلت كل واحدة منهما تدعي أنها هي التي تحمل وتحمي العقيدة الأممية البروليتارية الصحيحة، وتتّهم الأخرى بخيانة الأممية والإنسانية. جاءت الخلافات والصدامات الدموية على الحدود السياسية بين الدولتين، لتطرح على المنهج الاقتصادي السياسي المعمول به في المعسكر الشرقي، أي المنهج الاشتراكي أو الماركسي ـ اللينيني، جملة من الإشكالات المستعصية على المعالجة. فالسؤال عن تشبّث دولتين، لهما نظام سياسي واحد ماركسي ـ أممي، بمساحات محددة من الأراضي النائية، وبذل الغالي والرخيص من أجلها، سيبقى من دون جواب، إذا لم يراعِ التحليل ما تعنيه الأراضي المتنازع عليها للدولتين، لا من حيث ما تكتنزه من ثروات ـ وهي بالمناسبة لا تذكر، أقلّه أنها ليست ذات أهمية اقتصادية يُعتّد بها، بل من حيث أن تلك الأراضي تجاوز في قيمتها البعد المادي إلى ما هو معنوي. والمقصود هنا بالمعنوي أن الأراضي المتنازع عليها تعتبرها كل من الصين وروسيا، أنها من صلب هوية شخصيتها السياسية. لذلك يؤدّي النيل من الأراضي إلى النيل من الهوية. واستطراداً، يؤدّي إلى جملة من التداعيات التي تنعكس سلباً على انتماء الشعب إلى الدولة، بناء على أن الدولة كما يراها القيّمون عليها هي في حال من التماهي مع المجتمع المنبثقة منه.

لم يطل الأمر، ولم تنتهِ خمسينيات القرن العشرين، حتى باتت الدولتان في صراع مكشوف تلى انقطاع العلاقات بينهما انقطاعاً كاملاً. وحل العداء بديلاً من التضامن الأممي، ووحدة الطبقة البروليتارية. وتهاوت الشعارات التي رُفعت غداة انتصار ماوتسي تونغ، والخاصة بالحلف الصيني ـ السوفياتي، في مواجهة الإمبريالية، كمحصلّة طبيعية لما كانت الثورة الصينية تتلقّاه من دعم عسكري وسياسي غير محدود من موسكو وسائر حلفائها.

استمرت المواجهات العسكرية المتقطعة بين الفريقين على الحدود يواكبها خطاب رسمي لافت ينطوي على صيغ وعبارات ومصطلحات عن الوطن والحدود، أقلّ ما يقال فيها إنها على تناقض تام ومباشر مع العقيدة الشيوعية، المعوّل عليها قيادة الإنسانية، في عملية

إزالة الحدود السياسية بين الدول، وصولاً إلى إلغاء الدولة والسلطة السياسية فيها، ليحل محلّها جهاز إداري تناط به مهمة تحقيق العدالة الشاملة للإنسانية جمعاء. كانت الخطب الرسمية المبرِّرة للمواجهات تُركّز، في موسكو مثلاً، على أن جيشها يدافع عن «وطن لينين المقدّس»، ويُحامي عن حدود الأراضي التي بذلت الطبقة العاملة في سبيلها التضحيات السخية، لإعلاء شأن دولتها، أي دولة تلك الطبقة. بهذه الطريقة سعت موسكو إلى إحراج بكين وإظهارها أمام الأحزاب الشيوعية في العالم وكأنها تخل بعهودها، وتخون القضية العمالية والأممية. وفي المقابل، كان الرد الصيني يأتي في خطب رسمية مشحونة بالمفردات الوطنية، من جهة، ومتهمة موسكو بالتخلّي عن العقيدة الشيوعية التي تدّعي أنها تأخذ بها، من جهة أخرى.

فضلاً عن ذلك، نقل الفريقان الخلاف بينهما إلى المستوى الإيديولوجي. وراح كل منهما يكيل للآخر تهمة التلاعب بالقضية العمالية، قضية الإنسانية المركزية، وتهمة الانحراف العقائدي، لما فيه مصلحة الإمبريالية.

كيف تعامل المحلّلون والدارسون الذين يتبنون المنهج اليساري عموماً، والماركسي تحديداً، مع الخلاف الصيني ـ السوفياتي في شأن الحدود؟

لقد أغفلوا بالكامل قضية الأراضي، وأسقطوها من المعالجة. ولم يجدوا فيها ما يستحق جعلها مسألة تستدعي التحري الخاص بها، وما يستتبع ذلك من ضرورة البحث في التصورات والأفكار التي تصوغها كلتا الدولتين عن الأراضي موضوع الخلاف.

ذلك أن واقع النزاع، في حقيقة الأمر، ينطلق من التصوّرات والأفكار «الأرضانية» التي تجعل كل فريق يتمسك بالمساحات التي يعتبرها ملكاً له، وغير قابلة للمساومة عليها. فبدل التوجّه نحو الأرض في مقاربة النزاع، حفلت معالجات الباحثين والدارسين، الذين يأخذون بالمنهج الماركسي، بالتركيز على المستوى الإيديولوجي، لتنتهي إلى مجادلات في شأن انسجام السلوك السياسي لهذه الدولة أو تلك مع العقيدة التي تتبنّاها بمعنى آخر اتّسمت التحليلات، التي انتشرت آنذاك، بالقصور عن الإحاطة بالإشكالات الحدودية. وحاولت البحث عمّا يربط هذا الانحراف العقائدي أو ذاك، كل من وجهة نظره، بخدمة الإمبريالية.

غني عن القول إن المنطق المتّبع في شأن الخلاف الحدودي، لم يتمكّن من إلقاء ما يكفي من الضوء على ذلك النزاع، الذي طالما شغل المحلّلين بعامة، والماركسيين بخاصة، خلال خمسينات القرن العشرين وستيناته.

هذا في الصين فماذا في فلسطين؟

لم يكن حظ فلسطين، بأفضل من الصين، على صعيد المعالجات التي تلقتها، من قبل الباحثين والدارسين لشؤون الشرق الأوسط، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلكَ في

صفوف الآخذين بالمنهج «الغربي» الرأسمالي الحر، أو في صفوف الآخذين بالمنهج «الشرقي»، الاشتراكي. فقد تلاقى الطرفان على إيلاء الاقتصاد ومندرجاته السياسية الأهمية الأولى في مقاربة الصراع الدائر؛ فبدا ذلك وكأن الأرض لا تشكّل سوى تفصيل هامشي في هذا الصراع. لقد رأى «الغربيون» أن ما يجري في المنطقة، من مواجهات وحروب، على مدى القرن العشرين، يحمل عنواناً رئيسياً: أزمة الشرق الأوسط، وهي أزمة شبيهة إلى هذه الدرجة أو تلك بأزمات عديدة في العالم، تنشأ وتتلاشى، أو تحتدم وتتراخى.

وفي ظل الثنائية الدولية، اعتمد «الغربيون»، في حديثهم عن أزمة الشرق الأوسط، خطاباً فئوياً يماشي حاصل ماجريات الحرب الباردة بتعقيداتها وتشعباتها. فصارت إسرائيل في نظرهم تمثّل الديموقراطية الرائدة، التي من المتاح لجيرانها، إن لم يكن من الواجب عليهم، مصالحتها للاستفادة منها، باعتبارها نموذجاً سياسياً اقتصادياً، برهن في مختلف مراحل النزاع عن مقدرته وتفوُّقه على غيره من الأنظمة السياسية الاقتصادية المحيطة به. بناء على ذلك، فإن حلّ مسألة ما خسره الخاسرون من أراض وحقوق يكمن في التعويض عليهم تعويضاً مادياً، من الممكن أن تتعهّده منظمة الأمم المتحدة، لاسيما الدول الغنية فيها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية والدول الحليفة لها. على أن يشكّل التعويض المذكور مدخلاً لسلام دائم بين إسرائيل وجيرانها، يُنهي ما كان يصفه دوماً العالم الغربي بأنه أزمة أكثر مما هو صراع مفتوح وشامل على أرض تتنامى قيمتها المعنوية من احتدام الصراع عليها.

لسنا هنا في صدد الانكباب على تفاصيل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما جاءت في التحاليل «الغربية» في النصف الثاني من القرن العشرين. إلا أن ما هو مستخلص منها يشي بإغفال حقيقة ساطعة تتمثّل في أن الأراضي هي التي تشكّل المحور الأساسي في توليد الطاقة المفجّرة للأحداث والمواجهات والحروب، التي شهدتها المنطقة المعنية، ولا تزال

لا شك في أن الرؤية الغربية المبتورة لماجريات الأمور في الشرق الأوسط، يمليها الانحياز إلى إسرائيل. إلا أنها في الوقت نفسه، ناجمة لا عن تغليب المنهج الاقتصادي على غيره من المناهج في مقاربة النزاعات، فحسب، بل عن تجاهل ما تقدّمه الجيوبوليتيكا، من إيلاء الأرض الأهمية التي تستحقها، في تحليل النزاعات الدائرة في أكثر من مكان في العالم.

أثبت الصراع العربي ـ الإسرائيلي ولا يزال أن الاقتصاد على أهميته، ليس المحرّك الوحيد للأحداث، وقد لا يكون محركاً أساسياً، بل في كثير من الأحيان تتراجع فاعليته في تحريك الأوضاع إلى المرتبة الثانية من حيث الأهمية. ذلك أن الرموز والمعاني التي تكتنزها مساحة معينة من الأرض، كبرت هذه المساحة أم صغرت، قد تشكّل مدعاة لمواجهات عنيفة

ومستديمة، تدفع بالأحداث في اتجاهات لا يمكن للمنهج الاقتصادي أن يرصدها، لأنه يُبقي على أسئلة أساسية من دون جواب. إذ كيف يفسّر هذا المنهج إقدام الفلسطينيين (ما دمنا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي) على الموت من أجل بضعة أمتار مربعة من مساحة مدينة القدس، هي الأمتار المحيطة بالمسجد الأقصى وبحائط البراق كما يسمّيه المسلمون؟ وكيف تنشغل دوائر القرار في العالم بالمواجهات التي تحصل على الدوام وبشكل شبه يومي حول الحائط نفسه، حائط المبكى كما يسمّيه اليهود؟ وهل من الممكن تأشير أسعار الأمتار المربعة المقدسية المتنازع عليها في بورصة العقارات؟

في هذا الإطار نتساءل أيضاً عن مقاربة المنهج الاقتصادي الحر لموضوع الجولان السوري المحتل، وشريط الأمتار العشرة منه الذي يلف الجانب الشرقي من بحيرة طبريا(١)، وكيف أفشل هذا الشريط المفاوضات التي جرت في جنيف، سويسرا عام ٢٠٠٠ بين الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد، والرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون. غني عن القول، إن الأمتار العشرة المذكورة، والتي انشغل العالم بها آنذاك، تملك قيمة سياسية لا شأن لها بقيمتها المادية.

صحيح أن التاريخ الحديث قد شهد صفقات «عقارية» دولية حول أراضٍ معيّنة؛ إلا أن ذلك يبقى الاستثناء الذي ينفي تعميمه. صحيح أنه، منذ زمن غير بعيد، عقدت حكومة الولايات المتحدة صفقات، تكاد تكون عقارية، على ولايتين من ولاياتها، عندما اشترت من فرنسا، على عهد نابليون، ولاية لويزيانا؛ واشترت من روسيا بعد ذلك ولاية الآسكا. لكن هذا النوع من الصفقات يشكّل حالة لا يمكن تصور حصولها في الوقت الراهن. فالجولان السوري المحتل الذي لا تجاوز مساحته الألف كلم٢، لا يعقل أن يجري التعامل معه كمساحة قابلة للبيع والشراء. فأي سوريّ، أكان معارضاً للنظام في دمشق أم موالياً له، خارج سوريا أم داخلها، يمكن أن يفكر في الأمر على هذا النحو. بل أكثر من ذلك، من هو ذلك السوري المسؤول الذي يُجازف بإعلان قبوله التخلي عن جزء من الجولان المحتل مقابل تعويضات مختلفة، أو صفقة معيّنة مع إسرائيل، على الرغم من تفوُّق إسرائيل العسكري على سوريا؟

نسوق هذا الكلام لنؤكد أن البحث في معالجة الخلافات والنزاعات على الأراضي ينبغي ألا يتوقف عند الأبعاد المادية، بل عليه أن يراعي أبعاداً أخرى، لم يلاحظها المنهج الاقتصادي السياسي بمختلف اتجاهاته.

في الجهة المقابلة، أي لدى مجموع الباحثين الذين يؤيدون المعسكر الشرقي، تأسست المقاربات التي تتناول الصراع العربي ـ الإسرائيلي على مبادئ وأفكار معاكسة للمبادئ والأفكار الليبرالية الرأسمالية؛ لكنها تلتقي معاً، في التحليل الأخير، على استبعاد كل ما هو غير مادي من البحث في الصراع المذكور، للوصول إلى خلاصات تقضي باعتبار

(١) لمزيد من التفصيل انظر معين حداد **أرض لا تهدأ، الرهانات الجيوبوليتيكية الرئيسية في المشرق العربي** (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٢)

الدوافع النزاعية، ذات الصلة بالشؤون الروحية، مبنية على أوهام تجر المعنيين بها إلى تدمير مصالحهم الحقيقية، وتلحق الضرر الجسيم بأحوالهم.

فقد ربط الباحثون اليساريون، أو الماركسيون، الصراع العربي - الإسرائيلي بالصراع الطبقي الأممي، وما يستتبعه من تهميش القيم المعنوية للأراضي المتنازع عليها؛ وبالتالي، ضرورة العمل على إبطال دور هذه القيم الوهمية، المُؤجِّج للصراع، لأنه يحرفه عن الوجهة التي ينبغي أن يتّخذها من أجل خلاص الإنسانية على المستوى العالمي، وبطبيعة الحال، حل الخلافات التفصيلية المحلية أو الإقليمية.

على هذه الخلفية، أنتج الخطاب الماركسي بعامة، والسوفياتي الرسمي بخاصة، توصيات تدعو إلى التضامن الطبقي بين العمال في إسرائيل، والعمال في محيطها الإقليمي، وقد أدّى ذلك إلى إرباكات، قيل فيها الكثير في صفوف الأحزاب الشيوعية العربية الملتزمة بتحالف أممي عضوي مع الحزب الشيوعي السوفياتي، قائد الثورة العالمية على طريق تحرير الإنسانية.

كانت موسكو السوفياتية تنظر إلى إسرائيل في خمسينات القرن العشرين، أي في المرحلة التي تلت إنشاءها، على أنها دولة تتحقق فيها شروط التحول الاشتراكي الاقتصادية الاجتماعية أكثر ممّا تتحقق هذه الشروط في الدول المجاورة، ولا سيما أن الحركة الصهيونية التي أسست إسرائيل تنتمي إلى الأممية الثانية، التي انبثقت أو انشقت عنها «الأممية الثالثة» وأحزابها الماركسية ـ اللينينية. بمعنى آخر كانت صلات القربى إذا جاز التعبير، بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي في بداية الخمسينات من القرن العشرين، لها ما يبررها برأي الدولتين على السواء. أما الدول العربية المحيطة بإسرائيل، فلم تكن أقرب إلى المعسكر الغربي منها إلى المعسكر الشرقي فحسب، بل كانت تنظر إلى الاتحاد السوفياتي على أنه في موقع معاد لها أيضاً، وذلك لأسباب عديدة ومعقدة، منها، على سبيل الذكر لا الحصر، الإلحاد الرسمي الذي يقول به الاتحاد السوفياتي، ويحاول نشره بواسطة الأحزاب الشيوعية؛ ما جعل الدول العربية وشعوبها، وهي المعروفة بعلاقاتها مع الدين والأديان، تنفر منه بشدّة.

في هذا الإطار وعلى هذه الخلفية بتفاصيلها المتشعبة، انطلقت التحليلات والدراسات الماركسية العربية وغير العربية، في معالجتها للصراع العربي - الإسرائيلي، لتصل في نهاية المطاف إلى خلاصات فحواها أن حل الصراع يكمن في انتصار النظام الاشتراكي الشيوعي في كل من إسرائيل ودول الجوار بحيث تتأمن معه المصالح الحقيقية لشعوب المنطقة. وإذ ذاك، تتلاشى تلقائياً الخلافات على الأراضي كنتيجة حتمية للتضامن الطبقي العمالي.

في الواقع، كان هذا الطرح الذي ساد في منتصف القرن الفائت، مبنياً على ما كان قد

كتبه كل من ماركس وإنجلز ولينين وستالين حول المسائل المتعلقة بالانتماء والهوية والأرض، حيث أنهم ركّزوا على التحذير من أن الأخذ بالأفكار السياسية القومية والوطنية تساهم حكماً في حرف النضال من أجل تحرير الإنسانية عن مساره الأممي الصحيح. فضلاً عن ذلك، جاءت «الأممية الثالثة»، التي أطلقت الأحزاب الشيوعية غداة انتصار الثورة البولشفية، لتعترض على ما شاب أحزاب «الأممية الثانية» مما وصفه لينين بالنزعة القومية التي ينبغي فضحها واجتثاثها. ومنذ ذلك الوقت، أي منذ نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، جهدت الأحزاب الشيوعية الفتية في التركيز على العمل ضد حشو الأدمغة المنادي بحب الأوطان. ويقول الماركسي مكسيم رودنسون في هذا الأمر، إن النشاط المعادي للدعاوة المطالبة بالأراضي الوطنية أو القومية قادته الأحزاب الشيوعية في حينه بحماسة بالغة. ويتجلّى هذا النشاط «بأشكال كثيرة: تجلّى بالطابع غير القومي لتسمية الاتحاد الجديد للجمهوريات السوفياتية، المفتوح شرعاً لبلدان الكون بأسره، كما تجلّى... بالمفهوم المُركّز للأحزاب الشيوعية على النطاق العالمي. ويظهر هذا، على المستوى التنظيمي... وفي بُغض القاعدة الشيوعية لكل ظاهرة فيها أثر للنزعة القومية، وفي انتشار لغة الإسبرنتو في الأوساط الشيوعية، هذه اللغة العالمية التي كان مقدّراً لها أن تزيل، في أجل محدد، حالات عدم التفاهم بين الشعوب... وفي كلمات مئات الأناشيد الشعبية لدى الأحزاب الشيوعية، كما نجده مثلاً في النشيد الإيطالي، الراية الحمراء: لم يعد هناك أعداء ولا حدود. فعلى الحدود ترفرف الرايات الحمر»(٢).

كان المنهج الاقتصادي المادي التاريخي أو الماركسي، يعالج الظواهر المتعلقة بالنزاعات السياسية على الأراضي باعتبارها من نتاج بورجوازيات الدول الحديثة الأوروبية، ذات الشكل القومي المعاصر. والنزعة القومية، عموماً لدى تفشيها في الأوساط الشعبية، تغدو في نظر اليسار الشيوعي تعبيراً عن إيديولوجيا الطبقة البرجوازية الصغيرة الحائرة والتائهة بين قطبي المجتمع السياسي: البرجوازية الرأسمالية المترنحة، والبروليتاريا الصاعدة. وعلى العموم، ومن دون الدخول في التفاصيل، فإن الفكر الأممي كان، منذ ماركس، يجنح للتوجّه إلى التضحية بالقيم الثانوية من أجل الاشتراكية السائرة نحو الشيوعية. ومن تلك القيم الثانوية، القيم القومية أو القيم «الأرضانية»، على اعتبار أن حل مشكلات الأراضي، العالقة بين الفرقاء المتنازعين عليها، يتحقّق تلقائياً لدى بلوغ الاشتراكية، أهدافها الشيوعية.

تلك الأمور النظرية، وما تستدعيه من مواقف وسلوكيات سياسية ميدانية، أدّت إلى إرباكات عديدة، وعلى مختلف المستويات في أوساط الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية، من حيث تناولها للصراع العربي - الإسرائيلي، ذلك أنها جهدت في العمل على التوفيق النظري بين «الوطني» من جهة و«الطبقي»، أو «الأممي» من جهة أخرى. كانت الأحزاب

(٢) مكسيم رودنسون. الياس مرقص، إميل توما **الأمة، المسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية**، (بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧١)، ص ٣.

الشيوعية الغربية قد شهدت مثل ذلك الإرباك، حيث راحت تترجَّح بين الأخذ بالمبدأ الأممي، والأخذ بالمبدأ الوطني. لقد أدرك الجميع أن المنهج المادي التاريخي (الماركسي)، بطبعته الأصلية، غير قادر على الإحاطة بالمسائل «الأرضانية» (territoriales)، وما يتفرع عنها. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، ترجُّح المواقف لدى الحزب الشيوعي الفرنسي من قضية الجزائر، وثورتها في سبيل تحقيق الاستقلال وتحرير الأراضي الجزائرية من السيطرة الفرنسية. كان هذا الحزب يعلن أن استقلال الأراضي الجزائرية إذا ما تم أصلاً، فإن ذلك سيحدث في فرنسا، وليس في الجزائر. يقول رودنسون في ذلك: «كان قادة الحزب الشيوعي الفرنسي يفكّرون على هذا النحو: حين تنتصر الاشتراكية في فرنسا، فإن المشكلة الجزائرية ستحل تلقائياً». ثم يضيف «طبعاً يمكن استهجان هذا الموقف والبحث عن دوافع خفية؛ لكن ينبغي أن لا ننسى أن ماركس كانت له مواقف من هذا النوع وكان أحياناً يعتقد بأن استقلال إيرلندا سوف يُظفر به في لندن وليس في دبلن»(٣). غير أن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يلبث أن طوّر مواقفه حيال القضية الجزائرية باتجاه آخر، نحا فيه إلى تأييد حق الشعوب في أراضيها.

وكذلك فعلت الأحزاب الشيوعية العربية، التي، في تصدّيها النظري والميداني للصراع العربي - الإسرائيلي، انتقلت بعد ذلك مما يمكن وصفه بالغلو الأممي، إذا جاز التعبير، إلى الجهة المقابلة المتمثّلة في إعلاء الشأن الوطني أو القومي، لكن خلال مسيرة شهدت جملة من الانقسامات والمحاجات التي حُسمت في نهاية الأمر لمصلحة الإقرار بأن النزاع على الأراضي، تجاوز البعد المادي إلى أبعاد أخرى.

جاء هذا الإقرار أخيراً كمحصلّة لمعاناة متعددة الجوانب. فالشيوعيون كانوا قد بذلوا جهوداً نظرية مضنية حتى البؤس لعلّهم يتمكنون من جعل الصراع على مساحة محدودة من الأرض، بما تكتنز من معانٍ ورموز وقيم روحية أو دينية، يبدو وكأنه يندرج في سياق الصراع الطبقي، والأممي. لكن تلك الجهود كانت تُظهر، أكثر فأكثر، عدم كفاية المنهج المادي التاريخي في معالجة موضوع الأراضي، بأبعادها الثقافية والسياسية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نذكر أيضاً أن الشيوعيين وحلفاءهم من اليسار، قد عانوا أيضاً في هذا الإطار من مفارقة لافتة منشأها أن «الأممية الثالثة» التي أرساها لينين كانت قد أقرت حق مطالب الشعوب بأراضيها؛ لكن تلك المطالب كان ينبغي أن تُصاغ ويُعمل عليها، بناء على ما ترتئيه المصالح العامة للثورة العالمية، وهي مصالح كان تقديرها منوطاً بهيئة أركان القيادة المركزية ومقرّها موسكو، أي إنها كانت، عملياً، رهناً بالاستراتيجية التي تقرّرها موسكو؛ الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدّي إلى نوع من الاستغراق في تجاهل ما تحتويه الأراضي من طاقة خاصة بها في تفجير الصراعات.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١

٣ ـ إشكالات

لا أحد ينكر أهمية دور الاقتصاد في إشعال الحروب، ولا أهمية دور ما تكنزه الأرض من ثروات في تأجيج النزاعات. فذلك من المسائل البديهية التي تؤكّدها الأحداث في كل زمان ومكان. لكن ينبغي أن نضيف إلى الاقتصاد، والثروة والمناجم... أموراً أخرى لها دورها أيضاً في المسائل النزاعية.

يتبيّن لنا، من مجمل ما أوردناه، أن مقاربة النزاعات في العالم كان لا بد لها، في نهاية الأمر، من أن تشهد تبدلات منهجية، تمثّلت في إعادة الاعتبار إلى الجيوبوليتيكا، لكن دون أن تنجو من الالتباسات والإشكالات.

ذلك أن شيوع استخدام الجيوبوليتيكا منذ ثمانينات القرن العشرين، قد اتّخذ مختلف الاتجاهات. وحُمّل المصطلح أكثر بكثير مما يحتمل، وصار من فرط ترداده بمناسبة وبغير مناسبة، وكأنه تقليد تتلبّسه المداخلات، والسجالات الإعلامية والسياسية والمناظرات والأبحاث. ولم تعد تُحصى الكتب التي يتصدّر اسم الجيوبوليتيكا عناوينها أو الصفة المشتقة منه. بدت الأمور وكأن للمصطلح المذكور سحراً خاصاً، إذا جاز التعبير، يمكّنه من الترويج لهذا النص أو ذاك. وما أصاب الكتب، أصاب كذلك المقالات الصحافية، وبرامج «التوك شو» التلفزيونية في العالم العربي، وغيره من العوالم. وبلغ استخدام المصطلح مبلغاً، أدّى به إلى نوع من التذويب أفقده معانيه الخاصة به، والمميّزة له.

كما استُخدم المصطلح أيضاً، بطرق ووسائل ملتوية تنفي عنه حداثته، من حيث أنه عنوان لعلم أو لحقل معرفي لم يتشكّل إلا في القرن العشرين. إذ ردّه البعض اعتباطاً، إلى مراحل من التاريخ القديم على قاعدة تعتبر أن الصراعات التي جرت في التاريخ والسياسات التي اتّبعت، والاستراتيجيات التي صيغت، هي من الجيوبوليتيكا، الأمر الذي يجعلنا نتساءل لماذا لم يستخدم الأقدمون تعبير الجيوبوليتيكا، مع أنهم كانوا على معرفة ودراية واسعة بالجغرافيا وبالسياسة.

من الأمثلة العديدة التي تُفرّغ الجيوبوليتيكا مما هو خاص بها، ما يقوله محمد رياض في هذا الموضوع: «والحقيقة ان الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة قدم الفكر الإنساني... ولعل أقدم فكرة صريحة وصلت إلينا هي أفكار الفيلسوف الإغريقي أرسطو الذي أكّد أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل المناخي قد أهّل الإغريق للسيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار»[٤]. ثم يضيف، في تناوله لما يدعوه بالجيوبوليتيكا: «ارتبطت الأفكار الجيوبوليتيكية القديمة عامة بالظروف الجغرافية المحيطة بشعب أو مملكة أو مفكر. ويبدو أن السياسات القديمة... كانت تقودها وتسيطر عليها فكرة الوحدة الجغرافية المتكاملة، مثل الأودية النهرية: وادي النيل الأدنى الذي تكوّنت فيه الدولة المصرية، وما بين النهرين الذي تكوّنت فيه دول سومر وأكاد وبابل وأشور... وفي عهود

(٤) محمد رياض **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، (بيروت، دار النهضة العربية)، ص ٦٦

هذه الدول القديمة، ظلت الصحارى والجبال مناطق متميزة بوضوح خارج الدولة...»[٥]. وينطلق رياض، كما يقول، من اعتبار «جوهر الجيوبوليتيكا هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي. ولهذا فإن الآراء الجيوبوليتيكية يجب أن تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية.. »[٦]. وبناء على ذلك يستفيض رياض في شرح الجيوبوليتيكيات الإغريقية... والرومانية والعربية، معتمداً نوعاً من المزج بين ما هو جغرافي وما هو سياسي، من دون أن تتبدى ملامح، ولو جنينية، لمنهج بحثي أو تحليلي مميز أو ذي شأن يذكر.

بمعنى آخر، لا نجد لدى رياض تعييناً لحقل معرفي خاص بالجيوبوليتيكا، فهو يزجّ بمصطلح الجيوبوليتيكا، أو بالصفة الجيوبوليتيكية، زجّاً قسرياً في أطر وسياقات تجعل المصطلح المذكور، أو الصفة المذكورة، في موقع لزوم ما لا يلزم، كما في قوله على سبيل الذكر لا الحصر أن «الجغرافي الروماني بليني Pliny الكبير رسم صورة جيوبوليتيكية فريدة للأمبراطورية الرومانية... وأوضح أن روما تمد نفوذها الإقليمي في اتجاهات مختلفة... في صورة اتفاق متكامل مع امتداد الطرق...»[٧] أو «وعلى العموم فإن النظرة الجيوبوليتيكية العربية والإسلامية كانت تقسم العالم المسكون ... إلى قسمين رئيسين هما أوروبا في الشمال وأفريقيا وآسيا في الجنوب»[٨]. وعلى هذا يتبين لنا أن بالإمكان الاستغناء عن صفة الجيوبوليتيكية في ما خص الامبراطورية الرومانية، دون أن يتغير شيء في المعنى، المراد إظهاره. أما عن النظرة العربية والإسلامية الموصوفة بالجيوبوليتيكية، فهي ليست سوى تصوّر من التصوّرات الجغرافية للعالم لا حاجة لإلصاق الصفة الجيوبوليتيكية بها. تصور صاغه العرب المسلمون، كما صاغت وتصوغ سائر الشعوب تصوّراتها المختلفة عن العالم[٩]، منذ ما قبل تشكُّل الظاهرة السياسية، ونشأة الدولة في المجتمع الإنساني وحتى اليوم، مروراً بمختلف المراحل، وفي مختلف الأماكن. من جهة أخرى، ودوماً في سياق تضخيم المحتوى الدلالي للجيوبوليتيكا، بما يؤدّي إلى تمييعها كحقل معرفي، يذهب إلكسندر دوغين في الاتجاه المسوّغ للإفراط المتزايد في استخدام مصطلح الجيوبوليتيكا، والصفة المشتقة منها، إلى الدرجة التي تجعل من شيوع تداول المصطلح عبئاً على مراميه العلمية ودلالاته المعرفية

ذلك أن دوغين ينطلق من قانون للجيوبوليتيكا يصوغه على النحو التالي: «القانون الأساسي للجيوبوليتيكا هو إقرار الثنائية المنعكسة في التكوين الجغرافي للكوكب الأرضي، وفي النمطية التاريخية للحضارات. وهذه الثنائية تعبّر عن نفسها في مواجهة «التيلوروكراتيا»، (القوة البرية) و«التالاسوكراتيا» (القوة البحرية) وطابع هذه المواجهة إلى المواجهة بين الحضارة التجارية... والحضارة ذات الهيبة العسكرية... إنها بكلمة أخرى ثنائية الديموقراطية، والإيديوقراطية»[١٠].

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٠

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٥

(٧) المصدر نفسه ص ٦٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٣

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٤

(١٠) حول مفهوم التصورات في الجغرافيا، انظر معين حداد **الجغرافيا على المحك**، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٤)

ولا يتوانى دوغين عن جعل الجيوبوليتيكا الأداة المعرفية التي تمكّننا من فهم التاريخ البشري برمّته، بعدما أعادت الجيوبوليتيكا تركيب مناهج بحثية مختلفة ومتباعدة «من نظرية الحق، حتى علم الثقافة، من السوسيولوجيا حتى الاستراتيجية العسكرية، ومن علم الأديان حتى التحليل الاقتصادي، ومن الأنطولوجيا حتى الطب النفسي...»[١١].

وفق هذه الرؤية، تنفلش الجيوبوليتيكا، وتتخطّى الأمور المتعلقة بالجغرافيا والسياسية، بما يفقدها ميزاتها الأساسية. إن ما يُقدم عليه دوغين في هذا الشأن، هو من باب تمجيد الجيوبوليتيكا، ليذهب بها إلى خارج الإطار الأكاديمي أو العلمي، متحدّثاً عنها بطريقة تكاد تكون هذيانية. فيقول: «والجيوبوليتيكا، ليست عقيدة جامدة، ليست تجميعاً لحقائق ثبتت صحتها مرة وإلى الأبد، وتمّت البرهنة عليها ودراستها بشكل مفصل. إنها أقرب إلى أن تكون باقة من بداهات وأحداث تاريخية توحّد بينها متعة الإحساس باللذة المسبقة للتعرّف على الواقع ضمن منظور جديد غير مسبوق. ويمكن القول بأن هذه المنظومة تستمد جاذبيتها من تفتّحها بالذات، ومن كونها تنتسب للتطور الخلاق في كافة الاتجاهات، لأنها في طورها الجنيني، ولأنها تجتذب الأرواح الحية المتوثبة والعقول الباحثة عن بدائل للمناهج القديمة السائرة إلى الاضمحلال»[١٢] ❑

(١١) إلكسندر دوغين: **أسس الجيوبوليتيكا**، ترجمة عماد حاتم، (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٤)، ص ٦٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٩.

موقع العالم العربي في العولمة

خالد غزال *

اقتحمت العولمة العالم العربي كما سائر مناطق العالم. وتركت تأثيرها في كل مناحي الحياة فيه، ما فتح نقاشاً وسجالاً حولها ما زال مستمراً بوتيرة متصاعدة. يحمل هذا النقاش في جوفه كل المنوعات: ما هو خارج الموضوع، وما هو الملامس له، أو مناقش في صلبه. أما المواقف فتتوزع بين الموضوعي وغير الموضوعي.

الجدل العربي حول المفهوم

١ ـ يتسم النقاش والسجال حول العولمة بخلفية سياسية وفكرية تتصل بعلاقة العالم العربي بالغرب. يرى البعض أن العولمة مقولة وفعل غربيين يقتحمان العالم العربي، وهو ما يؤشر إلى عدم الخروج حتى الآن من النتائج السلبية لهذه العلاقة بالغرب. فالغرب، كان قد غزا المنطقة أيام الحروب الصليبية، ثم طرد العرب من الأندلس، واستعمر المنطقة وقهر شعوبها ونهب مواردها، وزرع فيها المشروع الصهيوني وطرد الفلسطينيين من أرضهم، ثم عاد مؤخراً ليستعمر المنطقة ويفرض احتلاله العسكري على بعض بلدانها. هذه الوقائع تضع العقل العربي أمام هاجس التشكيك في نتاج الغرب وأهدافه. من هنا كان شبه الإجماع التشكيكي في هذا "الوافد الجديد" تحت إسم العولمة.

على صحة هذا الموقف وتعبيره عن حقائق فعلية على الأرض، إلا أن الخطأ هو في البقاء أسرى هذه النظرة. إن التطورات السائدة في العالم على الصعد كافة تفرض نظرة مركبة للعلاقة بالغرب: كيف نفيد من منتجاته وفكره لمصلحتنا، وكيف نظل قلقين إزاء الحق في الإستقلال والسيادة.

٢ ـ صدر أدب سياسي غزير في العالم العربي مناقشاً للعولمة، كما صدرت ترجمات غير قليلة حول الموضوع نفسه. انحكم النقاش العربي في مسألتين رئيسيتين: الأولى ـ ترى في العولمة مؤامرة أميركية ينفذها النظام الرأسمالي الأميركي؛ والثانية ـ تدمج بين العولمة والنظام العالمي الجديد المكرّس منذ إنتهاء الحرب الباردة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية

(*) كاتب وباحث لبناني.

من أجل السيطرة على العالم العربي ونهب موارده وفرض ثقافته وقيمه عليه. كما ربط البعض بين العولمة والشرق أوسطية التي هي مشروع إسرائيلي للسلام بين العرب وإسرائيل يكرس دخول إسرائيل إلى العالم العربي للمشاركة في إستثماراته والإفادة من موارده. إن الحركات السياسية الموروثة (القومية والإشتراكية والليبرالية والأصولية) تقف أمام مأزق التعاطي مع العولمة وتتخبط في فوضى الأحكام عليها.

٣ ـ في معارضتهم المطلقة للعولمة، يذهب مثقفون وسياسيون عرب بعيداً في الوصف الهجائي للعولمة ومثالبها. فهي "إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة.. وهي نفي للآخر وإحلال للإختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي"[١]. كما إن العولمة "فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات. إنها رديف الإختراق الذي يجري بالعنف ـ المسلح بالثقافة ـ فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة"[٢]. إنها عودة للإستعمار الجديد "بعد إنكسار حركات التحرر الوطني عاد الإستعمار الإقتصادي والسياسي والثقافي والإجتماعي من جديد في صورة العولمة بالإقتصاد الحر وإتفاقية الجات والمنافسة والربح، والعالم قرية واحدة، والتبعية السياسية وتجاوز الدولة القومية، ونشر القيم الإستهلاكية مع الجنس والعنف والجريمة المنظمة"[٣]، كما أنها في "مظهرها الأساسي تكتل اقتصادي للقوى العظمى للإستئثار بثروات العالم على حساب الشعوب وإحتواء المركز للأطراف"[٤]. إنتهاءً بإعطائها بعداً يرى فيها "تعبيراً عن مركزية دقيقة في الوعي الأوروبي تقوم على عنصرية عرقية وعلى الرغبة في الهيمنة والسيطرة"[٥]. ولا يتردد أخرون في لصق تهم البلطجة على العولمة وكونها السبب في إنفلات الغرائز المتوحشة، "فالعولمة: إنها الرأسمالي الأميركي + العسكرية الأميركية... بلطجة من طراز تقني رفيع. إنها توسع إمبريالي نووي جديد"[٦]. كما هناك من يحسم في "الإرتباط بين مشروع العولمة وهيمنة واشنطن"[٧]، وإن في "سلسلة الأزمات السياسية في يوغوسلافيا والشرق الأوسط وأفريقيا الوسطى ما يثبت الطابع الفوضوي لمشروع العولمة ونتائجه المدمرة"[٨].

٤ ـ هناك مؤيدون للعولمة بين المثقفين العرب، تتسم قراءاتهم بخلفية الإنبهار بالغرب وبمنتجاته وتقدمه، وترى أن إبتعادنا عن الغرب وعدم تقليده هما سبب تخلفنا، كما ترى في العولمة خلاص العالم العربي. إن مؤيدي العولمة لهم حججهم وأساليبهم المستندة إلى وقائع يصفعنا بها الوجه المتخلف للعالم العربي. غير أن هناك من يذهب مغالياً في تمجيد العولمة مركزاً على إنها أتت لتحسم ضد النظريات العقائدية والنضالية المسؤولة عن كوارث الأمة العربية، فيميز بين العولمة والعالمية: "فالعالمية تقوم على نشر فكرة أو عقيدة أو دعوة أو صيغة ثورية... إنها خصوصية ثقافية، فيما العولمة تحيل إلى ما هو شامل وكوكبي مشهدي... الفارق الأهم بين العولمة الجارية والعالمية الآفلة هو من حيث العلاقة بالواقع..."[٩].

(١) محمد عابد الجابري، ندوة **العرب والعولمة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٢) عبد الاله بلقزيز، ندوة **العرب والعولمة**، مرجع مذكور، ص ٣١٨

(٣) حسن حنفي وصادق جلال العظم، **ما العولمة**، (دمشق، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢)، ص ١٨

(٤) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٥

(٦) عبد الرزاق عيد، **ما العولمة**، ص ٨٦.

(٧) سمير امين وبرهان غليون، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، (دمشق، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢)، ص ٧٠.

(٨) المرجع السابق، ص ٨٣.

(٩) علي حرب، **حديث النهايات**، (بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

٥ ـ مقابل هاتين النظريتين، هناك قراءات تقارب النظرة الموضوعية للعولمة، ترواح بين رؤيتها ظاهرة شمولية، وبين الإقتصار على بنيتها الاقتصادية. فهناك من يدعو إلى "التمييز مفهومياً على الأقل بين إيديولوجية العولمة التي تقوم بطرح نفسها كأنها بديلة لليمين واليسار... وبين العولمة كمجموعة من العمليات الإقتصادية ـ الإجتماعية ـ الثقافية الجارية فعلاً ويعيش العرب على تخومها، إن لم يكن على هوامشها"(١٠). ويؤكد برهان غليون أننا "لا نستطيع أن نتصور العولمة من دون ثورة الإتصالات والتطويرات التقنية المذهلة التي تكمن وراءها"(١١). أما التفسير الإقتصادي شبه الصافي فيرى في العولمة "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي، إلى هذا الحد أو ذاك، إلى الأطراف بعد حصولها طوال هذه المدة في مجتمعات المركز ودوله"(١٢).

٦ ـ لا يتناسب النقاش الدائر في العالم العربي حول العولمة وحجم "الصراخ" المتصاعد ضدها مع الموقع الهامشي جداً الذي يحتله العرب في العولمة. إن غالبية السجال يدور بين مثقفين محكومين بهاجس اقتحام العولمة لثقافتهم وخصوصيتها، فيردون بالعداء والتوجس، ويتحول سجالهم ضد العولمة إلى نوع من التعبئة الإيديولوجية ضدها، فتتجسد لديهم في شكل مؤامرة زاحفة تهدف إقتلاعهم. لا يتردد الكثير من المثقفين المساجلين ضد العولمة في إستحضار النقاش الدائر في الغرب تحت عنوان "أزمة الحداثة / وما بعد الحداثة". إن مثقفي الغرب يناقشون الحداثة وأزمتها بعدما تشبعوا منها وأفادوا من منجزاتها ويسعون إلى درء سلبياتها. أما المهمة التي يقف أمامها العالم العربي فهي النضال من أجل الدخول في الحداثة والوصول إليها وتحقيقها، ذلك لأن العالم العربي راهناً يتخبط في مكونات ما قبل الحداثة. إن هذا الإسقاط "العربي" لا معنى له، كما أن هذا النقاش المتوتر حول العولمة يخفي في الواقع، سواء وعى أصحابه أم لم يعوا، رفضاً للحداثة والتقدم وبقاء في أسر التخلف.

يعكس هذا السجال عمق الأزمة التي تعيشها المجتمعات العربية العاجزة عن الخروج من أزماتها الموروثة، كما لا يزال يعكس الإحباط والفشل والإنسداد التاريخي المطبق عليها. إن الإشكالية الفعلية التي يقف أمامها العالم العربي هي كيف يدخل في العولمة ويحتل موقعاً تحت شمسها وليس كيف يخرج منها.

موقع العالم العربي من العولمة والميادين التي تجلت فيها

ستركز الدراسة في هذا القسم على رصد الموقع الذي يحتله العالم العربي في العولمة من خلال رصد ما حققه من إنجازات نسبية، كما ستشير إلى المعضلات التي تقف حائلاً

(١٠) عزمي بشارة، ندوة **العرب والعولمة**، ص ٢٨١.

(١١) برهان غليون، **ثقافة العولمة**، ص ٢٥

(١٢) صادق جلال العظم، **ما العولمة**، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

دون إنخراطه ومواكبته لما تفرزه العولمة في ميادين متعددة. سنتبع نهجاً يقوم على قراءة الميادين التي تجلت في العولمة في العالم العربي.

١ - في ميدان العلم والتكنولوجيا

يشكل الموقع الذي يحتله بلد ما في ميدان العلوم والتكنولوجيا مقياساً لمدى تقدمه أو تخلفه. تراوح العلاقة مع هذا المجال في مستويات عدة تبدأ من صنعها وإكتشافها وتصل إلى مدى إستخدامها وحجم هذا الإستخدام وكم بات جزءاً من الحياة العامة للبلد. إن سؤال: أين العالم العربي من التطور في ميدان العلوم والتكنولوجيا؟ هو سؤال محوري يكشف بنية المجتمعات العربية ويؤشر إلى موقعها في إطار النظام العالمي.

١ - ليس مبالغة وصف علاقة العالم العربي بتطور العلوم والتكنولوجيا بأنها علاقة سطحية. لا يعني ذلك انه لا يعرفها، بل على العكس، لقد أدخل التكنولوجيا ومنتجاتها بكثافة وبما يفيض أحياناً عما يستطيع تحمله. إن المعضلة هنا تعود إلى ان إستيراد هذه التكنولوجيا لم يترافق مع الشروط التي كانت في أساس إنتاجها في الغرب، أي الثورة الفكرية والفلسفية. إن فجوة معرفية كبيرة ما تزال تفصل العالم العربي عن العالم المتقدم، ما يضعه في موقع السوق المفتوح لإستيراد التكنولوجيا من دون ان يتمكن من إنتاجها. "إن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل أصبحت تعد في نظر مؤسسة اقتصادية كالبنك الدولي، المحدد الرئيسي لمقدرات الدول في العالم الآن"[١٣].

٢ - من المسلم به أن الجديد الأساسي في التقدم العلمي والتكنولوجي هو المدى الذي حققته ثورة الإتصالات وصناعة الإلكترونيات. إن علاقة العالم العربي في هذا المجال لا تقدم صورة مشجعة. "لقد أخفقت البلدان العربية في إستخدام أسواقها الوطنية لإطلاق صناعة الإلكترونيات فيها.. يذهب حوالي نصف الإنفاق على الأجهزة الإلكترونية في الوطن العربي إلى معدات البنى التحتية"[١٤]. أما لجهة إستخدام الكمبيوتر والإنترنت، فالهوة كبيرة جداً مع العالم المتقدم حيث أن "إنتشار الحاسوب هو ١,٢ في المئة[١٥]، بينما يبلغ نصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت ٠,٥ في المئة في حين تبلغ نسبة العرب إلى إجمالي السكان العالمي ٥ في المئة تقريباً"[١٦]. هذا عدا عن المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت في العالم العربي لجهة الفقر والنقص في مصادر المعلومات عن المجتمعات العربية على الشبكة.

٣ - يعتبر حجم الإنفاق على البحث العلمي أحد مقاييس التقدم. وعلى رغم الثروات الغنية التي يتمتع بها العالم العربي، إلا أن البحث العلمي لا يزال يحتل حيزاً ضعيفاً من الإنفاق العام للدول العربية. "فالنشاط البحثي العربي ما زال بعيداً من عالم الإبتكار. أما البحوث في الحقول المتقدمة مثل تقانة المعلومات والبيولوجيا الجزئية فتكاد تكون معدومة"[١٧]. هذا التخلف التقني يفسر أحد أسباب محدودية الإختراعات والإكتشافات التي يمكن لها أن

(١٣) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٣، ص ٣٥

(١٤) انطوان زحلان، **العرب والعولمة**، ص ٨٨.

(١٥) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٢، ص ٢

(١٦) المرجع السابق،٢٠٠٢، ص ٧٣.

(١٧) المرجع السابق، ٢٠٠٣، ص ٧٠

تساهم في تنمية المجتمع وتقدمه. وتزداد الصورة قتامة عندما نعلم ان "البلدان العربية مجتمعة خصصت ٧٥٠ مليون دولار فحسب أي نحو ٠,٢ في المئة من إجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير، فيما تخصص البلدان المصنعة الجديدة من ١ ـ ٣ في المئة من إجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير[١٨]. والأسوأ من ذلك أن معظم هذا التمويل يستهلك في تغطية رواتب العاملين في الوقت الذي تبدو فيه غالبية "مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهيأة لتمويل ناتج بحث إلى منتج إستثمار"[١٩].

٤ ـ يفسر واقع التعليم في البلدان العربية، لجهة حجم الملتحقين بالجامعات أو نوعيته أو توجهات برامجه، الكثير من أسباب ضعف علاقة العرب بالتكنولوجيا. تركز المناهج والسياسات التعليمية في الغرب على البحث العلمي والتأهيل التكنولوجي لليد العاملة، فيما لا يزال التعليم في البلدان العربية يولي المواد التاريخية أو الأدبية أو الإنسانية بعامة الأولوية، ولا تحتل مسائل التوجه المهني والتقني إلا حيزاً ضعيفاً. ينعكس ذلك على الملتحقين بالجامعات وعلى نوعية المتخرجين منها. "يمثل تدني نسبة الخريجين من إختصاصات العلوم والتقانة، من باحثين وفنيين، مؤشراً سلبياً في إطار المساعي لبناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلوم والتقانة"[٢٠]. بينما تؤشر الأرقام إلى مستوى التعليم العالي حيث ان "الملتحقين بهذا التعليم في المنطقة العربية يمثلون ١٤,٩ في المئة مقارنة بالدول المتقدمة ٦١ في المئة"[٢١]. ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على المستوى الضعيف للإنتاج البحثي العلمي العربي، "فالإنتاج العلمي العربي (ممثلاً في البحوث المنشورة المسجلة في مؤسسة المعلومات العلمية (I.S.I) قد بلغ عام ١٩٩٥ نحو ٦٦٥٢ بحثاً في العالم العربي، بينما بلغ في إسرائيل ١٠٢٠٦ بحث"[٢٢].

٥ ـ لا تقتصر المشكلات على محدودية الإنفاق على البحث العلمي ومستوى التعليم، إذ أن المشكلة التي تواجه الغالبية الساحقة من الخريجين هي ضعف سوق العمل القادر على استقبال نوعية تعليمهم، إضافة إلى عدم اهتمام الدول العربية بتأمين عمل لهم، أو تأمين مستوى معيشي يتناسب مع تحصيلهم، ناهيك بالنقص في وجود المؤسسات العلمية والبحثية التي يمكن أن تحتضنهم وتسهل لهم عملهم وإنتاجهم. لذا ليس غريباً أن تشكل الهجرة إلى البلدان المتقدمة المخرج الوحيد لهؤلاء الخريجين. لقد إحتضنتهم البلدان المتقدمة وباتوا يشكلون جسماً فاعلاً ومنتجاً في المؤسسات العلمية في أميركا وأوروبا. "عند نهاية القرن العشرين كان يقدر أن نحو مليون مهني عربي أو أكثر يعملون في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية"[٢٣].

٦ ـ نتيجة هذه العوامل، ليس من الغريب أن يتسم الإقتصاد العربي بالضعف مقارنة بإقتصادات البلدان المتقدمة، وأن تبدو مشروعاته الإنتاجية قاصرة عن المنافسة. إن استخدام التقنيات عنصر أساسي في زيادة الإنتاجية وتحسين نوعيتها وجودتها وخفض

(١٨) انطوان رحملان، **العرب والعولمة**، ص ٩٦
(١٩) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٣، ص٧٤
(٢٠) المرجع السابق، ٢٠٠٣، ص ٧٤.
(٢١) محمد نبيل نوفل، **العولمة والتعليم والتنمية البشرية**، احتماع خبراء القاهرة، ٢١ ـ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، ص ١١٩.
(٢٢) المرجع السابق، ص ١٢٠
(٢٣) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٢، ص ٦٨

كلفتها، وهي عناصر ثلاثة إذا ما تضافرت يمكن للإقتصاد العربي أن يخطو خطوات متقدمة تعطيه موقعاً نسبياً في عالم المنافسة التجارية السائدة.

٢ ـ في ميدان الإقتصاد

يشكل حال الإقتصاد العربي مقياساً آخر يسمح برؤية موقع العالم العربي في العولمة. لا تبدو الصورة أكثر إشراقاً عما هي الحال مع الثورة التقنية. إن الصفة العامة هي هامشية الموقع، وكل المؤشرات تؤكد ذلك.

١ ـ تصدم الأرقام التي ترد في التقارير الرسمية وغير الرسمية حول حجم الناتج الإقتصادي العربي. فخلافاً للأوهام المتكونة حول ما يملكه العالم العربي من ثروات وموارد متنوعة فإن "مجمل الناتج الإقتصادي العربي في نهاية القرن العشرين، ٦٠٤ مليار دولار، يتعدى بالكاد ناتج دولة أوروبية واحدة مثل إسبانيا: ٥٥٩ مليار دولار، ولا يصل إلى ناتج دولة أخرى مثل إيطاليا: ١٠٧٤ مليار دولار"(٢٤).

لا تقل الصورة سلبية عند النظر إلى مقياس الصادرات والواردات مع "النظام العالمي" حيث "تبين مقارنة الأهمية الإقتصادية النسبية للمنطقة العربية بين الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٩، أن نصيبها من الناتج الإجمالي العالمي إنخفض من ٣,٣ في المئة إلى ١,٥ في المئة، بينما إنخفضت نسبة صادراتها إلى مجموع الصادرات العالمية بنسبة أكبر، من ١٠ في المئة عام ١٩٨٠ إلى ٢,٨ في المئة عام ١٩٩٩... كما أن إندماج المنطقة في الإقتصاد العالمي لا يتعدى حده الأدنى إلا في ما يخص تجارتها بالنفط. وصادراتها غير النفطية تمثل أقل من ١ في المئة من الصادرات العالمية"(٢٥).

٢ ـ تشكل الإستثمارات الأجنبية مؤشراً لمدى إنخراط أي بلد في العولمة. تتسم الدول العربية بأنها "لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، على رغم أنها منحت هذه الإستثمارات تسهيلات ضريبية"(٢٦).

لم تتمكن الدول العربية من أن تفرض على "النظام العالمي" معاملتها كبلدان شبيهة بأوضاعها في أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. فالبلاد العربية لا تزال تعيش حال من اللااستقرار جراء الحروب الإقليمية والنزاعات الأهلية، كما أن مؤسسات الدولة تعاني ضعفاً في تكوينها وسيطرتها على الأوضاع الداخلية، يضاف إلى ذلك طبيعة السياسات الإقتصادية والاجتماعية التي لم تستطع أن تحقق حداً مقبولاً من التنمية البشرية. إن هذه العوامل مجتمعة تتحمل مسؤولية أساسية في امتناع الإستثمارات الأجنبية عن المغامرة في توظيف رؤوس أموالها في العالم العربي.

٣ ـ يشكل حجم الديون الكبير والمتراكم عامل ضعف لموقع العالم العربي في الإقتصاد العالمي. وتؤثر هذه الديون سلباً على فرص التنمية، كما أن البنك الدولي وضع شروطاً قاسية على البلدان العربية لمساعدتها في حل مشكلة المديونية. تمثلت هذه الشروط في

(٢٤) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٣، ص ١٣٥.

(٢٥) **العولمة وأسواق العمل في منطقة الإسكوا**، (الإسكوا)، ص ٢٦

(٢٦) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٣، ص ١٠٢ ـ ١٠٣

إعادة هيكلة إقتصادات بعض هذه البلدان بما يتوافق مع النيو ليبرالية وبما يهدد المكتسبات الإجتماعية النسبية المتحققة منذ عقود. وتتجلى فداحة حجم الديون في أن غالبية الدول العربية تدفع حالياً القسم الأساسي من ناتجها القومي خدمة لهذه الديون وليس تسديداً لها (الجزائر، مصر، العراق، لبنان..).

إن عدداً من الدول العربية المعروفة سابقاً بغناها وبثرواتها النفطية باتت تعاني أيضاً من العجز المتزايد في موازناتها ومن تراكم الديون عليها (السعودية، الكويت). إن هذه المديونية المتصاعدة قد عمقت من تبعية العالم العربي "للنظام الرأسمالي العالمي"، وفاقمت من هامشية هذا الموقع عموماً.

٤ ـ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حاولت بعض الدول العربية التكيف مع موجبات العولمة، فأعادت النظر في سياساتها الإقتصادية (المسماة إشتراكية) حيث أدت الدولة الدور الرئيسي في عملية النمو الإقتصادي، واعتمدت سياسة ليبرالية أطلقت عليها سياسة الإنفتاح الإقتصادي.

بدأت مصر هذه السياسة في السبعينات وحذت حذوها بلدان أخرى في الثمانينات والتسعينات. إن عقدين من الزمن أعطيا حكماً على هذه السياسات، حيث لم تؤد إلى قيام تنمية إجتماعية ونمو اقتصادي، ولم تحقق السيطرة على الموارد الداخلية، كما لم تنجز هامشاً نسبياً من الإستقلال الاقتصادي، بل أدت، وبشكل واسع، إلى ولادة شرائح من البرجوازية الطفيلية المنتفعة من تصفية القطاع العام والمتشاركة مع بيروقراطيات هذا القطاع.

٥ ـ على رغم إتساع المنطقة العربية جغرافياً، ووجود قواسم مشتركة بين شعوبها (اللغة والثقافة والتاريخ المشترك...)، إلا أن بلدانها لا تزال عاجزة عن تكوين تكتلات اقتصادية يمكن لها ان تحسن موقع العالم العربي في الإقتصاد العالمي. إن أوروبا ذات الشعوب المتحاربة والمتنافرة على إمتداد التاريخ وجدت نفسها أمام ضرورة التكتل الإقتصادي والوحدة الإقتصادية من أجل أن يكون لها موقع في العولمة وتستطيع مواكبة تحدياتها. إن العلاقات الاقتصادية العربية البينية (العربية ـ العربية) تعاني ضعفاً فيما "الأداء التجاري للمنطقة دون المستوى المطلوب. فالمنطقة لا تزال مغلقة نسبياً، ولا تزال الرسوم الجمركية عالية والحواجز الجمركية قائمة بدرجة ملموسة"(٢٧).

٣ ـ في الميدان السياسي

يثير الصعيد السياسي في العالم العربي في علاقته بالعولمة قضايا متعددة، تتوقف الدراسة عند بعضها.

١ ـ يشكل تكوين الدولة في المنطقة العربية ومدى رسوخ موقعها ودورها مؤشراً أساسياً على علاقة المنطقة بما تطرحه العولمة. شكلت ولادة (الدولة ـ الأمة) أبرز منجزات الحداثة

(٢٧) تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، ص ١٠

تاريخياً وراهناً. لقد شكل تكون الدولة العربية مؤشراً إيجابياً منذ الإستقلال الوطني، رغم أن هذا التشكل مر في مراحل عسيرة، من القيود التي فرضها الإستعمار وإسرائيل ومنع تحولها إلى كيان سياسي يتمتع بإستقلال فعلي، وصولاً إلى المعوقات الأصعب المتمثلة بالبنى القبلية والعشائرية والطائفية والأثنية.

إن قيام الدولة ورسوخ مؤسساتها يفترض تجاوز هذه البنى وإخضاعها "للعام" الذي تمثله الدولة. لكن هذا "الخاص" أي البنى، يمثل قوى إجتماعية ومصالح إقتصادية وسياسية استطاعت أن تحد من طغيان الدولة عليها، بل فرضت نوعاً من التعايش معها، وهو ما جعل سيادة الدولة وتكونها في حال غير مكتملة. إن ما يشهده العالم العربي اليوم من إهتزاز في كياناته أو ارتدادها على منجزات "الدولة" يظهر أن التحديث الذي عرفته المجتمعات العربية ظل قشرة، فيما تفرض تحديات العولمة راهناً وجود كيان ودولة ومجتمع يتمتع بمقومات الوحدة والإندماج والسلطة.

٢ ـ لقد اعتمدت غالبية الدول العربية سياسة الإنفتاح الاقتصادي لمواكبة موجبات العولمة في هذا الميدان. إن العولمة تحمل معها إيديولوجيتها وثقافتها، وإحدى القضايا التي تبشر بها هي الدعوة إلى أن تترافق الليبرالية الاقتصادية مع نشر الديموقراطية. إن الإنفتاح الاقتصادي العربي لم يرافقه انفتاح سياسي بالمعنى الحقيقي، وظلت الديموقراطية إشارات خارجية وسطحية. فالتعددية السياسية لا تزال غائبة، والحريات السياسية وحرية المعتقد وحريات الإعلام ما زالت مقيدة وتمارس عليها كل أشكال الرقابة، وحقوق الإنسان لا تزال منتهكة بنسبة عالية على رغم أن غالبية الدول العربية سبق لها ووقعت على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق المواطن والإنسان.

هذا التوصيف السلبي لا يحجب رؤية ما يمر به العالم العربي من مرحلة انتقال عسير على طريق بلورة "خطابات" ديموقراطية. بات "الخطاب" الديموقراطي شعاراً مرفوعاً من كل طرف، دولة كانت أم حركة سياسية. تطرح الدولة قضية الديموقراطية وتنصب نفسها حامية لها وساعية إلى تحقيقها. وانتقلت الحركات السياسية ذات الفكر الشمولي (من قومية وإشتراكية ودينية) إلى إعلان التزام الديموقراطية "خطاباً" سياسياً بديلاً "لخطابها" السابق، من دون أن يرافق ذلك أي مراجعة لذلك "الخطاب" الذي كان سائداً. لن يمر هذا المخاض مس دون أن يترك أثراً إيجابياً ويخترق الثقافات السائدة، لكنه يبقى هامشياً قياساً بالتحديات السياسية المتصاعدة التي تقدمها العولمة.

٣ ـ إن المستوى الذي وصل إليه تكون المجتمعات المدنية والمؤسسات الأهلية في العالم العربي هو أحد مؤشرات الحداثة. في هذا المجال أيضاً يعاني العالم العربي عسراً شديداً في تكون هذه المؤسسات. تشكل البنى الإجتماعية إعاقة حقيقية في إنتقال ولاء الفرد ـ المواطن من الخاص (أي البنى الموروثة) إلى العام (أي الدولة). أما الأسباب الأخرى للتعثر

فتتصل بسياسات السلطات الحاكمة والقيود التي تفرضها على هذه المؤسسات. "فما زالت حرية تكوين الروابط المدنية وجمعيات النفع العام مقيدة في عدد من البلدان العربية... يتأرجح الآن موقف السلطات العربية من الجمعيات الأهلية بين الرفض والتوظيف والحرية المقيدة"(٢٨).

٤ ـ تتسم المرحلة الراهنة التي يعيشها العالم العربي بإنهيار شبه شامل للتجارب العربية التي قامت منذ الخمسينات تحت شعارات الإستقلال عن الإستعمار القديم وإنجاز التحديث وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والديموقراطية والتحرير القومي... كما تشهد أيضاً خطر تآكل وإعادة نظر بكل إنجازات التحديث النسبية المتحققة في المرحلة السابقة من تاريخها. في ضوء هذا المسار يمكن قراءة ولادة الحركة الأصولية في العالم العربي التي تطرح نفسها جواباً بديلاً للخلاص.

إذا كان إنهيار تجارب التحديث يشكل الإطار الموضوعي لنشوء الحركة الأصولية، إلا أنها تتغذى من ثقافة دينية ونص ديني لتحديد مشروعيتها. وهذه الحركات لها برامج للحكم وتسعى للوصول إلى السلطة، وهي رد شمولي على قضايا أساسية في المنطقة العربية. فمن المعروف أن المنطقة العربية لم تشهد في تاريخها تجذر تجربة ديموقراطية أنجبت مجتمعاً حديثاً ومؤسسات راسخة يمكنها أن تحمي منجزات الحداثة. وكما جرت الإشارة، فإن قشرة الحداثة المتكونة في المنطقة العربية لا تستطيع أن تقف حاجزاً أمام برنامج هذه الحركات. هنا مصدر الخطر والخوف.

٥ ـ خلال العقود الماضية، لم يسع "النظام العربي" بعامة إلى الوحدة العربية التي كان من شأنها أن تعزز موقعه في "النظام العالمي". على رغم أن دولاً متعددة قد سعت إلى تحقيق وحدات بين أكثر من قطر إلا أنها باءت بالفشل. إ هذه الوحدات التي قامت اتسمت بصفتين أساسيتين: أما إنها كانت وحدات قسرية قائمة على الضم والإلحاق من البلد الجار الأقوى، وأما إنها وحدات قامت "من فوق" عبر العلاقة بين الحكام العرب أنفسهم. من المؤكد أن تحقيق الوحدة العربية يشكل عنصراً أساسياً ووازناً في إعطاء العرب موقعاً في هذا "النظام العالمي"، لكن شرط قيام الوحدة هو أن تكون بإرادة الشعوب العربية وموافقتها. يمكن لهذه الوحدة أن تتحقق عندما تتوافر الديموقراطية في كل بلد، وعندما تصبح خياراً للشعوب العربية، ويرى فيها كل قطر تحقيقاً لمصالحه وأملاً في الإرتقاء بتطوره وتلبية أمانيه.

٤ ـ في الميدان الإعلامي

على غرار سائر الميادين التي تجلت بها العولمة، اخترقت الوسائل الإعلامية الحديثة المجتمعات العربية. فأين موقع العالم العربي من الإنتاج الإعلامي من وسائل وتقنيات وبرامج، قياساً بما هو جار في العالم المتقدم.

(٢٨) تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، ص ١٠٥.

١ ـ دخلت التقنيات الإعلامية الحديثة بكثافة إلى العالم العربي. بات التلفزيون موجوداً في كل بيت، ومعه حجم غير قليل من إستخدام شبكات الإتصال عبر الإنترنت. انتشرت المحطات الفضائية بشكل هائل، سواء عبر القطاع الخاص أم عبر الدولة. أدركت الأنظمة العربية أهمية وسائل الإعلام فأنشأت محطاتها الفضائية وطورت وسائلها الإعلامية الخاصة. لا يتخلف العالم العربي في اقتنائه وسائل الإعلام عن سائر العالم المتقدم.

٢ ـ السؤال الذي يطرح نفسه في ظل توافر هذه الوسائل: كم ساهم ويساهم هذا الإدخال المكثف لتقنيات الإعلام في دفع عملية تحديث المجتمعات العربية وتحسين موقعها العالمي؟

في الجانب الإيجابي يمكن الإقرار بأهمية الإعلام في جعل المجتمعات العربية تطلع إلى حد ما على ما يتجاوز إطارها المحلي لرؤية ما يجري في العالم. إن ما تطرحه الفضائيات العربية يحفز في جانب مهم منه على الإستكشاف وتطوير المعرفة والخبرة وإثارة الأسئلة، بما فيها أسئلة حول طبيعة المجتمعات العربية وثقافاتها. كما أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً غير قليل في كشف واقع العالم العربي وتسليط الضوء على السياسات المتبعة، أحياناً بالنقد الموضوعي وأحياناً بالتستر على الكثير من السلبيات. كما تؤدي وسائل الإعلام دوراً في الحراك السياسي والإجتماعي وتنشيط عمليات الحراك هذه.

مقابل هذا الحد من الإيجابيات، لا يتناسب حجم الإستثمار والتوظيف الحاصل في هذا الميدان مع الفوائد المفترض تحققها. فما زالت وسائل الإعلام العربية مقصرة في تزويد العالم العربي ببرامج سياسية وعلمية وثقافية يمكنها أن تساهم في تطور مجتمعاته. وهي نقطة تطرح سؤالاً حول الخلفيات السياسية والفكرية التي توجه وسائل الإعلام وتضع لعملها وبثها حدوداً وتقنيناً للمواد التي يجب تداولها أو بثها.

٣ ـ إن مشكلة الإعلام في العالم العربي تكمن في مدى توافر الحرية والديموقراطية، اللتين تشكلان الرئة التي يتنفس منها. إن مشهد العالم العربي لا يزال في غالبيته أسير الرقابة وتقييد حرية التعبير والقمع أحياناً. هذا الواقع يضع حدوداً مسبقة وقيوداً تحد من فاعلية الإعلام، بل وتحوله إلى الميدان التجاري الصرف. تسعى القوى السياسية الحاكمة في كل بلد إلى الهيمنة على وسائل الإعلام وتوجيهها في خدمة سياساتها. وعندما تعجز عن السيطرة تشترع القوانين التي تلغي عملياً أي دور سياسي واجتماعي لوسيلة الإعلام.

٤ ـ تحول الإعلام في العالم العربي إلى عنصر محفز للنشاط الاقتصادي. فقد بات سلعة في خدمة التجارة. إن حجم التوظيفات الكبير في مجال وسائل الإعلام، والبرامج التي يجري إنتاجها، والترويج الإعلاني للمنتوجات والسلع يعطي الإعلام مركزاً أساسياً في إنتاج الربح والثروة. إن غلبة هذه الوجهة تؤشر إلى الدور الهامشي والضعيف للإعلام العربي في تطوير المجتمع، ويجعله أكثر هامشية في التفاعل مع حضارات وثقافات العالم المتقدم.

٥ ـ في الميدان الإجتماعي

يتداخل البحث في الميدان الاجتماعي مع العناصر التي سبقت الإشارة إليها في ميادين الإقتصاد والإعلام. وفي ما يأتي بعض المؤشرات الاجتماعية الدالة على علاقة هذا الواقع بالعولمة.

١ ـ لا يوحي مشهد العالم العربي بالتفاؤل في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الجديد. فبعد خمسين سنة من الإستقلالات والطموح بالتقدم والتحديث، يزداد موقع العالم العربي هامشية وهزالاً في "النظام العالمي"، وتتباعد المسافة في ردم الفجوة ولو نسبياً في علاقته بالغرب المتقدم. يجري التعبير عن ذلك بحالات الإحباط والفشل وبإنبعاث موروثاته الذي يهدد تصاعدها بمزيد من التفكك والتفتيت.

٢ ـ يشكل حجم البطالة الواسع في البلدان العربية معضلة إجتماعية كبيرة. فمتوسط البطالة يبلغ نحو ١٥ في المئة[٢٩]، وحجم القوى العاملة في منتصف التسعينات لم يتجاوز ٢٨ في المئة من مجموع سكان الوطن العربي (مقارنة بـ ٤٩ في المئة في البلدان الصناعية، و٤٤ في المئة في البلدان النامية)[٣٠]. ولا تزال مساهمة النساء في قوة العمل ضعيفة قياساً بالبلدان المتقدمة. يضاف إلى كل ذلك، استمرار التفاوت الاجتماعي بين الطبقات والفئات الشعبية وازدياد معدلات الفقر واللامساواة في الفرص.

٣ ـ يشكل التعليم مؤشراً أساسياً لمدى علاقة المجتمع بالتقدم والتطور. إن ما تحقق من إنجازات على المستوى التعليمي خلال العقود السابقة بقي متواضعاً إذا ما قورن بالإنجازات المتحققة في أماكن أخرى من العالم، وحتى في بعض البلدان النامية. فعلى رغم ما تحقق من تقدم في مجال التعليم ومحو الأمية وخصوصاً على مستوى الفئات الشابة، إلا أن حجم هذه الأمية ما يزال كبيراً وخصوصاً لدى متوسطي العمر وما فوق. يضاف إلى ذلك مسألة الخلل بين سوق العمل ومستوى التعليم لجهة عدم إستجابة هذا التعليم في صورة فعلية لمتطلبات التنمية البشرية المطلوبة للمجتمعات العربية.

في علاقة العولمة بالتعليم، تثار قضايا إشكالية. إن العولمة تفرض وجهة في التعليم تُغلب فيها إكتساب التكنولوجيا الحديثة وكل ما يتفرع عنها، كما تولي أهمية أدنى للثقافة الإنسانية. صحيح أن المنطقة العربية تحتاج إلى العلم ومنجزاته كواحد من شروط نهضتها وتطورها، لكن عدم ترافق هذا العلم مع نشر الثقافة الإنسانية المتعلقة بتربية المواطن وإستحضار الثقافات المدنية والدينية والإنسانية، قد يجعل هذا العلم مبتور الفائدة. إن الإشكالية التي تطرحها العولمة هي في كيفية اقتران مكتسبات العلم والتكنولوجيا مع الثقافة الإنسانية بحيث ترفد الواحدة منها الأخرى وتساعد في تطويرها.

٤ ـ تحتل قضية المرأة موقعاً اجتماعياً أساسياً في المجتمع العربي. إن حجم الإعتراف بحقوقها والمساواة مع الرجل والإنخراط في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي

(٢٩) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٢، ص ٣

(٣٠) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٩٤٢.

هي مقاييس دالة على مستوى التقدم الإجتماعي الذي قطعه المجتمع. إن السمة الغالبة في المجتمعات العربية هي الحد من حقوق المرأة.

لا يمنع ذلك من الإقرار بأن التحديث النسبي الذي عرفته المجتمعات العربية والنضال الذي قادته المرأة ومعها سائر المؤسسات الديموقراطية قد عدل نسبياً في وضع المرأة في بعض البلدان العربية. إن ما صدر من تشريعات في المغرب وتونس في شأن الأحوال الشخصية يمثل خطوات متقدمة. إن إعطاء المزيد من الدور للمرأة والإعتراف لها بكامل حقوقها القانونية والسياسية والإجتماعية هو أحد المؤشرات في طريق تجاوز المجتمعات العربية لتخلفها.

٥ ـ مما لا شك فيه أن العولمة بدأت تترك آثارها على الأسرة العربية. إن ظواهر هجرة رب العائلة للعمل خارج مكان إقامته، وضعف الرعاية الإجتماعية والتكافل، وصولاً إلى بروز مظاهر تفكك الأسرة (طلاق، هجرة..) كلها مظاهر بدأت تخترق المجتمعات العربية بشكل فعلي. صحيح أن هذه المظاهر باتت شبه عادية في المجتمعات الغربية المتقدمة بكل نتائجها السلبية على الفرد والعائلة، إلا أن شيوعها وانتشارها في المجتمعات العربية يطرح مشكلات كبيرة جداً. إن بنى المجتمعات العربية تحمل ثقافة هي مزيج من قيم ومفاهيم دينية وعادات وتراث تتناقض كثيراً مع ما تطرحه العولمة في هذا المجال. إن مسألة المحافظة على الأسرة وإحياء دورها التربوي والتضامني مسألة محورية في المجتمعات العربية. السؤال ليس في إلغائها أو الحفاظ عليها، بل في كيفية تطويرها بما يتلاءم إلى حد ما مع التطور وبما يمكنها من مواجهة سلبيات ما تطرحه العولمة في هذا المجال.

٦ ـ في الميدان الثقافي

لا يزال النقاش حول أثر العولمة على الثقافة العربية يحتل الموقع الأول في كتابات ومناقشات ومؤتمرات الهيئات والمؤسسات المعنية بالثقافة العربية. ولا تزال السلبية اتجاه العولمة هي السمة الغالبة في هذا النقاش.

١ ـ أين موقع الثقافة العربية اليوم ضمن العالم مقارنة بموقع الثقافة في البلدان المتقدمة أو حتى بعض البلدان النامية؟ إن الجواب عن هذا السؤال يصنف هذه الثقافة في الهامش. إن المقاييس الدالة على ذلك هي رصد طبيعة الإنتاج الثقافي ومدى تجاوزه المستوى الوطني أو الإقليمي إلى المستوى العالمي. تتمثل هذه المقاييس في: حركة الإنتاج والنشر والموضوعات التي يتطرق إليها، حجم القراء العرب والوقت الذي تأخذه القراءة من المواطن يومياً أو شهرياً، حركة الترجمة لجهة مستواها والقضايا والمواضيع المترجمة.

٢ ـ أين تكمن المشكلة التي تجعل الثقافة العربية عاجزة عن تكوين موقع أساسي ضمن الثقافة العالمية؟ أنها مشكلة بنيوية داخلية تتصل بمستوى التطور والتقدم الذي حصلته المجتمعات العربية وحدود التحديث النسبي الذي أنجزته، وهو أمر ولد إحباطات عميقة

أصابت العقل العربي. إن "هذا القلق صادر عن عدم فهم وعن عدم تمثل وإستيعاب ظاهرة تاريخية كبرى، وهي الحداثة في معناها الواسع، التي لم تؤخذ في الحسبان، أي موضوعياً في دلالتها الفلسفية الخاصة، بل كانت تؤخذ دائماً وفقاً للتحولات الأليمة التي الحقتها بتقاليدنا وموروثاتنا، في طرائق معيشتنا وتفكيرنا"(٣١). إن لجوء الثقافة العربية في قسم واسع منها، إلى الحنين (نوستالجيا) إلى الماضي والوقوف على الأطلال واستحضار حضارة العرب الماضية التي غزت الغرب وكانت في أساس نهضته، يقف اليوم حجر عثرة أمام التحديات التي وضعها التطور أمام هذه الثقافة ويمنعها من التجرؤ على مراجعة مقولاتها ومنطلقاتها وإمكاناتها وقدراتها.

٣ - تشكل العلاقة مع الغرب مصدر الإضطراب الذي تعانيه الثقافة الغربية. كما جرت الإشارة سابقاً، أن الماضي الإستعماري والعلاقات التصادمية مع الغرب تعطي هذا التوجس مشروعية ما. لكن المشكلة في عجز العرب عن إقامة علاقة مركبة مع الغرب، حدها الأول، التمسك بالحقوق والمصالح القومية والوطنية العربية ومواجهة المشاريع السياسية الإستعمارية للغرب، وحدها الثاني، التعاطي مع الغرب كحضارة انصهرت فيها حضارات سابقة، العرب في حاجة للإفادة منها ومن منجزاتها التكنولوجية والفكرية. إن هذا العجز جعل "العلاقة بالغرب تراوح بين التقليد أو الإتباع وبين القطيعة بالإنطواء على الذات والعودة إلى الماضي... وإستيراد أسوأ ما في الحضارات المتقدمة"(٣٢).

٤ - لا يزال نقاش المثقفين العرب للعولمة مرتبكاً، وهو ارتباك ناجم عن سرعة الآثار التي تتركها العولمة على المجتمعات، وعن التحديات الكبرى التي تفرضها في كل مكان.

يرى رافضو العولمة، إنها تؤدي إلى إغتراب الإنسان العربي لأن "ثقافة الإختراق، أعني إيديولوجية الإرتماء في أحضان العولمة والإندماج فيها، ثقافة تنطلق من الفراغ أي من اللا هوية، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبني هوية أو كياناً"(٣٣). وهي تؤثر على الروح الإنسانية وعلى السلوكيات، "فثقافة العولمة ستغدق على الجسد ما يفيض عن حاجته من الإشباع، تماماً مثل جدتها العولمة الإقتصادية، غير إنها ستقتل الروح وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس"(٣٤). كما تحمل العولمة موبقات تهدد الإنسان العربي والدولة العربية، "فثقافة العولمة هي ثقافة الكسب السريع والإيقاع السريع، والتسلية الوقتية وإدخال السرور على النفس، وملذات الحس وإثارة الغرائز..."(٣٥)، وإن "مخاطرها على الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والإستقلال الوطني والإرداة الوطنية والثقافة الوطنية"(٣٦)، لذلك يستوجب الأمر مقاومة هذه العولمة حيث "يتطلب الدفاع عن الهوية كسر حدة الإنبهار بالغرب ومقاومة قوة جذبه، وذلك برده إلى حدوده الطبيعية والقضاء على أسطورة الثقافة العالمية"(٣٧).

لا يقتصر النقاش الثقافي على الموقف السلبي من العولمة، فهناك من يطرح الموضوع

(٣١) Darysush Shayegan, *Cultural Schizophrenia, Islamic Societies Confronting the West*, Saqui Books, 1992.

(٣٢) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، ص ٩٣٦

(٣٣) محمد عابد الجابري، **العرب والعولمة**، ص ٣٠٦

(٣٤) عبد الاله بلقزيز، **العرب والعولمة**، ص ٣٠٦.

(٣٥) حسن حنفي، **ما العولمة**، ص ٣٠

(٣٦) المصدر السابق، ص ٥٩.

(٣٧) المصدر السابق، ص ٥٩.

كإشكالية لا يمكن الهروب من تحديد أجوبة في شأنها. "يجب أن نعترف بقصور أنظمتنا الإجتماعية والثقافية، والإنطلاق من هذا القصور نفسه من أجل إحتلال مواقع العالمية وإختراق الهامشية، وكسر آليات التبعية نحو المشاركة الفعلية والفعالة في الجهود الحضارية الإنسانية"(٣٨). وهناك من يستعيد الأساس في طبيعة "إشكالياتنا الثقافية الدائرة حول هاجس الهوية والنقاء الثقافي، وهي إشكاليات ذهنية مبالغ فيها، ونوع من آليات الدفاع النفسي الجماعي المستفزة بحالات الإحباط والفشل وعدم القدرة على التوافق مع تحولات المكان والزمان، بغرض إعطاء نوع من التوازن للذات المنجرحة، حتى وإن كان ذلك على حساب الواقع المعطى وتجاهله، بوعي أو دون ذلك"(٣٩).

٥ ـ تحتل قضية إستقلالية المثقف عن السلطة موقعاً رئيسياً في إستنهاض الثقافة أو في بقائها أسيرة التخلف. إن ثقافة مستقلة مقارعة، ناقدة ومحفزة على الوعي يحملها مثقفون غير مرتهنين تشكل عنصراً أساسياً في التفتح الثقافي والنهضة الثقافية. عرف العرب الكثير من هذا النموذج مثلما عرفوا أيضاً مثقفي السلطان الذين تقوم وظيفتهم على إسباغ المشروعية على قراراته والترويج لها. إن ما عاناه المثقفون العرب منذ عقود الإستقلال من عسف على يد السلطات، مترافقاً مع ضغوط إقتصادية ومعيشية جعلت الكثيرين منهم في حال إضطرار لتطويع أفكارهم بما يتناسب مع حاجات لقمة العيش. "إن تفريط فئة واسعة من النخبة العربية المثقفة في إستقلالية المجال المعرفي قد أدى إلى هيمنة الأنظمة السياسية عليها. وأدى ذلك إلى بروز نزعات تبريرية في أوساط بعضهم تعمل على تعزيز الشرعية للسلطة السياسية القائمة"(٤٠).

٧ ـ في الحياة اليومية

أثرت العولمة في حياة المواطن العربي، ولا تزال مفاعيلها تتوالى بين رفض لها وإنجذاب إلى منتجاتها.

١ ـ إن دخول وسائل الإتصالات والإعلام، لا سيما منها التلفزيون إلى كل منزل في المجتمعات العربية غيّرَ كثيراً من نمط الحياة اليومية. إن حجم الوقت الذي يمضيه المواطن أمام شاشة التلفزيون يستهلك غالبية الفراغ الذي يتوافر له. يتأثر المشاهد بالبرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية المعروضة، وهي برامج تعكس واقع المجتمعات والبلدان التي تنتجها، وبالتالي فهي تنشر ثقافتها وقيمها. ينطبق ذلك على البرامج العربية منها أو الأجنبية. إن إنتشار وسائل الإعلام يولد دائماً جدلاً حول الآثار السلبية أو الإيجابية لأنماط الثقافة والعادات الإستهلاكية على سلوكيات أفراد هذه المجتمعات.

٢ ـ يمكن تلمس أثر العولمة في مظاهر الحياة اليومية من خلال رصد المتغيرات في سلوك جيل الشباب. عندما نتحدث عن الشباب في العالم العربي، فإننا نتحدث عن ما لا يقل عن ٤٠ في المئة من سكانه. يتخبط هذا الجيل في علاقته بمنتجات الغرب وكيفية عيشها عربياً.

(٣٨) برهان عليون، **ثقافة العولمة**، ص ٥٥.

(٣٩) تركي الحمد، **الثقافة العربية في عصر العولمة**، (بيروت، دار الساقي)، ص ١٢٦

(٤٠) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٣، ص ١٤٦

إن وسائل الإعلام الغربية تبث أنماطاً من السلوك والحياة وتقدم إغراءات وجذب من الصعب مقاومتها. يرى قسم واسع من جيل الشباب العربي في هذه الأنماط تعبيراً عن تقدم وتطور، ومثالاً يمكن الأخذ به. يتولد التناقض أو التعارض عندما تتواجه طموحات جيل الشباب مع الحركات والتيارات التي ترى أن نمط الحياة الغربي يهدد المجتمعات العربية بالفساد والإنهيار. إن حجب هذه الأنماط عن المجتمع بات أمراً مستحيلاً، وهو ما يطرح تحديات على المجتمعات العربية لجهة كيفية التعاطي مع ما تنتجه العولمة، بالتأكيد ليس عبر القمع والعزلة.

٣ ـ تتمثل الآثار التي تركتها العولمة على الحياة اليومية في المجتمعات العربية، في التقلص المتمادي للحياة الإجتماعية المشتركة. إن وسائل الإعلام حلت مشاكل الفراغ إلى حد كبير، وبات المواطن متواصلاً مع العالم كله. كما قلصت هذه الوسائل الحياة الإجتماعية أيضاً داخل المنزل وبين أفراد الأسرة أنفسهم، فضاق التفاعل بين أركان الأسرة من ناحية، وزاد من إستقلالية الفرد فيها بالعلاقة مع رب العائلة.

إن آثار العولمة في مجال الأسرة باتت تطرح الكثيرمن الأسئلة والإشكالات حول وضع الأسرة العربية إجمالاً يتعلق الأمر بالهجرات الواسعة لأرباب الأسر سعياً وراء فرص عمل أفضل، وهذه الهجرة ليست عنصراً مساعداً في وحدة الأسرة. يمتد الأمر أيضاً إلى مجالات الخصوبة وشكل الأسرة التي باتت تشهد إلى حد كبير تقلصاً في عدد أفرادها. كذلك هناك مسائل الرعاية الإجتماعية والتكافل والتضامن والإنضباط التي تسير في منحى من الإفتراق والتحلل من موجبات أساسية. إن انعكاس العولمة على الأسرة العربية موضوع يتداخل فيه الاقتصاد والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى العادات والتقاليد والقيم الموروثة إنه ميدان يتطلب دراسات قائمة في ذاتها.

٨ ـ في ميدان البيئة

أدى تطور العولمة في البلدان المتقدمة إلى تفاقم المشكلات البيئية. أما في العالم العربي، فيبدو أن أكثرية مشكلاته البيئية ناجمة من عدم الدخول في العولمة بشكل يؤدي إلى الإفادة من منجزاتها

١ ـ إن أهم المشكلات البيئية في العالم العربي هو الشح الشديد في المياه، والآثار الناجمة عنه في نقص الأراضي الصالحة للزراعة، واستفحال قضية التصحر. لم يتمكن العالم العربي حتى الآن من الإفادة من التطور العلمي والتكنولوجيا في إيجاد سبل حل مشكلة المياه. "تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثراً بمشكلة المياه بسبب عدم وجود إستراتيجية عامة كافية للمياه تتعامل مع هذا النقص الحاد نظراً لوقوع العالم العربي في منطقة شبه جافة جغرافيا... ويؤدي التزايد السكاني الكبير إلى زيادة الضغط والطلب على هذه الموارد"(٤١)، إن أزمة المياه في العالم العربي ستشكل في المستقبل عنواناً جديداً

(٤١) باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، (الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٢٩٨.

للصـراع في الشرق الأوسط، وتكتسب هذه الأزمة أهميتها عند إدراك انه "لا يوجد في المنطقة العربية سوى ١ في المئة فقط من إجمالي المياه المتوافرة في العالم"(٤٢) حسب دراسة البنك الدولي.

٢ ـ يشكل التلوث معضلة بيئية فعلية في العالم العربي، وهناك نوعان من التلوث: الأول، يسببه إنتاج النفط فيصيب المدن الساحلية وشواطئها لا سيما في بلدان إنتاج النفط. والثاني، هو التلوث الحاصل في المدن والناجم عن استخدام الطاقة وتواجد المصانع وإزدياد عدد السيارات... أدى تطور المدن في العالم العربي ونزوح أعداد كثيفة إليها من أبناء الريف خلال العقود الأخيرة، إلى تفاقم المشكلات البيئية بفعل الضغوط المتزايدة على القدرة الإستيعابية لهذه المدن وما تتيحه بنيتها من خدمات أساسية. ولعل أبرز مظاهر هذه المشكلات يتمثل في أحزمة البؤس المحيطة ببعض المدن والعواصم العربية.

٣ ـ لا تولي الحكومات العربية سياسة حماية البيئة أو تجنب مشكلاتها الإهتمام الذي تستحق، ولا تضع في المقابل التشريعات والقوانين التي تحد من تفاقمها. في المقابل، لا تتمتع حركات الدفاع عن البيئة بالقوة والنفوذ اللذين تتمتع بهما مثيلاتها في البلدان المتقدمة. فصوتها لا يزال ضعيفاً، ووجودها محدود ويكاد ينحصر في بلدان وينعدم في بلدان أخرى.

في معالجة المشكلات البيئية، يشكل التكامل بين نشاط وفعل الهيئات المجتمعية والمدنية والمؤسسات البيئية في التوعية والضغط الاجتماعي والمعونات الفنية، وبين إيجاد التشريعات القانونية والرادعة والموجهة من قبل مؤسسات الدولة، يشكل العناصر اللازمة للحد من الآثار السلبية لهذه المشكلات.

٩ ـ في ميدان الفكر السياسي

ثمة علاقة جدلية تربط بين الثورة التكنولوجية والتطور الفكري. كل واحد منها سبب ونتيجة في الآن نفسه. إن العولمة هزت الفكر السياسي في العالم العربي كله ووضعت اليقينيات السائدة موضع شك وإعادة نظر. فهل تركت العولمة الأثر نفسه على الفكر السياسي في العالم العربي؟

١ ـ إن حجم الإختراق الذي حققته العولمة في المجتمعات العربية على الصعد العلمية والاقتصادية لا يتناسب مع الأثر الذي تركته في الفكر السياسي. لم يشهد العالم العربي ما يشابه ما عرفته أوروبا في القرن السابع عشر وما تلاه، كما لم تنتج فكراً يناقش العولمة بما لها وما عليها على غرار ما هو حاصل في أوروبا.

٢ ـ فرضت العولمة على الحركات والأحزاب السياسية في العالم إعادة مناقشة كل مقولاتها السياسية والفكرية والإيديولوجية. إن تأثير العولمة عربياً في هذا المجال ما زال هامشياً ولا يلامس أكثرمن القشور. لقد حكمت البلاد العربية حركات قومية ويسارية

(٤٢) المرجع السابق، ص ٢٩٩.

وليبرالية ودينية، وكانت حصيلة هذا الحكم حجماً متصاعداً من الأزمات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، وموقعاً هامشياً على الصعيد العالمي. لم تعتبر هذه الحركات والأحزاب أن فشل تجاربها وممارستها يعود في قسم أساسي منه إلى المنطلقات الفكرية والعقائدية التي اعتمدتها ووضعت برامجها على أساسها. إن بعض المراجعات التي حصلت نتيجة الهزائم المتكررة لم يمس جوهر هذه الأحزاب، كما لم تصل عملية النقد الذاتي إلى مستوى يمكن أن يجدد ثقة الشعوب العربية في إعطاء ولائها لهذه الأحزاب وللسلطات الحاكمة باسمها.

٣ ـ إن مراوحة الحركات السياسية وأحزابها وتخبطها في أزماتها، وعجز المجتمعات العربية عن توليد فكر سياسي متقدم عليها يفسر جانباً من صعود الفكر السياسي الذي يستند إلى السلفية والأصولية مقدماً نفسه البرنامج البديل. إن الأساس الديني الذي ينطلق منه هذا الفكر في إثارة المشاعر وتجييش القوى في منطقة تعاني من الإحباط والهزائم، جعل هذا الفكر يحتل موقعاً رئيسياً متفوقاً على التيارات الفكرية السائدة. إن هذا "الإنتصار" الذي يسجله الفكر الأصولي يطرح سجالاً واسع النطاق حول إمكان خروج العالم العربي من أزماته أو السير به نحو إحتلال مركز عالمي

٤ ـ تسود منذ سنوات دعوة إلى إحلال الديموقراطية في العالم العربي. تتبنى هذه الدعوة الأنظمة الحاكمة وسائر الأحزاب والحركات السياسية، ولم يبق حزب إلا ويرفع هذا الشعار. لم تأت الدعوة إلى إعتماد الخيار الديموقراطي نتيجة مراجعة للفكر السائد وللممارسة التي ترتبت عليه، وهو فكر بعيد من الخيار الديموقراطي ومنطلقاته، بل أتت الدعوة أشبه "بموضة" يتم عبرها إستبدال مقولات بأخرى. من المهم جداً أن يصبح الحديث عن الديموقراطية شائعاً ورائجاً، حتى ولو كان كلمة حق يراد بها باطل، فهذا سيفتح نقاشاً وجدلاً. لكن تأثيره سيظل سطحياً إذا لم يلازم هذا الشعار نقد للفكر السائد وللإيديولوجيات التي حكمت الأنظمة باسمها.

العالم العربي وتحديات التنمية في ظل العولمة

سعت أنظمة الإستقلال في العالم النامي بعامة والعالم العربي بخاصة إلى تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة. شكل هذا الموضوع طليعة برنامج السلطة التي تولت نظام الحكم، بالوسائل الشرعية أم عبر الإنقلاب العسكري. على إمتداد العقود الخمسة الماضية، أنجزت هذه الدول خطوات ملموسة على طريق التحديث والنمو في ميادين متعددة. وتكاد هذه البرامج تراوح مكانها منذ عقدين، وتتآكل منجزاتها تحت وطأة العجز عن التقدم خطوات إلى الأمام داخلياً، أو بسبب عدم القدرة على مواجهة التطورات التي تفرضها العولمة. إن الوضع الذي تقف أمامه مشاريع التنمية والتطوير في العالم العربي،

يتسم بالسلبية إجمالاً. ولا يعني ذلك إستحالة النهوض مجدداً، لكن هذا النهوض أصبح مشروطاً، بتوافر جملة معطيات داخلية وخارجية.

سيتناول هذا القسم ثلاثة عناوين: الأول، مثابة مقدمة تعرض بشكل سريع إلى تحديات التنمية في البلدان النامية، كون العالم العربي ينتسب إليها. والثاني، إلقاء نظرة سريعة على مشاريع التنمية المتحققة في البلدان العربية خلال العقود السابقة. والثالث، يتوقف أمام شروط التنمية العربية في ظل العولمة.

١ ـ البلدان النامية والتنمية

تركت العولمة آثارها على البلدان النامية لا سيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين. لكن إستفادة هذه البلدان من منجزات العولمة بقيت نسبية وضعيفة. يعود ذلك إلى أسباب داخلية وخارجية.

١ ـ **في الأسباب الداخلية**: إن حجم التطور النسبي وضعف البنى الإجتماعية وحدود مستويات التعليم وتقلص الموارد المالية... تشكل عوامل تمنع مجتمعات هذه البلدان من إستثمار منجزات التطور التكنولوجي. وقد نجم عن هذا العجز تفاقم مشكلات غرقت بها هذه البلدان ولا تزال. منها على الأخص، الحجم الهائل من المديونية الذي يستنزف موارد البلاد وطاقاتها، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وإزدياد معدلات الفقر، وإرتفاع حجم البطالة، وتفشي وإستفحال ظواهر الفساد،... إضافة إلى تخلخل البنى الإجتماعية أو تفككها تحت وطأة تفسخ الدولة وإنبعاث الأثنيات والطوائف والعرقيات والقبليات.

٢ ـ لا تقل **الأسباب الخارجية** فداحة في نتائجها عن الأسباب الداخلية، تتلخص هذه الأسباب بسياسات البلدان الرأسمالية والشركات العابرة للقارات والشروط التي تفرضها مؤسسات العولمة (البنك الدولي خصوصاً). تتسم هذه السياسات بالإستغلال الأقصى لهذه البلدان عبر إغراق أسواقها بالمنتجات الوافدة من الخارج، وإستنزاف الموارد الإنتاجية أو فرض أسعار رخيصة عليها، أو إقفال الأسواق العالمية في وجهها، وتقنين المساعدات والإستثمارات إلى أقصى حد ممكن. كما يتجلى استغلال هذه البلدان عبر اقتطاع الشركات العابرة القومية لمناطق حرة، تقدم الدولة لها تسهيلات ضريبية وتؤمن لها البنى التحتية واليد العاملة الرخيصة. تدعي الدول الرأسمالية وشركاتها إنها تقدم، عبر هذه المناطق الحرة، مساعدات لهذه البلدان تؤمن لها تخفيفاً من حدة البطالة وتقليصاً لأزماتها الاقتصادية. "يزعمون انهم يساعدون البلدان النامية، فيما هم يجبرونها على فتح أسواقها أمام منتجات البلدان الصناعية المتقدمة التي تستمر من جهتها في حماية أسواقها هي"(٤٣).

٣ ـ إن محصلة العقود السابقة من تطور البلدان النامية كان مزيداً من تآكل قدرة دولها على صوغ سياسة مستقلة وعلى الحد من التبعية المطلقة للنظام الرأسمالي العالمي فاقمت

(٤٣) جوزف ستيغليتز، **خيبات العولمة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٢

الشركات العابرة القومية من هذا التآكل بوضع يدها على صناعة القرار على حساب الدولة والزعماء السياسيين والاجتماعيين. إن أحد شروط إستنهاض التنمية في هذه البلدان قيام دولة فاعلة تعتمد الديموقراطية وسيلة حكم وتحارب الفساد المتفشي في القطاعين العام والخاص، وتتوسل الشفافية والمساءلة عبر سلطة قضائية مستقلة وذات قدرة وفاعلية، وأن تؤمن الموارد المالية اللازمة وتخفف من العجز المالي والديون المتراكمة عليها.

٢ ـ نظرة سريعة على مشاريع التنمية العربية المتحققة منذ الإستقلال

تفاوتت الدول العربية في اعتمادها نماذج للتنمية، كما تفاوتت حصيلة إنجاز مشاريعها بين بلد وآخر. فبعد عقود من سياسات تنموية، يبدو القاسم المشترك لحال العالم العربي متجلياً في اقتصادات هشة ومثقلة بالديون، وأوضاع اجتماعية ترزح تحت أعباء الفقر والبطالة، وثقافة سياسية ترتد عن الحد الأدنى من العقلانية، وعلاقة بالنظام الرأسمالي العالمي فاقدة للكثير من الإستقلالية، بل في حالة من التبعية شبه المطلقة. بإختصار أن العالم العربي لا يزال أسير التخلف.

١ ـ إرتبطت وجهة التنمية في كل بلد عربي بطبيعة النظام السياسي الذي اعتمده. ويمكن تقسيم الدول العربية في هذا المجال إلى مجموعات ثلاث:

(أ) **المجموعة الأولى:** وتضم الدول التي اتخذت من شعار تحقيق الإشتراكية هدفاً لنظامها. اعتمدت على الدولة وسيلة لإطلاق النمو، ووسعت بشكل خاص من طبيعة القطاع العام. ارتكز برنامجها على تحقيق الإصلاح الزراعي وتوسيع قاعدة التصنيع وتحديث مؤسسات الدولة والمجتمع والإرتقاء بمستوى التعليم. عرفت هذه الأنظمة بـ"أنظمة رأسمالية الدولة"؛

(ب) **المجموعة الثانية:** هي مجموعة الدول النفطية التي قامت مشاريع التنمية فيها على "إقامة البنى التحتية، وأنشأت المدارس والجامعات على مختلف المستويات، واستوردت مختلف أنواع التكنولوجيا والسلع الغربية، وأقبلت بنهم على الإستهلاك والعيش المرفه وخصوصاً ما كان مرتفع الأثمان، وبإستيراد القوى العاملة من الخارج لتعمل بالنيابة عنها"(٤٤).

(ج) أما **المجموعة الثالثة:** فهي التي اعتمدت النموذج الليبرالي الغربي القائم على الحرية الاقتصادية أساساً، وتركزت مشاريعها على تقوية قطاع الخدمات وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الغرب، وإدخال التحديث إلى قطاع التعليم.

على تفاوت مستوياتها، سعت الدول العربية لإدخال التحديث إلى مجتمعاتها. وكان لهذا التحديث أثره الإيجابي، لكن نتائجه لم تكن بحجم الإنفاق المدفوع عليه. "تقوم في العالم العربي علاقة قوية بين أزمة عملية التنمية من ناحية، والسياسات العلمية والتقانية غير

(٤٤) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، ص ٩٤٠.

الملائمة من ناحية أخرى: فقدر كبير من الإستثمار في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي يصل إلى ٣ آلاف مليار دولار عبر السنوات العشرين المنصرمة، لم يسفر إلا عن عوائد قليلة على الدخل للفرد، رغم الزيادة الضخمة في أعداد خريجي الجامعات والمدارس(٤٥). يؤكد غالبية الدارسين على هذه الخلاصة ولا سيما في ما يخص البلدان ذات الموارد الضخمة من عائدات النفط. "إن الإنجاز الإنمائي الذي تحقق خلال عقود الإستقلال السياسي قبل الفورة النفطية، وخلال حقبة الفورة النفطية نفسها، ظل بشكل واضح أعجز من أن يبرر ضخامة الموارد التي وجهت إلى التنمية(٤٦).

٢ ـ لم تنجز الدول العربية تنمية بالمعنى الشامل والمتكامل. ركزت على مسألة النمو الإقتصادي وزيادة حجم الناتج القومي ورفع معدلات الدخل السنوي للفرد. اعتبرت أن تحقيق هذا النمو الاقتصادي سيؤدي آلياً إلى حل سائر المشكلات ولا سيما منها الإجتماعية. مع أهمية الجانب الإقتصادي في التنمية (حيث لا تنمية من دونه)، فإن هذه الدول غيبت مفهوماً للتنمية يرى فيها عملية اقتصادية ـ اجتماعية ـ سياسية ـ ثقافية متكاملة هدفها الإنسان أولاً. "إن البلدان العربية، ربما استثمرت في الماضي في بناء رأس المال المادي أكثر مما استثمرت في تطوير رأس المال البشري"(٤٧).

إن حصيلة هذه الوجهة في التنمية كانت محدودة اقتصادياً، وأهدرت القسم الرئيسي من الثروات وسهلت للشركات الأجنبية نهب الحيز الأكبر من الموارد الطبيعية. إن هذه الحصيلة سلبية بالإجمال. إضافة إلى هذه الأسباب في إخفاق مسار التنمية، ثمة عامل لا يقل أهمية، أنه طبيعة السياسات السائدة في هذه البلدان القائمة على استبعاد المشاركة في عملية التنمية. ظل شعار تحقيق العدالة الاجتماعية شعاراً فوقياً، واستمرت سياسة قمع الحريات والرأي الآخر سائدة، ما منع إلى حد بعيد تسليط الأضواء على حجم الفساد وهدر الثروات.

٣ ـ شروط التنمية العربية في ظل العولمة

إن إعطاء حكم إجمالي سلبي على حصيلة التنمية في البلدان العربية لا يحجب بالتأكيد ما تحقق من تحديث وتطور. وهو ما يسمح بالقول أن إستنهاض العالم العربي مجدداً أمر في حيز الإمكان، ولكنه مرهون بجملة شروط.

١ ـ يواجه العالم العربي تحديات داخلية وخارجية تعوق عملية النهوض والتنمية. جرت الإشارة سابقاً إلى جملة من العوامل الداخلية الناجمة عن ضعف الإندماج الإجتماعي وانبعاث مكونات ما قبل الدول وهدر الموارد... لكن التحديات الخارجية ما زالت تحتل موقعاً أساسياً في هذه الإعاقة.

إن الصراع العربي الإسرائيلي وتعثر آفاق السلام يستنزف هذه الدول ويحول قسماً من موازناتها إلى التسلح والإنفاق على بناء الجيوش. كما تشكل إعادة خلط الأوراق بفعل

(٤٥) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٢، ص ٦١.

(٤٦) يوسف صايغ، **التنمية العصية**، (بيروت، دار الفارابي، ترجمة ميشال كرم)، ص ٢٣.

(٤٧) **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، ٢٠٠٢، ص ٦١.

إحتلال العراق وما يرافقه من ظروف عدم الاستقرار إلى المنطقة مخاطر إضافية ومزيداً من إهدار الموارد والإمكانات.

٢ ـ يحتاج العالم العربي إلى تنمية بشرية متكاملة تضع في رأس أولوياتها تحقيق نمو اقتصادي متصل بالسوق الداخلية في كل قطر، ومتوافق مع حاجات ومتطلبات التشكيلة الإجتماعية الداخلية، والمستند إلى تسوية إجتماعية بين طبقات المجتمع وفئاته، والمركز على حل المسألة الزراعية بكل ما تعنيه من نتائج اقتصادية واجتماعية، وتتخذ خيارات أكثر عقلانية في تعيين ميادين الإستثمار بما يتوافق مع حاجات كل بلد إجمالاً وبما يؤمن استثماراً حقيقياً لموارده.

٣ ـ لا بد من إدراك ان الطموح المشروع نحو تحقيق تنمية شاملة يجري تحت مظلة النظام الرأسمالي العالمي، ما يعني أن هذه التنمية تتم ضمن منطق العلاقات الرأسمالية، لكنها في المقابل يمكن أن تتجاوز الكثير من العلاقات الرأسمالية. إن المنطق القائل بفك الإرتباط بالسوق الرأسمالية طريقاً للتنمية وإنجاز الإستقلال الاقتصادي وتحقيق الإكتفاء الذاتي، هو منطق لم يعد له أي أساس في ظل سيادة "النظام الرأسمالي العالمي". إن من أهداف التنمية العربية المنشودة تحسين موقع العالم العربي ضمن تراتبية "النظام العالمي".

٤ ـ لا تنفصل محدودية إنجازات التنمية عن طبيعة النظام السياسي في كل بلد عربي. لم ترافق سياسة الإنفتاح الاقتصادي دفعاً بإتجاه الإنفتاح السياسي الواسع، بما يسمح بتكريس التعددية السياسية وتأمين الحريات. إن الديموقراطية باتت تشكل أحد الشروط الرئيسية الضرورية لإطلاق عملية التنمية وضمان إستمراريتها.

إن استحضار تجربة جنوب شرق آسيا وإسقاطها على العالم العربي ليس في مكانه نظراً لإختلاف سياق التجارب، صحيح أن بعض التجارب المتحققة في العالم تشير إلى أنه في ظل الإستبداد السياسي، يمكن الحديث عن فاصل زمني محدود من النمو الإقتصادي الفعلي. لكن في ظل هذا الإستبداد يصعب قيام نهضة اجتماعية سياسية ثقافية إيديولوجية فكرية متكاملة الحلقات. إن ما يحتاجه العالم العربي يفيض عن نمو اقتصادي مطلوب، انه يحتاج إلى هذه النهضة الشاملة.

٥ ـ إن نجاح العالم العربي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمعنى الذي اشير إليه، هو نجاح في تأمين عوامل الإندماج الإجتماعي داخل كل قطر عربي، وعنصر ضروري لتحقيق الوحدة الوطنية. إن النجاح في تحقيق هذين العنصرين يمهد الطريق فعلاً إلى إمكان سلوك العالم العربي طريق الوحدة القومية ❑

تقارير ووثائق

وثيقة * تقرير بايكر ـ هاملتون حول العراق

١ ـ كيف تشكلت مجموعة دراسة العراق؟

بدأ تشكيل مجموعة دراسة العراق في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ في اجتماع عقد بمبنى الكونغرس. وقد تشكلت بتوجيه من مجموعة مكونة من أعضاء الكونغرس المنتمين إلى الحزبين الرئيسين (الجمهوري والديمقراطي). وكان النائب فرانك وولف (جمهوري من ولاية فرجينيا) في مقدمة المؤيدين لتشكيل المجموعة. وكان وولف قد دأب على الدعوة إلى تقويم الوضع في العراق "بأعين جديدة" منذ صيف العام ٢٠٠٥. ومنذ بدايتها تشكلت مجموعة دراسة العراق بحيث تمثل الحزبين (أي غير تابعة لأي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي بعينه)، وقد حظيت المجموعة بتأييد واسع النطاق من أعضاء الكونغرس بمجلسيه ـ النواب والشيوخ ـ المنتمين إلى الحزبين.

٢ ـ هل شاركت حكومة بوش في تشكيل مجموعة دراسة العراق؟

لم تشارك حكومة بوش في تشكيل مجموعة دراسة العراق، غير أن البيت الأبيض رحب بتشكيلها، وأتاح لها فرص الالتقاء بأشخاص والاطلاع على مستندات والسفر إلى العراق. واجتمع الرئيس بوش بأعضاء مجموعة دراسة العراق مرة يوم ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ومرة أخرى يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، علاوة على عقد اجتماع مع رئيسي المجموعة. وحرص البيت الأبيض على احترام استقلالية المجموعة

٣ ـ ما هو الدور الذي قام به معهد السلام الأميركي بالنسبة لمجموعة دراسة العراق؟

طلب النائب فرانك وولف رئيس لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الأميركي التي تمول معهد السلام الأميركي، من المعهد أن يكون بمثابة الوكالة أو الهيئة المسؤولة عن تسهيل عمل مجموعة دراسة العراق بدعم من مركز دراسات الرئاسة ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومعهد جيمس بايكر للسياسة العامة بجامعة رايس. وفي ممارسته للدور المنوط به لتسهيل مهمة المجموعة، كون المعهد لجنة من الخبراء لديه في شؤون العراق لكي تقدم الدعم لأعضاء اللجنة الرئيسين في أداء مهمتهم. كما شكل المعهد

(*) أعلن عنه في ٢٠٠٦/١٢/١١.

مجموعات عمل من الخبراء لمساعدة مجموعة دراسة العراق وأعضائها، وقام بإعداد نشرات وتقارير موجزة لما يجري من دراسات، وإمدادهم بالتحليلات، كما تولى تنسيق اجتماعات مجموعة دراسة العراق.

٤ ـ هل كانت هناك مهمة محددة فُوضت بها مجموعة دراسة العراق؟

لم تُمنح مجموعة دراسة العراق تفويضا قانونيا حينما تشكلت. لكن بتعليمات من رئيسيْها كانت موجهة إلى تقديم تقييم بنظرة تقدمية للموقف الراهن والمحتمل أن تؤول إليه الأوضاع في العراق، بما في ذلك تقديم النصح والمشورة بشأن السياسة المتبعة. وبشكل محدد ركز أعضاء مجموعة دراسة العراق على أربعة موضوعات رئيسة:

- الأحوال الاستراتيجية في العراق والمنطقة.
- الأمن في العراق والتحديات الأساسية لتعزيز الأمن في البلاد.
- التطورات السياسية في العراق في أعقاب الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.
- الاقتصاد وإعادة الإعمار.

٥ ـ ممن تتشكل مجموعة دراسة العراق؟

الشخصيات الرئيسة في مجموعة دراسة العراق هي مجموعة من كبار الشخصيات المنتمين إلى الحزبين ممن يتميزون بسجل مشرّف في مجال الخدمة العامة. والشخصيتان المشاركتان في رئاسة المجموعة هما وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بايكر (جمهوري)، والرئيس السابق للجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب لي هاملتون (ديمقراطي). أما الأعضاء الآخرون فهم:

- لورنس إيغلبرغر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق
- فيرنون جوردان جونيور كبير مدراء شركة لازارد وفريرز
- إدوين ميس وزير العدل الأميركي الأسبق
- ساندرا داي أوكونور القاضية السابقة بالمحكمة العليا
- ليون بانيتا، الرئيس السابق لهيئة موظفي البيت الأبيض
- وليام بيري وزير الدفاع الأميركي الأسبق
- تشارلز روب، العضو السابق بمجلس الشيوخ الأميركي
- آلان سيمسون العضو السابق بمجلس الشيوخ الأميركي.

٦. كيف تم اختيار أعضاء المجموعة؟

بعد تعيين بايكر وهاملتون رئيسيْن مشاركين للمجموعة بالموافقة التامة لمنظمي المجموعة بالكونغرس، ومعهد السلام بالولايات المتحدة والمنظمات الأخرى الداعمة لها، اختار بايكر وهاملتون بقية أعضاء المجموعة بالتشاور مع معهد السلام والمنظمات الداعمة الأخرى.

٧. هل هناك خبراء آخرون مشاركون في الدراسة؟

شكل معهد السلام الأميركي مجموعات عمل من الخبراء في مجالات الاقتصاد وإعادة الإعمار والجيش والأمن والتطورات السياسية والمجال الاستراتيجي. ويرأس مجموعات العمل كبار الباحثين العاملين بمعهد السلام، كما تضم مجموعات العمل خبراء أكاديميين من الجامعات ومن الحكومة والقطاع الخاص. وقدم الخبراء ٣١ تقريرا ودراسة سياسية وتحليلية مختلفة لكي تطلع عليها مجموعة الدراسة. وفي كل تلك الدراسات والتقارير شارك ٤٤ خبيرا لتقديم مشورتهم الطوعية والمجانية لمجموعة دراسة العراق.

٨ ـ مَنْ مِنَ الأفراد أو المجموعات الأخرى استشارتهم مجموعة دراسة العراق أثناء أداء مهمتها؟

التقت الشخصيات الرئيسة في مجموعة دراسة العراق مع العديد من كبار الشخصيات والمسؤولين بالحكومتين العراقية والأميركية في واشنطن والعراق ومناطق أخرى، كان من بينهم الرئيس بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي فضلاً عن ضباط جيش ومسؤولين في الحكومة من دول أخرى وأكاديميين ومديرين تنفيذيين بالشركات التجارية ورؤساء منظمات بالمجتمع المدني في الولايات المتحدة والعراق. التقى أعضاء لجنة دراسة العراق مع ١٧١ شخصا خلال فترة تسعة أشهر. علاوة على ذلك التقت المجموعة أو استشارت مئات من الخبراء الآخرين. تعتزم المجموعة اصدار تقرير نهائي واحد.

ملخص تقرير لجنة دراسات العراق

الوضع في العراق خطير ومتدهور، وليس هناك من مسار يستطيع ضمان النجاح، لكن يمكن تحسين الاحتمالات. وفي هذا التقرير، نقدم عددا من التوصيات لتطبيقها في العراق والولايات المتحدة والمنطقة. وأهم توصياتنا تدعو الى تجديد وتعزيز الجهود الدبلوماسية في العراق والمنطقة، وتغيير المهمة الأساسية للقوات الاميركية في العراق الامر الذي سيسمح للولايات المتحدة ببدء نقل قواتها المقاتلة الى خارج العراق.

ونعتقد أن هاتين التوصيتين تحظيان بالأهمية ذاتها وتقويان بعضهما بعضا. وفي حال طبقتا بشكل فعال، ومضت الحكومة العراقية بالمصالحة الوطنية، فسيحظى العراقيون بفرصة لمستقبل أفضل، وستوجه ضربة قاسية الى الارهاب كما سيتعزز الاستقرار في جزء كبير من العالم وستتم المحافظة على مصداقية الولايات المتحدة ومصالحها وقيمها.

التحديات في العراق معقدة. العنف يزداد بشكل قاتل، ويدور في فلك المتمردين العرب السنة والميليشيات الشيعية وفرق الموت، والقاعدة والأعمال الإجرامية المنتشرة. ويشكل الصراع الطائفي التحدي الأساسي للاستقرار.

يملك العراقيون حكومة منتخبة بشكل ديموقراطي، لكنها رغم ذلك لم تدفع بالمصالحة الوطنية بشكل كاف ولم توفر الأمن المبدئي أو توفر الخدمات الرئيسية. التشاؤم يعم

العراق. وإذا استمر الوضع بالتدهور، فإن العواقب ستكون وخيمة.
والانزلاق نحو الفوضى قد يؤدي الى انهيار الحكومة العراقية ويخلق كارثة إنسانية. وقد تتدخل الدول المجاورة وتنتشر الصدامات السنية الشيعية. وقد تحقق القاعدة انتصارا دعائيا وتوسع قاعدة عملياتها. وقد يتقلص موقع الولايات المتحدة العالمي. وقد يصبح الاميركيون أكثر تعرضا للاستهداف.
لقد ناقشنا خلال الأشهر التسعة الماضية سلسلة كاملة من المقاربات للمضي الى الأمام. وكل هذه المقاربات كانت تتضمن أخطاء. ورغم ان مسار توصياتنا يشتمل على عيوب، الا اننا نعتقد بشكل حازم انه يشمل أفضل الاستراتيجيات والتكتيكات للتأثير بشكل ايجابي على المحصلة في العراق والمنطقة.

المقاربة الخارجية

تؤثر سياسات ومجريات جيران العراق بشكل كبير على استقراره وازدهاره. ولن يستفيد أي بلد في المنطقة على المدى الطويل من عراق غارق في الفوضى. ورغم ذلك، فإن جيران العراق لا يقومون بما يكفي لمساعدة العراق على بلوغ الاستقرار. وبعض هذه الدول تعمد على إعاقة الاستقرار.
ويتوجب على الولايات المتحدة ان تطلق فورا عملية دبلوماسية جديدة للتوصل الى إجماع دولي حول الاستقرار في العراق والمنطقة. ويجب ان تشمل هذه الجهود الدبلوماسية كل بلد له مصلحة في تفادي إغراق العراق في الفوضى، أي كل جيران العراق.
وعلى جيران العراق والدول الاساسية داخل وخارج المنطقة ان يشكلوا جماعة دعم لتعزيز الأمن والمصالحة الوطنية في العراق، وهما أمران لا يستطيع العراق تحقيقهما وحده.
ونظرا الى قدرة إيران وسوريا على التأثير على الأحداث في العراق ومصالحهما في تفادي الفوضى في العراق، على الولايات المتحدة ان تحاول التعامل معهما بشكل بناء. في اطار السعي الى التأثير على سلوك هذين البلدين، فإن الولايات المتحدة تواجه حوافز وعواقب. وعلى ايران وقف تدفق الاسلحة والتدريبات الى العراق، واحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، واستغلال تأثيرها على الجماعات الشيعية لتشجيع المصالحة الوطنية.
ويجب الاستمرار في التعامل مع مسألة برامج ايران النووية في اطار الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اضافة الى ألمانيا. وعلى سوريا ان تسيطر على حدودها مع العراق لوقف تدفق الأموال والمتمردين والإرهابيين الى داخل وخارج العراق.
ولا تستطيع الولايات المتحدة تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط الا إذا تعاملت بشكل مباشر مع الصراع العربي الاسرائيلي واستقرار المنطقة. ويجب ان يكون هناك التزام متجدد ومعزز من قبل الولايات المتحدة بالتوصل الى سلام عربي إسرائيلي شامل وعلى

كل الجبهات: لبنان، سوريا، والتزام الرئيس بوش في العام ٢٠٠٢ لحل الدولتين لإسرائيل وفلسطين. ويجب ان يشمل هذا الالتزام محادثات مباشرة مع وعبر وبين اسرائيل ولبنان والفلسطينيين (الذين يعترفون بحق اسرائيل في الوجود) وسوريا.

وفيما تقوم الولايات المتحدة بتطوير مقاربتها تجاه العراق والشرق الأوسط، فإنه يتوجب عليها ان توفر دعما سياسيا واقتصاديا وعسكريا إضافيا الى أفغانستان، بما فيه الموارد التي من الممكن توفيرها في الوقت الذي تخرج فيه القوات الاميركية من العراق.

المقاربة الداخلية

تتمحور الأسئلة الأهم بشأن مستقبل العراق حول مسؤوليات العراقيين. وعلى الولايات المتحدة تقويم دورها من أجل تشجيع الشعب العراقي على تقرير مصيره.

على الحكومة العراقية أن تسرع في تسليم المسؤولية للأمن العراقي، من خلال زيادة عدد ونوعية الألوية العراقية. وفي الوقت الذي يتم فيه تنفيذ هذه العملية، ولتسهيلها، يتوجب على الولايات المتحدة أن تزيد عديد قواتها العسكرية بشكل ملحوظ، بما في ذلك الجيوش المقاتلة، لتكون إلى جانب وحدات الجيش العراقي بهدف دعمه. ووفقاً للتقدم في هذه الأعمال، يمكن للقوات الأميركية المقاتلة أن تبدأ انسحابها من العراق.

إنّ المهمة الأساسية للقوات الأميركية في العراق يجب أن تتطور إلى دعم الجيش العراقي، الذي سيتولى مهمة أساسية في العمليات القتالية، ومع الأخذ بالتطورات غير المتوقعة للوضع الأمني على الأرض، سيكون بإمكان كافة الألوية القتالية أن تنسحب من العراق خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨. في ذلك الوقت، يمكن للقوات القتالية أن تنتشر إلى جانب القوات العراقية، ضمن فرق للتدخل السريع والعمليات الخاصة، وتقوم بمهام التدريب والتجهيز، الاستشارة، والحماية، والبحث والإنقاذ، كما أنّ الجهود المتصلة بالاستخبارات والدعم ستتواصل. وتكمن المهمة الحيوية للتدخل السريع والعمليات الخاصة في تنفيذ ضربات ضد القاعدة في العراق.

من الواضح أن الحكومة العراقية ستكون بحاجة للمساعدة من قبل الولايات المتحدة في بعض الأوقات، خصوصاً في تولي المهمات الأمنية. على الولايات المتحدة أن توضح للحكومة العراقية أنها ستنفذ خططها، بما في ذلك خطط إعادة الانتشار، حتى في حال لم تقم الحكومة العراقية بتنفيذ التغييرات المخطط لها. على الولايات المتحدة ألا تقدم تعهداً مفتوحاً للاحتفاظ بعدد كبير من القوات الأميركية المنتشرة في العراق.

وفي الوقت الذي يتم فيه تنفيذ إعادة الانتشار، على القادة العسكريين أن يركزوا على تدريب وتوجيه القوات التي تعود إلى الولايات المتحدة، بهدف استعادة كامل قدراتها القتالية. وفي الوقت الذي تعود فيه المعدات إلى الولايات المتحدة، على الكونغرس أن يخصص أموالاً كافية لإصلاحها خلال السنوات الخمس المقبلة.

على الولايات المتحدة أن تعمل بشكل مباشر مع قادة العراق، لدعم تحقيق أهداف محددة، تشكل ركيزة للمصالحة الوطنية والأمن والحكم.

لا يمكن توقع المعجزات، لكن من حق شعب العراق أن ينتظر العمل والتقدم. إن الحكومة العراقية بحاجة لأن تظهر لمواطنيها، ولمواطني الولايات المتحدة ودول أخرى، أنّها تستحق الدعم بشكل دائم.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد وضع، بالتشاور مع الولايات المتحدة، مجموعة من الركائز الحاسمة حول العراق، وهي تشكل بداية جيدة، ولكن يجب أن يتم توسيعها لتشمل ركائز بإمكانها ان تقوي الحكومة وأن يستفيد منها الشعب العراقي.

على الرئيس بوش وفريقه للأمن القومي، أن يبقى على اتصال مباشر ومتواصل مع القيادة العراقية، وحمل رسالة واضحة: يجب أن يكون هناك إجراء فوري من جانب الحكومة العراقية، للتوصل الى تقدّم جوهري باتجاه تحقيق هذه الركائز.

في حال أظهرت الحكومة العراقية إرادة سياسية وتوصلت إلى تقدم جوهري باتجاه تحقيق ركائز المصالحة الوطنية والأمن والحكم، فإنّ على الولايات المتحدة أن تظهر إرادة واضحة لمواصلة التدريب والمساعدة والدعم لقوات الأمن العراقية ومواصلة دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي.

في حال لم تظهر الحكومة العراقية ارادة سياسية ولم تحقق تقدماً جوهرياً باتجاه تحقيق ركائز المصالحة الوطنية والأمن والحكم، فإنّ على الولايات المتحدة أن تخفض دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية.

ويقدم تقريرنا مقترحات في أماكن أخرى متعددة، تشمل تحسين النظام القضائي الجزائي العراقي، وقطاع النفط، والجهود الأميركية لإعادة الإعمار في العراق، وإعداد موازنة الولايات المتحدة، وتدريب الموظفين الحكوميين، القدرات الاستخباراتية للولايات المتحدة.

ان فريق الدراسات حول العراق، اجمع على أن هذه المقترحات، توفر للولايات المتحدة طريقاً جديداً للتقدم، وأنّه يجب تقديمها بشكل منسق. يجب ألا تكون هذه المقترحات منفصلة أو معزولة. إنّ ديناميات المنطقة هي مهمة بالنسبة للعراق كما الأحداث داخله. إن التحديات محبطة، ستكون هناك أيام صعبة أمامنا، ولكن من خلال سلوك هذا الطريق الجديد للتقدم، سيكون بإمكان العراق والمنطقة والولايات المتحدة، أن تتطور بشكل أقوى.

رسالة بايكر وهاملتون

في الآتي نص الرسالة التي أرفقها عضوا لجنة دراسة العراق، جيمس بايكر ولي هاملتون، مع توصياتهما حول كيفية إصلاح السياسة الأميركية في العراق:

لا يوجد وصفة سحرية لحل مشكلات العراق، ولكن ثمة أعمالا يمكن القيام بها لتحسين

الوضع هناك وحماية المصالح الأميركية.

الكثيرون من الأميركيين مستاؤون، ليس فقط بسبب الوضع في العراق، بل بسبب نقاشنا السياسي المرتبط بالعراق. ويتعيّن على قادتنا السياسيين اعتماد مبادرة، يؤيدها الحزبان، بهدف الوصول إلى خاتمة مسؤولة، لما أصبح حالياً حرباً طويلة ومكلفة.

دولتنا تستحق نقاشاً يحقق نتائج لا نظريات، وسياسة تكون، على نحو ملائم، مموّلة وثابتة. كما على الرئيس والكونغرس أن يعملا سوياً. لا بد من أن يكون قادتنا صريحين ومباشرين وغير متحيزين، للفوز بدعم الشعب الأميركي.

لا أحد يمكنه أن يضمن أن أي استراتيجية عمليّة في العراق، عند هذه المرحلة، بإمكانها أن تنهي الحرب الطائفية، والعنف المتنامي، والانزلاق نحو الفوضى. ولكن في حال استمر النمط الحالي، فإن العواقب المحتملة ستكون قاسية للغاية.

وبسبب الدور الذي تؤديه والمسؤولية التي تتحملها في العراق، وبسبب الالتزامات التي اتخذتها حكومتنا، فإن على الولايات المتحدة واجبات خاصة وعلى بلادنا أن تواجه، على أفضل وجه، مشاكل العراق العديدة.

ولدى الولايات المتحدة علاقات ومصالح طويلة المدى مع الشرق الأوسط، وقد باتت على المحك، وهي لا تزال بحاجة لأن تبقى ملتزمة هناك.

وفي هذا التقرير المجمَع عليه، يقدّم الأعضاء العشرة في لجنة دراسة العراق مبادرة جديدة، لأننا نؤمن بأن هناك طريقة أفضل مستقبلاً. فلم يتم استنفاد كل الخيارات بعد. ونحن نؤمن بأنه لا يزال بوسعنا طرح سياسات مختلفة، من شأنها منح العراق فرصة من أجل مستقبل أفضل، ومحاربة الإرهاب، وتأمين استقرار منطقة خطيرة في هذا العالم، وحماية مصداقية أميركا ومصالحها وقيمها.

كما يظهر جلياً في تقريرنا، بأنه يتعيَن على الحكومة العراقية والشعب العراقي أن يعملوا لبلوغ مستقبل مستقرّ ومشجّع.

وما نقترحه في هذا التقرير يتطلّب مقداراً هائلاً من الإرادة السياسية والتعاون بين الفروع التنفيذية والتشريعية في الحكومة الأميركية. كما أنه يتطلّب تنفيذاً متقناً، وتوحيداً للجهود من جانب الوكالات الحكومية. والنجاح يعتمد على وحدة الشعب الأميركي في زمن الاستقطاب السياسي.

وبإمكان الأميركيين، لا بل يتعيّن عليهم، أن يتمتّعوا بالحق في نقاش متين في إطار ديموقراطي. ومع ذلك، فإن السياسة الأميركية الخارجية مصيرها الفشل، مثلها مثل أي استراتيجية عملية في العراق، ما لم تكن مدعومة من القاعدة العريضة، وحاصلة على إجماع دائم. إن هدف تقريرنا هو توجيه بلادنا نحو هذا الإجماع.

نتوجّه بالشكر لكل من حاورناهم، ولكل من قدّم لنا المعلومات والمساعدة، داخل الحكومة

الأميركية وخارجها، وفي العراق وفي سائر أنحاء العالم. ونشكر أعضاء الجماعات العاملة المتخصصة، وفريق المنظمات الراعية. كما نخصّ بالشكر زملاءنا في مجموعة دراسة العراق، الذين تشاطروا معنا دراسة هذه المسائل الصعبة، في جو من السخاء والعمل الثنائي.

ونهدي تقريرنا، أثناء تقديمه إلى الرئيس والكونغرس والشعب الأميركي، إلى الرجال والنساء، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين خدموا أو ما زالوا يخدمون في العراق، وإلى أسرهم في الوطن.. لقد برهنوا على شجاعة استثنائية وقدّموا تضحيات صعبة فكل أميركي مدين لهم.

كما أننا نقدّم تحية إجلال للعديد من العراقيين الذين ضحوا باسم وطنهم، وإلى أعضاء قوات الائتلاف الذين ساندونا وساندوا الشعب العراقي.

جيمس بايكر ولي هاملتون

التوصيات الـ ٧٩ للجنة بايكر ـ هاملتون

١ ـ ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لبدء "هجوم" ديبلوماسي شامل جديد، للتعامل مع مشاكل العراق والمنطقة، قبل ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦.

٢ ـ ينبغي أن تكون أهداف هذه الحملة الديبلوماسية الإقليمية: دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، ووقف التدخلات وأعمال زعزعة الاستقرار من جانب جيران العراق، وتأمين الحدود، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة مع دول الجوار، ومنع امتداد النزاعات وتعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية والدعم السياسي والمساعدات العسكرية، إن أمكن، للحكومة العراقية من الدول الإسلامية غير المجاورة، وتحفيز الدول على دعم المصالحة الوطنية في العراق، وتفعيل الشرعية العراقية عبر استئناف العلاقات الديبلوماسية، متى كان ذلك مناسباً، وإعادة فتح السفارات في بغداد، ومساعدة العراق في تأسيس سفارات نشطة في العواصم الرئيسة في المنطقة (الرياض مثلاً)، ومساعدته على التوصل إلى اتفاق مقبول في شأن كركوك، ومساعدة الحكومة العراقية في وضع بنية صلبة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك تحسين أدائها في قضايا مثل المصالحة الوطنية والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الميليشيات.

٣ ـ استكمالاً لهذه الحملة الديبلوماسية، ينبغي أن تدعم الولايات المتحدة والحكومة العراقية عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية، للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها الديبلوماسي في العراق. ولا يمكن أن تنجح هذه الحملة، ما لم تتضمن مشاركة فاعلة للبلدان التي لها دور ضروري في منع سقوط العراق في الفوضى.

وتشجيعاً لمشاركة هذه الدول، على الولايات المتحدة أن تسعى فوراً إلى انشاء "المجموعة الدولية لدعم العراق" التي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق، فضلاً عن غيرها من بلدان المنطقة والعالم. (أشار التقرير إلى أدوار محددة لدول مثل السعودية ومصر وتركيا والأردن والكويت وسورية وإيران، على الرغم من الدور الذي قال إن الأخيرتين تلعبانه في دعم الميليشيات والتمرد).

٤ - يجب تشكيل "المجموعة الدولية لدعم العراق" فور بدء هذه الهجمة الديبلوماسية الجديدة، باعتبارها إحدى أدواتها.

٥ - ينبغي أن تتشكل هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره، بما فيها إيران وسورية، إضافة إلى الدول الرئيسية في المنطقة، ومنها مصر ودول الخليج، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الاوروبي. ويمكن أن تنضم دول أخرى مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، التي قد تكون مستعدة للمساهمة في حل سياسي وديبلوماسي.

٦ - الديبلوماسية الجديدة وعمل "المجموعة الدولية" ينبغي أن يتم بسرعة، وأن يكون على مستوى وزراء الخارجية أو أعلى. ويجب ان تتولى وزيرة الخارجية الأميركية، إن لم يكن الرئيس، جهود الولايات المتحدة التي يمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الاطراف، حسبما تقتضي الظروف.

٧ - يجب أن تطلب "المجموعة الدولية" مشاركة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في عملها. وينبغي أن يسمي الأمين العام مبعوثاً خاصاً له في المجموعة.

٨ - ينبغي أن تطور المجموعة نهجاً محدداً للتعاطي مع دول الجوار، يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول واتجاهاتها ومساهماتها المحتملة.

إن التعامل مع إيران وسورية مثار خلاف. ومع ذلك، نرى أن أي أمة، من وجهة نظر ديبلوماسية، يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها. وعليه، فإن على "المجموعة الدولية" إشراك إيران وسورية في حوارها الديبلوماسي من دون شروط مسبقة. وترى "مجموعة الدراسات حول العراق" أن العلاقات الأميركية مع سورية وإيران تشمل قضايا صعبة يجب ان تحل. لكن ينبغي اجراء محادثات ديبلوماسية مكثفة وموضوعية، تتضمن قدراً من توازن المصالح. ويجب أن تضع واشنطن في اعتبارها نظام الحوافز لإشراك سورية وإيران، كما حدث بنجاح مع ليبيا.

٩ - يجب على الولايات المتحدة أن تنخرط مباشرة مع إيران وسورية في محاولة للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة تجاه العراق والقضايا الإقليمية الأخرى. وعلى واشنطن التفكير في الحوافز وكذلك العقبات، في سعيها الى نتيجة ايجابية. وينبغي البحث في إمكان تكرار التعاون الإيراني - الأميركي في افغانستان، لتطبيقه على الحال العراقية، على

الرغم من أن ايران ترى ان من مصلحتها ان تغوص الولايات المتحدة في مستنقع العراق.

١٠ ـ يجب أن يستمر التعامل مع مسألة البرنامج النووي الإيراني عبر مجلس الامن واعضائه الخمسة الدائمين، فضلاً عن ألمانيا.

١١ ـ يجب أن تسعى "المجموعة الدولية" إلى إقناع إيران، عبر الجهود الدبلوماسية، بأن عليها اتخاذ خطوات محددة لتحسين الوضع في العراق. كذلك، وعلى رغم أن العلاقة بين الولايات المتحدة وسورية في أدنى مستوياتها، فإن المصالح السورية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي مهمة ويمكن تحريكها. ونوصي بما يأتي:

١٢ ـ يجب إقناع سورية بمصلحتها وتشجيعها على المساهمة في خطوات مثل مراقبة حدودها مع العراق إلى أقصى حد ممكن، وتسيير دوريات مشتركة مع العراقيين على الحدود، وإنشاء خطوط لتبادل المعلومات، وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي مع العراق.

وفي سياق إقليمي أوسع، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الاوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي. يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والاسرائيليين على جميع الجبهات: لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب ان يشمل المحادثات المباشرة مع وبين إسرائيل ولبنان والفلسطينيين الذين يقبلون بحق اسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي تعتبر نقطة العبور الرئيسة لنقل الأسلحة إلى "حزب الله" وتدعم مجموعات فلسطينية متطرفة. ولا حل عسكرياً لهذا الصراع.

١٣ ـ يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر من الولايات المتحدة بتسوية سلمية شاملة بين العرب والإسرائيليين على الجبهات كافة.

١٤ ـ هذا الجهد يجب ان يشمل الدعوة غير المشروطة في اقرب وقت ممكن إلى اجتماعات تحت رعاية الولايات المتحدة أو اللجنة الرباعية الدولية، بين إسرائيل ولبنان وسورية من جهة، واسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، بغرض التفاوض حول السلام كما حدث في مؤتمر مدريد العام ١٩٩١، على مسارين منفصلين أحدهما سوري ولبناني، والآخر فلسطيني.

١٥ ـ يجب أن تشمل المفاوضات مع سورية في شأن السلام بعض العناصر، وهي الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي يوفر اطارا لاستعادة لبنان سيادته، والتعاون الكامل مع التحقيق في كل الاغتيالات السياسية في لبنان، لا سيما رفيق الحريري وبيار الجميل، والتحقق من وقف المساعدات إلى "حزب الله" واستخدام الاراضي السورية لنقل الاسلحة من ايران اليه، وان تستخدم سورية نفوذها لدى "حزب الله" و "حماس" لإطلاق الجنود الإسرائيليين الأسرى، والتحقق من وقف سورية محاولات تقويض الحكومة المنتخبة

ديموقراطياً في لبنان، والتحقق من وقف شحنات الأسلحة من سورية إلى "حماس" أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المتشددة، وأن تساعد سورية في الحصول على التزام من "حماس" بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود.

١٦ ـ وفي مقابل هذه الاجراءات وفي سياق اتفاق سلام شامل آمن، يعيد الاسرائيليون الجولان، مع ضمانات أميركية لأمن إسرائيل، يمكن أن تضم قوة دولية على الحدود، بما في ذلك قوات أميركية، إذا طلب الطرفان.

١٧ ـ في ما يخص القضية الفلسطينية، يجب التمسك بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، باعتبارها الأساس الوحيد لتحقيق السلام، وتقديم دعم قوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية لأخذ زمام المبادرة في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مع اسرائيل، وبذل جهد كبير في دعم وقف اطلاق النار، وتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعقد مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائي الخاصة بالحدود والمستوطنات والقدس وحق العودة ونهاية الصراع.

١٨ ـ من الضروري للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تقدم مزيداً من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لافغانستان، بما في ذلك الموارد التي قد تصبح متاحة إذا انسحبت القوات من العراق.

١٩ ـ على الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له ان يظلا على اتصال قريب ومستمر مع القيادة العراقية. وهذه الاتصالات يجب أن تبعث برسالة واضحة: يجب ان تتحرك الحكومة العراقية لتحقيق تقدم ملموس.

٢٠ ـ على الولايات المتحدة أن توضح استعدادها لمواصلة تدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها ودعمها، والاستمرار في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية. فكلما أصبح العراق أكثر قدرة على ممارسة مهمات الدفاع والحكم، كان خفض الوجود العسكري والمدني الأميركي في العراق ممكناً.

٢١ ـ وفي حال لم تحقق الحكومة العراقية تقدماً ملموساً على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن وتثبيت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفض الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لها.

٢٢ ـ ينبغي أن يعلن الرئيس الأميركي أن بلاده لا تسعى إلى اقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وإذا طلبت الحكومة العراقية إقامة قاعدة موقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة ان تنظر في هذا الطلب نظرتها إلى أي طلب من حكومة دولة أخرى.

٢٣ ـ يجب أن يؤكد الرئيس الأميركي مجدداً أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى السيطرة على نفط العراق.

٢٤ ـ الجدول الزمني الذي وضعته حكومة نوري المالكي لبعض المهمات في نهاية ٢٠٠٦ او

مطلع ٢٠٠٧، قد لا يكون واقعياً. وينبغي أن يكتمل بحلول الربع الأول من العام ,٢٠٠٧

٢٥ ـ يجب أن تتشاور الولايات المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية لوضع أهداف إضافية في ثلاثة مجالات: المصالحة الوطنية، والأمن، وتحسين الخدمات التي تمس الحياة اليومية للعراقيين. وينبغي أن توضع جداول زمنية لتنفيذ هذه الأهداف.

٢٦ ـ مراجعة الدستور العراقي أمر اساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب ان يتم ذلك في شكل عاجل. والامم المتحدة لديها خبرة فى هذا المجال، ويجب أن تلعب دوراً في هذه العملية.

٢٧ ـ تتطلب المصالحة الوطنية إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين. وعلى الولايات المتحدة أن تشجع عودة العراقيين المؤهلين من السنة أو الشيعة أو القوميين أو البعثيين السابقين أو الأكراد إلى الحكومة.

٢٨ ـ تقاسم العائدات النفطية. يجب أن تعود عائدات النفط إلى الحكومة المركزية ويتم اقتسامها على أساس عدد السكان.

٢٩ ـ يجب أن تجري انتخابات المحافظات في أقرب وقت ممكن. وبموجب الدستور الجديد، يجب ان تكون هذه الانتخابات أجريت بالفعل. وهي ضرورية لاستعادة حكومة تمثيلية.

٣٠ ـ في ضوء الوضع الخطير في كركوك، هناك ضرورة للتحكيم الدولي لتجنب العنف الطائفي. فكركوك يمكن ان تكون برميل بارود. وإجراء استفتاء حول مصير كركوك قبل نهاية عام ٢٠٠٧، كما يقضي الدستور العراقي، سيكون انفجاراً، لذا يجب تأخيره. وهذه مسألة يجب أن تدرج على جدول أعمال "المجموعة الدولية لدعم العراق" في اطار عملها الديبلوماسي.

٣١ ـ يجب ان تكون مبادرات العفو متاحة. ونجاح أي جهد في المصالحة الوطنية يجب أن يشمل إيجاد سبل للتوفيق بين ألد الأعداء السابقين.

٣٢ ـ يجب حماية حقوق المرأة وجميع الأقليات في العراق، بما في ذلك التركمان والآشوريين والكلدانيين والأيزيديين والصابئة والأرمن.

٣٣ ـ على الحكومة العراقية الكف عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها. فيجب أن يكون التسجيل إجراء ادارياً فقط وليس مناسبة للرقابة وتدخل الحكومة.

٣٤ ـ يجب أن يكون مستقبل وجود القوات الأميركية على بساط البحث في جهود المصالحة الوطنية. وزيادة إمكان مشاركة قادة التمرد والميليشيات، وبالتالي زيادة احتمالات نجاح هذه الجهود.

العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار، والحوار يجب ان يشمل من يسيطرون على السلطة. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول التحدث مباشرة مع آية الله العظمى علي السيستاني، والتحدث مباشرة مع مقتدى الصدر وقادة الميليشيات وزعماء المتمردين. الامم المتحدة

يمكن ان تساعد في تسهيل الاتصالات.

٣٥ ـ الولايات المتحدة يجب أن تبذل جهوداً نشطة لإشراك جميع الأطراف في العراق، باستثناء تنظيم "القاعدة". لكن التركيز الشديد على الهوية الطائفية يهدد فرصاً أوسع للحصول على دعم وطني للمصالحة.

٣٦ ـ على الولايات المتحدة أن تشجع الحوار بين الجماعات الطائفية. ويجب أن تكون الحكومة العراقية أكثر سخاء فيما يتعلق بموضوع العفو عن المسلحين.

٣٧ ـ يجب ان لا تعوق الولايات المتحدة مشاريع العفو العراقية، سواء عبر السلطة التنفيذية أم التشريعية.

٣٨ ـ على الولايات المتحدة تأييد وجود خبراء دوليين محايديين مستشارين للحكومة العراقية في عمليات نزع السلاح وإعادة الاندماج وانهاء التعبئة.

٣٩ ـ على الولايات المتحدة تقديم دعم مالي وتقني وانشاء مكتب واحد في العراق لتنسيق المساعدة للحكومة العراقية ومستشاريها الخبراء لمساعدة برنامج لنزع سلاح أعضاء الميليشيات وإعادة دمجهم وإنهاء تعبئتهم.

ليس هناك عمل للجيش الأميركي يمكن أن يحقق وحده النجاح في العراق، إنما هناك أفعال يمكن أن تقوم بها الحكومتان الأميركية والعراقية لزيادة احتمال تجنب الكارثة هناك وزيادة فرص النجاح. وعلى الحكومة العراقية تسريع برنامج المصالحة الوطنية الذي توجد هناك حاجة ماسة اليه، وفي تسليم القوات العراقية المسؤوليات الأمنية. كما يمكن الولايات المتحدة أن تزيد عدد العسكريين الأميركيين المنضوين في الوحدات العسكرية العراقية. ومثل هذه الخطوة قد تزيد أعداد الجنود الأميركيين المنضوين في الوحدات العراقية المنتشرة من ثلاثة أو أربعة آلاف منتشرين الآن، الى ما بين عشرة وعشرين ألفاً. كما ستكون مهمة أخرى للقوات الأميركية مساعدة الفرق العسكرية العراقية بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير بعض المعدات. وسيكون على الجيش الأميركي الحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم "القاعدة" في العراق عندما تسنح الفرصة. وسيتحسن أداء القوات العراقية في شكل كبير لو كان في حوزتها معدات أفضل. وقد يكون أحد مصادر هذه المعدات هو تلك التي تتركها الفرق العسكرية الأميركية المغادرة خلفها، فيما تكمن الطريقة الأسرع للحصول عليها عبر برنامجنا لمبيعات الأسلحة الى الخارج.

وفيما نمضي قدماً بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الأميركية من العراق.وحتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقها القتالية خارج العراق، سنبقي على وجود عسكري مهم في المنطقة، مع قوتنا المهمة في العراق وانتشارنا الجوي والبري والبحري في الكويت والبحرين وقطر ووجود أكبر في أفغانستان. وستسمح هذه القوات للولايات

المتحدة، وبمساعدة الحكومة العراقية، بتنفيذ مهمات بينها ردع تدخلات سورية وايرانية مدمرة أكثر.

٤٠ ـ على الولايات المتحدة أن لا تقدم التزاماً مفتوحاً لابقاء عدد كبير من الجنود الأميركيين منتشرين في العراق.

٤١ ـ على الولايات المتحدة أن توضح للحكومة العراقية أنها يمكنها تنفيذ خططها وبينها عمليات اعادة انتشار مخطط لها، حتى لو لم ينفذ العراق تغييراته المخطط لها أيضاً. لا يمكن أن تبقى الحاجات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة ومستقبل جيشها رهينة لأفعال الحكومة العراقية أو عجزها.

٤٢ ـ علينا السعي الى استكمال عملية التدريب والتسليح في حلول الربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما افاد الجنرال جورج كايسي في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) عام ٢٠٠٦.

٤٣ ـ الأولويات العسكرية في العراق يجب أن تتغير، مع منح الاولوية الأعلى الى التدريب والتسليح والاستشارة وعمليات الدعم ومكافحة الارهاب.

٤٤ ـ يجب الحاق أكثر العناصر العسكرية والضباط كفاءة في القوات الأميركية، بالفرق المنضوية في الوحدات العراقية.

٤٥ ـ على الولايات المتحدة دعم تقديم مزيد من العتاد الى الجيش العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية على تسريع عمليات الشراء الأجنبية، وترك بعض أسلحة ومعدات الفرق القتالية الأميركية لدى انسحابها من العراق.

٤٦ ـ سيبذل وزير الدفاع الأميركي الجديد كل جهد لبناء علاقات عسكرية مدنية سليمة عبر توفير أجواء يمكن خلالها الضابط العسكري الرفيع تقديم المشورة المستقلة ليس الى القيادة المدنية في البنتاغون فحسب، بل الى الرئيس ومجلس الأمن القومي.

٤٧ ـ فيما تتواصل عملية اعادة الانتشار، على قيادة البنتاغون التشديد على برامج التدريب والتثقيف للقوات العائدة الى الولايات المتحدة لاعادة تنضيدها لتستعيد درجة عالية من الجهوزية لعمليات انتشار عالمية.

٤٨ ـ وفيما تعود المعدات العسكرية الى الولايات المتحدة، على الكونغرس تخصيص أموال كافية لاستعادة عمل هذه المعدات خلال السنوات الخمس المقبلة.

٤٩ ـ على الادارة وباستشارة كاملة مع اللجان المختصة في الكونغرس تقويم التأثير المستقبلي الكامل للحرب في العراق وانعكاساتها المحتملة على الجاهزية المستقبلية لهذه القوة، وقدرتها على التجنيد والحفاظ على موظفين كفوئين.

٥٠ ـ يجب نقل الشرطة الوطنية العراقية الى وزارة الدفاع حيث ستصبح الوحدات الخاصة جزءاً من الجيش العراقي الجديد.

٥١ ـ يجب نقل شرطة الحدود العراقية بأكملها الى وزارة الدفاع التي ستتولى المسؤولية

الكاملة عن السيطرة على الحدود والأمن الخارجي.

٥٢ - يجب منح جهاز الشرطة العراقية مسؤوليات أكبر لإجراء تحقيقات جنائية، فيما عليها تعزيز تعاونها مع عناصر أخرى في الجهاز القضائي العراقي، لتحسين السيطرة على الجريمة وحماية المدنيين العراقيين.

٥٣ - يجب إخضاع وزارة الداخلية العراقية الى عملية تحويل تنظيمية تتضمن جهوداً لتوسيع قدرات الوحدة الرئيسة لمكافحة الجريمة وفرض مزيد من السيطرة على قوات الشرطة المحلية. ويجب نقل السلطة الوحيدة لدفع مرتبات الشرطة المحلية الى وزارة الداخلية.

٥٤ - على وزارة الداخلية العراقية المضي قدماً في الجهود الحالية لتحديد وتسجيل والسيطرة على جهاز حماية المنشآت.

٥٥ - على وزارة الدفاع الأميركية مواصلة مهمتها تدريب الشرطة الوطنية العراقية وشرطة الحدود العراقية التي يجب نقلها الى وزارة الدفاع.

٥٦ - على وزارة العدل الأميركية توجيه مهمة تدريب قوات الشرطة الباقية ضمن سلطة وزارة الداخلية.

٥٧ - وفيما تنضوي فرق التدريب العسكرية الأميركية في الوحدات العسكرية الأميركية، يجب توسيع عملية انضواء المدربين الأميركيين في الشرطة.

٥٨ - على مكتب التحقيقات الفيديرالي توسيع تدريبه التحقيقي ومنشآته في العراق، ليشمل الارهاب أيضاً.

٥٩ - على الحكومة العراقية توفير الأموال لزيادة عدد السيارات وأجهزة الاتصالات وتطويرها لدى جهاز الشرطة.

٦٠ - يجب تولي وزارة العدل الأميركية قيادة عمل التحول التنظيمي في وزارة الداخلية.

٦١ - يجب دعم وتمويل البرامج التي تقودها وزارة العدل لإنشاء المحاكم وتدريب القضاة وايجاد المؤسسات والممارسات لمكافحة الفساد.

٦٢ - يجب على الحكومة الأميركية، وفي أقرب وقت، توفير المساعدة التقنية الى الحكومة العراقية، للتحضير لقانون نفط عراقي يحدد حقوق الحكومات الاقليمية والمحلية.

٦٣ - على الولايات المتحدة تشجيع الاستثمار في القطاع النفطي العراقي عبر المجتمع الدولي وشركات الطاقة الدولية.

٦٤ - يجب زيادة المساعدة الاقتصادية الأميركية لتصل الى درجة خمسة بلايين دولار سنوياً.

٦٥ - يجب أن تكون المشاركة الأوسع للشركاء الدوليين، الذين عليهم أن يفعلوا أكثر من مجرد تقديم الأموال، جزءاً أساسياً من جهود اعادة الاعمار في العراق.

٦٦ - يجب أن تقود الولايات المتحدة تمويل طلبات المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين ووكالات انسانية أخرى.

٦٧ - على الرئيس الأميركي إيجاد منصب مستشار لإعادة الاعمار الاقتصادي في العراق.

٦٨ - على رئيس المهمة في العراق، أن تكون لديه السلطة لإنفاق مبالغ مهمة عبر برنامج القائد للرد الطارئ.

٦٩ - يجب تجديد سلطة المفتش العام لإعادة اعمار العراق خلال فترة برامج المساعدة في العراق.

٧٠ - يجب تشكيل وتنفيذ برنامج مساعدة أمنية أكثر ليونة للعراق، لكسر الحواجز أمام تعاون فاعل بين الوكالات.

٧١ - يجب توفير السلطات المطلوبة لدمج الأموال الأميركية وتلك القادمة من المتبرعين الدوليين والمشاركين العراقيين.

٧٢ - يجب تضمين تكاليف الحرب في العراق في الموازنة السنوية للرئيس بدءاً من السنة المالية ٢٠٠٨.

٧٣ - على وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات الوطنية منح الأولوية القصوى للتدريب اللغوي والثقافي في شكل عام، وخصوصاً للضباط والعسكريين المكلفين مهمات في العراق.

٧٤ - على المدى القصير، وإذا لم يتقدم عدد كاف من المتطوعين المدنيين، على الوكالات المدنية شغر هذه الوظائف.

٧٥ - على المدى البعيد، تحتاج الولايات المتحدة من أجل تحسين قدرة وكالاتها على الرد الى عمليات استقرار معقدة كتلك في العراق وأفغانستان.

٧٦ - على وزارة الخارجية تدريب موظفيها لتولي مهمات مدنية مرتبطة بعملية استقرار معقدة خارج السفارة التقليدية.

٧٧ - على مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع تخصيص موارد تحليلية أكبر لمهمة فهم التهديدات ومصادر العنف في العراق.

٧٨ - وعلى مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع أيضاً اجراء تغييرات فورية على عملية جمع المعطيات عن العنف ومصادره في العراق، لتوفير صورة أكثر دقة عن الأحداث على الأرض.

٧٩ - على وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي اي) توفير جنود أكثر في العراق لتطوير وكالة استخبارات فاعلة وتدريبها وبناء مركز لمكافحة الارهاب يمكنه تسهيل جهود مكافحة الارهاب.

شخصيات التقتها لجنة بايكر

أجرت لجنة دراسة العراق، مقابلات واستشارات مع عدد كبير من المسؤولين الأميركيين السابقين والحاليين، وبعض الوزراء والسفراء العرب والاجانب فضلاً عن عدد كبير من الخبراء والصحافيين والباحثين. وفي الآتي أبرز الاسماء التي استشارتها اللجنة:

استشارات لجنة دراسة العراق

رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي.

وزير الخارجية السوري وليد المعلم.

السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى.

نائب وزير الدفاع الإسرائيلي افرايم سنيه.

المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة جواد ظريفي.

السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل.

وزير الشؤون الخارجية الإماراتية الشيخ عبد الله بن زايد.

السفير المصري في واشنطن نبيل فهمي.

السفير الأردني في واشنطن كريم قعوار.

السفير القطري في واشنطن ناصر بن حمد آل خليفة.

مبعوث الجامعة العربية في العراق مختار لماني.

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق اشرف قاضي.

السفير التركي في واشنطن نابي سينسوي

مسؤولون سابقون وخبراء

الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون.

النائب السابق للرئيس الأميركي والتر مونديل.

وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين اولبرايت.

وزير الخارجية الأميركية السابق وارن كريستوفر.

وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر.

وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول.

وزير الخارجية الأميركية السابق جورج شولتز.

المندوب السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك

مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو برجنسكي.

مستشار الأمن القومي السابق انطوني لايك.

مستشار الأمن القومي السابق برنت سكوكروفت.

القائد السابق للقيادة المركزية الأميركية انطوني زيني.
نائب وزير الدفاع الأميركي السابق للشؤون السياسية دوغلاس فايث.
مجموعات عمل متخصصة
نائب رئيس معهد الشرق الأوسط دايفد ماك.
مدير برنامج التوثيق في مؤسسة"الذاكرة العراقية" حسن منيمنة.
مدير مركز"الإسلام والديموقراطية ومستقبل العالم الإسلامي" في معهد"هدسون" هلال فرادكين.
الباحث في مؤسسة"بروكينغز" شبلي تلحمي.
مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز"الدراسات الاستراتيجية والدولية" جون الترمان.
باحث في مجلس"العلاقات الخارجية" ستيفن كوك
مدير مركز سياسة الدفاع والأمن الدولي في مؤسسة"راند" جيمس دوبينز.
أستاذ الدراسات حول سياسة الشرق الأوسط دانيال كيرتزر.
باحثون وخبراء وصحافيون
الصحافي في صحيفة"نيويورك تايمز" توماس فريدمان.
مدير مكتب"المبادرات الاستراتيجية والتحليل" ريتشارد هيل.
مدير مركز الشرق الأوسط في معهد"بروكينغز" مارتن انديك.
باحث في معهد"اميركان انتربرايز" فريدريك كاغان.
صحافي في مجلة"ويكلي ستاندرد" وليام كريستول.
نائب رئيس مركز دراسات السياسة الخارجية في معهد"بروكينغز" كارلوس باسكوال.
رئيس معهد"بروكينغز" ستروب تالبوت.
أستاذ في برنامج دراسات الأمن في جامعة"جورج تاون" بروس هوفمان.
أستاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة"ناشيونال ديفينس" جون زيغلر.
رئيسة مجلس إدارة المنظمة الدولية"نساء من أجل نساء" زينب صلبي.
نائب رئيس العمليات الدولية في"المنظمة الصحية الدولية" ربيع طربية ❑

وثيقة * القـــرار ١٧٣٧ بـفـــرض عـــقـــوبـات على إيـــران

ابرز النقاط الواردة في القرار:

"ان مجلس الأمن الدولي، وبموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (التي تنص على عقوبات لا تستدعي اللجوء الى القوة المسلحة)،

- يقرر ان على ايران ان تعلق من دون اي تأخير كافة أنشطتها النووية الحساسة في مجال الانتشار النووي، مثل التخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث والتطوير، بطريقة يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق منها، وأي نشاط متعلق بمشاريع مرتبطة بالمحركات التي تعمل بالمياه الثقيلة.

- يقرر ان على الدول الأعضاء كافة ان تمنع تسليم ايران أو بيعها أو تحويل إليها مباشرة أو بصورة غير مباشرة.. اي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن ان تسهم في البرامج النووية وبرامج الصواريخ البالستية الايرانية (يلي هذا البند فقرات عدة تعرض بالتفصيل هذه المعدات والتجهيزات).

- يقرر ان على كافة الدول الأعضاء ان تمنع إمداد ايران بأي مساعدة او تدريب تقني او دعم مالي او استثمار او خدمات مالية او اي تحويل لموارد او خدمات مرتبطة بهذه البرامج.

- يقرر ان على كافة الدول الاعضاء ان تلتزم الحيطة بشان دخول او مرور اشخاص.. يعتبرون مساهمين في البرامج النووية والبالستية الايرانية في اراضيها، ويقرر ان تقوم الدول بإبلاغ لجنة (مختصة تابعة لمجلس الامن) بدخول او مرور الاشخاص (البالغ عددهم ١٢) المذكورين في الملحق في اراضيها.

- يقرر ان على كافة الدول الاعضاء ان.. تجمد على الفور الاموال والموجودات والاصول المالية والموارد المالية الاخرى.. التي يملكها على اراضيها اشخاص او كيانات.. ايرانيون مرتبطون او على علاقة مباشرة بالبرامج النووية والبالستية الايرانية.

- يقرر ان على كافة الدول الاعضاء ان تلتزم بالحيطة وان تمنع التعليم او التدريب

(*) صدر القرار بالإجماع يوم السبت في ٢٠٠٦/١٢/٢٣.

المتخصص للرعايا الايرانيين على اراضيها او على يد مواطنيها، على مستوى مواد يمكن ان تسهم في البرامج النووية الحساسة او البالستية الايرانية.

- يطلب من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي ان يرفع اليه تقريرا في الايام الستين بعد صدور القرار لمعرفة ما اذا كانت ايران قد التزمت بحيثياته.

- يعلن استعداده، على ضوء هذا التقرير، لاعادة النظر في هذه الاجراءات، اكان لجهة تعليقها او الغائها او تعزيزها، وفقا لتعليق ايران انشطة التخصيب التي تقوم بها او التزامها الكامل بموجباتها بحسب قرارات مجلس الامن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يعلن استعداده، في حال عدم احترام (الموجبات) لاتخاذ تدابير اخرى بموجب المادة ٤١, مع الاشارة الى ان مثل هذه التدابير تستلزم قرارا جديدا" ❑

أحمد مفلح * ديموقراطية النخب الأميركية

(*) باحث فلسطيني.

الكاتب
ستيف فرايزر وغاري غرستل.

الكتاب
الطبقة الحاكمة في اميركا: تاثير الأثرياء والنافـذين في دولة الديموقراطية.
Ruling America،
ترجمة حسان البستاني.

الناشر:
(بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦)، ٣٧٥ ص.

يتغنى البعض بالديموقراطية الأميركية كنموذج يجب تعميمه على العالم، "كقدر ليس منه مناص.. فالولايات المتحدة احتلت مرتبة القمة، ولا بد أن تضحى ديموقراطيتها نموذجاً لبقية دول العالم بأسره"، بحسب ما يدّعي الإعلامي الأميركي الجنسية، الهندي الأصل فريد زكريا، في كتابه **مستقبل الحرية: الديموقراطية في الوطن والخارج**[1]. ويعتبر زكريا أن سياسة الولايات المتحدة وثقافتها تتسمان "بديموقراطية عميقة، أدت إلى جعل التحول إلى الديموقراطية أمراً يبدو محتوماً".

لا شك في أن هناك العديد من الكتاب، داخل الولايات المتحدة وخارجها، يتولون الدعوة إلى عالمية هذا النموذج، على إعتبار هذا النموذج ـ النظام مثابة ابتكار هائل خاص، يصعب على أي دولة أخرى الأخذ به. وبالمقابل، هناك مفكرون أخرون، من داخل الولايات المتحدة وخارجها أيضاً، ينتقدون هذا النموذج، بمناهج ورؤى مختلفة، حين يعاينون الولايات المتحدة كحضارة من دون ثقافة، وكبلد غني ومتقدم تكنولوجياً، ولكنه اصطناعي وبلا روح، هو نتيجة أو تركيب، وليس حاصل نمو طبيعي، ميكانيكي وليس عضوياً، يفتقد حيوية الثقافات القومية الإنسانية بالنظر إلى سيادة براغماتية قيّم الحياة والسلوك والعلاقات الإجتماعية به، وسيطرة المركب الصناعي العسكري عليه، وهيمنة أباطرة التجسس والمخدرات والرقم الأول بين الدول في إنتاج النفايات الخطرة، وعدد حالات الإغتصاب المسجلة[2].

ومن بين الكتب المهمة الصادرة حديثاً، والتي تؤكد زيف هذا النموذج الأميركي في الديموقراطية، هو كتاب **الطبقة الحاكمة في أميركا**، الذي يثبت من خلال المنهج التاريخي عنصرية النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، وابتعادها كلياً عن الديموقراطية. وهو عبارة عن مجموعة من المقالات كتبها مجموعة من المؤرخين الأميركيين، يفضحون فيها كيف مارست الأقليات الصغيرة من الأثرياء وذوي الامتيازات قدراً كبيراً من النفوذ في دولة قامت على مفهوم حكم الشعب. مقدمين تساؤلات عدة حول: كيفية تمكن النخب الثرية من

(١) صدرت ترجمته مؤخراً عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر

(٢) أنظر محمد حافظ دياب، "تحرير الديموقراطية على الطريقة الأميركية"، **ادب ونقد**، العدد ٢٥٥، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، ص ٣٦.

ممارسة تأثيرها القوي في الحياة العامة في بلد ديموقراطي؟ ولماذا أصبحت المساواة في المجتمع الأميركي أقل في السنوات الأخيرة؟ وكيف يمكن لأمة مكرّسة للحرية والمساواة أن تكون باعثاً لهرميات عظيمة من السلطة والنفوذ والثروة تضعف أسس ذلك التعهد الإستثنائي؟ والأكثر أهمية في هذا المجال، كيف يكون البلد ديموقراطياً، والحكم للشعب، ومع ذلك، لم يتسلم الشعب مقاليد الحكم، بل النخب والنبلاء، ومؤيدو التمييز الطبقي، وذوو الإمتيازات الطبقية؟

لا يمكننا هنا، في هذا العرض السريع، قراءة كل ما جاء في هذا الكتاب حول تاريخ النخب الأميركية من القرن الثامن عشر، ولكن اختصار مضمون هذا الكتاب الذي يخبر قصة العلاقة بين الثروة والسلطة طوال تاريخ الولايات المتحدة. ويقوم من ساهم في وضع فصوله ودراساته بدراسة وقراءة الطريقة التي من خلالها مارس الاقتصاد المميز والنخب الإجتماعية هيمنتهم وبرروا تفوقهم. ولكن بالطبع، كان على هذه النخب كلها العمل في إطار نظام سياسي ديموقراطي وتقليد عام لا يقل عن كونه غنياً بالمعتقدات والعادات الديموقراطية.

وتبين من سياق هذا التاريخ، أن الديموقراطية كانت موجودة في كل زمان ومكان في الولايات المتحدة فكل نخبة، ولا سيما "سلطة الرقيق" كان عليها الإتكال على الديموقراطية. فالديموقراطية كانت حيوية لتاريخ النخب الحاكمة الأميركية. فقد لازمت مراراً وتكراراً الحسابات السياسية لأصحاب الأملاك والامتيازات وخيالهم. ويشكل منطق الديموقراطية خطراً متأصلاً على أفتراضاتهم، وعلى الإحساس بالأمن. فمن الناحية النظرية، يمكن للناس الإقتراع ضد الملكية من خلال اختيار تنظيمها وتوجيهها وإعادة توزيعها ومصادرتها أو حتى إبطالها. ولكن إلى أي مدى يمكننا وصف معالم التاريخ السياسي الأميركي بصورة أفضل من وصف الحواجز التي قامت في مواجهة ذرائع أصحاب الأملاك المتعجرفين؟

كانت المقاومة لهيمنة الثروات الضخمة مفيدة. أما المزارعون والعمال الصناعيون، والمتعهدون التواقون ومستهلكو الطبقى الوسطى الحذرون، فيعود لهم الفضل الأكبر في تلك القوانين والأعراف التي ثبتت امتيازات الشعب لكبح جماح الشهية على الملكية. ونادراً ما كانت النخب رائدة في حقول الإصلاح الديموقراطي.

تدل الأحداث التاريخية الإجتماعية والاقتصادية إلى أن شغفاً بالمساواة كان يجتاح القواعد الشعبية أو بعض الشرائح الاجتماعية الأخرى كالمزارعين في الولايات المتحدة، مقابل الإسترقاق وبارونات السكك الحديدية والأثرياء الصناعيين ومنشئيّ الإتحادات الاحتكارية المتحدين، والحكام الماليين المطلقين في وول ستريت، كل ذلك من أجل إخضاع هؤلاء النخب المستبدين نظام الدولة، وإيجاد القوانين التي تضمن حقوق العمال في

تأسيس نقابات، ووضع الأولاد من العمل، والحد من ساعات العمل، وحفظ صحة وسلامة عمال المناجم وميكانيك التنقيب عن النفط، واختراق خصوصية أماكن العمل وإخضاعها لشيء مختلف عن القوانين غير المتأثرة بالمشاعر الشخصية للسوق الحرة.

يرى محررا الكتاب أن الديموقراطية قيدت طموحات الأثرياء في حكم أميركا، ولكن ما يدعو للسخرية أنها أقنعت العديد من الأشخاص العاديين بأن كل شخص في أميركا يمكنه أن يصبح ثرياً. فكل ما حصل من تمردات على حكم النخب، بشكل تمردات ديموقراطية، وليس بالطبع ثورات ديموقراطية انتُزعت إنتزاعاً، حدثت ضمن ثقافة ملتزمة في وقت واحد بالشخصية الفردية وبالسعي الشخصي وراء السعادة. أي لم تتحول هذه التمردات والأعمال إلى عمل جمعي، شعبي جماهيري، لها حقوقها الجمعية، وثقافتها وتطلعاتها كطبقة عمالية أو شعبية مقابل طبقة مستغِلة، "فاستبداد الغالبية"، كما يسميها إلكسي دوتوكفيل، كانت فكرة مكروهة ومستبعدة، لأنها قد تشل إنجازات التفوق والإنسجام الفردي، فالديموقراطية هنا هي حرية الفرد، أو يمكن تسميتها ديموقراطية الفردية وسعادتها. فالرفض الأميركي لحكم الأقلية كانت ردة فعل فردية على محاولات ذوي المراتب الاجتماعية العليا والمقتدرين من قطع الطريق على الثروة والنفوذ.. أي البحث عن الحصة، وليست ثقافة وإيديولوجيا.

وعلى العكس من هذه **الديموقراطية الفردية** التي كان يبحث عنها الفرد الأميركي، كانت النخب الحاكمة تقدم نوعاً آخر من الديموقراطية، كسلاح في وجه الغارات الشعبية التي من شأنها الحد من حريتهم الاقتصادية وتفوقهم السياسي، فتبنوا ثقافة ملوّنة بالتقاليد الديموقراطية والمساواتية، وشكلاً ديموقراطياً، واصفين حوافزهم وأهدافهم وسياستهم بأنها قائمة على مبدأ السيادة الشعبية. ولكن تدل الحقائق التاريخية، في هذا الكتاب، أن **الداروينية الاجتماعية** في عصر الثراء بنت أيضاً دفاعها على التمسك بوضع قوانين يفترض بها أن تكون طبيعية ويمكن تطبيقها على كل شخص، فكان جزء من التكلف الأرستقراطي عند البعض (مثل جيفرسون وآل روزفلت) الإنفتاح على التيارات الثقافية والآراء السياسية التي نشأت وراء حدود طبقتهم، ولكنهم بقوا ملتزمين بمعتقدهم القاضي بأن على الحكومة حماية الخير العام من عمليات النهب التي يقوم بها الأثرياء غير المسؤولين، وهنا تنأى الإرستقراطية، كنسب وعائلة وطبقة وشريحة لها شروطها، عن الأغنياء أو الأثرياء وحتى النخب التي يتم الحصول عليها بشروط معينة، من طريق الأموال أو التعليم. ولكن حماية الخير العام تعني ان هناك شعوراً بوطأة وأهمية العنف السياسي والرياء الأخلاقي من خلال الوسائل التي اتبعتها النخب للحفاظ على مواقعهم المميزة، فكل شيء عند الشركات الكبيرة كسكك الحديد ومصارف وول ستريت كان مباحاً للإستيلاء على المؤسسات العامة ووضعها في تصرف أهداف أضيق لخدمة مصالح شخصية. وهنا

يمكن القول إن تحويل كل شيء ليصبح في مستوى الأداء السياسي الماكر ليس سوى استخفاف بالطريقة التي تتبعها الديموقراطية بهدوء كشكل من أشكال ضبط الذات، مكوّنة بمهارة الحياة الداخلية للقوي، وواضعة حدوداً لحسّه بالأهلية.

يوضح الكتاب أيضاً، بمنهجه التاريخي، أن النخب لم تبق على حالها، فسنّة التطور والتغير الطبيعية أصابتها، كما أصابها التمزق الداخلي نتيجة موقفها من الثورات الاجتماعية. فتحولت النخبوية إلى رجال الأعمال والإدارة والمجتمع المالي بدلاً من المشاغل الصناعية، ولكن هذا لا يعني اجتثاث الرأسمالية، وإن كانت الإتحادات العمالية مشاركة، إلى جانب الكاثوليك واليهود المعزولين والمفكرين والأجانب المهمشين.. في هذا التبديل. والشيء الوحيد الذي تبدل، قليلاً، أن الأثرياء الجدد التفتوا إلى ضرورة الإنعاش الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

وهذه التغيرات التي حصلت في أوائل القرن العشرين حتى ستيناته، لم تستمر طويلاً، بفضل الثورة المحافظية التي انطلقت أيام ولاية ريغن ولا تزال، حيث تفضل هذه الثورة مصالح الشركات الكبيرة والأثرياء، والأدهى أن الديموقراطية الأميركية تعني إعادة هيمنة الأثرياء والنافذين، ولكن بإلباسها لباس الثورة الشعبية، وحركة تحرر. فأبطال هذه الديموقراطية، التي بدأت مع ريغن ومستمرة اليوم مع جورج دبليو بوش، يشجبون في العلن الحكم المستبد والأنظمة المستعبدة وعدم مرونة الهرمية البيروقراطية. وفي إطار النضال المتضارب في سبيل الحرية، يتضمن معنى الحرية منطق السوق الحرة مستنفداً إياه. وتكون الغلبة للحرية حيث للملكية حرّية القيام بما تشاء. فما هي هذه الحرية، وبالتالي الديموقراطية التي تقوم على العلاقة مع الثروة والنفوذ؟ وما هي الديموقراطية، التي تعني حكم الشعب، القائمة على الكراهية الفطرية بين النخبة والمقاومة الشعبية لهذه الهيمنة؟ فهذه الديموقراطية هي ديموقراطية النخب ومصالحها، وبات هناك معادلة خطرة، فكلما ضعفت هذه النخب خفت الديموقراطية، وهذه معادلة مقلوبة، فالصحيح أن تزداد الديموقراطية وحكم الشعب مع ضعف النخبوية المستأثرة، أو الأقلية الحاكمة، فهل بات علينا إعلان خمود الديموقراطية بالمعنى النخبوي؟ قد يكون من السابق لأوانه، لأنه حتى ضعف هذه الديموقراطية قد يُحسب لمصلحة هذه النخب من خلال تشجيعها على تجاوز حدود الإيمان المساواتي والديموقراطي الذي هو أثمن من أن يتم تجاهله. وفي هذه المرحلة، المطلوب إثارة حركة ديموقراطية قائمة على إعادة تنشيط الحركة العمالية والتحالف المناهض للعولمة، والإحتجاج ضد أحادية جانب السياسة الخارجية الأميركية المستبدة. وهنا، إذا حدثت هذه الأمور، فإن جزءاً من النخبة الأميركية القلقة على الإنحطاط الاقتصادي، أو على سمعة أميركا المتهاوية في الخارج، قد تنحاز إلى تلك الحركة مقوية بذلك قدراتها السياسية والاقتصادية.. وهذا ملك التاريخ أيضاً.

في النهاية، لا ندّعي أننا في هذه المراجعة السريعة استطعنا الدخول في كنه هذا الكتاب القيم وسبر غور الفصول الثمانية التي فصلت التاريخ الأميركي الاجتماعي والاقتصادي منذ القرن الثامن عشر إلى اليوم.. فهذا يحتاج إلى الصفحات الكثيرة، نظراً لما يحمله من معلومات ومحطات دقيقة، ولكن حاولنا "عصر" الخلاصة النهائية التي يمكن استنتاجها من قراءته، مع التركيز على معنى الديموقراطية التي نتغنى اليوم بمصطلحها فحسب، من دون معرفة مضمونها، فهل الولايات المتحدة اليوم جادة بنشر الديموقراطية، وهاكم نموذج العراق وفلسطين، وهاكم علاقاتها مع الأنظمة المستبدة في العالم، وهل الديموقراطية تنشُر شراً، أم هي ثقافة تتعلمها الأجيال حتى تهضمها وتعيد انتاجها، فماذا قدمت أميركا لهذه الأجيال؟ ❑

states, beginning by their formation following the collapse of the Ottoman Empire, passing through the cold war and ending by the power vacuum that allowed Israel to exist and the foreign powers to interfere. The discussions included also the Arab upheaval and the developmental programs as well as the failure of nation states and the colonial ongoing offensive especially in Iraq.

ARTICLES

The Writer believes that the current conflict between the US and Iran is but a phase in their confrontation which reflects a struggle between two strategies; the first, led by Washington whose objective is hegemony, and the second, that of Iran, seeks to institute a new rationale of social life.

The writer studies the Palestinians' conditions in Iraq , following the American occupation. He starts by how they were living under the former Iraqi regime, and the alleged settlement projects to liquidate the Palestinian cause.

The scholar reasserts in his article the need of geopolitics, due to the territorial dimension in international conflicts. Consequently, the writer tries to reveal these dimensions in the conflicts of border disputes in particular.

Globalization affected the entire world, including the Arab World. Contradictory attitudes were adopted with some accepting it and others rejecting it. The article studies the Arab attitude towards the various aspects of globalization.

REPORTS AND DOCUMENTS

BOOK REVIEWS

Middle East Affairs

Shu'un al - Awsat

124

Fall 2006
Winter 2007

A quarterly concerned with the strategical issues of the Middle East

contents

ROUNDTABLE

Following the Baker- Hamilton report that had made about 79 recommendations to the American Administration about Iraq, questions had to be raised about expecting a new Bush policy in Iraq, especially that the current policy is in a big impasse. That is why Middle East Affairs organized a roundtable to discuss the issue. It included: Ghassan Izzi, a professor of international relations at the Lebanese University; George Hajjar A professor of political science and a member of the Media National Council; Muhsin Saleh a university professor, and a follower of the American developments, and François Burgat who, as a guest, participated symbolically.

THE ISSUE'S AXIS

The oil issue is one of the major concerns in today's world, being vital to the various state economies. Middle East Affairs sheds light on its significance in this issue presenting the following studies: the Economic Problems of Oil (Salim Al-Najafi); The American Strategy and the Oil in the Middle East (Suwayem El-Izzi) and The Oil Shock (Naima Shouman)

THE ISSUE'S DIALOGUE

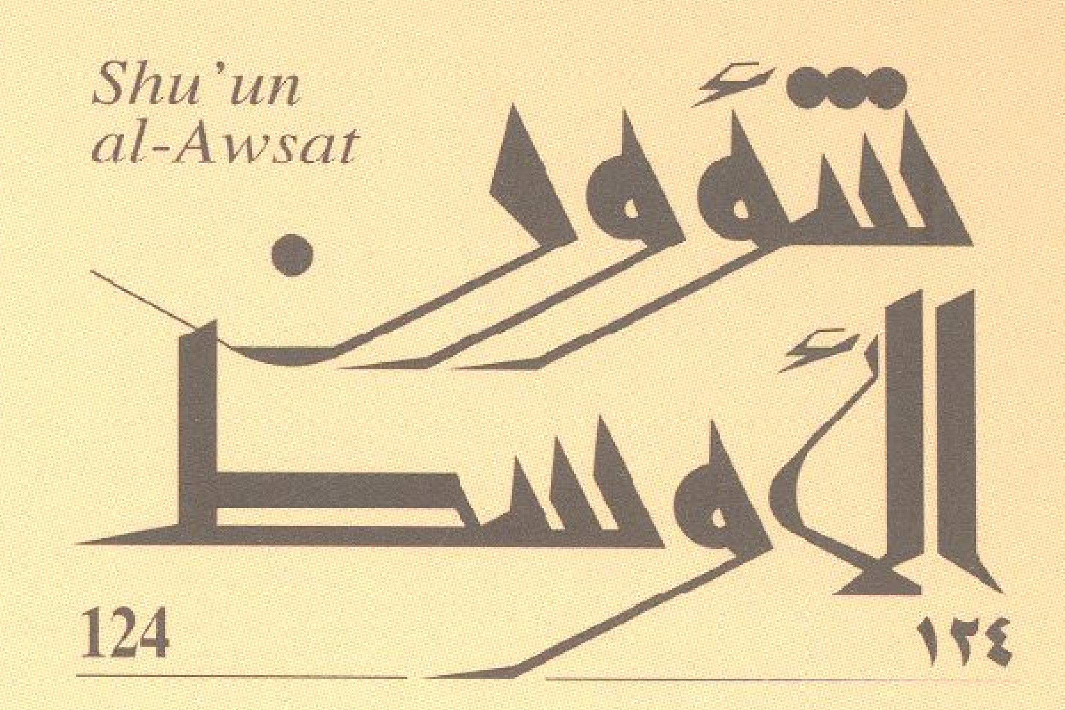
The dialogue of this issue was conducted by M. Noureddine and Afif Osman with the former finance minister and the distinguished writer. The discussion focused on the Middle East and the Arab

Center for Strategic Studies

The Center is an independent Lebanese institution that was founded in Beirut in 1990 to take part in developing a new strategic awareness. To achieve this goal, the Center concentrated, since its establishment, on the geopolitical and strategic transformations that stormed the world since the end of the Cold War and the disintegration of the Soviet Union, especially their repercussions on the Arab and Islamic worlds

The Center is also interested in the issues concerning of the Arab regional order and the various suborders including the structural relations between the three spheres The Arab, the Iranian and the Turkish In view of these repercussions and their wide - ranging impact on the security, political, economic, cultural and military levels, the Center defined various main spheres that its activities - seminars, research workshops, research programmes and publications - should concentrate on, being

- The Arab - Israeli struggle.
- The Arab Order
- The neighboring Islamic countries, especialy, Turkey and Iran.
- The international strategies and policies that have an impact on the Middle East



العنوان

بئر حسن - شارع السفارات
هاتف: ٨٢٠٩٢٠ - ٨٣٥٥٨٤
فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)
ص.ب.: ١١٣/٥٦٦٨
حمرا - بيروت ١١٠٣٢٠٦٠ - لبنان

ADDRESS

Bir Hassan - Embassies St.
Tel.: (01) 820920 - 835584
Fax: (01)835495
P.O.Box: 113-5668
HAMRA - Beirut - 11032060
Lebanon
http:// www.cssrd. org.lb
e-mail: cssrd@dm.net.lb

سعر العدد

■ لبنان ٦٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س
■ الأردن ٢,٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً
■ الكويت ٢ دينار ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٠ درهماً ■ البحرين ٢ دينار
■ إيران ٦٠٠٠٠ ريال ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٢٠ ريالاً
■ عُمان ٣ ريال ■ اليمن ٢٠٠ ريال
■ مصر ٦ جنيهات ■ السودان ٧٥ دينار
■ الصومال ١٥٠ شلناً ■ ليبيا ٥ دنانير
■ الجزائر ٢٥ ديناراً ■ تونس ٢,٥٠ دينار
■ المغرب ٢٨ درهماً ■ موريتانيا ٤٥٠ أوقية
■ تركيا ٤ ملايين ليرة ■ قبرص ٥ جنيهات
■ فرنسا ٣٥ فرنكاً ■ المانيا ١٢ ماركاً
■ إيطاليا ١٥٠٠٠ لير ■ بريطانيا ٥ جنيه
■ هولندا ٣٠ فلورن ■ النمسا ١٢٥ شلناً ■ كندا ١٥ دولار ■ أميركا وسائر الدول الأخرى ١٠ دولارات

التوزيع في الخارج - مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٨٥٦٦٧٧/ ٠١ص.ب. ٦٥٩٠/١١٣ بيروت - لبنان

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد
لبنان: افراد (٤٠$) مؤسسات (٦٠$)
الدول العربية: افراد (٦٠$) مؤسسات (٨٠$)
دول أخرى: افراد (٨٠$) مؤسسات (١٠٠$)
ترسل طلبات الاشتراك الى مركز الدراسات الاستراتيجية

Annual subscription rate
(Including Postage)
Lebanon:
Individuals (40 USD) Institutions (60 USD)
Arab Countries: Ind (60 USD) Ins (80 USD)
Other Countries: Ind (80 USD) Ins (100 USD)
Send Your Subscriptions to the
Center For Strategic Studies

Shu'un al - Awsat
ISSN 1081 - 9408